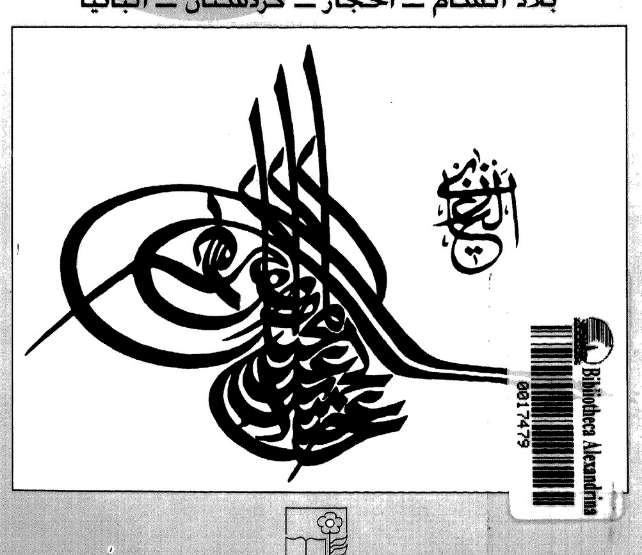
د. عبد الرؤوف سنّو

النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية

١٨٧٧ ـ ١٨٨١

بلاد الشام ـ الحجاز ـ كردستان ـ ألبانيا



بيسان

النزعات الكيانية الإسلامية
في الدولة العثمانية

١٨٧٧ - ١٨٨١

بلاد الشام - الحجاز - كردستان - ألبانيا

د. عبد الرؤوف سنو

النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية

١٨٧٧ - ١٨٨١

بلاد الشام - الحجاز - كردستان - ألبانيا



● النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية: ١٨٧٧ ـ ١٨٨١
(بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا)
● تأليف: د. عبد الرؤوف سنّو
● الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.

● الناشر: بيسان للنشر والتوزيع
□ ص. ب./ ٥٢٦١ ـ ١٣ بيروت ـ لبنان
□ هاتف/ ٣٥١٢٩١ * فاكس: ٧٤٧٠٨٩ ـ ١ ـ ٩٦١

المحتويات

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١): تقلب النفوذ الروسي في الشرق. نقلاً عن: Paul Haury, Expose simple et clair de la question d'Orient, 1770-1915, 2.em. ed. Paris 1923.

ملحق رقم (٢): قاضي الناصرة يصف اعلان السلطان عبد المجيد حول حرية المعتقد في السلطنة العثمانية بأنه «كلام تخريف». المرجع BPP/69, *Finn to Malmesbury, no. 29. Jerusalem 22.6.1858, inclosure. no. 2, Vice-Consul Rogers to Finn, Caiffa 18.6.1858.*

ملحق رقم (٣): تقرير لسكين، قنصل بريطانيا في حلب، حول رغبة المسلمين في شمال سوريا في التخلص من الحكم العثماني وإنشاء دولة عربية مستقلة برئاسة أشراف مكّة. المرجع BPP/69, *Skene to Malmesbury, no. 43, Aleppo 7.8.1858, inclosure in no, 43, Skene to Finn, Aleppo 31.7.1858.*

ملحق رقم (٤): رسالة من ايلدريدج إلى ساليزبوري حول رغبة السوريين، مسلمين ومسيحيين، في أن تفرض بريطانيا حمايتها على بلادهم F.O. 78/ 2848, *Eldridge to Salisbury, political no. 57, Alieh 18.7.1878.*

ملحق رقم (٥): رسالة من القنصل زوهراب إلى ساليزبوري بشأن استعداد الشريف حسين لخدمة بريطانيا ومصالحها في المسألة الأفغانية وأية مسائل أخرى، وإيمان الشريف بعدالة الحكم البريطاني للمسلمين. المرجع: F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/conf./ separate. Jeddah 12.3.1879.*

ملحق رقم (٦): زوهراب يبلغ ساليزبوري عن جمعية سرية في مكة غير راضية عن

نتائج الحرب الروسية - العثمانية تقوم باتصالات مع القيادات في العالم الإسلامي لازاحة العثمانيين، عن الخلافة الإسلامية. كما أبلغه عن مشروع دولة عربية يجري اعداده، وأنه يتوقع عما قريب حدوث اضطرابات في الحجاز. المرجع: F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, conf./political, no. 1, Jeddah 6.8.1879.*

ملحق رقم (٧): رسالة من الشريف حسين إلى زوهراب حول استعداده لخدمة المصالح البريطانية في أفغانستان، وأنه سيفعل ذلك ما في وسعه سراً وعلناً، المرجع F.O. 78/2988, *Letter from Grand Sherif to Zohrab, 23.12.1879*، الموافق في ٣ محرم ١٢٩٧ هـ.

ملحق رقم (٨): زوهراب يبلغ ساليزبوري عن أن الشريف حسين يريد أن يتفاوض معه شفهياً من خلال وسيط موثوق، وأن مشاعر العداء ضد السلطان العثماني تفاقمت في الحجاز وأن مراجع دينية تطلب من بريطانيا وضع يدها على الأوقاف الإسلامية في الدولة العثمانية، وأخيراً، أن عرباً حجازيين يسعون للحصول على الجنسية البريطانية F.O. 78/ 2988 *Zohrab to Salisbury*, secret/conf./separate, Jeddah 22.12.1879.

ملحق رقم (٩): الشريف حسين يبلغ ساليزبوري عبر زوهراب أن الانقلاب ضد السلطنة يستوجب الحصول على دعم بريطانيا وحمايتها، وأن سكان الحجاز يشاركونه موقفه هذا. زوهراب يرى أن فرض بلاده حمايتها على الحجاز سيجعلها تحصل على نفوذ ثابت على كل المسلمين في العالم. F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury, secret, Cairo 9.1.1880.*

ملحق رقم (١٠): زوهراب يقترح على صديقه ألستون أن تفرض بريطانيا حمايتها على الحجاز اذا ما أرادت محاربة السلطان العثماني، المرجع F.O. 78/ 3131, *Zohrab to Alston, Private/secret, Cairo 12.1.1880.*

ملحق رقم (١١): زوهراب يطلب من قائد الأسطول البريطاني في المحيط الهندي ارسال إحدى قطعه الحربية إلى ساحل الحجاز تحسباً لوقوع أحداث خطيرة وذلك نقلاً عن أعلى المراجع في مكّة، المرجع F.O. 78/

2988, *Zohrab to Burners, most secret/ conf., Jeddah 6.12.1879.*

ملحق رقم (١٢): رسالة من لايارد إلى غرانفيل حول سياسة الجامعة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الهادفة إلى إثارة مسلمي الهند ضد بريطانيا، وأن الدعاية العثمانية خلال موسم الحج تُروّج بأن بريطانيا هي عدو الإسلام وأنها تسعى للقضاء على الخلافة العثمانية، المرجع ,F.O. 881/4341 *Layard to Granville, no. 10, Therapia 25.5.1880.*

ملحق رقم (١٣): لايارد يبلغ ساليزبوري بردود الفعل الإسلامية المستاءة من اغتيال الشريف حسين، وكذلك عن محاولاته ثني السلطان عن تعيين بديل له هو الشريف عبد المطلب، ووعْد السلطان بأن الشريف الأكبر التالي بعد عبد المطلب سيكون عون الرفيق، المرجع ,F.O. 424/97 *Layard to Salisbury*, no. 112, Constantinople 25.3.1880.

ملحق رقم (١٤): مخاطر اغتيال الشريف حسين على المصالح البريطانية في الهند. إن السلطان العثماني كان على علم بالمخططات البريطانية بشأن الاستيلاء على الحجاز والاماكن المقدسة. الشريف الجديد عبد المطلب من المعارضين الشديدين لبريطانيا، وعون الرفيق (المرشح المقبل) يبلغها عن استعداده للمحافظة على أقصى علاقات الود معها إذا ما أصبح أميراً على مكّة، المرجع ,*Layard to Salisbury* ,F.O. 424/97 *secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

ملحق رقم (١٥): لايارد يخبر ساليزبوري أن اتصالات الشريف حسين المشبوهة بالحكومة البريطانية كانت وراء اغتياله، ويحدد الاعتبارات التي جعلت السلطان العثماني يعين عبد المطلب أميراً على مكّة، المرجع F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, inclosure no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

ملحق رقم (١٦): كردستان، المرجع: عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث.

ملحق رقم (١٧): كردستان والحدود الدولية عام ١٩٠٠.

المرجع: David McDowall, The Kurds, London 1992, p28.

ملحق رقم (١٨): الأراضي الألبانية قبل معاهدة برلين وبعدها.

المـرجـع: R.W. Seton-Watson, The Rise of Nationality in the Balkans, London 1917, p 128.

ملحق رقم (١٩): مناطق استيطان المسلمين في ألبانيا حوالي عام ١٩٠٠.

المـرجـع: Peter Bartl, Die albanischen Muslime zur Zeit der nationalen Unabhängigkeitsbewegung (1878-1912), Wiesbaden 1968, p 87.

قائمة المختصرات

BPP	: British Parliamentary Papers
EI	: Encyclopaedia of Islam, 1st. ed.
EI 2	: Encyclopaedia of Islam , 2nd. ed.
F.O.	: Public Record Office (London), Foreign Office
IJMES	: International Journal of Middle East Studies
MES	: Middle Eastern Studies
PAAA	: Politisches Archiv des Auswärtigen Amtes - Bonn
RDM	: Revue des deux Mondes

مقدمة

يعالج هذا الكتاب مسألة «النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية» انطلاقاً من الحرب الروسية - العثمانية عامي ١٨٧٧-١٨٧٨ التي وضعت مصير السلطنة على المحك لأول مرة في تاريخها. ففي حروب السلطنة وأزماتها السابقة، بدءاً بالحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) والثورة اليونانية (١٨٢١-١٨٢٩) والاحتلال المصري لبلاد الشام (١٨٣١-١٨٤٠)، مروراً بحرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، لعب ارتباط «المسألة الشرقية»[١] بالتوازن الأوروبي دوراً مهماً في ضمان سلامة الدولة العثمانية وممتلكاتها، والذي جرى التعبير عنه للمرة الأولى في شكل حقوقي صريح في معاهدة باريس وملحقها (١٨٥٦)[٢]. لكن الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة (١٨٧٧-١٨٧٨)، أبانت بجلاء هشاشة تلك الضمانات، لا سيما بعد خروج فرنسا من الساحة الدولية كقوة مؤثرة نتيجة هزيمتها على يد بروسيا عام ١٨٧٠/ ١٨٧١، وتحول بريطانيا عن سياسة المحافظة على الدولة العثمانية مع وصول الليبراليين إلى الحكم عام ١٨٨٠. وفي تلك الحرب وقفت الدولة العثمانية وحيدة أمام المشروع السلافي الروسي لإقامة دولة بلغاريا الكبرى[٣] وتهددت سلامتها بوصول الجيوش الروسية إلى مقربة من العاصمة إستانبول. وقد ترافقت هذه الكارثة العسكرية مع أزمة السلطنة المالية (الإفلاس والتوقف عن دفع الديون) وأزمتها السياسية (عزل سلطانين وارتقاء ثالث العرش في فترة لم تتجاوز الثلاثة شهور[٤].

وقد انعكست هزائم السلطنة العسكرية وانهيار ماليتها وتضعضع استقرارها السياسي، فضلاً عما سببته الهجرات الإسلامية إليها من البلقان والقوقاز، اضطرابات في الأطراف. فثار عثمان باشا وحسين باشا إبنا الزعيم الكردي بدر خان في كردستان، وقطع البدو الطريق النهري بين بغداد والبصرة، وثار المسيحيون في جبل الزيتون، وامتنعت كربلاء والنجف عن دفع الضرائب أو تقديم المجندين وأسستا إدارة محلية خاصة[٥].

إضافة إلى ذلك ، ساد مسلمي السلطنة قلق عميق حول مصير دولتهم : هل

ستسقط إستانبول حاضرة «الخلافة العثمانية» بيد روسيا وتعود مسيحية، وهل ستستغل الدول الكبرى انهيار السلطنة عسكرياً ومالياً لتحل المسألة الشرقية نهائياً وتنتهي إلى السيطرة على ممتلكاتها؟[٦]. وقد ترافق ذلك مع ظهور اتجاهات لدى «قوميات» السلطنة الإسلامية تسعى لاتخاذ خطوات احترازية لتقرير المصير في حال انهيار الدولة العثمانية وتطلع الدول الاستعمارية للاستحواذ على ممتلكاتها، أو لاستغلال المناسبة لتنفيذ مشروع استقلال ذاتي أو انفصالي عن السلطنة.

وقد سببت تحركات «القوميات الإسلامية» صدمة للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، إذ كان يعني نجاحها أن تقتصر دولته على العنصر التركي في الأناضول. ولهذا السبب، دفعت هذه التحركات السلطان المذكور إلى سرعة العمل للقضاء عليها باستخدام «الجامعة الإسلامية» عامل كبح لتطلعات المسلمين الانفصالية من جهة، وعامل دمج لهم تحت مظلة الخلافة من جهة أخرى[٧].

وكانت السلطنة قد عرفت في السابق أثناء فترة ضعف سلطتها المركزية اتجاهات انفصالية أو داعية للاستقلال الذاتي أو التام من منطلقات إسلامية، كحركة الموحدين (الوهابية) في الجزيرة العربية، وطرد إمام اليمن العثمانيين من مناطق بلاده الداخلية (١٦٣٥-١٨٧٢)، أو من منطلقات شخصية كحركة محمد علي لتوحيد مصر وبلاد الشام تحت زعامته، أو قيام أسر محلية حاكمة في بلاد ما بين النهرين وشمال إفريقيا ارتبطت بعلاقات واهية مع الآستانة. لكن ما حصل خلال الحرب الروسية- العثمانية الأخيرة من اتجاهات استقلالية لـ «قوميات» السلطنة الاسلامية، وفي أعقابها مباشرة - حتى عام ١٨٨١، وشمل بلاد الشام والحجاز وكردستان و«ألبانيا»، تزامن مع مطلع حكم السلطان عبد الحميد تقريباً نتيجة للاعتقاد الذي ساد بقرب زوال السلطنة.

يُعالج الكتاب نقطة أساسية وهي مواقف «القوميات الإسلامية» في السلطنة العثمانية من الدولة في لحظات ضعفها أو احتمالات انهيارها ويُعنى بدراسة جزئيات علاقاتها مع السلطنة وخلفيات ذلك راصداً إشكالية الولاء للسلطنة في ضوء التهديد والتدخل الخارجيين ونمو المشاعر الوطنية لدى المسلمين. وقد استُبعدت مصر عمداً من هذه الدراسة بسبب وضعها الخاص داخل السلطنة (استقلال ذاتي)[٨]، فيما جرى التركيز على الولايات التي كانت تُحكم مباشرة من قبل الدولة، وهي بلاد الشام والحجاز وكردستان و«ألبانيا».

يدرس الكتاب مواقف «القوميات الإسلامية» أثناء الحرب الروسية - العثمانية وفي أعقابها (١٨٧٧-١٨٨١) من خلال أربعة مداخل وعدد من التساؤلات:

١- ماهية العلاقات الروسية - العثمانية عبر القرون وأهداف الاستراتيجية الروسية تجاه الدولة العثمانية التي اتجهت أساساً للقضاء على السلطنة والاستيلاء على عاصمتها وممراتها. لماذا اعتُبرت الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة وما نتج عنها نقطة حاسمة في مصير الدولة العثمانية؟ ولماذا دقّت الحرب المذكورة ناقوس الخطر بالنسبة لمسلمي السلطنة؟ كيف تكون معاهدة برلين (١٨٧٨) عامل طمأنة وتهدئة لمسلمي بلاد الشام على مصير بلدهم، فيما كانت على عكس ذلك عاملاً مفجراً لتحركات الأكراد و«الألبانيين» ؟

٢- أدت الحرب الروسية - العثمانية المذكورة ونتائجها إلى طرح إشكالية الهوية الدينية والهوية الوطنية في السلطنة العثمانية. إذا كانت هناك بالفعل اتجاهات «وطنية»، فماذا بقي من الهوية الدينية (الرابطة العثمانية)؟ أين موقع المسلمين بين الهويتين المذكورتين؟ هل وفّر التطور الفكري - الثقافي - الاجتماعي الظروف الموضوعية لقيام فكر سياسي إسلامي لمصلحة «وطن» إسلامي؟

هل يمكن تعميم إشكالية الهوية الوطنية والهوية الدينية على تحركات مسلمي بلاد الشام على «القوميات» الإسلامية الأخرى في السلطنة؟ هل يمكن الحديث عن وعي «وطني» أو «قومي» أثناء تحركات العرب الحجازيين لإنشاء «خلافة عربية»، والأكراد لإقامة كيان مستقل؟ لماذا يمكننا أن نُطلق على تحركات الألبانيين أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة مصطلح «إِنبعاث القومية الألبانية» ولا نستطيع ذلك بالنسبة لأية منطقة أخرى شهدت تحركات «للقوميات» الإسلامية ؟

٣- لا يمكن أن نفهم ما حصل لـ «القوميات» الإسلامية خلال الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة دون العودة إلى عصر «التنظيمات». لقد أدت هذه الإصلاحات (١٨٣٩ - ١٨٧٦) بما تضمنته من مساواة بين أهل الذمة والمسلمين وعلمنة المجتمع والدولة إلى مزيد من الانشقاق الاجتماعي - الطوائفي في الدولة العثمانية. هل يمكن أن نعزو تحركات المسلمين خلال الحرب المذكورة إلى تلك «التنظيمات»؟ ولماذا دفعت «التنظيمات» مسلمي بلاد الشام في اتجاه التأكيد على

«الرابطة العثمانية»، فيما جعلت مسلمي «ألبانيا» يسيرون في اتجاه قومي؟ ألا يمكن اعتبار «التنظيمات» مسؤولة بكثير أو قليل عن مساعي أشراف مكة والزعامات الكردية للاستقلال، بعدما قضت على نفوذ الأولين باتباعها حكماً مركزياً في الحجاز بعد خروج المصريين منه عام ١٨٤٠، وبعدما أدت سياسة الدولة المركزية تلك إلى القضاء على «الاستقلال الذاتي» للإمارات الكردية عام ١٨٤٧؟

٤- أدت الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة إلى تزاحم المشاريع لفصل مسلمي السلطنة العثمانية عن «دولة الخلافة». هل كان جميع هذه المشاريع «محلي الصنع»؟ ألا نجد فيها أثراً لأصابع الأجانب وخصوصاً الإنكليز منهم؟ ماذا كانت مخططات هؤلاء في بلاد الشام أثناء الحرب المذكورة وفي أعقابها، ولماذا وُجهت إليهم أصابع الاتهام في كل مرة بأنهم يُحيكون مشاريع انفصالية في المنطقة؟ لماذا يحارب الإنكليز خلافة إسلامية في إستانبول ويشجعون خلافة أخرى عربية في الحجاز؟ لماذا، وكيف التقت مصالح الإنكليز والعرب الحجازيين على إقامة دولة عربية مستقلة في الأماكن المقدسة ؟

هذه المداخل و التساؤلات تقودنا إلى طرح الفرضيات التالية :

إن تحرك الأطراف الإسلامية في السلطنة العثمانية خلال الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) وفي أعقابها مباشرة إنما جاء نتيجة ضعف المركز واتسم بطابعه الاحترازي بسبب الاعتقاد باحتمال سقوط المنطقة تحت الاحتلال الأجنبي ، كما حدث في بلاد الشام ، وبطابعه الانفصالي نتيجة لدسائس بريطانيا، كما سنرى في حالة الحجاز. ونحن نفترض أيضاً، أن اتجاهات الاستقلال الذاتي في كردستان كان سببها تردي أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وقضاء الدولة العثمانية على «الاستقلال» الداخلي لإماراتها من جهة، وتهديد قيام كيان أرمني مستقل لمصالح الأكراد الحيوية في شرق الأناضول من جهة أخرى. وأخيراً، إن تحرك «الألبانيين» بعد معاهدتي سان ستيفانو وبرلين (١٨٧٨) إتسم بطابعه القومي للتشبث بوحدة التراب الألباني، بعدما نزعت المعاهدتان المذكورتان عن «ألبانيا» أجزاء منها لمصلحة إعادة تشكيل الكيانات المسيحية في البلقان، وإن إرهاصات هذا الوعي القومي إنما تعود إلى ثلاثينات القرن التاسع عشر.

ماذا عن المادة العلمية المستخدمة في هذا البحث؟

يرتكز الكتاب في الدرجة الأولى على وثائق الأرشيف البريطاني (Public Record Office) غير المنشورة. كما يستند جزئياً إلى أوراق مجلس العموم البريطاني (British Parliamentary Papers) والوثائق الألمانية، والفرنسية التي قام بنشرها الدكتور عادل إسماعيل.

تحتوي الوثائق البريطانية على تقارير كتبها دبلوماسيون وقناصل بريطانيون عملوا في الدولة العثمانية وولاياتها عن الأحداث والتطورات التي عاصروها وراقبوها أو تدخلوا بها بطريقة ما وعملوا على صياغتها. وتشكّل هذه الوثائق قيمة تاريخية كبيرة لاحتوائها على معلومات مجهولة وأسرار عن أحداث مهمة. ولا تتوقف هذه الوثائق عند حد النظرة السياسية البحتة للأمور، فالممثلون البريطانيون في السلطنة العثمانية، كان عليهم أن يراقبوا بعمق أوضاع ولاياتها وبُناها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وينقلوها إلى حكوماتهم. وتحتل أوضاع الطوائف الدينية في الدولة العثمانية حيزاً كبيراً في هذه التقارير، لأن الدبلوماسية البريطانية إسوة بمثيلاتها الأوروبية كانت تتعاطى مع السلطنة على أنها فسيفساء طوائفية. ومن الطبيعي أن توظف تلك المراقبة «الرسمية» لمجتمعات الدولة العثمانية وطوائفها في عملية صياغة سياسة الدولة واستراتيجيتها. ولهذا، فعلى الرغم من عموميتها وافتقارها إلى الدقة في بعض الأحيان، تكتسب هذه الوثائق أهمية كبرى في كشفها عن السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية في أصعب مراحل «المسألة الشرقية» والتحرك الدبلوماسي الذي كان يخدم هذه السياسة العليا.

وتُعتبر المصادر العربية والأجنبية المنشورة والتي تتضمن سيراً ومذكرات، مصدرًا مهماً يضاف إلى الوثائق الدبلوماسية. فكتاب عادل الصلح «سطور من الرسالة» على سبيل المثال، يسجل شهادة شفوية مهمة لوالده منح ويُعتبر مصدراً أساسياً لحقبة مهمة من تاريخ بلاد الشام. فهو يُلقي الضوء على الاتجاهات الفكرية – السياسية التي تنازعت السوريين أثناء الحرب الروسية – العثمانية الأخيرة وفي أعقابها مباشرة. كما تُشكل مذكرات وسير المستشرقين والرحالة الأجانب مصدراً مهمّا إلى جانب المصادر العربية. وتكمن أهمية كل من الشاعر بلانت (Blunt) والمستشرق سنوك – هورغرونجيه (Snouck - Hurgronje)، اللذين درسا المجتمع العربي – الإسلامي عن قرب، ليس في أنهما كانا متمكنين من اللغة العربية وعلى معرفة واسعة بالعادات والتقاليد العربية – الإسلامية فحسب، بل بسبب اطلاعهما الدقيق على سياسة بلديهما الاستعمارية، بريطانيا وهولندا. كما لم يكن بإمكان زاكس (Sax) دون مراقبته اليومية لأحداث النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من أن يسجل هذه المتابعة الدقيقة للدبلوماسية الأوروبية

وخفاياها تجاه الدولة العثمانية.

أما الصحف والدوريات، فأراؤها وتعليقاتها تعكس وجهات النظر المحلية والاتجاهات الفكرية - الثقافية والسياسية وعلاقة القوى المحلية بمركز القرار السياسي وموقفها منه. فـ «**ثمرات الفنون**»، على سبيل المثال، تُعتبر مصدراً مهماً، وقد عكست الاتجاهات الإسلامية المؤيدة للعثمانيين تارة، والمتعاطفة مع الحركة العربية الناشئة تارة أخرى. إضافة إلى هذه الصحيفة، إستفدت من بعض الدراسات المنشورة في جريدة التايمز (Times) البريطانية.

ومن الدوريات التي أغنت البحث، أذكر على سبيل المثال:

The Moslem World , The Contemporary Review , Die Welt des Islams, Middle Eastern Studies, International Journal of Middle East Studies.

وإذا كانت هذه المصادر قد شكلت مادة أساسية في هذا البحث، فلم يكن بالإمكان معرفة خلفيات الأحداث وتفسيرها أو ربط بعضها ببعض دون العودة إلى المراجع الثانوية. ومراجع الكتاب كثيرة، ويقدم بعضها قراءات جديدة لأحداث تناولتها المصادر أو درستها بصورة جزئية أو من وجهة نظر معينة. وتكمن أهمية بعضها في اعتماده على الأرشيف، وهو أمر لم يتوفر آنذاك لواضعي كتب المصادر. ومن المراجع المهمة التي أغنت الكتاب، دراسات أبو منى وايميريت والطيباوي والعَمر وأنطونيوس وزين وكوثراني وبهرندت وجليل وجربر وغروس وصليبا وجويده وخوري ولانغر ودايفيسن وأوكسنولد وشوكلا وبولو/ بوتو وغيرهم.

في الختام، لا بد لي من توجيه كلمة شكر وامتنان إلى «مركز الدراسات الشرقية الحديثة» (Zentrum Moderner Orient) في برلين بشخص مديره الأستاذ الدكتور پيتر هاينه (Peter Heine) والمنسق العام الأستاذ الدكتور غرهارد هوب (Gerhard Höpp) على المنحة التي قُدمت لي خلال العام ١٩٩٥ في سبيل جمع المادة العلمية لهذا البحث، وعلى تقديمهما كل مساعدة لإنجاح هذا المشروع. وفي هذه المناسبة ، أقدم خالص شكري واحترامي إلى استاذي الدكتور فريتز شتبات (Fritz Steppat) على دعمه، وقد ناقشت معه مسائل جوهرية تضمنها هذا الكتاب. ولا أنسى أن أوجه كلمة شكر وعرفان إلى الأستاذة الدكتورة انجليكا نويفرت (Angelika Neuwirth) مديرة «المعهد الألماني للأبحاث الشرقية» في بيروت (Orient- Institut der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft) على دعمها لي لتأمين كل مستلزمات إنجاح مهمتي العلمية في ألمانيا. كما أشكر الصديق الدكتور منير مغربل، الطبيب في مستشفى

بون، وزوجته كارينا على المساعدة بترجمة أحد النصوص عن اللغة الروسية. ولا أنسى في هذه المناسبة دعم صديقي الأستاذ رالف غضبان، المقيم في ألمانيا، والدكتور أكسل هافمان (Axel Havemann) على تكرمهما بتزويدي ببعض المادة العلمية الضرورية لهذا البحث.

أما بالنسبة للذين آزروني في لبنان، فهم كُثر، وأخص منهم بالشكر السفير الدكتور عادل إسماعيل والأستاذين حسن الأمين ومحمد السمّاك والدكاترة سعاد سليم أبو الروس ومنذر جابر ووجيه كوثراني الذين ناقشت معهم قضايا أساسية في هذا الكتاب. وبفضل الصديق المؤرخ الدكتور منير إسماعيل وجد هذا البحث طريقه إلى النشر. فله مني خالص الشكر والمحبة. كما أشكر في هذه المناسبة لدار بيسان اهتمامها بنشر كتابي هذا. وللصديقين الدكتورين إبراهيم بيضون وأحمد حطيط كلمة امتنان صادقة لحثهما لي على الكتابة في هذا الموضوع ولتفضلهما بقراءة مخطوطة الكتاب وتوجيههما ملاحظات قيمة. أما الصديقة الدكتورة الهام حطيط، فلها مني خالص المودة والعرفان لضبطها ترجمات بعض الوثائق الفرنسية. أخيراً، كلمة شكر ومحبة لزوجتي هدى وشقيقتي هدى سنو علي حسن وولديّ حسام وسمر على تشجيعهم لي وقيامهم بمراجعة مخطوطة الكتاب وتصنيف فهارسها وقوائم مصادرها ومراجعها.

إلى كل هؤلاء، وإلى من أكون قد سهوت عن شكره، أسمى آيات التقدير والاحترام.

بيروت في ١٩ آذار ١٩٩٧.　　　　　　**عبد الرؤوف سنّو**

حواشي المقدمة

(١) منذ أن أخذ الإعياء يدب في كيان السلطنة العثمانية نهاية القرن السابع عشر ويظهر بوضوح في القرنين التاليين، بدأ مصطلح «المسألة الشرقية» (Eastern Question) يُستعمل على نطاق واسع في التاريخ والأدب السياسيين. وقد شملت هذه «المسألة» باختصار جميع المشكلات التي ارتبطت بانهيار السلطنة داخلياً وثورات الشعوب المحكومة من قبلها، وأخيراً تضارب المصالح الأوروبية وتشابكها في الدولة العثمانية وتدخل الدول الكبرى في عملية الانهيار العثماني.

حول هذا الموضوع انظر، عبد الرؤوف سنو، «ألمانيا وسياسة الاندفاع نحو الشرق، العلاقات الألمانية العثمانية من ١٨٧١ إلى ١٩١٨»، في: 'دراسات إسلامية ' (بيروت)، ٣(١٩٨٩/ ١٩٩٠) ص٢٣٢.

(٢) جاء في المادة الأولى لـ «معاهدة الضمان» لاستقلال الدولة العثمانية وسلامتها (١٥/٤/١٨٥٦) الملحقة بمعاهدة باريس«**إن الأطراف السامية المتعاقدة (بريطانيا وفرنسا والنمسا) تضمن مجتمعة ومنفردة استقلال الدولة العثمانية المصرّح عنه في المعاهدة المعقودة في باريس بتاريخ ٣٠ آذار ١٨٥٦**»، أنظر:

J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record, vol. I. European Expansion 1535-1914, New Haven/London 1975, p 322.

(٣) حول هذا الموضوع راجع دراستي:

Abdul-Raouf Sinno, Pan-Slawismus und Pan-Orthodoxie als Instrumente der russischen Politik im Osmanischen Reich, in: *Die Welt des Islams* , XXVII (1988), pp 536-558.

وأنظر ترجمة لها «الأرثوذكسية والسلافية وأثرهما في السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية»، في «**حوليات**» (بيروت)، ٣٠(١٩٨٤/ ١٩٨٥)، ص ١١ -٣١

(٤) راجع الفصل التاسع من كتاب:

Roderic H. Davision, Reform in the Ottoman Empire, New York 1973, pp 311-357.

(٥) Günter Behrendt, Nationalisms in Kurdistan, Hamburg 1993, p 203.

(٦) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢ القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٠٨٦.

(٧) راجع دراستي في مجلة «**المنهاج**» (بيروت)، ٤(١٩٩٦) ص ١٠٨ - ١٤٩، ٥(١٩٩٧) ص ٨٥ - ١٣١ بعنوان: تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية. «من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني».

(٨) كانت مصر تتمتع بالاستقلال الذاتي منذ عام ١٨٤١ تحت حكم أسرة محمد علي.

مدخل

السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية حتى حرب عامي ١٨٧٧ - ١٨٧٨

على مدى قرون عدة تضافرت عوامل دينية - سياسية واستراتيجية واقتصادية كانت تدفع روسيا على الدوام للاستحواذ على القسطنطينية (إستانبول) وبالتالي على الممرات العثمانية (البوسفور والدردنيل)، تارة باسلوب التوسع العسكري وتارة أخرى من خلال تفاهم مع فرنسا، والنمسا بخاصة. وقد أعلنت روسيا مراراً عن برنامجها لتقسيم الدولة العثمانية وأن تكون العاصمة العثمانية والممرات من نصيبها[١]. فقد إدّعت، منذ سقوط القسطنطينية بأيدي العثمانيين، أنها وريثة الإمبراطورية البيزنطية والحامية العالمية والمدافعة عن العقيدة الأرثوذكسية[٢]. وبناءً على ذلك، اعتبرت نفسها زعيمة العالم الأرثوذكسي دينياً وسياسياً وخولت نفسها إعادة تحرير «القسطنطينية» وتقديم حمايتها للأماكن المقدسة في فلسطين والأرثوذكس الخاضعين للحكم العثماني (الإسلامي)، وليس آخراً «**نصب الصليب مجددا على** (كنيسة) **آيا صوفيا**» كرمز لانتصار العالم الأرثوذكسي بقيادتها[٣].

وبغض النظر عن العامل الديني- السياسي، فقد كان موقع «القسطنطينية» الإستراتيجي وإشرافها على الممرات وكونها تشكل حاجزاً أمام روسيا للوصول إلى البحر المتوسط، أو عبر هذا البحر إلى المياه الأوروبية حين يتجمد بحر البلطيق، يُفقد تلك الدولة طابعها كدولة أوروبية. ولهذا، سعت باستمرار للاندفاع جنوباً في اتجاه البحر الأسود ومنه عبور الممرات إلى المتوسط، أو على الأقل ضمان حرية المرور لسفنها التجارية في الممرات في كل الأوقات وإغلاق هذه الممرات أمام سفن أعدائها[٤].

إضافة إلى ذلك، لعبت العوامل الاقتصادية دوراً أساسياً في صياغة روسيا سياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية. فازدياد السكان في جنوب البلاد، فضلاً عن

الازدهارين التجاري والزراعي اللذين عرفتهما المنطقة، حوّل الثقل الاقتصادي إلى منطقة البحر الأسود وجعل تصدير السلع إلى المتوسط عبر الممرات أمراً حيوياً لها[٥].

وحتى نهاية القرن الثامن عشر، إستطاعت روسيا أن تحقق نصف برنامجها التوسعي على حساب الدولة العثمانية والقاضي بالسيطرة على العاصمة العثمانية وممراتها. فبطرس الأكبر(١٦٨٢-١٧٢٥) هو الذي وضع إستراتيجية بلاده للتوسع نحو الساحل الشمالي للبحر الأسود[٦]، فيما تمكنت كاترين الثانية (١٧٦٢-١٧٩٦) من جعل هذا البحر «بحيرة روسية»، وأمّنت بالتالي لسفنها التجارية عبور الممرات إلى المتوسط، فضلاً عن إدعاء حماية رعايا السلطان العثماني من الأرثوذكس، طبقا لتفسيرها لمعاهدة «كوتشك قينارجة» الموقعة معه في عام ١٧٧٤[٧].

وطوال القرن التالي(التاسع عشر)، واصلت روسيا قدماً تنفيذ ما تبقى من برنامجها الإستراتيجي والديني - السياسي تجاه السلطنة العثمانية، وهو الوصول إلى الآستانة. فشهد القرن المذكور اندلاع أربع حروب كبرى بينها وبين الدولة العثمانية (١٨٠٦-١٨١٢، ١٨٢٨-١٨٢٩، ١٨٥٣-١٨٥٦، ١٨٧٧-١٨٧٨) وتوقيعها مع السلطنة عام ١٨٣٣ معاهدة فريدة، هي معاهدة هنكار أسكله سي[٨]. فبعدما وجدت أن توسع محمد علي باشا، والي مصر، على حساب السلطنة مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر وإقامته دولة قوية على البوسفور سوف يفقدها جاراً ضعيفاً (السلطنة العثمانية) تستطيع أن تفرض إرادتها بسهولة عليه، سارعت إلى إنقاذه بإرسال جنودها إلى البوسفور عام ١٨٣٣، وفرضت عليه في الوقت نفسه المعاهدة المذكورة[٩]. وفي الحربين الثانية والرابعة، وصلت جيوشها إلى عمق الأراضي العثمانية: إلى أدرنه في عام ١٨٢٩ وإلى سان ستيفانو (St. Stefano) عام ١٨٧٨، على بعد عشرة أميال من إستانبول[١٠]. وفيما كانت الحربين الأولى والثانية لدعم شعوب البلقان الأرثوذكسية - السلافية (الصرب) والأرثوذكسية اليونانية[١١]، شنت روسيا الحرب الثالثة للتأكيد على إدعائها حماية الأماكن المقدسة في فلسطين[١٢]. أما الحرب الرابعة والأخيرة (١٨٧٧-١٨٧٨)، فشكلت خروجاً واضحاً عن برنامجها في «الجامعة الأرثوذكسية».

حتى حرب القرم، كانت إيديولوجية «الجامعة الأرثوذكسية» كافية لتجميع شعوب البلقان الأرثوذكسية تحت زعامة روسيا دون اعتبار للعرق وتوجيههم ضد السلطنة العثمانية. وبعد الحرب المذكورة، أولت تلك الدولة العوامل العرقية والقومية دوراً رئيسياً في برنامجها للقضاء على الدولة العثمانية، بعدما أدركت تطلعات شعوب البلقان نحو القومية. وقد أعطاها هذا مجالاً أوسع لتحركها السياسي والدبلوماسي والعسكري

ضد الدولة العثمانية، إذ كان الرأي العام الأوروبي يعطف على مطالب شعوب البلقان المسيحية في الاستقلال الذاتي أو التام. فتفوقت منذ ذلك الحين رسالة «الجامعة السلافية» على «الجامعة الأرثوذكسية» وأصبحت ذات بعد أيديولوجي هام في سياسة روسيا تجاه جنوب وجنوب شرق أوروبا[١٣]. وقد بلغت إيديولوجية «الجامعة السلافية» ذروتها في سياسة روسيا الخارجية بمشروع خلق دولة بلغاريا الكبرى عام ١٨٧٨[١٤].

لقد مهدت الثورة في البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥ وامتدادها في العام التالي إلى بلغاريا وتدخل الصرب والجبل الأسود عسكرياً في المسألة من جهة، والأوضاع الدولية عشية الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧- ١٨٧٨)[١٥] من جهة أخرى، لروسيا إمكانية تنفيذ سياستها في إعادة بعث العالم السلافي بزعامتها والسيطرة على العاصمة العثمانية. ومنذ اندلاع الثورة في البوسنة والهرسك، سارت الدبلوماسية الروسية في اتجاهين: الأول مثَّله ألكسندر جورشاكوف (Alexandre Gorchakov)، مستشار روسيا ووزير خارجيتها، ويؤيد حلاً سياسياً لـ «الأزمة الشرقية» بالاتفاق مع دول «عصبة الأباطرة الثلاثة» (Dreikaiserbund)[١٦] وبخاصة مع النمسا/ هنغاريا، يسمح لبلاده تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية في البلقان دون التورط في حرب. أما الاتجاه الثاني، فكان تيار «الجامعة السلافية» بزعامة نيقولا إغناتيف (Nicholas Ignatiev)، سفير روسيا في الآستانة، والذي كان يرى ضرورة استغلال «الأزمة الشرقية» لإحداث انتفاضة عامة في تركيا الأوروبية تؤدي إلى «إعادة بعث العالم السلافي» بزعامة بلاده والاستيلاء على الآستانة[١٧].

وحتى هزيمة الصرب أمام الدولة العثمانية في تشرين الأول عام ١٨٧٦، استطاع جورشاكوف أن يطبع بدبلوماسيته سياسة بلاده. ولكن بعد ذلك التاريخ، غلب تيار «الجامعة السلافية». وقد تمكن هذا التيار من أن يورط الصرب والجبل الأسود في حرب ضد السلطنة وجرّ قيصر روسيا ألكسندر الثاني (١٨٥٥-١٨٨١) إلى مواقف راديكالية مؤيدة لسياسة «الجامعة السلافية» أدت إلى الإنزلاق في الحرب، في وقت وصلت فيه المساعي الدولية لحل المسألة سلماً إلى طريق مسدود[١٨]. كما ولم يُؤد صدور الدستور العثماني (٢٣ كانون الأول ١٨٧٦) إلى تهدئة الأوضاع في البلقان ولا إلى لجم روسيا عن التدخل في المسألة الشرقية.

وفي ٢٤ نيسان ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وعبرت جيوشها نهر بروث (Pruth)، فيما كانت قوات روسية أخرى تهاجم العثمانيين في القوقاز. وقد

إتسم تقدم الجيش الروسي في الأراضي العثمانية في أوروبا وآسيا بادىء الأمر بالبطء الشديد. ففي أوروبا، تأخر عبوره نهر الدانوب حتى أواخر حزيران ، ثم أوقفته المقاومة العثمانية عند پلڤنا (Plevna) حتى أواخر تشرين الثاني. ولكن بعد ذلك التاريخ، أصبحت الطريق مفتوحة أمامه للوصول إلى الآستانة. فسقطت صوفيا وأدرنه في كانون الثاني عام ١٨٧٨ . وفي آسيا، تلقى الروس صدمة عند قلعة قارس، لكنهم عادوا وحققوا انتصارات حاسمة وسريعة على الجيش العثماني[١٩].

وفي اليوم الذي أعلنت فيه روسيا الحرب على السلطنة، ذكّر الباب العالي الدول الأوروبية الموقعة على معاهدتي باريس، والضمان (Treaty of Guarantee 1856) بالتزاماتها في الدفاع عن استقلال السلطنة وسيادتها واعتبار ذلك مصلحة أوروبية عامة[٢٠]. إلا أن الأوضاع الدولية عشية الحرب ما كانت في مصلحة السلطنة وتمنع بالتالي قيام أي تكتل أوروبي ضد روسيا كما حدث أثناء حرب القرم. فبسمارك، مستشار ألمانيا، لم يكن مكترثاً بالمسألة الشرقية واعتبرها أفضل طعم يمكن أن تتلهى به دول الاستعمار الأوروبية على أطراف القارة ويشغلها عن المسائل في وسط أوروبا. أما الحكومة البريطانية التي كانت تدرك مخاطر الاندفاع الروسي في اتجاه الآستانة على مصالحها الاستراتيجية في المتوسط والهند، فاكتفت بادىء الأمر، وبسبب انقسامها على بعضها حول موقفها من تطورات المسألة الشرقية، بتحذير روسيا من مغبة احتلال العاصمة العثمانية وتعطيل الملاحة في الممرات. وبالنسبة للنمسا/ هنغاريا، فلم تكن تمانع حرباً روسية - عثمانية شرط ألا تخل بالتوازن في البلقان وبمصالحها الاستراتيجية هناك، وبخاصة إنشاء دولة سلافية كبيرة تدور في فلك روسيا[٢١]. إضافة إلى ذلك، عقدت روسيا سلسلة من الاتفاقيات مع كل من النمسا/ هنغاريا ورومانيا لضمان حياد الأولى ومشاركة الثانية في الحرب[٢٢].

وبعد انهيار الجبهات العثمانية في أوروبا وآسيا مطلع عام ١٨٧٨ ، أمرت الحكومة البريطانية أسطولها بالتقدم نحو الممرات (٢١ شباط ١٨٧٨)، فيما تقدمت القوات الروسية بعد هدنة ٣١ كانون الثاني مع السلطنة إلى سان ستيفانو[٢٣]. وفي ٣ آذار ١٨٧٨ ، توصلت روسيا والدولة العثمانية إلى عقد معاهدة سان ستيفانو، التي أوجدت دولة بلغاريا الكبرى، التي امتدت من البحر الأسود إلى بحر إيجه وضمت الروميللي الشرقية ومقدونيا ومناطق «ألبانية» (غوستيڤا Gostiva ، كاشاميك Kaçamik، تيتوڤا Tetova، ديبرا Dibra[٢٤]. كما تخلت الدولة العثمانية لروسيا عن قارس وباطوم وأردهان وبايزيد، وضُمّ جنوب بسارابيا إلى روسيا مقابل إعطاء دبروجه (Dobrudja)

إلى رومانيا. أما الصرب والجبل الأسود، فحصلا على مكاسب إقليمية في «ألبانيا»: الأولى على سنجق پرستينا (Pristina) والثاني على مناطق دولسينو (Dolcigno) وپلاڤا (Plava) وغيسينيه (Guisinje) وخوتي(Hotti)[٢٥].

لقد خيبت معاهدة سان ستيفانو آمال الدول الأرثوذكسية السلافية (الصرب والجبل الأسود) والأرثوذكسية (اليونان ورومانيا) في البلقان، حيث مثلت ذروة المصالح القومية الروسية بتجاهلها مصالح دول البلقان الأخرى، وذلك من خلال إنشاء روسيا دولة أرثوذكسية سلافية تسير في فلكها. وفي الوقت نفسه، خلقت المعاهدة المذكورة معارضة دولية واسعة بسبب تضرر مصالح الدول الكبرى وبخاصة بريطانيا والنمسا/هنغاريا من جراء تغيُّر موازين القوى في البلقان[٢٦].

ولتجنب حرب أوروبية، عقد في برلين مؤتمر دولي ما بين ١٣ حزيران إلى ١٣ تموز ١٨٧٨ تميز بأنه ألغى الكثير من المشاريع التي نفذتها روسيا في البلقان تبعاً لمعاهدة سان ستيفانو. فبموجب معاهدة برلين (١٣ تموز ١٨٧٨)، تخلت روسيا عن مشروع بلغاريا الكبرى وأُعلن بالمقابل الاستقلال الذاتي لبلغاريا والروميللي الشرقية وأعيدت مقدونيا إلى السلطان العثماني. كما أُعلن الاستقلال التام لكل من رومانيا والصرب والجبل الأسود. وقد حصلت الصرب على أراضٍ «ألبانية» ذات أغلبية سلافية بدلاً من پرستينا وفقاً لمعاهدة سان ستيفانو. كذلك، أكدت معاهدة برلين على تبعية غيسينيه وپلاڤا إلى الجبل الأسود ورفضت منحه دولسينو. أما اليونان، فمنحت إيبرا(Epire) وتيساليا (Thessalie) على أن تُرسم الحدود النهائية بينها وبين الدولة العثمانية من قبل لجنة مشتركة للدولتين. إضافة إلى ذلك، حصلت النمسا / هنغاريا على حق احتلال البوسنة والهرسك وسنجق نوڤي بازار (Novibazar). وفي آسيا، تقرر أن تضم روسيا إليها مناطق باطوم وقارس وأردهان وأن تُعيد بايزيد إلى السلطنة العثمانية[٢٧].

باختصار، كانت نتائج الحرب الروسية - العثمانية بمثابة الكارثة على السلطنة العثمانية، إذ خسرت أراضٍ في البلقان وآسيا بمساحة ما بين ٢١٢ ألف كلم^{٢} و٢٣٢ ألف كلم^{٢} وسكاناً بلغ مجموعهم حوالي ستة ملايين نسمة[٢٨]. إضافة إلى ذلك، تسببت العمليات الحربية والسياسة القمعية الروسية وتلك للدول البلقانية في تهجير مئات الآلاف من المسلمين في المناطق المحتلة إلى الولايات العثمانية في الشرق. فتحولت الآستانة ومناطق السلطنة الآسيوية إلى مستوعب لمهجرين من الروميللي والبوسنة والهرسك وبلغاريا والقرم والقوقاز، الذين وصل عددهم إلى عدة ملايين في السنوات

القليلة التالية[٢٩]. وفي ضوء أعباء الحرب على الدولة العثمانية وتدهور ماليتها واقتصادها، سببت الهجرات الإسلامية أزمات اجتماعية - اقتصادية حادة، هذا فضلاً عن المعاناة الإنسانية[٣٠]. وتحت وطأة الانهيار العسكري أمام روسيا وتدهور الوضع الاقتصادي وخروج مناطق عثمانية واسعة عن سيادة السلطنة، سرى الاعتقاد في السلطنة بأن الدول الكبرى على وشك أن تحل المسألة الشرقية (= تجزئة الدولة العثمانية). فبدأت «قومياتها» الإسلامية تقوم بخطوات وتحركات اتجهت نحو تقرير المصير.

حواشي المدخل

(١) حول مشاريع روسيا لتجزئة الدولة العثمانية، راجع دراستي: «العلاقات الروسية - العثمانية ١٦٨٧- ١٨٧٨، روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية» في : «تاريخ العرب والعالم» (بيروت)، ٧٥/ ٧٦ (١٩٨٤)، ص ٣٤- ٤٧.

(٢) Sinno, Pan- Slawismus, op. cit. p 539 والترجمة بالعربية ص ١٢.

(٣) Carl Ritter von Sax, Geschichte des Machtverfalls der Türkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die Phasen der 'orientalischen Frage' bis auf die Gegenwart, Wien 1908, p114.

وقـــارن بـــ: Heinz Gollwitzer, Europe in the Age of Imperialism 1880-1914, London 1969 pp 47-48.

(٤) J.A.R. Marriott, The Eastern Question. A Historical Study in the European Diplomacy, Oxford 1917, p 17.

(٥) E.P. Mosely, Russian Diplomacy and the Opening of the Eastern Question in 1839, London 1934; M. Anderson, The Eastern Question, 1774-1923, London 1966, p 39; Winfried Baumgart, Vom Europäischen Konzert zum Völkerbund, p 32.

(٦) عبد الرؤوف سنو، «العلاقات الروسية- العثمانية (١٦٨٧-١٨٧٨)، سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة»، في: «تاريخ العرب والعالم»، ٧٣/ ٧٤(١٩٨٤) ص ٥٠ -٥١.

(٧) المرجع السابق ص ٥٠-٥٢.

(٨) أنظر نص المعاهدة في إميل خوري/عادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي ، ج٢ بيروت .١٩٦ ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٩) سنو، «سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة»، مرجع سابق ص ٥٥-٥٦.

(١٠) عبد الرؤوف سنو، «العلاقات الروسية - العثمانية (١٦٨٧-١٨٧٨)، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية ١٨٥٦- ١٨٧٨»، في : «تاريخ العرب والعالم»، ٧٩/ ٨٠ (١٩٨٥) ص ١٩. تعتبر معاهدتي هنكار أسكله سي وسان ستيفانو بين روسيا والدولة العثمانية ذروة نفوذ الدولة الأولى في الشرق، قارن بملحق رقم (١).

(١١) سنو، «سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة»، مرجع سابق ص ٥٣-٥٥.

(١٢) عبد الرؤوف سنو، «العلاقات الروسية - العثمانية (١٦٨٧-١٨٧٨)، حرب القرم ١٨٥٣- ١٨٥٦» في: «تاريخ العرب والعالم»، ٧٧/ ٧٨ (١٩٨٥) ص ٢٥-٤٤.

(١٣) راجع دراستي: «الأرثوذكسية والسلافية»، مرجع سابق.

(١٤) Charles Jelavich, Tsarist Russia and Balkan Nationalism. Russian Influence in the Internal Affaires of Bulgaria and Serbia, 1879-1886, Berkeley/Los Angeles 1962, p 10.

(١٥) سنو، «مسألة البحر الأسود»، مرجع سابق ص ١٨-١٩.

(١٦) تأسست «عصبة الأباطرة الثلاثة» عام ١٨٧٣ من ألمانيا وروسيا والنمسا/ هنغاريا بهدف عزل فرنسا عدوة ألمانيا وتخفيف حدّة التناقضات الروسية -النمساوية/ الهنغارية في البلقان· وقد بقي التحالف الأول قائماً حتى عام ١٨٧٥، ثم تجدد سراً في عام ١٨٨١ لمدة ثلاث سنوات، ومرة أخرى للمدة نفسها حتى عام ١٨٨٧ · وكان أحد أسباب انهيار العصبة، التناقضات الروسية- النمساوية/ الهنغارية حول البلقان· وفي عام ١٨٨٧ عقد بسمارك معاهدة سرية مع روسيا، إلا أنها لم تُجدد بعد عزله عن المستشارية، أنظر:

William L. Langer, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York 1966, pp 23ff, 33f, 207, 210, 418f.

(١٧) Gerog Webers, Lehr - und Handbuch der Weltgeschichte. Neu berab. von Alfred Baldamus, Bd. IV. Neueste Zeit , Leipzig 1911, p 671.

(١٨) من هذه المساعي «مذكرة أندراسي» وزير خارجية النمسا/هنغاريا في ٣٠ كانون الأول ١٨٧٥، و«مذكرة برلين» في ٣ أيار ١٨٧٦ و«مؤتمر الآستانة» في ١١ كانون الأول ١٨٧٦ حتى ١٨ كانون الثاني ١٨٧٧ و«بروتوكول لندن» في ٣١ آذار ١٨٧٧. راجع دراستي: «مسألة البحر الأسود»، مرجع سابق ٩-١١، ١٤، ١٦-١٧.

(١٩) المرجع السابق ص ١٧.

(٢٠) Felix Bamberg, Geschichte der orientalischen Angelegenheit im Zeitraum des Pariser und des Berliner Friedens, Berlin 1892, p 489f.

وراجع أيضاً حاشية (٢) في «المقدمة».

(٢١) سنو، «مسألة البحر الأسود»، مرجع سابق ص ١٨-١٩

(٢٢) Anderson, op. cit. p 193f.; B.H. Sumner, Russia and the Balkans 1870-1880, Oxford 1937, p 299.

(٢٣) Sax, op. cit., p 435f.

(٢٤) Georges Castellan, Historie des Balkans (XIV - XX siècle), Paris 1991, p 320; Stefanq Pollo/Arben Puto, Histoire de L'Albanie, Roanne (Paris) , s.d. p 137.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) وجدت بريطانيا في قيام دولة بلغارية كبرى تحت النفوذ الروسي مع منفذ لها على بحر إيجه، وكذلك استيلاء روسيا على مناطق عثمانية في آسيا الصغرى، تهديداً للهند ولمصالحها في الممرات والآستانة، أنظر:

G.D. Clayton, Britain and the Eastern Question. Missolonghi to Gallipoli, London 1971, p 143;

وبالنسبة للنمسا/ هنغاريا، فإن ما أقلقها ليس حصول دولة بلغاريا على منفذ على البحر فحسب،

بل اتساع تلك الدولة نحو الغرب، وهو ما إعتبرته انتهاكاً صارخاً لاتفاقيتيها مع روسيا بتاريخ ٨ تموز ١٨٧٦ و١٨ آذار ١٨٧٧، راجع:

Barbara Jelavich, The Ottoman Empire, the Great Powers and the Straits Question 1870-1887, Bloomington/London 1973, p 108; Webers, op. cit., p 674.

(٢٧) أنظر بنود معاهدة برلين في كتاب:

W.N. Medicott, The Congress of Berlin and After, 2nd. ed. Edinburgh 1963, pp 409-419.

(٢٨) عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية ١٨٧٦-١٩٠٩، ج٤، ص ٤١٢.

Engin D. Akarli, Abdülhamid II's Attempt to Intergate Arabs in the Ottoman System, in: David Kushner ed., : *Palestine in the Late Ottoman Period,* Jerusalem 1986, pp 74-75.

(٢٩) F.O. 424/85, *Trotter to Salisbury, no. 15, Erzerum 19.6.1879*; Stanford J. Shaw/Ezel Kural, History of the Ottoman Empire and Modern Tyrkey, vol. II: Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975, Cambridge ect. 1977, pp 115ff., 195; C.H. Becker, Islampolitik, in: *Die Welt des Islams* , I, 3(1915), p 102.

(٣٠) F.O. 424/69, *Layard to Salisbury, no. 496, Constantinople 16.4.1878.*

حيث يذكر السفير أن المهجرين أسكنوا في المساجد والتكايا والأبنية العامة في إستانبول، حتى أن مسجد آيا صوفيا ازدحم بأربعة آلاف منهم.

الفصل الأول

مسلمو بلاد الشام والدولة العثمانية:
إشكالية العلاقة بين الهوية الدينية والهوية الوطنية

أولاً: مسلمو بلاد الشام بين «الرابطة العثمانية» و «الوطن السوري» (١٨٣٩-١٨٧٧)

عندما بدأت فكرة القومية تزحف على ولايات السلطنة العثمانية المسيحية منذ مطلع القرن التاسع عشر، كانت بلاد الشام[١] لا تزال ترزح لعدة قرون تحت الحكم العثماني. وكانت علاقة ولايات (إيالات) بلاد الشام بالحكومة المركزية في إستانبول أوثق من أية منطقة أخرى في السلطنة. فدمشق كانت مركز إمارة الحج وحلقة اتصال تجارية بين الداخل والساحل، فيما كانت حلب مركز التجارة الدولية[٢]. فضلاً عن ذلك، كانت بلاد الشام على رأس ولايات الدولة العثمانية في مستوى التعليم. وقد قامت الحكومة العثمانية برعاية المؤسسات التربوية والدينية تاركة العنصر المحلي يحتل المناصب في الإدارة والقضاء، دون أن تبخل في الوقت نفسه في تقديم دعمها إلى العلماء ورجال الدين المسلمين[٣].

وخلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة من الحكم العثماني، استسلم مسلمو بلاد الشام، وهم في الأصل محافظون دينياً وثقافياً[٤]، طواعية إلى هذا الحكم معترفين بشرعيته كخلافة إسلامية متوارثة، مما جعل نظرتهم إلى التاريخ تنحصر في إطار إسلامي عام كانت الدولة العثمانية آخر حلقاته[٥]. ولذلك، لم تُرسم في أذهانهم صورة ما قد يسمى بتاريخ وطنهم «سوريا» أو تاريخ «الأمة العربية»[٦]. وهذا الانقياد الذاتي لـ «الشرعية» العثمانية جعل مسلمي بلاد الشام يتقبلون الحكم العثماني بكل مساوئه، ولم يتعد تذمرهم منه حدود الاحتجاج على ظلم والٍ أو قهر العسكر وعبء التجنيد وارتفاع الضرائب والأسعار[٧]. وعدا ذلك، فإن الانتفاضات والاتجاهات الانفصالية التي

شهدتها بلاد الشام، أو تلك التي تأثرت بها (علي جانبولاد، فخر الدين المعني الثاني، ظاهر العمر، علي بك الكبير، محمد علي باشا) بقيت حركات واتجاهات فوقية ضمن النُخب والزعامات والأعيان والموظفين العثمانيين ولم تجد لها جذوراً عميقة في القاعدة الإسلامية(٨).

ولا شك أن تشديد العثمانيين على العامل الديني في حكمهم لبلاد الشام قد أكسبهم موقعاً معنوياً وشرعية في نشر سلطتهم على المنطقة وتثبيت حكمهم(٩) - حتى عندما بدأ الضعف يتسرب إلى كيان دولتهم ويظهر بوضوح منذ القرن الثامن عشر، ذلك أنهم أعطوا مسلمي السلطنة عموماً وبلاد الشام خصوصاً شعوراً بالرضى بأنهم يعيشون تحت مظلة دولة (خلافة) إسلامية(١٠).

بيد أن بلاد الشام شهدت حوادث خطيرة في الفترة الممتدة من الربع الأخير من القرن الثامن عشر وطوال القرن التالي نتيجة لعوامل خارجية وداخلية وكان لها تأثير على ثقة المسلمين بأنفسهم وبدولة «الخلافة» العثمانية. فقد ظهر بوضوح تفوق الغرب المسيحي على الشرق الإسلامي في ميادين النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا، فضلاً عن العسكرية(١١)، مقابل فشل عثماني (إسلامي) في إحداث تغيرات جذرية عقلانية تستجيب لهذا التحدي(١٢)، مما أدى إلى صدمة نفسية وشعور بالمذلة لدى المسلمين بتفوق المسيحية على الإسلام(١٣).

وقد إنعكس ضعف السلطنة وتفوق الغرب المسيحي بادئ الأمر إختراقاً مضطرداً في الاقتصاد العثماني من قبل الدول الأوروبية وتدخلاً لمصلحة الملل (أهل الذمة)، ثم تبلور عبر مشاريع لتجزئة الدولة العثمانية (= المسألة الشرقية) والاستيلاء على ولاياتها العربية، وأخيراً، تحركات استقلالية في الأطراف. فالحملتان الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) والبريطانية (١٨٠٧) على مصر وإخضاع بريطانيا ساحل عمان لنفوذها (١٨٢٠) ثم احتلالها لعدن (١٨٣٩) وسقوط الجزائر بيد الاستعمار الفرنسي (١٨٣٠)، لم يكشف عن ضعف السلطنة نظاماً ومجتمعاً ومؤسسات فحسب، بل أدى إلى هزة فكرية - اجتماعية في أن «الخلافة العثمانية» أصبحت عاجزة عن حماية «دار الإسلام»، التي لم تعد في منأى عن يد الاستعمار(١٤).

وقبيل الحملة الفرنسية على مصر، إندفعت قوات مصر المملوكية مدعومة من الزعيم الفلسطيني المحلي ظاهر العمر نحو بلاد الشام واحتلت مدينة دمشق (١٧٧٠)(١٥). كما اهتزت شرعية السلطان العثماني بظهور حركة الموحدين (الوهابية)

كحركة دينية سلفية إنطلقت من نجد (الجزيرة العربية) نحو الخارج (العراق، بلاد الشام، الحجاز، ساحل الخليج العربي)[١٦]. وقد دعت تلك الحركة للعودة إلى الإسلام الأول (القرآن والسنة) متحدية السلطان العثماني بأن الإسلام الذي يدعي حمايته ليس بالإسلام الصحيح، بمعنى أنه ليس الإمام الحقيقي للأمة الإسلامية[١٧]. وأثناء فرض الموحدين سلطتهم على الحجاز، توقف ذكر إسم السلطان في خطبة الجمعة[١٨]. ولم يُقض على هذه الحركة (مرحلياً) إلا من خلال جيوش والي مصر محمد علي باشا، عندما احتل الدرعية (١٨١٨) مقر الدعوة وأنقذ بذلك سمعة السلطان العثماني دينياً وسياسياً[١٩].

وقد وفّر بناءُ مصر الحديثة على يد محمد علي شعوراً بالقوة لديه، مما انعكس - إسوة بمعظم فترات التاريخ - إندفاعاً نحو الخارج (توحيد مصر وبلاد الشام). وإذا كانت حركة الموحدين قد شكلت تحدياً دينياً - سياسياً للسلطنة، فإن توحيد مصر وبلاد الشام في دولة عصرية (١٨٣١-١٨٤٠) وتمدد النفوذ المصري إلى الجزيرة العربية[٢٠]، شكل تهديداً مزدوجاً: للسلطنة العثمانية في الداخل (شرعية الحكم)، وللمصالح الاقتصادية - السياسية والاستراتيجية الأجنبية، التي اتجهت نحو إبقاء السلطنة ضعيفة وسوقاً مفتوحة وعدم استبدالها بدولة جديدة قوية (دولة محمد علي)[٢١]. ولهذا السبب توافقت المصلحتان العثمانية والأوروبية على تحجيم دولة محمد علي وحصرها في مصر.

وعلى صعيد بلاد الشام، أدى الحكم المصري واتجاهات المركزة والعلمنة والمساواة بين أهل الذمة والمسلمين[٢٢] وفتح البلاد أمام المصالح الغربية (تجارة، تدخل دبلوماسي - سياسي - ثقافي الخ...) إلى إضعاف النفوذ الإسلامي (العلماء والأعيان)[٢٣] والاقتصاد الإسلامي[٢٤]، وانعكس تذمراً في القاعدة الإسلامية ومقتاً لهذا الحكم على أنه خروج على الحكومة الشرعية الإسلامية في الآستانة[٢٥]. وعلى الرغم من عودة الحكم العثماني مجدداً إلى بلاد الشام واستعادة العلماء نفوذهم الديني-الاقتصادي السابق، إلا أن الضربات التي كالها محمد علي إلى جيوش السلطان من جهة، ومحاولات البيروقراطية العثمانية علمنة الدولة والمجتمع، أدت إلى «ضياع هيبة تركيا» في نفوس مسلمي بلاد الشام[٢٦]، وجعلهم يتطلعون لتقويم مسار الدولة (العثمانية) على أسس الشريعة وسيادة الأمّة الإسلامية، لا الانقلاب عليها.

وخلال الفترة الممتدة من استعادة العثمانيين للمنطقة واندلاع الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨)، شهدت بلاد الشام تغيرات أساسية أهمها التوتر الطائفي بين الجماعات الدينية وتدخل الدول الكبرى في شؤونها واختراق أوروبا لاقتصاد

المنطقة وتكثيف الإرساليات التبشيرية الأجنبية من نشاطاتها التربوية - الثقافية - التغريبية بين السكان، و أخيراً، ما أفرزته «التنظيمات العثمانية» من انشقاق اجتماعي بين طوائف البلاد. وقد أدت هذه التطورات إلى نتيجتين هامتين: أ - ظهور تيار فكري مسيحي مديني سعى إلى إبراز الشخصية العربية (الوطن السوري) مستفيداً من تأثره بالغرب. ب - اتجاه مضاد يقوم على الإسلام (الرابطة العثمانية) وعلى التجربة السلبية مع الغرب[٢٧].

أ ـ نُمو اتجاهات «الوطن السوري»

أثناء الاحتلال المصري لبلاد الشام وفي أعقابه، شهدت المنطقة تكثيفاً لنشاطات الإرساليات التبشيرية الأجنبية في مجالات التعليم، مما انعكس انتعاشاً للغة العربية وأدى بالتالي إلى قيام حركة أدبية - فكرية انحصرت أساساً بين مسيحيّي بيروت وجبل لبنان. وخلال فترة قصيرة، تحولت هذه الحركة من الأدب إلى السياسة وكان لها فيما بعد دورٌ بارز في «اليقظة» القومية[٢٨]. وما لبث «قانون الولايات» لعامي ١٨٦٤ و١٨٦٧، الذي أعطى الولايات نوعاً من الاستقلالية الإدارية في إطار المناخ الذي أشاعته «التنظيمات» وبخاصة المساواة بين أهل الذمة والمسلمين، أن أسهم في صنع شخصية عربية (سورية) لدى النُخب المدينية المسيحية ذات الثقافة الغربية (أرثوذكس وأقلية بروتستانتية)[٢٩]. وبدأ الحديث عن «هوية سورية» واحدة تقوم على الأرض واللغة والثقافة بشكل لم يكن مألوفاً من قبل[٣٠]. وقد تزامن هذا التحول نحو «الوطن السوري» مع معالم القومية التي بدأت تظهر في البلقان وأخذ يتبلور منذ الستينات من القرن التاسع عشر في مشروع سياسي لدى النُخب المسيحية المدينية بهدف التخلص من وضع «الأقلية» وتحقيق تطلعات «وطنية»، وذلك بعدما فشلت «التنظيمات» في تحقيق طموحاتها[٣١].

بناءً على تلك الاعتبارات، أخذ بعض المسيحيين يضع تصوراً لـ «سوريا» كوحدة ووطن يسكنه شعب واحد[٣٢]. ففي مجلته «نفير سورية» ودون الدعوة إلى التخلص من الحكم العثماني، قال بطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣)، مستلهماً العِبر من الحرب الطائفية (١٨٦٠)، إن السوريين سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين هم أبناءُ وطن واحد[٣٣]. وقد تزامنت طروحات البستاني حول «الوطن السوري» مع فكرة «العروبة» عندما حثّ السوريين على تجاوز «**العصبية الدينية**» إلى «**العصبية الوطنية**» وإلى «**العصبية العربية**»، اللتين رآهما توحدان وتقوّيان[٣٤]. وقال إن العناية باللغة العربية قواعد ومضامين كفيل بتعزيز «فكرة العروبة»، حيث اعتبر أن«**الأمّة السورية**» هي أمّة عربية[٣٥]. وبالمقابل دعا إبراهيم اليازجي (١٨٤٧-١٩٠٦) إلى التخلص من العثمانيين

واستعادة العرب لأمجادهم ورأى أن هذا لا يتحقق إلا بإحياء «قومي» عربي يقوم على نبذ التعصب والانغلاق[٣٦].

وقد وصلت ذروة اتجاهات «الوطن السوري» بتأسيس «جمعية بيروت السرية» عام ١٨٧٦ من قبل نُخب مسيحية مدينية من خريجي الكلية السورية الانجيلية. وقد دعت هذه الجمعية إلى توحيد جبل لبنان مع «سوريا» في دولة مستقلة ذاتياً عن الدولة العثمانية[٣٧].

ب ـ مسلمو بلاد الشام و«الرابطة العثمانية»

رغم تذمرهم من فساد الإدارة العثمانية ومطالبتهم بإصلاحات[٣٨]، لم يرض مسلمو بلاد الشام بنظرة المسيحيين حول فكرتي «الوطن السوري» و«العروبة»، وقد اعتبروهما موجهتين ضد دولة الخلافة وتهدمان شخصية المجتمع الإسلامي ، وأن أيدٍ أجنبية تحرك مسيحيي الداخل[٣٩]. وقد انبرى بعض المسلمين إلى مهاجمة رواد النهضة من المسيحيين رافضاً «**نصرنة**» اللغة العربية[٤٠] وأن تكون أداة لفكر سياسي إنفصالي يؤدي إلى مزيد من التفوق المسيحي على المسلمين في بلاد الشام وخسارة الآخرين لدورهم الرائد كأمة صاحبة السيادة في «دار الإسلام»[٤١]. ففي ضوء التراكم الكمي والنوعي الاقتصادي والثقافي للمسيحيين بفعل «الامتيازات الأجنبية»، ثم الاجتماعي – السياسي من خلال «التنظيمات»، لم يكن بإمكان مسلمي بلاد الشام أن يحققوا ذاتهم في كيان مستقل غير إسلامي (وطن سوري) يتحولون فيه ثقافياً واقتصادياً إلى «أقلية» داخل هذا التراكم، مما ينعكس سلباً على وضعهم السيادي في البلاد[٤٢]. ولهذا السبب، لم يتحمسوا كثيراً إلى مشاركة المسيحيين في جمعياتهم «الوطنية» السرية أو العلنية[٤٣]. وعندما عطّل السلطان عبد الحميد الثاني الدستور عام ١٨٧٧ وصرف أعضاء «مجلس المبعوثان»، ازداد اهتمام المثقفين المسيحيين بفكرة «الوطن السوري»[٤٤]، مقابل تجاوب إسلامي مع سياسة الجامعة الإسلامية التي انتهجها السلطان المذكور[٤٥].

إن تأكيد مسلمي بلاد الشام على تقدم الدين على الاعتبارات الوطنية أو القومية جعلهم في مواجهة مع اتجاهات العلمنة والتغريب التي أتت بها «التنظيمات» (١٨٣٩-١٨٧٦) والتي اعتبرها الواعون منهم تقليصاً لدور الشريعة الإسلامية وانتقاصاً لمكانتهم في المجتمع الإسلامي[٤٦] وتآمراً أجنبياً مع «أقليات» الداخل على حساب «الدولة الإسلامية» ومصالح المسلمين، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التفوق. ففيما خرقت «الامتيازات» نظام الملة العثماني وأمّنت لغير المسلمين وضع «أقلية» تحت الحماية

الأجنبية[٤٧]، أعلنت «التنظيمات العثمانية»، التي أكدت على بقاء سريان مفعول «الامتيازات»، على مساواة غير المسلمين بالمسلمين مع احتفاظ الأولين بوضعهم المميز (إدارة ذاتية، ثقافة وتعليم، إعفاء من التجنيد لقاء "بدل") تحت الحماية الأجنبية[٤٨].

وقد سبق «التنظيمات» ورافقها اختراق أوروبا للاقتصاد الإسلامي في بلاد الشام، وقيام المسيحيين المحليين بدور بارز في هذا المجال تجاراً ووسطاء[٤٩]، وهو الذي نقل التباعد الإسلامي - المسيحي من إطاره الأيديولوجي إلى الاجتماعي - الاقتصادي وزاد من التوتر بين الطرفين[٥٠]. وقد اعتبر المسلمون أن «التنظيمات» كانت الثمن الذي دفعه السلطان العثماني لاستعادة منطقتهم (١٨٤٠) بواسطة المدفع الأوروبي المسيحي (بريطانيا وفرنسا)[٥١] ولمنع «الدب الروسي» من إفتراس مناطق جديدة له في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)[٥٢]. ولهذا، ساد استياء عام بين مسلمي بلاد الشام بعد عام ١٨٣٩، حيث إعتبر المثقفون منهم أن الإصلاحات قد أخلّت بالتوازن الاجتماعي القائم لمصلحتهم، فيما رأت عامتهم أن كل ما يصيبه المسيحيون من تقدم أو امتياز إنما يأتي إليهم عن طريق أوروبا[٥٣]. ولهذا السبب أيضاً، إعتبر المسلمون «التنظيمات» خيانة للإسلام وأن السلطان عبد المجيد الأوّل، الذي أصدرها، ليس سوى «**خائن**» خسر بفعلته هذه ولاءهم وأن بلادهم لم تعد تحت نفوذه الفعلي بسبب تنازله غير الشرعي أمام المسيحيين[٥٤].

أدى هذا الاحتقان إلى ردات فعل إسلامية في مدن بلاد الشام طوال الأربعينات مروراً بـ «خطي هيمايون» (١٨٥٦)، بدءاً بحادثة دمشق عام ١٨٤٠[٥٥] وحادثتي حلب ونابلس على التوالي عامي ١٨٥٠[٥٦] و١٨٥٦. وبعد أقل من شهرين على صدور «خطي هيمايون»، قام مسلمو نابلس بتمزيق أعلام الدول الأجنبية وعلم الدولة العثمانية معها[٥٧]. وفي الناصرة، وصف أحد علمائها «التنظيمات» التي أصدرها السلطان بأنها «كلام تخريف»[٥٨]. وبعد قليل على ذلك (١٨٦٠)، اندلعت الحرب الأهلية في «سوريا» والذي كان هذا الاحتقان الطوائفي - الاجتماعي - الاقتصادي أحد مسبباتها غير المباشرة[٥٩]. وإثر ذلك، قامت السلطات العثمانية باعتقال عدد من العلماء المسلمين بتهمة التحريض على المذابح في دمشق. كما عملت على إضعاف نفوذ الهيئة الدينية في مجالات التعليم والقضاء والأوقاف[٦٠]، وعينت قضاة من أصل تركي[٦١]. ولهذا، كان من الطبيعي أن يُردد مسلمو بلاد الشام صيحات الفرح بـ «**أن الإسلام قد أنقذ**»، عندما توفي السلطان عبد المجيد عام ١٨٦١ [٦٢].

وهكذا أدت «التنظيمات» والتنازل العثماني أمام الغرب إلى مواقف إسلامية في بلاد

الشام مستاءة من الحكم العثماني ومتمسكة به في الوقت نفسه. وعندما أخذ السلاطين العثمانيون يطرحون أنفسهم خلفاء منذ عصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦)[٦٣]، برزت مسألة جديدة حول إشكالية قرشية الخلافة وأحقية السلاطين العثمانيين فيها، والتي سوف تتبلور فيما بعد بشكل خاص على يد عبد الرحمن الكواكبي من خلال طرحه مسألة «إعادة تعريب» الخلافة الإسلامية[٦٤].

إن التشديد على أحقية العرب في الخلافة كان يحمل معه مسألة الفوارق الجنسية بينهم وبين العثمانيين. فبعد رحلة طويلة لها في بلاد الشام أواخر الستينات من القرن التاسع عشر، أكدت السيدة إيزابيل بورتون أن المسلمين السوريين «... **يكرهون الحكم العثماني ويرغبون في التحرر من طغيانه**». وأضافت تقول: «**إن المسلمين الأتراك يحتقرون المسلمين العرب وإن الآخرين يبغضون الأولين**»[٦٥]. وفي نهاية عام ١٨٧٦ شنت صحف عربية في لندن حملة على العثمانيين متهمة إياهم باغتصاب الخلافة من العرب وطالبت بأن تعود هذه من جديد إلى أصحاب الحق فيها[٦٦]. وبعد أعوام قليلة (١٨٨٠-١٨٨١)، ظهرت في بيروت ومدن سورية أخرى مناشير ثورية اعتبرت إدعاء السلطان العثماني بالخلافة اغتصاباً للحق العربي فيها[٦٧]، فيما ذكرت مقالة صحفية في لندن أن العرب يرفضون الخلافة العثمانية، إذ يعتبرون أن الدين الإسلامي هو دين عربي وأن الرسول (صلعم) هو عربي أيضاً. واتهمت تلك الصحيفة العثمانيين باغتصاب الخلافة من العرب بالقوة ودعت إلى إعادة تعريب هذا المنصب وحثت العرب على الثورة ضد العثمانيين عند أول مناسبة[٦٨]. وسبق ذلك (١٨٥٨)، تقرير لـ «سكين»، قنصل بريطانيا في حلب، ذكر فيه أن المسلمين في شمال سوريا يرغبون في التحرر من الحكم العثماني وإنشاء دولة عربية برئاسة أشراف مكة[٦٩].

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان مسلمو بلاد الشام يبتعدون بالفعل عن الرابطة العثمانية ويسيرون في اتجاه «عروبي» أو في اتجاه «الوطن السوري»؟ وهل يمكن الحديث في تلك المرحلة المبكرة عن «وعي قومي» وبخاصة لدى المسلمين في بلاد الشام؟

نحن لا نشارك بعض المؤرخين في آرائهم بأن تحرك مسلمي شمال سوريا عام ١٨٥٨ كان «**أقدم دعوة للتحرر من حكم الأتراك الغاشم** ...»[٧٠]، و «**أن أول فكرة للاستقلال العربي عن السلطنة العثمانية ظهرت في شمال سورية حوالي سنة ١٨٥٨**»[٧١]. فلا نرى في التقرير البريطاني المذكور سوى مبالغة غير مبررة في وصف انفعالات السوريين، وهو ما سنقع عليه في التقارير البريطانية والفرنسية أواخر السبعينات

ومطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر. فليس في التقرير أية إشارة إلى دعوة لثورة عامة بهدف التحرر من الحكم العثماني، وهو يتحدث عن «كره» المسلمين للقوات العثمانية والموظفين العثمانيين ويستند إلى افتراضات وقوع انتفاضة إسلامية وإمكانية استفادتها من فلول ما تبقى من انكشارية حلب بعد مذبحة عام ١٨٢٦[٧٢]، دون أن يحدد حجم الانتفاضة المزعومة وفكرها وقيادتها وإمكاناتها. وفي تقاريره اللاحقة إلى رؤسائه لا يعود القنصل «سكين» إلى الحديث مجدداً عن تلك الانتفاضة، مما يدل على احتمال استناد تقريره الأول إلى شائعات أو إلى معلومات غير دقيقة[٧٣]. إضافة إلى ذلك، فنحن لا نعتقد بتوفر محركات ثقافية - فكرية وقوى اجتماعية في المرحلة موضوع البحث يمكنها أن تقدم نظرياً وعملياً إطاراً لمفهوم «دولة» منفصلة عن السلطنة. وعلى العموم، فباعتقادنا أن المسألة كلها لا تعدو مجرد تذمر من ظلم أو قهر أو استياء نتيجة لما سببته «التنظيمات» وأحداث كريت[٧٤] وحادثة جدة[٧٥] من نقمة إسلامية على الحكم العثماني، وهو ما يؤكد عليه تقرير سكين السالف الذكر.

أما لماذا اختيار أشراف مكة ليكونوا على رأس الدولة العربية المزعومة، إذا افترضنا جدلاً صحة المعلومات حول مشروع الدولة العربية، فهذا يعود إلى سمعة أشراف مكة في العالمين العربي والإسلامي لانحدارهم من نسل الرسول (صلعم) وإشرافهم على الأماكن المقدسة في الحجاز[٧٦]. كذلك، كان لثورة الشريف عبد المطلب ضد السلطنة بين عامي ١٨٥٣ و١٨٥٦ وإعلانه الجهاد ضدها بحجة تبنيها إصلاحات لا تنسجم مع الشريعة وإلغائها الرق[٧٧] صدى واسعاً في بلاد الشام، حيث أجرى الشريف المذكور اتصالات بأعيان البلاد ومنهم الأميرين عبد القادر الجزائري ومحمد أرسلان ومع الحاج حسين بيهم[٧٨].

إن الحديث عن انفصال العرب المسلمين أو السوريين عن السلطنة العثمانية في هذه المرحلة المبكرة يطرح معه تساؤلات حول إمكانية صمود «كيان» عربي أو «سوري إسلامي» تجاه الخارج، هذا إذا سلمنا بتوافر مقومات صموده من الداخل. فمنذ أربعينات القرن التاسع عشر، وفي ضوء اندفاع حركة الاستعمار في البلدان الآسيوية والإفريقية، أخذ المسلمون يسعون إلى تعزيز مكانة الإسلام لمقاومة نفوذ الغرب المسيحي. ولهذا، لم يكن في مصلحة مسلمي بلاد الشام الانفصال عن السلطنة أو المساهمة في تدميرها وهي القوة الإسلامية الوحيدة المتبقية[٧٩]. لقد كانت «يقظتهم» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عبارة عن محاولة إصلاح السلطنة أجهزة وعلاقات[٨٠] والتعايش في الوقت نفسه مع مساوئ الحكم العثماني والإبقاء على الولاء

له كدرع يقيهم - رغم ضعفه - من تعديات الاستعمار.

وينقل المؤرخ ألبرت حوراني عن فنّ (Finn)، قنصل بريطانيا في القدس، طرحه أواخر الستينات من القرن الماضي تلك الإشكالية التي جمعت بين تأكيد العرب على قرشية الخلافة وبين تمسكهم بالحكم العثماني كخلافة إسلامية رغم كراهيتهم له، فيقول: «**إن هؤلاء العرب لا يمكنهم أن يفهموا كيف يكون سلطان الأتراك الأغراب القادمين من بلاد التتر خليفة للنبي العربي القرشي محمد، وكيف يكون له سلطته لتنصيب شريف مكة وإقالته. وهم**»، يضيف فنّ، «**يُعبّرون بأساليب شتى عن استنكارهم لمطلب العثمانيين في الخلافة، منها طريقة لفظهم للقب «خان» الذي يحمله السلطان بحيث يبدو كأنه من مشتقات فعل «خانَ...»**. ثم يستدرك هذا المراقب، فيقول: «**... إنهم** (العرب) **يمقتون الأتراك ويكرهونهم منذ الفتح العثماني لبلاد العرب. ويعود هذا العداء**»، يضيف فن، «**إلى الفرق في الجنس وإلى ذكريات الفتح المتوارثة. إلا أن ولاءهم للإسلام** (العرب) **هو من القوة بحيث يقضي في قلوبهم على أي شعور آخر. فالسلطان في نظر العرب المثقفين خليفة بواقع الحال، لا بل خليفة شرعي. لذلك، يعترفون به ويطيعونه قياماً منهم بواجب ديني**»(٨١).

وبالفعل، فقد حاول بعض المثقفين المسلمين آنذاك تبرير الأسباب التي توجب القبول بالخلافة العثمانية ومنها عدم وجود قرشي مؤهل لمنصب الخليفة، ومعنى ذلك أنه يجب أن تُمنح إلى الأكثر صلاحية لها، أي إلى السلطان العثماني، وأن السلطان سليم الأول قد انتقلت إليه الخلافة الإسلامية شرعاً أثناء وجوده في مصر عام ١٥١٧ عبر آخر الخلفاء العباسيين(٨٢).

وحول اتجاهات الرابطة العثمانية، كتب الشيخ محمد الأسير في حينه ما يلي: «**إن طاعة السلطان مقرونة بطاعة الرحمن، فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر وإذا جار كان عليه الأجر وعلى الرعية الصبر وإن الدعاء للسلطان من أعظم العبادات لأنه من النفع العام، لأنه بعدله تنتعش البلاد وتعتاش العباد وتصلح الأمور وينتفي الظلم والفجور...**»(٨٣). وبعد اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني العرش كتبت «**ثمرات الفنون**» تصف السلطان الجديد بأنه «**... ظل الله الظليل في العالم. وخليفته في أرضه على جميع بني آدم. ومورد مشارع أحكامه المشروعة. ومصدر ما يحمل على الأمم من الشرائع الموضوعة. ولسان كلمته في تنفيذ كل أمر. ورسول شريعته في كل عصر... فلا جرم كانت طاعته فرض عين. وعدم مخالفته مجمع على وجوبه بلا مين... كما أن الخروج عن السنن محظور**»(٨٤).

وأثناء الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨)، وفي ضوء انهيار السلطنة عسكرياً، ساد بلاد الشام قلق عميق على مصير السلطنة ومنطقتهم. فخطط أعيان مسلمون (حركة الأعيان) للمرة الأولى لمشروع استقلال ذاتي أو تام عن الدولة العثمانية تعدى أي تحرك إسلامي سابق. وفي الوقت نفسه، بدأت طروحات المسيحيين تتبلور في إطار مشروعين: كونفيدرالية سورية على النسق الألماني (مشروع يوسف كرم) واستقلال ذاتي لسوريا مع متصرفية جبل لبنان (مشروع جمعية بيروت السورية)، مترادفة مع ما أشيع عن مشروع «خديوية سورية» مدعومة من بريطانيا برئاسة والي سوريا مدحت باشا. أين كان يقف المسلمون من هذه المشاريع؟ وإلى أي مدى انسجمت طروحات حركة الأعيان المسلمين أو تناقضت مع اتجاهات «الوطن السوري» و«الكونفيدرالية السورية» و«الخديوية السورية»؟ وأي دور لعبه الإسلام في تحديد توجهات العرب المسلمين في بلاد الشام وخياراتهم؟ وماذا كانت نتيجة السباق بين «الوطن السوري» و«الرابطة العثمانية» (الإسلام) عند مسلمي بلاد الشام أثناء الحرب الروسية - العثمانية المذكورة وفي أعقابها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الصفحات الآتية.

ثانياً: حركة الأعيان المسلمين (١٨٧٧-١٨٧٨): مشروع استقلالي أم تحرك احترازي؟

باندلاع الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨)، دخلت بلاد الشام في دوامتها، حيث طرحت هزائم السلطنة على يد روسيا احتمالات انهيارها واستيلاء الدول الكبرى على ممتلكاتها (= حل المسألة الشرقية). وتشير التقارير الدبلوماسية البريطانية أن لندن كانت تفكر أثناء الحرب المذكورة بالاستحواذ على «سوريا» واستخدامها قاعدة لها في المنطقة، وذلك حفاظاً على مصالحها في الشرق الأدنى، وأن روسيا، بعدما حققت انتصارات حاسمة على السلطنة أواخر عام ١٨٧٧ ومطلع العام التالي، كانت تخطط بدورها للاستيلاء على آسيا الصغرى والاندفاع منها براً نحو خليج الإسكندرونة[٨٥].

ومن جهة أخرى، تتحدث التقارير الفرنسية عن أن الحرب الروسية - العثمانية المذكورة قد أحيت لدى السوريين الآمال في نوع من الاستقلال الذاتي[٨٦]. ويؤكد عادل الصلح[٨٧]، الذي أرّخ عن والده منح، أن هزائم السلطنة العسكرية أمام روسيا سببت قلقاً عميقا لدى المسلمين في بلاد الشام «... **على مصير بلدهم**» وجعلت أعيانهم من الطائفتين السنية والشيعية (منح الصلح، الشيخ أحمد عباس الأزهري، الحاج

إبراهيم الجوهري، الحاج حسين بيهم، السيد محمد الأمين، الشيخ علي الحر، الحاج علي عسيران، شبيب باشا الأسعد وغيرهم) يتداولون بزعامة أحمد باشا الصلح مسألة إعلان استقلال ذاتي أو تام في «سوريا» «**لتجنيب وطنهم المصير السيّئ ومن أفجع صوره وقوع احتلال أجنبي**». ويضيف الصلح، إن حركة الأعيان تزامنت مع نمو مضطرد للوعي «القومي» في «سوريا» وصل ذروته بعقد هؤلاء الأعيان مؤتمرٍ لهم بدمشق في منزل مفتيها المتوفى حسن تقي الدين الحصني ووقوع اختيارهم على الأمير عبد القادر الجزائري نزيل دمشق آنذاك ليكون ملكاً على «سوريا».

□ حركة الأعيان بين الحقيقة والنفي

باستثناء رواية عادل الصلح الشفهية عن والده منح، فان المعلومات حول حركة الأعيان المسلمين لا ترد مباشرة سوى في مؤلفين إثنين، وهما كتاب «أعيان الشيعة» للسيد محسن الأمين[٨٨]، وفي «تاريخ جبل عامل» لمحمد جابر آل صفا[٨٩]. وهناك إشارات في الوثائق الفرنسية إلى ظهور مشاعر استقلال ذاتي في «سوريا» أثناء الحرب الروسية- العثمانية الأخيرة[٩٠] يُفترض أن حركة الأعيان كانت تقف وراءها، ذلك أن أحداً، أو جمعية ما لم تعلن عن نفسها حينذاك (١٨٧٧-١٨٧٨) صاحبة لمشروع كهذا.

وبالمقابل، ينفي علي الزين حدوث ما يسمى بـ «مؤتمر دمشق»، مما ينسف أساساً وجود حركة الأعيان. وقد استند الزين في معرض نفيه وجود الحركة إلى أسباب عدة وهي[٩١]:

- عدم تطرق المؤلفات المعاصرة إلى مؤتمر دمشق،
- عدم وجود اتجاهات «وطنية» أو نزعات «قومية» لدى مسلمي بلاد الشام تجعلهم يفكرون في الاستقلال وتكوين إمارات صغيرة لا تستطيع الصمود في وجه الاستعمار الأجنبي، في وقت كان فيه تيار الجامعة الإسلامية يشدّ المسلمين إلى دار الخلافة،
- إن الزعماء المسلمين الذين وردت إسماؤهم كأعضاء في حركة الأعيان كانوا من «**أضعف الأعيان شعبية**»، وذلك في معرض الإشارة إلى الشيعة الذين شاركوا في حركة الأعيان،
- عدم حدوث ما يسمى بـ «**مؤتمر دمشق**» الذي جمع الأعيان، لأن مؤتمراً على هذا القدر من الأهمية كان يجب أن يعقد في دارة الأمير عبد القادر بدمشق، أو أن يحضره بنفسه على الأقل أو يرسل من ينوب عنه فيه،

- سياسة اللين التي مارستها السلطة العثمانية بعد اكتشافها الحركة والإكتفاء بنفي السيد محمد الأمين وعدم إعدام المتآمرين.

وفي معرض نفي الزين تداول المصادر والمذكرات المعاصرة لمؤتمر دمشق، يرى المؤرخ وجيه كوثراني أن «... **تصاعد موجة الاستبداد الحميدي عبر جهاز الاستخبارات والجاسوسية**» جعل استحالة نقل المذكرات والتراجم المعاصرة هذه الاتجاهات الفكرية - السياسية التي يصفها بـ «**الجيشان الفكري - السياسي**» نتيجة للحرب الروسية - العثمانية[٩٢]. أما المؤرخ محمد سعيد بسام، فيقول حول تلك المسألة: «**إن إخضاع الروايات عن هذا الحدث** (حركة الأعيان) **للضوابط المنهجية العلمية في التأريخ يجعلنا نأخذ بصحة حدوث هذه الحركة ... إن تطور الأحداث في الدولة العثمانية من الفساد الإداري إلى التهديد للوجود الكياني كان ممكناً أن يحوّل العمل الإصلاحي من دعوات نوعية على أيدي مصلحين إسلاميين إلى 'حركات' إصلاحية سياسية وحتى استقلالية كالحركة التي نحن بصددها**». «**فهذه الحركة**»، يضيف بسام، «**لم تكن في غير مناخها**»[٩٣]. وعن هذا «المناخ» ودون ذكر الحركة مباشرة، يؤكد قنصل فرنسا العام في بيروت «**أن طموح السوريين إلى نوع من الاستقلال الذاتي يعود بشكل مباشر إلى فترة السيطرة الموقتة لوالي مصر** (محمد علي). **ولكي تأخذ هذه الطموحات طابعاً جدياً**»، يضيف القنصل العام، «**كان لا بد من حصول أحداث ذات أهمية خاصة. إن الحرب الروسية - التركية والتفكك الجزئي للامبراطورية العثمانية الذي تلاها كان لهما أثر كبير في تحول هذه الطموحات الغامضة إلى آمال أكثر وضوحاً وقوة**»[٩٤]. إن سبب عدم تسمية القنصل الفرنسي العام حركة الأعيان بالإسم كمسؤولة عن هذه «**الطموحات**» يعود إلى خلط القنصل المذكور بين حركة الأعيان المسلمين وبين «جمعية بيروت السرية»، وهو ما أكد عليه كوثراني من خلال إطلاعه على الأرشيف الفرنسي[٩٥].

إضافة إلى ذلك، فإن تحركات «القوميات» الإسلامية الأخرى في السلطنة أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة وفي أعقابها (الحجاز، كردستان، «ألبانيا») تحملنا على الاعتقاد بصحة حدوث حركة الأعيان المسلمين. فلماذا تؤثر الحرب المذكورة ونتائجها على بقية مسلمي السلطنة (ومصر أيضاً)، فيما يبقى مسلمو بلاد الشام بمنأى عنها، خصوصاً وأن المستوى الثقافي- الفكري والنضج السياسي في تلك المنطقة ووجود فئة إسلامية مدينية كان يجعل مسلمي بلاد الشام أكثر استجابة لنتائج تلك الحرب من الحجاز وكردستان؟

نحن نتفق مع الزين في قوله : « . . . **إن قادة العرب المسلمين – في تلك الأيام العصيبة – لم يكن فيهم من يفكر باستقلال سوريا أو في فصل(ها) عن جسم الدولة العثمانية وتجزئة البلاد إلى إمارات ودويلات صغيرة يسهل على الدول الأجنبية الطامعة في بلادهم أن يستولوا عليها قطراً بعد قطر**»[٩٦] . لكن فترة «الجيشان الفكري – السياسي» في بلاد الشام خصوصاً أثناء ولاية ضيا باشا (شباط ١٨٧٧– حزيران ١٨٧٧)[٩٧] والمشير عمر فوزي باشا (بالوكالة من حزيران ١٨٧٧ إلى آذار ١٨٧٨)[٩٨] مروراً بولاية جودت باشا (آذار ١٨٧٨ إلى تشرين الثاني ١٨٧٨)[٩٩]، أبرزت الكثير من التناقضات بين العرب السوريين وبين العثمانيين نتيجة لاستبداد الحكم وفساد إدارته والمطالبة بإصلاحات وإعطاء البلاد قدراً من الحرية المدنية والسياسية[١٠٠] . وقد بلغ «الجيشان الفكري – السياسي» ذروته باحتمالات انهيار السلطنة نتيجة لخسارتها العسكرية أمام روسيا .

وعلى الرغم مما تقدم، يجب النظر إلى حركة الأعيان في إطار الجو السياسي الإسلامي العام في «سوريا» المتمسك بالكيان العثماني ضماناً لسلامته من أطماع الغرب والمطالب في الوقت نفسه بإصلاحات[١٠١] . يقول عادل الصلح : « **فلمّا داهم الدولة العثمانية خطر التفكك والانحلال، عقب إنكسارها في الحرب الروسية، لم ير هؤلاء** (الأعيان) **بداً من العمل لهذا الغرض**» (الاستقلال الذاتي). ويضيف قائلاً: « **ويجدر التنويه بأن الروحية العامة المسيطرة على ذلك المؤتمر** (مؤتمر دمشق) **لم تكن النقمة على إستانبول دار الخلافة، والرغبة في الانتقاص منها بقدر ما كان الخوف من وقوع البلدان العربية في يد القوى الأجنبية الغربية. فالذين اجتمعوا** (في دمشق) **كانوا بأكثريتهم على الأقل، من المشفقين على الرابطة العثمانية من أن تزول**»[١٠٢] . ويخلص الصلح إلى القول : «**ولم تكن حركة** (الأعيان) **يثيرها الحقد على الخلافة** (العثمانية)**، ولا دعوة تسوقها يد غريبة ذات أغراض وأطماع، بل كانت محاولة أهلية أصيلة صافية . . .**»[١٠٣] . والدليل على ذلك، تلاشي الحركة[١٠٤] في أعقاب صدور مقررات معاهدة برلين (١٨٧٨) التي ضمنت استمرار الدولة العثمانية على قيد الحياة[١٠٥] .

أما قول الزين بأن أي قطر عربي لم يكن يفكر في الاستقلال عن السلطنة، فسوف يظهر الفصل الثالث من الكتاب أن حسين، أمير مكّة، كان يخطط خلال عامي ١٨٧٩ و١٨٨٠ للإنفصال عن السلطنة وتأسيس خلافة عربية في الحجاز بدعم بريطاني. وقد قام الشريف المذكور بالاتصال بزعامات سورية وكردية على الأقل في سبيل تنفيذ مشروعه[١٠٦] .

وبشأن المشاركين في حركة الأعيان المسلمين، فلا نجدهم «**أضعَف الأعيان شعبية**» كما يصفهم الزين. ويعلق المستشرق الألماني «فريتز شتبات»، الذي كان أول من أرّخ لحركة الأعيان[١٠٧] بعد عام على صدور كتاب عادل الصلح وتناول نفوذ الأعيان وجذورهم العائلية، على هذه المسألة بالقول: «... **إن معظم المشاركين في الحركة (الأعيان) كانوا من عائلات رفيعة المستوى اعتمد نفوذها على المكانة الإقطاعية القديمة والانتماء التقليدي إلى طبقة العلماء والثروة نتيجة للأعمال التجارية، أو من خلال العلاقة مع الدولة العثمانية**»[١٠٨]. ولعل الإشارة إلى تراجم الأعيان المشاركين في الحركة، والتي سنعرّج عليها بعد قليل، تلقي بعض الضوء على مكانة هؤلاء ونفوذهم[١٠٩].

إن نفي الزين انعقاد مؤتمر الأعيان في دمشق بسبب أنه لم ينعقد في دارة الأمير عبد القادر وإن الأخير لم يشارك في جلساته بمنزل المفتي الحصني ولم يُرسل إليه من يمثله فيه الخ... لا يعني بالضرورة أن المؤتمر المذكور لم ينعقد أساساً، أو أنه يمكن استخدام هذه الحجج لنفي انعقاده. فمن الطبيعي ألا يُعقد المؤتمر في دارة الأمير ولا بحضوره أو إرسال من يمثله فيه، لأن المؤتمرين كانوا سيناقشون معاً مسألة ترشيحه للمنصب (عرش سوريا)، وقد يتداولون أسماء أخرى غير إسمه مما قد يسبب إحراجاً لهم ولمكانة الأمير، خصوصاً أن إسمه كان متداولاً منذ الستينات في مشاريع فرنسية لفصل بلاد الشام عن السلطنة وإقامة دولة عربية - إسلامية برئاسته[١١٠]. يقول عادل الصلح، إنه خلال مؤتمر دمشق قدّم جده أحمد باشا الصلح «**اقتراحاً بترشيح الأمير عبد القادر الجزائري ليتولى المُلك على هذه البلاد. فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح وبتكليف من المؤتمر حمل جدي القرار إلى الأمير** »[١١١]. ويصف جابر آل صفا تلك الحادثة على الشكل التالي: «**وقد أقرّ المؤتمرون اختيار الأمير عبد القادر الجزائري (نزيل دمشق) أميراً على سوريا. ونقل القرار للأمير المغفور له أحمد باشا الصلح...** »[١١٢]. ويُستنتج من ذلك، أن المشاركين في مؤتمر دمشق قد تداولوا معاً اقتراح أحمد الصلح بترشيح الجزائري لهذا المنصب وأن امتناع الأخير عن حضور جلسات النقاش في المؤتمر قد يكون لتجنب إحراج نفسه والمؤتمرين معه وإعطاء الانطباع بأنه يفرض نفسه عليهم. وقد يكون الأمير حرص على عدم انعقاد المؤتمر في دارته والذي حضرته نحو ثلاثين شخصية كي لا يثير شكوك السلطات العثمانية أو الاصطدام بها، كما حصل خلال ولاية أحمد حمدي باشا الثانية على سوريا (١٨٨٠-١٨٨٥)[١١٣]. ومن المحتمل أيضاً، أن الأمير أراد ألا يُحرج نفسه أمام يوسف كرم،

الذي كان يجري بدوره إتصالات معه عبر وسيط بشأن إنشاء كونفيدرالية سورية[١١٤].

ثم يتساءل الزين، كيف أن «مؤتمر دمشق» وتحرك الأعيان ظل خفياً عن أعين السلطان العثماني وأجهزته. ويضيف متسائلاً «**هل من المعقول أن تغض الحكومة نظرها عن الأعيان وتكتفي بنفي واحد منهم إلى طرابلس**»[١١٥]، وهو السيد محمد الأمين[١١٦]. ويقصد الزين بهذا القول إن حجم «المؤامرة» لم يكن بمستوى الرد العثماني وبخاصة في عصر السلطان عبد الحميد الثاني. والواقع، إن الوالي العثماني جودت باشا قام بعد مؤتمر دمشق بوضع كل من أحمد باشا الصلح وولده منح وآخرين من الأعيان في الإقامة الجبرية[١١٧] ومنع أي اتصال بين الأمير عبد القادر وأحمد الصلح[١١٨]. وبعد عزل الوالي جودت باشا ومجيء مدحت باشا خلفاً له، أراد هذا الأخير أن يبدأ عهده بإشاعة جو من الحرية والهدوء في البلاد، فعمل على مصالحة الأعيان مع الباب العالي. وقد قام مدحت باشا بزيارة أحمد الصلح في منزله (الإقامة الجبرية) وعمل على إعادة التقارب بين الأعيان والسلطة العثمانية. كذلك، لبّى مدحت باشا دعوة الحاج حسين بيهم بزيارته في منزله[١١٩]. ومن جهته، زار منح الصلح مدحت باشا في دمشق وعقد معه محادثات سياسية برر خلالها أسباب قيام حركة الأعيان لظروف الحرب الروسية - العثمانية، وفوق كل شيء خشية الأعيان من قيام الدول الاستعمارية باحتلال بلاد الشام[١٢٠]. وفي ضوء زوال هذه المخاوف نتيجة لبنود معاهدة برلين، أبلغ منح الصلح الوالي الجديد بثقة الناس بنوايا السلطان الحسنة، بخاصة إرساله لرجل دولة ليبرالي مشهور (مدحت باشا) ليكون والياً على سوريا، وأنه نتيجة لذلك، لم يعد هناك ما يُبرر استمرار حركة الأعيان. وهكذا، مكّنت وساطة مدحت باشا بين الأعيان والباب العالي من إيقاف الملاحقات ضدهم مما أشاع جواً من الطمأنينة والهدوء في البلاد[١٢١].

وعلى كل حال، فإن إيقاف الملاحقات بحق الأعيان المسلمين كان ينسجم مع سياسة السلطان عبد الحميد الإسلامية (الجامعة الإسلامية) التي سار فيها في أعقاب الحرب ضد روسيا. وقد قامت هذه السياسة على تسخير قوى الإسلام من علماء ورجال دين ومتصوفين وأعيان وجماهير في سبيل تثبيت نظام حكمه في الداخل وتجاه الخارج (أوروبا). وقد تقرب السلطان إلى الأعيان المسلمين في بلاد الشام من مدنيين ورجال دين ومنحهم المناصب والامتيازات[١٢٢]. ومن المؤكد أن العفو عن الأعيان كان يندرج ضمن هذه السياسة.

□ **المشاركون في حركة الأعيان**

١- أحمد باشا الصلح (حوالي ١٨١٠ - ١٨٩٣)[١٢٣]. أبرز أفراد عائلة الصلح السنية المغربية الأصل وزعيم حركة الأعيان المسلمين. إستوطنت أسرته صيدا ومارست التجارة وعملت في الزراعة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، أخذت أسرة الصلح توطد نفوذها في بيروت. وقد عمل أحمد الصلح مستشاراً في الجيوش العثمانية التي أتت إلى بلاد الشام لمحاربة محمد علي باشا، ثم تولى وظيفة الترجمة ومديرية سياسة العشائر في بيروت (١٨٤٠)، مركز إيالة صيدا. وبسبب اتهامه من قبل القناصل الأجانب وجهات محلية بأنه أعد للمذابح ضد المسيحيين عام ١٨٦٠، نُفي إلى جزيرة رودس. وبعد ذلك عُين متصرفاً وسنجقاً لمرات عدة على اللاذقية وعكا، وكان أحد خمسة من كبار رجالات الدولة العثمانية الذين اجتمعوا في دمشق لبحث النفوذ الأجنبي في البلاد من خلال تدخل القناصل في الشؤون الداخلية لبلاد الشام. وقد ارتبط الصلح بصداقات مع الأسر الدينية في دمشق ومنها عائلة حسن تقي الدين الحصني، مفتي دمشق ونقيب أشرافها، والتي تزوج منها، وكذلك مع عائلات دينية من أشراف جبل عامل وسادته. ويصف جابر آل صفا أحمد الصلح بأنه كان «**أول من قرّب بين الطائفتين الشقيقتين السنة والشيعة وعمل على محو التعصب الذميم ونبذ التفرقة والمذهبية . . .**»[١٢٤]. وقد أنجب الصلح ثلاثة أبناءٍ، الأكبر كامل، الذي عمل قاضياً في البلقان وطرابلس(ليبيا) وعُين فيما بعد في «لجنة بيروت الإصلاحية». وكان محمود منح الابن الثاني وسيأتي ذكره بعد قليل. أما رضا ، فدرس في «المدرسة الوطنية» للبستاني، ثم تخرج من الكلية السورية الانجيلية. عمل في سلك العدلية وعُين عام ١٩٠٩ نائباً عن بيروت في البرلمان العثماني. وكان آخر عمل له في سلك العدلية، حيث رأس محكمة الاستئناف في بيروت[١٢٥].

٢- محمود منح الصلح (١٨٥٦-١٩٢٠)[١٢٦]. أبن أحمد الصلح. تلقى علومه في «المدرسة الوطنية». عُين قاضياً في بيروت وكان مقرباً من الأمير عبد القادر الجزائري وكاد أن يتزوج ابنته لولا وفاتها المفاجئة. صاهر أسرة رمضان البيروتية البارزة، مما ساعده على توطيد مركزه السياسي، فأصبح عضواً في مجلس ولاية بيروت. وقد وصفه جابر آل صفا بـ «**العقل المدبر لكثير من شؤون التحرك السياسي الممهد والمحرك للفكرة العربية والنزعات الاستقلالية**». وفي مخطوطته غير المنشورة يقول عنه جابر آل صفا، إنه «**كان نسيج وحده في سمو الفكر ورجاحة العقل وقد أجمع عارفوه أن سوريا لم تنجب رجلا أوفر ذكاء وفطنة وأرق حدساً وأرحب صدراً وأبرع**

سياسة . . . وكان ملجأ للمنكوبين من أبناء جبل عامل ومحامياً عن حقوقهم وإنجاز مطاليبهم من خلال وظائفه في مجالس الإدارة ومحاكم العدلية في بيروت»[١٢٧]. إنتسب إلى المحفل الماسوني في بيروت .

٣- الشيخ أحمد عباس الأزهري (١٨٥٣- ١٩٢٧)[١٢٨]. عالم سني من بيروت مصري الأصل. درس في جامعة الأزهر بالقاهرة حتى عام ١٨٧٤ ، حيث التقى هناك كلاًّ من الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغاني. وقد قام الأزهري بالتدريس في «المدرسة الوطنية» في بيروت، وبعد ذلك في مدارس جمعية المقاصد. وفي عام ١٨٩٥ أسس الأزهري «الكلية العثمانية» التي اشتهرت بتسامحها تجاه طلابها غير المسلمين وبإدخالها تعليم اللغات الأجنبية والعلوم التجارية في مناهجها. وقد ضمت مدرسته قسماً داخلياً حوى طلاباً من البلدان العربية والإسلامية. وكان لكلية الشيخ عباس علاقات مميزة مع كل من فرنسا وألمانيا، حيث أعترف بشهاداتها في معاهد فرنسا العليا وحصل طلابها على منح دراسية من الحكومة الفرنسية، فيما زودت ألمانيا الكلية المذكورة بمدرس للغة الألمانية. وقد تحولت مدرسة الشيخ عباس فيما بعد إلى «مدرسة وطنية» ذات نزعة استقلالية ضمت نُخبة من رواد الإصلاح الذين واجهوا سياسة التتريك، كعبد الغني العريسي وعمر حمد وغيرهما[١٢٩]. إنضم إلى المحفل الماسوني في بيروت.

٤- السيد محمد الأمين بن علي الحسيني(الثاني) (١٨١٢- ١٨٨٠)[١٣٠]. عالم شيعي من شقراء ومن أسرة تنتمي إلى الأشراف. عين في البداية مفتياً عن أبيه لبلاد بشارة (جبل عامل). وقد اشتهر بعدم سكوته عن الظلم وكان في نزاع مع بعض الولاة العثمانيين وأمراء البلاد. نُفي إلى طرابلس لمدة ثلاث سنوات بسبب مشاركته في حركة الأعيان واتصالاته بالأمير عبد القادر الجزائري، التي أثارت الشبهات حوله لدى السلطات المحلية العثمانية[١٣١]. وصفه جابر آل صفا بـ «**العالم الجليل من الأشراف الحسينيين سكان شقراء - جبل عامل**»[١٣٢]، في حين يذكر عادل الصلح بأنه كان «. . . **من أكبر زعماء البلاد الشامية وذوي الرأي النافذ فيها**»[١٣٣].

٥- الشيخ علي بن أحمد الحُر الجباعي (. . . - ١٩٠٣)[١٣٤] عالم شيعي من أسرة عملت في مجال القضاء بجبل عامل. قرأ في جباع على يد الفقيه الشيخ عبد الله نعمة. ذاع صيته عام ١٨٦٠ لحمايته مسيحيين في منزله بجباع.

٦- الحاج علي عسيران (ت حوالي ١٩٠٤)[١٣٥]. إبن الوجيه حسين عسيران، الذي عمل قنصلاً لإيران في صيدا و «شهبندراً» على الإيرانيين في المدينة نفسها زمن

السلطان عبد المجيد الأول. وبسبب ذلك، أصبحت لوالده مكانة لدى الحكام لاستفادته من نظام «الامتيازات». إمتلك عقارات كثيرة في صيدا، لكن السلطات العثمانية صادرتها. وبعد وفاته، توجه إبنه علي إلى الآستانة وتمكن من إسترجاع أملاك أبيه وحصل في الوقت نفسه من ناصر الدين (شاه إيران) على وظيفتي والده السابقتين في صيدا. يصفه جابر آل صفا بأنه كان «**رأس الأسرة العسيرانية**»[١٣٦].

٧- شبيب باشا الأسعد الوائلي (١٨٥٢- ١٩١٧)[١٣٧]. من عائلة شيعية إقطاعية بارزة في جبل عامل، وهو الابن الأكبر لعلي بك الأسعد. كان أديباً شاعراً وعلى خلاف سياسي مع أخويه ناصيف ونجيب ومع كل من قريبيه خليل الأسعد وكامل الأسعد.

وإلى جانب هذه الشخصيات الإسلامية، كان هناك الحاج إبراهيم آغا الجوهري، رئيس بلدية صيدا لسنوات عدة[١٣٨]. كما يظهر إسم الحاج حسين بيهم ضمن تحركات الأعيان المسلمين في بيروت. ولا ندري إذا كان بيهم قد انتسب إلى حركة الأعيان أو أنه كان صديقا لها. ويذكر أسد رستم أن بيهم كان ماسونياً والمسلم الوحيد في «جمعية بيروت السرية»[١٣٩]. إضافة إلى ذلك، كان حسين بيهم ينتمي إلى أسرة من كبار تجار بيروت. وقد أنتخب عام ١٨٧٧ عضواً في «مجلس المبعوثان» ونشط في الحركة الوطنية وكان عضواً في «الجمعية العلمية السورية»[١٤٠].

ثالثاً: مشروعا الأعيان المسلمين ويوسف كرم وعلاقة الأمير عبد القادر الجزائري بهما

مع تطور الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) لغير مصلحة الدولة العثمانية واضطراب أوضاعها الداخلية بتأثير الحركات القومية في البلقان وأطماع الدول الأوروبية في ممتلكاتها، ساد شعور لدى سكان بلاد الشام بأن السلطنة على وشك الانحلال. وكان هذا حافزاً لبعض أعيانهم للتحرك السري واتخاذ خطوات احترازية لمواجهة ما قد يهدد منطقتهم من أخطار، أهمها وقوعها تحت السيطرة الأجنبية. وعليه، يمكننا أن نحصر التحركات السياسية لمواجهة هذه المستجدات في اتجاهين: حركة الأعيان الساعية إلى استقلال ذاتي أو تام (مشروع إسلامي)، ومشروع يوسف كرم (١٨٢٣- ١٨٩٣)[١٤١] الهادف إلى كونفيدرالية سورية (مشروع عربي- إسلامي). وكلاهما كان محوره الأمير عبد القادر الجزائري[١٤٢].

بعد وصول المعلومات حول هزائم السلطنة أمام روسيا أواخر عام ١٨٧٧، سعى أعيان وعلماء وإقطاعيون وتجار من الطائفتين السنية والشيعية في بيروت وجبل عامل

بزعامة أحمد باشا الصلح، مدفوعون بمشاعر الاستقلال الذاتي[١٤٣]، وكذلك الماروني يوسف كرم، كل من ناحيته، إلى وضع تصور لمستقبل البلاد في حال انهيار الدولة نتيجة لتلك الحرب[١٤٤]. وبعد أن قضى الصلح قرابة الثلاثة شهور في وضع خطط التحرك لمشروع استقلال ذاتي أو تام لسوريا، إنتقل إلى صيدا، حيث عقد محادثات مع شخصيات إسلامية هناك أبرزها الحاج إبراهيم الجوهري. ثم زار الصلح جبل عامل والتقى السيد محمد الأمين والشيخ علي الحُر. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن لقاءات للأعيان المذكورين مع «**بعض أصحاب الرأي والمكانة من رجال دمشق**»، حيث لاقت فكرة الاستقلال «**التحبيذ والتأييد**». وما لبثت هذه الفكرة أن نقلها الأعيان إلى الأمير عبد القادر الجزائري في مصيفه بدمّر ، حيث نوقشت على مدى ثلاثة أيام متوالية مسألة ما آلت إليه الأوضاع في البلاد والوسائل الكفيلة بانقاذها. ويُفهم من هذه المحادثات أن مشروعاً استقلالياً لسوريا قد طُرح على بساط البحث، دون التطرق إلى الشخصية التي سوف تتولى حكم هذا الكيان[١٤٥].

وفي أعقاب زيارته لدمّر، أجرى الصلح يرافقه الشيخ الأزهري إتصالات مع زعامات إسلامية في شمال سوريا وجنوبها لاستقطابها إلى المشروع المذكور ودعوتها إلى اجتماع في بيروت. فزار مع رفيقه الأزهري حلب وحمص وحماه والعشائر العلوية في اللاذقية، ثم انتقل إلى حوران وجبل الدروز للغرض نفسه وعاد إلى بيروت[١٤٦].

وحول اجتماعات بيروت، حدثنا عادل الصلح، فقال[١٤٧]: «**وفي الموعد لاجتماع بيروت**[١٤٨] **حضر جدي** (أحمد الصلح) **إليها** (بيروت)، **وراح مع والدي** (منح) **وسائر الوافدين يعقدون الاجتماعات، وكانت كلها سرية، ويضعون الخطط اللازمة، ومنها ما قد تستوجبه طوارئ عسكرية** (انهيار السلطنة عسكريا أمام روسيا)، **ويتخذون القرارات التي تقتضيها الأحوال. ومكثوا على ذلك عشرين يوماً رأوا في نهايتها الانتقال إلى دمشق ثانية، وإكمال البحث والمداولة، فسافروا إليها فرادى، وتابعوا هناك اجتماعاتهم السرية في دار السيد حسن تقي الدين الحصني**»[١٤٩]، الذي كان قد توفي في عام ١٨٣٠/ ١٨٣١[١٥٠].

ضم «مؤتمر دمشق» حوالي ثلاثين شخصية إسلامية سورية[١٥١]. وقد قدم أحمد الصلح اقتراحاً بترشيح الأمير عبد القادر الجزائري ليتولى المُلك على البلاد. ويحدثنا عادل الصلح عن الأسباب التي دفعت جده لترشيح الجزائري، إضافة إلى نسبه الشريف، «**لأن الصفات التي تميز بها الأمير والمؤهلات التي توافرت له، تنسجم انسجاماً كاملاً مع مؤهلات الرائد... ولأنه بطل قومي مجاهد، وسياسي قدير فذ، ورجل علم وأخلاق**

ومكارم، ولأنه سبق وأنشأ دولة عربية قوية في بلاد المغرب الأوسط وناضل في الدفاع عنها ضد الاستعمار... واحتل بذلك في الأمة العربية مرتبة عز نظيرها»[١٥٢]. وقد يكون هناك سبب آخر لوقوع الاختيار على الجزائري، وهو وجود قوة عسكرية من حاشية الأمير يمكنها أن تقدم دعماً لمشروع الأعيان، إذ يذكر «ايميريت» أن الأمير كانت لديه قوة من حاشيته تقدر ما بين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ رجل عملت فرنسا على تسليحها عشية الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ تمهيداً لمخططاتها في «سوريا»[١٥٣].

وعندما حمل أحمد الصلح إلى الأمير قرار المؤتمر[١٥٤]، وافق الأخير عليه شرط الإبقاء على العلاقات الروحية مع «**الخلافة العثمانية**»[١٥٥] وحصوله على البيعة من سكان بلاد الشام. ثم تم الاتفاق بين الأعيان والأمير على عدم تحديد نوع الاستقلال المنشود، ذاتي أو تام، وانتظار ما سيسفر عنه مؤتمر برلين. ف«... **إذا تبين أن إحدى الدول الأجنبية تهدف إلى الاستيلاء على بلاد(هم) ... فلا بد من طلب الاستقلال التام. أما إذا تبين أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد، فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هي الحال في مصر وفي بعض بلاد البلقان**»[١٥٦]. كما تقرر في الاجتماع إرسال وفد إلى الدول الأوروبية لكسبها لقضية الاستقلال وأن يضطلع سوريون في الخارج سراً بهذه المهمة ويقوموا بالدعاية الإعلامية لهذه القضية[١٥٧].

وفي أعقاب مؤتمر دمشق، قام الجزائري يرافقه منح الصلح وأعيان آخرون بزيارة لمناطق بلاد الشام، صيدا وجبل عامل وعكا ويافا والقدس ونابلس وبعلبك وغيرها[١٥٨]. وفي بنت جبيل زار الأمير الشيخ موسى شرارة من كبار علماء جبل عامل. كما التقى الشيخ محمد حسين مروة، وحل ضيفاً على الحاج سليمان بزّي من أعيان بنت جبيل[١٥٩]. وقد كانت هذه الزيارة لاستطلاع مواقف السوريين من ترشيحه لعرش سوريا.

أما يوسف كرم، المعروف بطموحه السياسي، والذي كان يدرك استحالة فك الارتباط بين جبل لبنان ومحيطه الإسلامي(سوريا) أو أن يكون الجبل مستقلاً داخل هذا المحيط، فعرض على الجزائري مشروعاً استقلالياً على النموذج الكونفيدرالي الألماني بإقامة إمارات مستقلة في بلاد الشام تخضع لحكم إسلامي برئاسة الأمير، على أن يضمن هذا الأخير مصالح المسيحيين في جبل لبنان وحريتهم الدينية[١٦٠]. فكتب إلى الأمير ما يلي[١٦١]: «**ثم إذا رأت فخامتكم أن تعين على الأقاليم العربية أمراء مستقلين يدفعون إليكم أموالا مقررة، ويوحدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدي، قبل أن تتدخل بأمورنا الدول الأجنبية... وهذه السياسة قد استصوبتها حكومة بروسية وتمشت عليها**

في نظمها جرمانيا من أقاليم مستقلة اتحدت بطريقة 'الكونفيديراسيون'. «فهذه الأقاليم المستقلة»، أضاق كرم، «**يسهر كل إقليم منها على صيانة إمارته وترتبط مصالحه مع مصالح الحكومة الرئيسية**». وطالب كرم الجزائري بوضع «... **قانون يضمن للجميع الحقوق الأدبية والحرية المذهبية والاصطلاحات الطائفية وفقاً لواجبات الدين والدنيا، بل دفعا لحريتنا الجنسية بأعمالنا الداخلية الحرة التي لم ينكرها قط أحد على شعب من الشعوب البشرية**»[١٦٢].

لكن الجزائري تريث في إعطاء كرم موافقة صريحة على مشروعه وبعث إليه عبر وسيط يقول[١٦٣] : «... **من الضرورة انتظار دخول اليونان** (الحرب)[١٦٤]، **الذين بالاشتراك مع السفن الروسية التي أمرت بالدخول لبحرنا، لا بد أن يشغلوا قوة الأتراك البحرية ويعطلوا وصولهم إلينا بحرا. فبعد دخولهم**»، أضاف كرم، «**مع ما لا بد من ظهوره بذاك الوقت من سياسة أوروبا، نستنير نوعا عن كيفية نهوضنا**».

من الواضح إذا، أن الأمير عبد القادر الجزائري، الذي كان محور مشروعي الأعيان وكرم[١٦٥]، عمل على مواصلة الحوار مع الفريقين دون أن يعطي أياً منهما موافقة نهائية على مخططه. فبالنسبة للأعيان المسلمين، قرر انتظار ما سيسفر عنه مؤتمر برلين. وبالنسبة لكرم، ترقب دخول اليونان الحرب ضد الدولة العثمانية لإشغال أسطولها في البحر المتوسط ومنعه من التدخل ضد الحركة الاستقلالية في بلاد الشام. ونحن نرجّح أن الأمير عبد القادر كان يفضل إنجلاء الأمور بالنسبة لمصير السلطنة قبل أن يتورط مع أحد من الفريقين، بمعنى أنه لم يكن يريد أن يشترك في «مؤامرة» ضد السلطنة طالما هي لم تلفظ أنفاسها الأخيرة، وذلك كي لا يُحرج مركزه مع الدولة العثمانية ويظهر كمتآمر عليها في ظرفها العصيب. ومع ذلك، فنحن نرجّح أيضاً ميل الأمير إلى مشروع الأعيان لأنه يبقي على العلاقة مع «دولة الخلافة» ولأنه أيضاً مشروع إسلامي تقوده النُخب الإسلامية ذات التأثير على القاعدة، وأخيراً، لأن الجزائري قام في أعقاب مؤتمر دمشق بجولة دعائية في أنحاء بلاد الشام برفقة أعضاء من حركة الأعيان لاستطلاع مواقف السكان تجاه شخصه، وذلك تحت ستار تفقد أحوال مواطنيه الجزائريين في المنطقة .

وعلى الرغم من تمحور مشروعي الأعيان وكرم حول شخصية واحدة (الجزائري)، إلا أنه من الثابت عدم وجود تنسيق بين الفريقين، وذلك لأسباب عدة : إن اتصالات كرم مع الجزائري قد سبقت اتصالات الأعيان بالأمير[١٦٦]، إضافة إلى ذلك، كان هناك إختلاف في الأهداف والأيديولوجيات بين المشروعين. فمشروع كرم كان موجهاً نحو

استقلال جبل لبنان ليكون هو نفسه حاكماً عليه، وليس نحو استقلال «سوريا»[١٦٧]. أما الأعيان المسلمون، فلم تكن لديهم تطلعات انفصالية حقيقية عن السلطنة إلا في ضوء مستجدات الحرب (انهيار الدولة)[١٦٨]. فقد كانوا يسعون إلى الاستقلال الذاتي مع البقاء تحت مظلة الخلافة لأسباب عدة، وهي: الضائقة الاقتصادية وسوء المحصول عام ١٨٧٧ وارتفاع أسعار السلع الغذائية ومساهمة السوريين في المجهود الحربي بشكل كبير[١٦٩] وفساد الإدارة في عهود ضيا باشا والمشير عمر فوزي وجودت باشا، وتوطين الجركس في بلاد الشام[١٧٠]، وأخيراً، وقبل أي شيء، الانهيار العسكري العثماني أمام روسيا والخشية من وقوع البلاد تحت الاحتلال الأجنبي[١٧١]. وكانت أولى مؤشرات هذا الخطر الأجنبي تحركات لأساطيل الدول الأجنبية أمام الساحل السوري طوال عامي ١٨٧٧/١٨٧٨[١٧٢]، مما جعل المسلمين يستعيدون ذكريات التدخل العسكري الأجنبي (الفرنسي) في بلادهم عام ١٨٦٠[١٧٣].

وفي صيف عام ١٨٧٨، عندما وزع مجهولون في دمشق مناشير باللغتين العربية والعثمانية تندد بحكم الوالي جودت باشا وتدعو السوريين إلى التخلص من العثمانيين وتسلم مقدرات بلادهم بأيديهم، لم يكن هناك ما يشير إلى أن الآراء الواردة فيها تعكس الموقف الإسلامي العام في بلاد الشام من الحكم العثماني. ففي رسالة له إلى لايارد (Layard) سفير بريطانيا في الآستانة، أكد قنصل بريطانيا العام في بيروت على «... **عدم وجود إشارات سخط ضد الحكم العثماني وسط السكان**»[١٧٤] المسلمين. وهذا يدل على أن المسلمين ظلوا على ولائهم للسلطان رغم شكواهم من فساد الإدارة العثمانية ومطالبتهم المتكررة بإصلاحات، وعلى أن الإسلام ظل يتقدم عندهم على «عروبتهم» وأنه شكل رابطة حميمة بينهم وبين العثمانيين للوقوف في وجه المخططات الاستعمارية تجاه منطقتهم[١٧٥]. وكما يقول الدوري «... **كان الخوف من الخطر الغربي مع النظرة الإسلامية من عوامل الدعوة للإصلاح ومن الدوافع للتمسك بالكيان العثماني**»[١٧٦].

وعندما انتهت الحرب وتأكد للأعيان المسلمين من أن معاهدة برلين قد ضمنت سلامة السلطنة ووعد السلطان بإجراء إصلاحات في بلاد الشام منهياً بذلك ولاية جودت باشا وعين مدحت باشا محله ودشّن سياسة الجامعة الإسلامية بدعوة شعوب السلطنة الإسلامية إلى الإنضواء تحت مظلة الخلافة[١٧٧]، لم يعد هناك ما يبرر استمرار حركة أعيان المسلمين.

حواشي الفصل الأول

(١) «بلاد الشام» هي تلك المنطقة الجغرافية التي ضمت سوريا ولبنان وفلسطين وامتدت من سلسلة جبال طوروس في الشمال وإلى شبه جزيرة سيناء في الجنوب، ومن الحدود العراقية - السورية في الشرق إلى ساحل البحر المتوسط في الغرب. وقد ظل هذا المصطلح يُطلق على المنطقة المذكورة حتى أواخر القرن التاسع عشر. وبعد إعادة تنظيم الولايات العثمانية (١٨٦٤ و١٨٦٧)، بدأ مصطلح «سوريا» (ولاية سوريا) يُطلق على منطقة سوريا الجغرافية. وحتى الاحتلال المصري، إنقسمت بلاد الشام إدارياً إلى أربع إيالات، وهي حلب وطرابلس ودمشق وصيدا. وبعد خروج المصريين منها، حُلّت إيالة طرابلس وضُمت إلى إيالة صيدا، التي أصبحت بيروت مركزها. وبعد ذلك بثلاث سنوات، حُلّت إيالة صيدا بدورها وضُمّت إلى ولاية دمشق التي أطلق عليها منذ ذلك الحين تسمية «ولاية سوريا». وفي عام ١٨٨٨، تم توحيد المنطقة الساحلية الممتدة من طرابلس حتى عكا في ولاية جديدة سميت بـ «ولاية بيروت». وعند نهاية القرن التاسع عشر، كانت هناك ثلاث ولايات، هي حلب وسوريا وبيروت ومتصرفيتا جبل لبنان والقدس. حول تطور التقسيمات الإدارية لبلاد الشام، أنظر عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦، القاهرة ١٩٦١/٦٢ ص ٧١-١٠٨؛ عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، القاهرة ١٩٦٩ ص ٦١-٧٩، ٣٤٠-٣٤٢؛
A.L. Tibawi, A Modern History of Syria, London 1969, pp 23ff, 180ff. ; Itamar Rabinovich, Syria and the Syrian Land: The 19th, Century Roots of 20th Century Developments in: Thomas Philipp ed. *The Syrian Land in the 18th and 19th Century*, Stuttgart 1992, p 43.

(٢) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، دمشق ١٩٧٤ ص ٢٤٣-٢٤٤؛ ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، بيروت ١٩٦٨ ص ٤٩ و Tibawi, History of Syria, op. cit. pp 25-26.

(٣) Mosche Ma'oz, Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861, Oxford 1968, p 247.

(٤) C. Ernest Dawn, From Ottomanism to Arabism, Urbana ect. 1973, p 126.

(٥) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، بيروت ١٩٨٩، ص ٧٣.

(٦) ساطع الحصري، نشوء فكرة القومية، القاهرة ١٩٥١، ص ١٦٢.

(٧) نماذج عن ذلك، في: رافق، مرجع سابق ص ١٤٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧ و ٢٣٨.

(٨) مسعود ضاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، دمشق ١٩٩٤ ص ٥٤-١١٥.

(٩) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢ بيروت ١٩٦٠، ص ٢٠ - ٢٨.

(١٠) Suleiman Mousa, The Rise of Arab Nationalism and the Emergence of Transjordan, in: William W. Haddad/ William Ochsenwald eds. *Nationalism in a Non-National State. The Dissolution of the Ottoman Empire*, Columbus 1977, pp 241-242.

(١١) Dawn, op. cit. pp 128-129.

(١٢) Hassan Saab, The Arab Federalists of the Ottoman Empire, Amesterdam 1958, pp 132-133;

وعبد الرؤوف سنو، أثر الغرب الأوروبي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية ١٧٨٩ – ١٨٣٩، رسالة دبلوم/ جامعة بيروت العربية ١٩٧٥، ص ٧٣.

(١٣) Roderic H. Davison, Turkish Attitudes Concerning Christian-Muslim Equality in the Nineteenth Century, in: *American Historical Review* 59, 4(1954) p 856.

(١٤) حوراني، الفكر العربي ص ٧٦ ومحمد عدنان مراد، بريطانيا والعرب ، دمشق ١٩٨٩، الفصلان ٣ و ٤ ص ٥٠-٨٩ ؛ كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث ط٣ بيروت ١٩٧٢، ص١٥٩-١٦٠.

(١٥) رافق، مرجع سابق، ص ٢٩٧- ٣٠٢.

(١٦) جبران شامية، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم، لندن ١٩٨٦، ص ٦٢-٦٦.

(١٧) حوراني ص ٥٥-٥٦.

(١٨) Muhammad Al-'Amar, The Hijaz under Ottoman Rule 1860-1914: The Ottoman Vali, the Sharif of Mecca, and the Growth of British Influence, Ph.D. University of Leeds 1974, p 47.

(١٩) شامية ص ٦٧-٦٩.

(٢٠) المرجع السابق ص ٤٣-٤٥، ٧٠-٧٢.

(٢١) أثناء التوسع المصري في بلاد الشام، عبّر نسلرود (Nesselrode) وزير خارجية روسيا، بأن رؤية محمد علي يتوسع على حساب الدولة العثمانية يهدد مصالح بلاده، التي سترى «**جاراً قوياً ومنتصراً يأخذ مكان جار ضعيف مهزوم**»، نقلاً عن: بيير رنوڤان، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر) ١٨١٥-١٩١٤، تعريب جلال يحيى، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٣٢. وقارن بـ خوري/ إسماعيل، السياسة الدولية ج٢، ص ٩٤. وبعد إنقاذ الدولة العثمانية من الخطر المصري بواسطة التدخل الأوروبي المشترك، عبّر بالمرستون (Palmerston)، وزير الخارجية البريطانية، عن الأسباب التي تدفع بلاده للوقوف إلى جانب السلطنة بالقول: «**فإذا كان استقلال تركيا من الناحية السياسية ذا أهمية كبيرة لنا، فإنه (استقلال تركيا) لا يقل أهمية لبريطانيا من الناحية التجارية**»، نقلاً عن: Clayton p 90.

(٢٢) في رسالة له إلى متسلم اللاذقية، كتب إبراهيم باشا، نجل محمد علي في ربيع الثاني ١٢٤٨ ما يلي: «**الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا، وأمر المذهب ما له دخل بحكم السياسة، فيلزم أن يكون كل بحاله، المؤمن يجري إسلامه والعيسوي، كذلك، ولا أحد يتسلط على أحد**»، نقلاً عن عبد اللطيف الطيباوي، نصوص وحقائق لم تنشر عن أصل النهضة العربية في سورية، في: «**مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**» ٤(١٩٦٧)، ص ٧٧٧.

(٢٣) Moshe Ma'oz, Changes in the Position and Role of the Syrian 'Ulama' in the 18th

and 19th Centuries, in: Thomas Philipp ed. op. cit., pp 144-155.

(٢٤) Tibawi, op cit. pp 84-86؛ وعبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، ط٣، بيروت ١٩٨٦، ص ١٢٥- ١٢٦ • وبالإضافة إلى مساوىء التغلغل التجاري الأجنبي على الاقتصاد السوري وتدمير الإنتاج الصناعي الأوروبي الصناعة الحرفية المحلية، فإن التجنيد وضريبة «الفردة»، التي دفعها المسلمون واعتبروها مساوية للجزية التي دفعها أهل الذمة، كانا عاملين رئيسيين أديا إلى إضعاف الاقتصاد الإسلامي وبالتالي إزدياد النقمة على الحكم المصري وسط المسلمين، أنظر Ma'oz, Reform, pp 14-17.

(٢٥) Tibawi, op. cit., p 73.

(٢٦) محمد جميل بيهم، العرب والترك، لام ١٩٥٧، ص ١٤٦.

(٢٧) Mahmud D. Samra, Pan-Islamism and Arab Nationalism. (A Study of the Ideas of Syrian Muslim Writers 1860-1918), in: *Faculty of Arts Journal* (Amman) 3/2(1972), p 26.

(٢٨) Geroge Antonius, The Arab Awakening, Beirut 1969, p 37.

(٢٩) بطرس أبو منه، السلطان عبد الحميد الثاني والشيخ أبو الهدى الصيّادي، في «**الاجتهاد**» ، ٥(١٩٨٩) ص ٨١-٨٢.

(٣٠) منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر، أخذ إسم «سورية» يُستعمل على نطاق واسع وخصوصاً من قبل خريجي المدارس الإرسالية الأميركية والجمعيات وفي الأعمال العلمية. ففي عام ١٨٤٧، تأسست «جمعية سورية لاكتساب العلوم والفنون» (= الجمعية السورية). وفي عام ١٨٥٢ أصدرت الجمعية المذكورة مجلتها «أعمال الجمعية السورية» وفي عام ١٨٥٧ أنشئت «الجمعية العلمية السورية» من قبل مسيحيين وأقلية إسلامية مدينية. وفي عام ١٨٦٠، أصدر بطرس البستاني مجلته «نفير سوريا» وفي العام التالي، نشر خليل خوري، وهو أحد الصحفيين الأولين كتابه «خرائب سوريا» • وقبل انغلاق القرن التاسع عشر، أصدر المطران يوسف دبس مؤلفه الضخم «تاريخ سورية»، حول هذه الموضوعات راجع حوراني ، مرجع سابق ص ٣٢٩-٣٣٠؛ وعلي محمد حويلي، التطور الثقافي لمدينة بيروت من الفتح المصري لبلاد الشام وحتى الحرب العالمية الأولى (١٨٣١-١٩١٤)، أطروحة دكتوراه/ الجامعة اللبنانية ١٩٩٠، ص ٢٧٩-٢٨١، ٢٨٥-٢٩٠، ٤١٠-٤١٤، ٤٢٨ .

(٣١) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت ١٩٨٨ ص ١٣٢.

(٣٢) B. Abu-Manneh, The Christians Between Ottomanism and Syrian Nationalism: The Ideas of Butrus Al-Bustani, in: *IJMES*, 11(1980), 288.

(٣٣) المرجع السابق ص ٢٩٣.

(٣٤) أبو منه ، السلطان عبد الحميد والشيخ أبو الهدى، مرجع سابق ص ٨٣.

(٣٥) جان داية ، المعلم بطرس البستاني، بيروت ١٩٨١ ص ٣٢ و٣٥.

(٣٦) Dawn, p 132.

(٣٧) انظر تحت ص ٥٢ و٧٢–٨٠ وحاشية (٦٢) من الفصل الثاني.

(٣٨) Zeine N. Zeine, Arab -Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958, p 54.

(٣٩) محمد جميل بيهم، العرب والترك، مرجع سابق ص ١٤٦؛ و
Ma'oz, Ottoman Reform p 243.

(٤٠) Dawn p 132f.

(٤١) Ma'oz, Ottoman Reform p 243.

(٤٢) أنظر دراستي: «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية، «من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، في : «**المنهاج**» ٤(١٩٩٦) ص ١٠٨– ١٤٩ و ٥(١٩٩٧) ص ٨٥–١٣١.

(٤٣) لم يكن هناك أي عضو مسلم في «جمعية سورية لاكتساب العلوم والفنون» أما «الجمعية العلمية السورية»، فكانت مشاركة النُخب المدينية الإسلامية فيها واضحة. وهذا يعود إلى غياب التأثير التبشيري فيها، ولأنها نشأت بمبادرة إسلامية ومباركة عثمانية، أنظر حويلي، مرجع سابق ص ٢٨٦. أما «جمعية بيروت السرية»، فلم تتمكن من أن تجذب إليها سوى التاجر البيروتي الحاج حسين بيهم، راجع أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٢٤٨ و
Fritz Steppat, Eine Bewegung unter den Notabeln Syriens, 1877-1878. Neues Licht auf die Entstehung des arabischen Nationalismus, in: *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*. Supp; I.= 17. Deutscher Orientalistentag vom 21-27 Juli 1968 in Würzburg, ed. Wolfgang Voigt, Wiesbaden 1969, p 648.

(٤٤) الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٨٠.

(٤٥) أنظر دراستي: «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية»، «**المنهاج**» مرجع سابق.

(٤٦) Osman Okyar, A New Look at the Recent Political, Social and Economic Historiography of the Tanzimat, in: Jean- Louis-Bacque- Grammont/ Paul Dumont eds. *Economie et Sociétés dans l'Empire Ottoman (Fin du XVIII- debut du XX siècle)*, Paris 1983, p 35.

(٤٧) وجيه كوثراني، المسيحيون، من نظام الملل إلى الدولة المحدثة، في : «**المسيحيون العرب**»، ط٢ بيروت ١٩٨٦ ص ٦٥ و ٧٠ – ٧١

(٤٨) شدد «خطي هيمايون» لعام ١٨٥٦ على الترابط بين «الامتيازات» و «التظيمات» وجاء فيه
"All the priviliges and spiritual immunities granted ... to all Christian communities or other non-Mussulman ... shall be confirmed".

نقلاً عن: Hurewitz, op. cit. vol. I, p 316 وقارن بـ الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٧٨.

(٤٩) Gad G. Gilber, Changing Pattern of Economic Ties: The Syrian and Iraqi Provinces in the 18th and 19th Centuries, in: Thomas Philipp ed., op. cit.,pp 55-67.

(٥٠) Abu - Manneh, Christians, op. cit. 288; والطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٧٨-٧٧٩.

(٥١) Ma'oz, Ottoman Reform p 244f.

(٥٢) علّقت صحيفة "The Missionary Herald" عام ١٨٥٥ على دفاع بريطانيا وفرنسا عن السلطنة العثمانية في حرب القرم بالقول: «إن بريطانيا ومنافسيها القدماء (فرنسا) تناسوا عداءهم السابق رغبة في إنقاذ الدولة المحمدية (الدولة العثمانية) من غزاتها المسيحيين (روسيا)... فيما كان الصليب في السابق ضد الهلال، فإن الصليب يحمي اليوم الهلال من الصليب»، نقلاً عن:
Tibawi, A Modern History of Syria, pp 116-117.

(٥٣) الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٧٨.

(٥٤) Tibawi, Modern History of Syria p 121; Ma'oz, Ottoman Reform p 244f.

(٥٥) Moshe Ma'oz, Muslim Ethnic Communities in Nineteenth Century Syria and Palestine: Trends of Conflict and Integration, in: *Asian and African Studies*, 19(1985), p 283.

(٥٦) Ma'oz, Ottoman Reform p 191.

(٥٧) Tibawi , Modern Syria p 119; Ma'oz, Ottoman Reform p 244f.

(٥٨) *"The Cadi answered, disdainfully 'the Sultan eats melons ' which is a vulgar expression, meaning that the Sultan talks impotently or talks nonsense"* , quoted from BPP 1860/ 69, *Despatches from Her Majesty's Consuls in the Levant, respecting 'Past or Apprehended Disturbances in Syria 1858 to 1860,' Finn to Malmesbury*, no. 29, Jerusalem, 22.6.1858, inclosure no. 2, *Vice-Consul Rogers to Consul Finn*, Caiffa, 18.6.1858 وقارن بملحق رقم (٢).

(٥٩) Ma'oz, Ethnic, op. cit. p 283; Fritz Steppat, Some Arabic Manuscript Sources on the Syrian Crisis of 1860 in: *Les Arabes par leurs archives (XVI-XX siècles), Jacques Berque et Dominiq Chevallier eds*, Paris 183-191 (Colloques internationaux du Centre National de la Recherche Scientifique) No. 555, Paris 9-11 avril 1974, Paris 1976, pp 187-188.

(٦٠) Ma'oz, Ethnic, op. cit., pp 117-118.

(٦١) Butrus Abu Manneh, The Genesis of Midhat Pascha's Governorship in Syria 1878-1880 (Draft) Paper presented at the International Conference *"The Syrian Land (Bilad al-Sham) in the 18th and 19th Century"* July 18-22, 1995, Friedrich-Alexander-Universität, Erlangen pp 1-2.

(٦٢) Ma'oz, Ottoman Reform p 247.

(٦٣) قبل عبد الحميد الثاني، لم يولِ السلاطين العثمانيين أهمية لمصطلح «خليفة». والجدير بالذكر أن محمد الثاني (الفاتح) إعتبر نفسه في مركز أعلى من الخليفة، في حين أن السلطان سليم الأول حصل على اللقب دون أن يسعى إلى استخدامه. وفي النصف الثاني من القرن الثامن

عشر، عاد المصطلح إلى الظهور بخاصة بعد هزيمة العثمانيين أمام روسيا وتوقيعهم معاهدة «كوتشك قينارجة» عام ١٧٧٤، والتي جاء في مادتها الثالثة «**إن السلطان العثماني هو الخليفة الأكبر للمحمديين**». وخلال فترة حكمه (١٨٦١-١٨٧٦)، حاول السلطان عبد العزيز أن يركز على مسألة الخلافة في سبيل مركزة السلطة حول شخصه والانفتاح على العالم الإسلامي في وسط أسيا، حول هذا الموضوع، أنظر F.O. 881/2621, *Green to Granville, no. 12 Bludau (sic), 17.9.1873;* وسيار الجميل، مرجع سابق ص ١٤٠.

(٦٤) أنظر، الأعمال الكاملة للكواكبي، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، بيروت ١٩٩٥ ص، ٨٠-٨١.

(٦٥) نقلاً عن:
Isabel Burton, The Inner Life of Syria, Palestine, and the Holy Land, vol.I, London 1875, p 112.

(٦٦) François Georgeon, Le dernier sursaut (1878-1908), in: Robert Mantran ed., *Historie de l'Empire Ottoman, Paris 1989, p 534.*

(٦٧) حول المناشير، أنظر تحت ص ٧٠، ٧٣-٧٧، ٧٩.

(٦٨) Panislamism and the Caliphate, in: *The Contemporary Review 43 (1883), p 60.*

(٦٩) BPP 1860/69, op. cit. *Skene to Malmesbury, no. 43, Aleppo 7.8.1858, inclosure 31.7.1858.*

وقارن بملحق رقم ٣.

(٧٠) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، ط٢ بيروت ١٩٧٢، ص ١٩٨ حاشية ٢٧.

(٧١) الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٩٣.

(٧٢) *" ... were a serious insurrection to take place... The insurgents ...might not be without the advantage of military organization ...the surviros of the Janissaries...",* BPP 1860/69, op. cit. *Skene to Malsmesbury, no. 43, Aleppo 7.8.1858, incl.no 43, Skene to Alison, Aleppo 31.7.1858*. وقارن بملحق رقم ٣.

(٧٣) أنظر بقية التقرير في المرجع السابق.

(٧٤) BPP 1860/69, op. cit. Doc. no. 43.

(٧٥) حول حادثة جدة الشهيرة عام ١٨٥٨، انظر أحمد إبن السيد زيني دحلان، أمراء البلد الحرام، بيروت لات، ص ٣٦٦-٣٧٠؛ وقارن بحاشية رقم (١٢٥) من الفصل الثالث.

Thomas E. Marston, Britains Imperial Role in the Red Sea Area 1800-1878, Connecticut 1961, pp 264-268.

(٧٦) أنظر الفصل الثالث من الكتاب ص ٨٧-٨٩.

(٧٧) F.O. 424/97, *Layard to Salisbury*, incl. no. 113 Palace Reports respecting death of "Sheriff of Mecca", Constantinople 26.3.1880.

(٧٨) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج٢ ، بيروت ١٩٥٠، ص ١٥.

(٧٩) Zeine, The Emergence of Arab Nationalism, op. cit. , p 58.

(٨٠) محمد سعيد بسام، الحركة العربية في جبل عامل، في : «**الفكر العربي**» (بيروت)، ٣٩/٤٠(١٩٨٥) ص ٦٧.

(٨١) نقلاً عن حوراني، مرجع سابق ص ٣١٨-٣١٩.

(٨٢) Samra, Pan-Islamism, op. cit., p. 7. ويشير المؤرخ المذكور إلى أحد هؤلاء المدافعين عن خلافة آل عثمان وهو إسماعيل الصفايحي، صاحب كتاب «إيقاظ الإخوان لدسائس الأعداء، الآستانة ١٣٣١/١٩١٢». وعلى كل حال، فإن المصادر التاريخية الأمينة لا تؤكد مسألة انتقال الخلافة إلى السلطان سليم الأول، راجع في هذا الخصوص، سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، ص ١٣٥-١٤٢.

(٨٣) نقلاً عن: «**ثمرات الفنون**» عدد ٨ تاريخ ٥/٢٧ و ٦/٢٨/ ١٨٧٥ • كان الشيخ محمد الأسير أحد محرري جريدة «**ثمرات الفنون**» التي تأسست عام ١٨٧٥ من قبل الشيخ عبد القادر قباني. حول الجريدة ومؤسسها و اهتماماتها الفكرية والسياسية راجع هشام نشابة، الشيخ عبد القادر قباني وجريدة «ثمرات الفنون» في : **الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠-١٩٣٩**، بيروت ١٩٨٣، ص ٩٩-١٠٦ • وحول إشكالية علاقة المسلم بالسلطة ووجوب إطاعتها في كل الأحوال وفقاً للتفسير الفقهي السني، أنظر:

Fritz Steppat, Der Muslim und die Obrigkeit, in: *Zeitschrift für Politik.* N.S., 12(1965), pp 319-322.

(٨٤) «**ثمرات الفنون**» عدد ٦٠ تاريخ ٢٨/٦/١٨٧٦

(٨٥) أنظر الفصل الثاني من الكتاب ص ٦٧-٧٢.

(٨٦) Adel Ismail, Documents diplomatiques et consulaires relatifs a l'Histoire du Liban, T. 14, Beyrouth 1978: *Sienkiewicz à Freycinet, no. 48, Beyrouth 2.6.1880, pp 191-192.*

(٨٧) عادل الصلح، سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧، بيروت ١٩٦٦، ص ٩١- ١٠٢.

(٨٨) السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة، حققه وأخرجه ولده السيد حسن الأمين، ج ٤٣ بيروت ١٩٥٨.

(٨٩) محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، بيروت ١٩٨١.

(٩٠) Ismail, Documents, op. cit. T. 14, *Sienkiewicz à Freycinet, no. 48, Beyrouth 2.6.1880, pp. 191-192.*

(٩١) علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان ، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٥-٣٠.

(٩٢) كوثراني، مرجع سابق ص ١٣٧.

(٩٣) بسام، الحركة العربية ص ٦٤.

(٩٤) *« ...Ce n'est cependant qu'à l'époque de la domination éphémère du premier vice-roi d'Égypte que l'on peut faire remonter , d'une manière directe, les aspirations des Syriens vers une sorte d'autonomie».*

«Mais pour que ces aspirations prissent une certaine consistance, Il fallait que des événements d'une importance capitale vinssent à se produire. La guerre russo turque et le démenbrement partiel de l'Empire ottoman qui l'a suivie ont eu cet effet de transformer en espérances d'une nature très vive les aspirations vagues jusque-là des peuples de la Syrie», Ismail, Documents T. 14, *Sienkiewicz à Freycinet, no. 48, Beyrouth 2.6.1880, pp 191-192.*

(٩٥) كوثراني ص ١٣٧-١٣٨.

(٩٦) الزين ص ٢٨.

(٩٧) M.L. Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus 1860-1909, Ph.D. Georgetown University 1979, vol. II, p 559.

(٩٨) المرجع السابق ص ٥٥٩.

(٩٩) المرجع السابق ص ٥٥٩.

(١٠٠) Zeine, The Emergence of Arab Nationalism, op. cit., p 58.

(١٠١) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية ص ١٥٢.

(١٠٢) الصلح ، مرجع سابق ص ١٤٣ - ١٤٤.

(١٠٣) المرجع السابق ص ١٤٥.

(١٠٤) أنظر ص ٥١ - ٥٢.

(١٠٥) أنظر فوق ص ٢٥.

(١٠٦) أنظر تحت ص ٩١، ٩٦ - ٩٧، ٩٨.

(١٠٧) فريتز شتبات، بدايات العصر الحديث في الشرق الأدنى، في : «**الأبحاث**» (بيروت) ٢٠، ١(١٩٦٧) ص ٣٠-٣٢.

(١٠٨) Steppat, Eine Bewegung, op. cit., p 637.

(١٠٩) أنظر تحت ص ٤٦ - ٤٨.

(١١٠) مارسيل ايميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠، تعريب خليل أبو رجيلي، في : «**دراسات عربية**» (بيروت) ٨، ٥(١٩٧٢)، ص ٢-٢٦ ، الذي يرى أن الحاجة إلى تطوير إنتاج الحرير في «لبنان» لمصلحة مصانع ليون الفرنسية، وكذلك خلق دولة حاجزة بين الأناضول ومصر (بلاد الشام) لمنع الدولة العثمانية من التدخل المباشر في خليج السويس بعد انتهاء حفرها، كانا وراء مشاريع فرنسا الانفصالية في سوريا. وقارن بـ خوري/ إسماعيل، مرجع سابق، ج٢ ص ٢٦٧-٢٧١.

(١١١) الصلح ص ٩٨.

(١١٢) آل صفا، تاريخ جبل عامل ص ٢٠٨.

(١١٣) Akarli, Abdülhamid II's Attempt, op. cit., pp 81-82. كما يذكر الصلح أن الجفاء بين السلطات العثمانية في دمشق وبين الأمير إستمر حتى وفاة الأخير، حيث لم تشارك السلطات المحلية المدنية والعسكرية بمراسيم تشييعه، ص ١٣٤-١٣٠ (حاشية) • كما يذكر ايميريت ص ٦، أن «... **الوالي التركي في الشام كان يتجنب بحذر محاولة التدخل في شؤون الأمير**».

(١١٤) أنظر ص٤٨، ٥٠ - ٥٢.

(١١٥) الزين ص ٢٦-٢٧.

(١١٦) السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج ٤٣، ص ٢٩٩-٣٠٠.

(١١٧) الصلح ص ١٢٦.

(١١٨) الصلح ص ١٢٦ Eliezer Tauber, The Emergence of the Arab Movements, London, 1993, p 12.

(١١٩) الصلح ص ١٣١-١٣٢.

(١٢٠) المرجع السابق ص ١٣٢.

(١٢١) Steppat, Eine Bewegung, pp 640-641.

(١٢٢) حول انفتاح السلطان عبد الحميد على الأعيان في سوريا، أنظر:

Philip S. Khoury, Urban Notables and Arab Nationalism. The Politics of Damascus 1860-1920, Cambridge 1983;

وحول أعيان فلسطين:

Haim Gerber, Ottoman Rule in Jerusalem 1890-1914, Berlin 1985.

وقارن رشيد خالدي، القومية العربية في سوريا: سنوات التكوين ١٩٠٨-١٩١٤ في: «**الفكر العربي**» (بيروت)، ٢(١٩٧٨)، ص ٣٧ ودراستي «الاتجاهات الإسلامية...» في «**المنهاج**» ٤(١٩٩٦)، ص ١٠٨- ١٤٩ و٥(١٩٩٧) ص ٨٥-١٣١.

(١٢٣) محمد جابر آل صفا، مخطوطة «مذكرات أدبية سياسية والمنتخب من كلمات لنا أدبية واجتماعية وعلمية نشر بعضها في المجلات والصحف العربية، النبطية ١٣٥٢/١٩٣٣، ج٥، ص ٥٢، ٥٤-٥٥. أدين بالشكر للصديق الدكتور منذر جابر (الجامعة اللبنانية - كلية التربية) لوضعه هذه المخطوطة بتصرفي؛ سلاف الأفكار في مدح عترة المختار» ١٨٩١، إعداد وتقديم محمد علي فرحات، بيروت ١٩٨٩، ص ١٣-١٩؛ أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية ص ٢٥٣؛ Steppat, Eine Bewegung, pp 634-635

(١٢٤) محمد جابر آل صفا، مخطوطة «مذكرات ...»، مرجع سابق ج٥ ، ص ٥٥.

(١٢٥) المرجع السابق ص ٥٤-٥٥.

(١٢٦) محمد جابر آل صفا، آل الصلح ص ١٩؛ Steppat, Eine Bewegung, pp 634-635; Michael

Johnson, Class and Client in Beirut. The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985, London 1986, pp 57-58.

(١٢٧) محمد جابر آل صفا، مذكرات ، ج٥، ص ٥٥ .

(١٢٨) عبد الرؤوف سنو، المصالح الألمانية في «لبنان» ١٨٣١-١٩١٨، في: «**أوراق جامعية**» (بيروت)، ٢(١٩٩٣)، ص ٢٠٥- ٢٠٦؛ حويلي ، مرجع سابق ص ١٨١-١٨٦ .

Steppat, Eine Bewegung, pp 636, 643.

(١٢٩) حويلي ص ١٨٦ ، ووجيه كوثراني، بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، بيروت ص ٣٣٢.

(١٣٠) محسن الأمين، ج ٤٣ ص ٢٩٩-٣٠٠.

Steppat, Eine Bewegung, p 635.

(١٣١) الأمين، أعيان الشيعة ج ٤٣ ص ٣٠٠.

(١٣٢) جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل ص ٢٠٨.

(١٣٣) الصلح، سطور من الرسالة، حاشية ص ١٢٤ .

(١٣٤) Steppat, Eine Bewegung, pp 635-636؛ السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة ، تحقيق وإخراج حسن الأمين، مجلد ٨، بيروت ١٩٨٦ .

(١٣٥) أدين بهذه المعلومات إلى الأستاذ حسن الأمين نجل السيد محسن الأمين.

(١٣٦) جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل ص ٢٠٨.

(١٣٧) المرجع السابق ص ٦٥، ١٦٩.

(١٣٨) Steppat, Eine Bewegung, p 646.

(١٣٩) أسد رستم ص ٢٤٨.

(١٤٠) دومينيك شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عبد الله عاقوري، بيروت ١٩٩٤، ص ٣٦٩ و:

Steppat, Eine Bewegung, p 648; Johnson, Class and Client, op. cit., pp 63-64.

(١٤١) زعيم إقطاعي «لبناني» من منطقة إهدن لفت الأنظار إليه عام ١٨٥٥ بصراعه ضد شقيقه على مشيخة إهدن. عُين قائمقاماً على مسيحيي جبل لبنان في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ وما لبث أن اختلف مع المتصرف داود باشا وثار عليه بين عامي ١٨٦١ و ١٨٦٦. نفي إلى الجزائر عام ١٨٦٧ ثم إلى أوروبا، حيث أجرى من هناك إتصالات مع الجزائري نزيل دمشق عبر وسيط. أنظر الصلح ، حاشية ص ١٠٤-١٠٥، الصليبي، مرجع سابق ص ١٥٠-١٥١؛ أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الإنتداب ١٨٦١-١٩٢٠، دمشق ١٩٦٨، ص ٢-٦ .

(١٤٢) بعد الحرب الأهلية في «سوريا» عام ١٨٦٠ ، كانت بلاد الشام مسرحاً لمشروع استعماري فرنسي خطط له الإمبراطور نابوليون الثالث تحت شعار حماية المسيحيين الشرقيين. وقام المشروع على نزع بلاد الشام والعراق عن السلطنة العثمانية وتعيين الأمير عبد القادر الجزائري ملكاً عليهما

«**بصفته صديقاً لفرنسا ... وشخصية عربية مرموقة**» وليكون هذا الكيان دولة فاصلة بين مصر والأناضول يؤمن سلامة قناة السويس دون أي تدخل فرنسي مباشر ويوسع تجارة فرنسا في المنطقة. لكن هزيمة فرنسا أمام بروسيا والدويلات الألمانية عام ١٨٧٠/ ١٨٧١ وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، عطّل تحقيق المشروع، حول هذه الموضوعات راجع، خوري/ إسماعيل، السياسة الدولية، ج٣، ص ٢٦٧ -٢٧١؛ شوفالييه ص ٤٩٣-٤٩٤؛ ايميريت ص ٩.

(١٤٣) Ismail, Documents, T. 14, *Sienkiewicz à Freycinet, no. 48, Beyrouth 2.6.1880, pp 191-192*؛ والصلح ص ٩٧-٩٨.

(١٤٤) الصلح ص ٩١-١٢٣.

(١٤٥) المرجع السابق ص ٩٢-٩٣.

(١٤٦) المرجع السابق ص ٩٣-٩٤.

(١٤٧) لا يحدد الصلح تاريخاً لاجتماع بيروت، ويُفترض أنه نهاية عام ١٨٧٧.

(١٤٨) الصلح ص ٩٤.

(١٤٩) الصلح ص ٩٤.

(١٥٠) قبل وفاته في عام ١٨٣٠/ ١٨٣١، كان الحصني مفتياً لدمشق ونقيباً لأشرافها:

Steppat, Eine Bewegung, p 636, no 17.

وبسبب مصاهرة أحمد الصلح لآل الحصني، أمكن عقد الإجتماع الموسع في منزل الفقيد.

(١٥١) الصلح ص ١٠٤.

(١٥٢) الصلح ص ٩٨- ٩٩.

(١٥٣) ايميريت ص ٦-٨ و خوري/إسماعيل، السياسة الدولية ج ٣ ص ٢٦٨.

(١٥٤) لا يحدد الصلح تاريخ تبلّغ الجزائري قرار الأعيان بترشيحه لعرش سوريا. ويُفهم من الاقتباس في حاشية ١٥٦ من هذا الفصل «... **إنتظار ما سيسفر عنه مؤتمر برلين**» أن تاريخ التبليغ لا بد أنه حصل في الأسبوع الثاني من شهر حزيران عام ١٨٧٨ وقبيل صدور مقررات معاهدة برلين في ١٣ تموز من العام نفسه، وذلك لأن دعوة بسمارك إلى المؤتمر لم تحصل إلا في الأسبوع الثاني من حزيران، أي بعد استكمال المفاوضات التحضيرية الدولية وعقد اتفاقيات بين بريطانيا مع كل من روسيا في ٣٠ أيار، والسلطنة العثمانية بشأن قبرص (مبدئي) في ٤ حزيران ، والنمسا/ هنغاريا في ٦ منه، أنظر:

Richard Millman, Britain and the Eastern Question 1875-1878, Oxford 1979, pp 445-449; Bamberg, Geschichte der Orientalischen Angelegenheit, op. cit., pp 601-605.

(١٥٥) لم يوافق على ذلك جميع المؤتمرين، الصلح ص ١٠٠.

(١٥٦) المرجع السابق ص ١٠١.

(١٥٧) المرجع السابق ص ١٠١-١٠٢.

(١٥٨) المرجع السابق ص ١٠٣- ١٠٤.

(١٥٩) مقابلة مع الأستاذ حسن الأمين، نجل السيد محسن الأمين.

(١٦٠) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى، طرابلس ١٩٥٠، ص ٣٠٣ وما يليها.

(١٦١) نقلاً عن المرجع السابق ص ٣٤٦.

(١٦٢) نقلاً عن المرجع السابق ص ٣٥٢.

(١٦٣) اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف كرم، بيروت ١٩٢٥، ص ٥٧٢.

(١٦٤) دخلت اليونان الحرب ضد السلطنة في ٢ شباط عام ١٨٧٨، إلا أن الضغوطات البريطانية والفرنسية عليها جعلها توقف القتال، أنظر:

William Miller, The Ottoman Empire and Its Sucessors 1801-1927, New Impression, London 1966, pp 380-381; Millman, op. cit., p 375.

(١٦٥) كذلك يرد إسم الجزائري عام ١٨٧٩ في مشروع استقلالي ثالث يضم ولايات حلب وسوريا وبغداد واليمن وغيرها، أنظر:

Ismail, Documents, T 14, *Delaporte à Waddington, Beyrouth 9.10.1879, pp 113-115.*

(١٦٦) Steppat, Eine Bewegung, pp 639-640.

(١٦٧) كوثراني، السلطة والمجتمع ص ١٤٢-١٤٣؛ وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، ط٣، بيروت ١٩٨٢، ص ١٤٣-١٤٤.

(١٦٨) انظر تأثير الحرب المذكورة على «القوميات الإسلامية الأخرى في السلطنة في الفصول ٣ و٤ و٥ من الكتاب.

(١٦٩) يذكر غروس، أن تجنيد الدولة العثمانية للسوريين قد أساء إلى الوضع الاقتصادي في البلاد، حيث تعطل العمل في الزراعة وحُرمت الأسر الإسلامية من معيليها وتوقفت التجارة وشلّت المحاكم، Gross, Ottoman Rule, vol. I, pp 222, 223, 238-239, 241-254.

ويرى: Najīb Elias Ṣalībā, Wilāyat Sūriyyā 1876-1909, Ph.D. University of Michigan 1971, pp 74-75 أن الدولة العثمانية فرضت ضرائب إضافية على السكان وجمعت من ولاية سوريا ٣٦ مليون ليرة عثمانية. كما قدمت الولاية المذكورة ٣٦ ألف قطعة ثياب و٢٠ ألف قطعة جراب و٦٥٠٠ قطعة صوف.

(١٧٠) على إثر الهجرات الإسلامية من المناطق الآسيوية التي احتلتها روسيا، قامت الدولة العثمانية بتوطين ٣٠٥٠٠ جركسي في مناطق حماه وحمص وطرابلس(لبنان) وحوران والقنيطرة ومنحتهم التسهيلات والأراضي وجندتهم، وذلك لاستخدامهم ضد البدو والدروز إذا ما ثاروا،

F.O. 78/68, *Jago to Derby, no.2, Damascus 4.3.1878;* 424/210, *O'Conor to Grey, no. 256, Pera 16.4.1906, inclosure. «Memorandum on Immegration of Russian Refugees»;* Tibawi, pp 173-174; Ṣalībā pp 86-92.

(١٧١) F.O. 78/2848, vol. 2, *Eldridge to Layard, no. 113, Beirut 10.11.1878; Eldridge to Salisbury, no. 92, Beirut 10.11.1878.*

(١٧٢) عبد الرؤوف سنو، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١-١٩١٠، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٦٠-٢٧٠؛ «ثمرات الفنون» عدد ١٠٤ تاريخ ٢٠/٣/ ١٨٧٧ وعدد ١١٤ تاريخ ٢٨/٦/ ١٨٧٧.

(١٧٣) Gross, vol. I, p 220 وقارن بـ خوري/إسماعيل، السياسة الدولية ج٣، ص ٢٦٥-٢٦٦.

(١٧٤) جاء في المنشور ما يلي :

«Do not fancy, Syrians, that you are left alone to reform these abuses. You have friends who are willing and ready to assist you. Awake then from your lethargy... Personal interest must be set aside when the prosperity and progress of your country are in question ...The reins of government will soon pass into your hands. All this is mysterious but it is for you who are intelligant to understand that the duty of a friend is to commence - it is for you to achieve! In any case I will shortly return to you»

وختم القنصل تقريره بوصف مشاعر السوريين تجاه الحكم العثماني كما يلي :

«... though there are no signs of dissatisfaction against the Ottoman rule», F.O. 78/2848, vol. 2, no. 74, *Eldridge to Layard, Alieh 2.8.1878.*

(١٧٥) F.O. 424/83, *Layard to Salisbury, secret, no. 418, Therapia 21.5.1879.*

وكوثراني، الاتجاهات ص ١٣٣ و

Fritz Steppat, Kalifat, Dār al-Islām und die Loyalität der Araber zum Osmanischen Reich bei ḥanafitischen Juristen des 19. Jahrhunderts, *Actes du V^ème Congrès Intrernational d'Arabisants et d'Islamisants,* Bruxelles, 31 aout - 6 septembre 1970, p 461.

(١٧٦) الدوري، التكوين التاريخي، ص ١٥٢.

(١٧٧) عبد الرؤوف سنو، فكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى، في : «الاجتهاد» ٢٦/٢٧/١٩٩٥، ص ٣٢٠- ٣٢١.

الفصل الثاني

تزاحم المشاريع لفصل «سوريا» عن الدولة العثمانية وردود الفعل الإسلامية

أولاً: «سوريا» في الاستراتيجية البريطانية المتوسطية الجديدة والمواقف الإسلامية منها

مع وصول حركة الأعيان المسلمين إلى نهايتها في خريف عام ١٨٧٨، لم تتوقف مشاريع الاستقلال الذاتي لبلاد الشام أو فصلها عن السلطنة. فآثار الحرب الروسية - العثمانية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتوقف حركة «التنظيمات»، ألقت جميعها بظلها على بلاد الشام مبلورة مواقف دولية (تعديل بريطانيا إستراتيجيتها المتوسطية وتطلعها للاستحواذ على «سوريا») وداخلية (مشروع الاستقلال الذاتي لجمعية بيروت السرية ومشروع مدحت باشا لإنشاء خديوية سورية). لماذا عدّلت بريطانيا إستراتيجيتها المتوسطية، وما هي أهدافها وما علاقة «سوريا» بها؟ ما هي العوامل التي أدت إلى تزاحم المشاريع حول «سوريا» وتداخلها؟ ما هو موقف مسلمي بلاد الشام من مشروع أجنبي (بريطاني) لاحتلال بلادهم؟ هل انغمسوا بالفعل في المشاريع التي حيكت لفصل بلادهم عن السلطنة، أم ظل موقفهم منها ينبع كالسابق من قناعات دينية - إستراتيجية ؟

قبيل تحرك الأعيان المسلمين وأثناءه، قامت بريطانيا بتحركات مشبوهة في البحر المتوسط[١] وتركيا الآسيوية وبلاد الشام. ففي ضوء ما لحق بالدولة العثمانية من هزائم عسكرية على يد روسيا في البلقان نهاية عام ١٨٧٧ ومطلع العام التالي[٢] واحتلال روسيا للزاوية الشمالية الشرقية للأناضول وحصولها على باطوم وأردهان وقارس وبايزيد بموجب معاهدة سان ستيفانو[٣]، خشيت بريطانيا من أن تندفع روسيا من آسيا الصغرى باتجاه خليج الاسكندرونة أو أن تقيم دولة أرمنية[٤] تضعها تحت نفوذها، وتضمها إليها

فيما بعد، مما يقلب المعادلات في المنطقة لغير مصلحتها[٥]. وقد دفعت هذه المخاوف لايارد، سفيرها في العاصمة العثمانية، أن يكتب إلى «شركة الهند الشرقية» (البريطانية) محذراً بالقول: «. . **"إني على اقتناع بأن أمبراطوريتنا في الهند سوف تتعرض إلى خطر مهلك في حال ضمها (روسيا) لأرمينيا. وسوف يتبع ذلك شمال فارس. وإذا تمكنت روسيا من أن تفتح البوسفور والدردنيل أمام أسطولها، فسوف تكون طريقنا إلى الهند تحت رحمتها، سواء عبر السويس أو بلاد ما بين النهرين أو هرات»**[٦].

دفعت هذه الأسباب بريطانيا إلى التحرك في اتجاهين: تحذيرها روسيا من أية محاولة لعرقلة الملاحة في قناة السويس، أو القيام باحتلال موقت لمصر وإجراء أي تعديل في نظام الممرات[٧]. وفي الوقت نفسه، اتجهت نحو امتلاك قاعدة لها في الحوض الشرقي من البحر المتوسط تكون «سوريا» أو قبرص، وذلك في سبيل الدفاع عن مصالحها في الشرق الأدنى والهند - هذه المصالح التي اتخذت بعداً اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً منذ استحواذها على أسهم الخديوي إسماعيل في قناة السويس عام ١٨٧٥[٨]. وقد عبرت «شركة الهند الشرقية» عن إشكالية المصالح البريطانية هذه بالقول[٩]: «**إن المسألة الشرقية بالنسبة لإنكلترا هي مسألة روسية - هندية: تأمين حياد الآستانة وبرزخ السويس بأي ثمن، حيث أنهما يؤثران على الطريق إلى الهند وعلى علاقاتنا مع روسيا في موقعها بآسيا الصغرى وعلى جبهتنا الهندية، حيث أصبحت روسيا جارتنا**».

وأثناء دراستها تلك الخيارات (سوريا أم قبرص)، كانت الحكومة البريطانية تعمل على تدعيم نفوذها في تركيا الآسيوية، وذلك من خلال مراقبة الإصلاحات التي أقرتها معاهدة برلين لمصلحة مسيحيي السلطنة (الأرمن أساساً)[١٠]، وتستحصل من دبلوماسيتها على تقارير حول إمكانية احتلال «سوريا». ومما يلفت النظر في موضوع اختيار سوريا لتكون قاعدة بريطانية مستقبلية، وَضْعُ تقريرين دبلوماسيين (آذار ونيسان ١٨٧٨) بتصرف الحكومة البريطانية. ويتحدث تقريرا آذار ونيسان عن استياء السوريين وخصوصاً المسلمين من الحكم العثماني وأنهم يتوقعون سقوط مصر تحت الاحتلال البريطاني، بعدما امتلكت بريطانيا معظم أسهم قناة السويس، وأنهم يرغبون بالاتحاد مع مصر لكي يستفيدوا بدورهم من حسنات الحكم البريطاني إسوة بمسلمي الهند. وأخيراً، إنهم لن يقاوموا القوات البريطانية «**الغازية**» لبلادهم، بل سيستقبلونها بـ «**أذرع مفتوحة**»[١١]. كما أن هناك تقريراً ثالثاً (١٨ تموز ١٨٧٨) بعث به ايلدريدج (Eldridge)، قنصل بريطانيا العام في بيروت، إلى ساليزبوري (Salisbury)، وزير

خارجية بريطانيا، وجاء بعد ثلاثة أيام على إقرار معاهدة برلين وتوقيع السلطان عبد الحميد الثاني عليها، تحدث فيه عن موجة استياء عامة من الحكم العثماني بين السوريين، مسيحيين ومسلمين، وذكر «أن **شعوراً عاماً بالرضى** (يسود بين مسيحيي بيروت ودمشق ومناطق سورية أخرى، بسبب التقارير عن قرب احتلال بريطانيا لقبرص)، **إلا أنهم** (المسيحيون) **يأسفون لعدم توسيع** (بريطانيا) **احتلالها ليشمل سوريا، وأن الكثير من المسلمين المحليين يشاركون** (المسيحيين) **مشاعرهم هذه... وأن خيبة أمل كبيرة ستسود سوريا إذا ما سحبت** (بريطانيا) **قواتها من الجزيرة** (قبرص)، **مما يقضي على الأمال التي راودت** (السوريين) **بأن يستفيدوا من حسنات الحكم البريطاني في يوم من الأيام...**»[١٢].

نحن نعتقد أن هذه التقارير غير دقيقة ومبالغ فيها. صحيح أن الحرب الروسية – العثمانية وفساد الحكم العثماني (ولاية جودت باشا) سببا استياءً إسلامياً من الحكم العثماني في بلاد الشام، وصحيح أيضاً أن بعض القوى المسيحية في بلاد الشام كانت تأمل أن تؤدي التطورات في المنطقة إلى «تصحيح» أوضاعها، إلا أننا نعتقد مع ذلك بعدم صحة هذه المعلومات. فـ «جمعية بيروت السرية» التي كثّفت من نشاطاتها أثناء تلك الفترة في سبيل مشروع «وطن سوري» لم تعلن عن موقف كهذا، كما أن المصادر المتوفرة لا تشير إلى أنها كانت تؤيد سراً احتلالاً بريطانياً لبلاد الشام. ومع ذلك، يذكر الطيباوي أن «**الطائفة البروتستانتية المحلية الصغيرة**» كانت واثقة من «**أن حماية** (بريطانية على سوريا) **وشيكة الوقوع**»[١٣]. بالإضافة إلى ذلك، فنحن نعتقد بعدم صحة الخبر عن موقف إسلامي مرحب باحتلال أجنبي (بريطاني) لبلاد الشام، وذلك استناداً إلى الأسباب الآتية:

أ – العمومية التي تغلب على التقارير باستعمالها مصطلحات مطاطة «المسيحيون» و«المسلمون المحليون» و«الكثير من المسلمين» ومبالغتها في وصف الأوضاع والتوقعات في «سوريا»، وهو نمط درج عليه العديد من التقارير البريطانية في تلك الآونة[١٤]. كذلك فهي تتحدث في المطلق، ولا تحدد هذه القوى لناحية الطائفة أو الشريحة الاجتماعية. ولربما كانت هذه التقارير تعكس رغبات الدبلوماسيين البريطانيين ومن يدور في فلكهم من القوى المحلية، دروز وبروتستانت، في أن توسع الحكومة البريطانية من سيطرتها في البحر المتوسط لتشمل اليابسة أيضاً (سوريا). إضافة إلى ذلك، لا تحدد هذه التقارير القوى الإسلامية المرحبة بوحدة سورية – مصرية تحت الاحتلال البريطاني، وإن ربط استياء السوريين من الحكم العثماني وبخاصة المسلمين

منهم برغبتهم في الخضوع لحكم أجنبي (بريطاني) هو مغالطة تاريخية كبيرة، لأن المواقف الإسلامية «المستاءة» من الحكم العثماني لم تكن لتصل أبداً في المرحلة الدقيقة التي تتناولها هذه الدراسة إلى درجة الانقلاب على السلطنة واستبدال دولة أجنبية مسيحية بـ «دولة الخلافة». وكما نعلم، فمنذ «التنظيمات» تفاعلت عوامل عدة اقتصادية وسياسية واجتماعية بلورت كراهية إسلامية متنامية تجاه الغرب ومسيحيي الداخل[١٥]. وكانت هذه المشاعر تصل إلى ذروتها أثناء حروب السلطنة ضد القوى الأوروبية. فأثناء حرب القرم بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٥٦[١٦] عمّت مشاعر «الجهاد الإسلامي» بين المسلمين السوريين. وعند اندلاع الحرب الروسية- العثمانية الأخيرة (١٨٧٧-١٨٧٨)، طالب أعيان مسلمون في دمشق بإعلان «الجهاد» ضد روسيا، لكن خشية السلطات العثمانية من أن يؤدي هذا إلى اضطرابات طائفية حال دون ذلك[١٧]. فليس من المنطقي دينياً واستراتيجياً إذن أن تكون مشاعر مسلمي بلاد الشام مع احتلال أجنبي لبلادهم، في وقت كانت فيه دولة الخلافة (الدولة العثمانية) تتلقى الضربات على أيدي القوى المسيحية .

ب - عدم إمكانية أن يتزامن اتجاه الأعيان المسلمين لدرء الخطر الأجنبي عن بلادهم في الفترة ما بين نهاية عام ١٨٧٧ وخريف ١٨٧٨ مع حركة نخبوية أو جماهيرية إسلامية أخرى تؤيد الخارج ضد الداخل وترحب باحتلال أجنبي لبلاد الشام . فالمصادر المعاصرة لا تتحدث سوى عن «حركة الأعيان» ما بين عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨، وعدا ذلك، فإنها لا تشير إطلاقاً إلى مشروع إسلامي انفصالي في تلك المرحلة، وجلّ ما ذكرته - كما سنرى بعد قليل - أن دروز المختارة وحوران كانوا على اتصال مستمر مع القناصل البريطانيين في المنطقة ويعتقدون بقرب فرض بريطانيا حمايتها على «سوريا».

ج - إن الحديث عن ترحيب إسلامي باحتلال بريطانيا لسوريا يتناقض مع تقرير آخر لايلدريدج بعث به إلى لايارد، سفير بريطانيا في الآستانة، في الثاني من آب ١٨٧٨، حيث تحدث من جهة عن توزيع منشورات في دمشق معادية للعثمانيين، وعن «**عدم وجود إشارات سخط ضد الحكم العثماني وسط السكان**» من جهة أخرى[١٨] وهذه الملاحظة الأخيرة للقنصل العام لا تنسجم بتاتاً مع رغبة إسلامية سورية في استبدال الحكم البريطاني بالحكم العثماني.

وعلى الرغم من استبعاد بريطانيا «سوريا» من مشروعها الإمبريالي المباشر والاكتفاء بقبرص خشية إستفزاز فرنسا وروسيا[١٩]، فإن هذا الاختيار لم يكن يعني بالضرورة تخليها عن مخططاتها تجاه المنطقة، لا بل كان ينسجم مع إستراتيجيتها في استخدام

قبرص كقاعدة لوجستية للتدخل العسكري السريع في «سوريا» وتركيا الآسيوية، وذلك حفاظاً على مصالحها في المنطقة والمتعارضة مع سياسة روسيا بشكل خاص. ففي ١٦ أيار ١٨٧٨، أبلغ ساليزبوري لايارد عن الأسباب الكامنة وراء اختيار الحكومة البريطانية قبرص كقاعدة لها وأهمية سوريا وآسيا الصغرى في استراتيجية بلاده الشرق أدنوية (= تجاه روسيا)، فقال [٢٠]: «**إن لقبرص... ميزة مزدوجة بأنها تجاور آسيا الصغرى وسوريا وهي ستمكننا عند الحاجة من تجميع المعدات الحربية والقوات الضرورية لأجل عمليات في آسيا الصغرى وسوريا دون أي عمل عدائي مكشوف ودون الإخلال بالسلم في أوروبا. وهي**»، (قبرص) أضاف ساليزبوري، «**سوف لن تثير غيرة القوى الأخرى التي قد تشعر بها تجاه أي استحواذ (لنا) على اليابسة**».

وبعد اتفاقها مع الدولة العثمانية على احتلال قبرص، أخذت بريطانيا تكثف من نشاطاتها المشبوهة في بلاد الشام والمتوسط وسط شكوك السلطان العثماني بنواياها. فبين تشرين الثاني وكانون الأول من عام ١٨٧٨، جال إدوارد مالت (Edward Malet)، سكرتير السفارة البريطانية في إستانبول، في أرجاء «سوريا». وبين أيلول وتشرين الثاني من العام التالي، قام لايارد بالرحلة نفسها والتي وصفتها الدبلوماسية الفرنسية آنذاك بأنها كانت لإعطاء الانطباع حول نفوذ بلاده في «سوريا» وإنشاء «خديوية سورية» على نسق مصر تتضمن ولايات سوريا وحلب وبغداد[٢١]. وقد زار لايارد المدن السورية مستكشفاً حال الإدارة العثمانية وأجرى لقاءات مع رؤساء الطوائف الدينية مستطلعاً أراءهم في الإصلاحات وشكواهم من فساد الحكم العثماني. وأثناء الرحلة، زار لايارد دروز المختارة وحوران، الذين كانوا يعتقدون بقرب فرض بريطانيا حمايتها على «سوريا»[٢٢]. وبعد ثلاثة أيام على تلك الزيارة، إندلعت ثورة درزية في حوران، ووُجهت أصابع الاتهام إلى الإنكليز بأنهم كانوا يقفون وراءها[٢٣] وإن قنصلهم في دمشق أقام علاقات متواصلة مع شيوخ الدروز في حوران بناءً على طلب حكومته[٢٤].

إن بقاء «سوريا» ضمن مخططات بريطانيا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية يتضح من التقارير الدبلوماسية البريطانية التي تحدثت في أيار ١٨٧٩ عن حركة انفصال كبرى عن السلطنة وشيكة الوقوع في «سوريا» والعراق وكردستان تؤدي إلى قيام دولة دستورية برئاسة شخصية فرنسية. وقد تحدثت التقارير الدبلوماسية البريطانية عن ضرورة انتهاز الفرصة لأجل الاستحواذ على ميناء في الاسكندرونة يرتبط مع دجلة بخط حديدي، وإلى جعل حلب مدينة حرة[٢٥]. وعلى الرغم من خيالية هذا المشروع لانعدام الشروط الموضوعية لقيام مثل هذا الكيان ذي الخليط البشري (١٢ مليون) والعرقي والطائفي

والمذهبي والاختلافات الثقافية والاجتماعية والمصالح المشتركة والنُضج السياسي، وفوق كل شيء أن يكون أجنبياً على رأس تلك الدولة المزعومة، بقيت «سوريا» ضمن اهتمامات بريطانيا، هذا في الوقت الذي تمكنت فيه دبلوماسيتها من إيصال رجلها مدحت باشا إلى منصب والي سوريا[٢٦].

ثانياً: تقاطع مشروعي «الخديوية السورية» (مدحت باشا) و «الوطن السوري» (جمعية بيروت السرية) وردود الفعل الإسلامية

بعد انتهاء الحرب الروسية – العثمانية الأخيرة و استجابة لتذمر السوريين من فساد الإدارة المحلية ومطالبتهم بإصلاحات، عزل السلطان عبد الحميد الثاني واليه على سوريا جودت باشا وعين محله مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٣) تحت ضغط بريطاني، وذلك في تشرين الثاني عام ١٨٧٨، أي بعد أقل من عامين على عزل هذا الأخير من منصبه في الصدارة العظمى. وقد حضر مدحت باشا إلى «سوريا» واضعاً نصب عينيه هدفاً رئيسياً وهو استعادة اعتباره السياسي في الآستانة. وفي سبيل ذلك، سار في خطة مزدوجة: خلق إدارة محلية موالية له متحررة من سلطة الآستانة، والحصول على صلاحيات مطلقة في حكم ولاية سوريا كالتي تمتع بها أثناء ولايته على الدانوب وبغداد[٢٧].

وبعد قليل على تسلمه باشوية سوريا، وصلت إلى الباب العالي تقارير سرية تتحدث عن مساعي مدحت باشا لاستقطاب معارضين سوريين للحكم العثماني حوله وعن انتقادات علنية يوجهها إلى الحكومة العثمانية وإنه يوزع المناصب على أعوانه وحاشيته ويجري مقابلات مستمرة مع القنصل البريطاني في بيروت[٢٨]. وبلغت ذروة هذه الاتهامات بالحديث عن مشروع مؤامرة لمدحت باشا بالتنسيق مع الإنكليز لفصل «سوريا» عن السلطنة وجعلها خديوية على نسق مصر بزعامته[٢٩]. هل كان مدحت باشا يُخطط بالفعل للاستقلال بـ «سوريا»، وهل كان الإنكليز حلفاءه في هذا المشروع وماذا كانت فرص نجاحه ؟

بالرجوع إلى بعض المصادر، نرى إشارات واضحة عن نوايا مدحت باشا الاستقلالية. فالصحافي سليم سركيس، الذي أقام في دمشق عام ١٨٨٧ يؤكد «**أن مدحت باشا أراد اختبار استعداد السوريين للثورة توطئة للاستقلال بشؤون سورية على نحو استقلال مصر، فاستخدم من أخصائه أحمد مهدي الأيوبي وحسن فائز الجابي، لاجتذاب بعض الشبان الأذكياء وتأليف جمعية سرية لنشر إعلانات يختبر مدحت باشا**

بواسطتها ميول السوريين. . .»[٣٠]. كذلك يؤكد جابر آل صفا أن مدحت باشا «. . . **حدثته نفسه الطموحة أن يستأثر بسوريا ويكوّن فيها إمارة عربية يكون هو على رأسها حاذياً حذو محمد علي في مصر. فأخذ يبث بين مفكري العرب وذوي الرأي فيها فكرة الإستقلال والانفصال عن السلطنة العثمانية، وقرّب إليه من زعماء جبل عامل خليل بك الأسعد ونجيب بك الأسعد وغيرهما من الأعيان، فأولاهم الوظائف والرتب. وعمل على بث فكرة الانفصال بين العامليين وإعداد معدات الانقلاب»**[٣١]. وفيما يذكر عادل الصلح أن مدحت باشا «. . . **أخذ يقرّب الزعماء الشاميين الواحد تلو الآخر ويقربهم منه»** ومنهم والده منح الصلح، أحد زعماء حركة الأعيان[٣٢]، وأن مدحت باشا «. . . **مضى يشايع الميول التحررية الناقمة يومئذ في البلاد»**[٣٣]، ينقل المؤلف في الوقت نفسه عن والده قوله، إن مدحت باشا كان مخلصاً للدولة العثمانية ولم تكن لديه ميول انفصالية ولم يكن يريد أن يخلق انقساماً جديداً في السلطنة وتأسيس ولاية مستقلة على غرار محمد علي في مصر[٣٤]. إضافة إلى ذلك، أكد أسد رستم أن مدحت باشا كانت له نوايا للاستقلال بـ «سوريا»[٣٥]، فيما يذكر شوكلا أن الأرشيف البريطاني (P.R.O.) يحتوي على وثائق باللغتين العربية والعثمانية تؤكد ضلوع مدحت باشا وبريطانيا في مشروع فصل «سوريا» عن السلطنة العثمانية[٣٦].

وبالمقابل، تبرز آراء أخرى معاصرة ترفض تلك النظريات وترى أن مدحت باشا لم يكن يخطط للاستقلال بسوريا[٣٧] وأن تحركاته المريبة، كإشاعة جو من الاضطراب في الولاية، تارة بتخويف الباب العالي من تنامي النفوذ الأجنبي فيها[٣٨]، وتارة أخرى بإثارة الصحافة المحلية ضد الحكومة العثمانية، كانت كلها تكتيكاً للضغط على الباب العالي في سبيل الحصول على صلاحيات مطلقة لحكم ولايته. وقد وصل ذروة «تكتيكه» بتقديمه استقالته إلى الباب العالي للمرة الثانية في شهر أيار ١٨٨٠. هذه الاستقالة التي تزامنت مع ظهور المناشير الثورية المعادية للعثمانيين والداعية للاستقلال الذاتي لـ «سوريا»[٣٩].

فبين مطلع حزيران وآخر كانون الأول عام ١٨٨٠، ظهرت في بيروت ودمشق وصيدا وطرابلس ومدن سورية أخرى مناشير ثورية هدفت إلى تحريك مشاعر السوريين، مسلمين ومسيحيين، في اتجاه «وطن سوري» يضم «سوريا» و«لبنان». فخاطبتهم بـ «**أبناء سورية**» و «**أهل الوطن**»، وناشدت نخوتهم العربية وحميتهم السورية في سبيل السعي للحصول على الاستقلال الذاتي من العثمانيين، معتبرة إدعاء السلطان العثماني بالخلافة اغتصاباً للحق العربي («**وعلى قواعد لغتكم ' العرب ' بنيت أصول الخلافة التي**

اختلسها الأتراك»)، كما ورد في أحد المناشير[٤٠].

وأمام الاضطراب (الجيشان الفكري - السياسي) والشائعات والأخبار التي كانت تروّج هنا وهناك نتيجة لما أفرزته الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة، ساد الغموض في حينه وما انفك قائماً حتى ظهور مادة وثائقية جديدة حول علاقة مدحت باشا بهذه المناشير. فالتقارير البريطانية تناقض بعضها بعضاً. فهي تعزو المناشير إلى مدحت باشا تارة، وإلى جمعية المقاصد الخيرية في صيدا تارة أخرى[٤١]، فيما تخلط التقارير الفرنسية بين «جمعية بيروت السرية» (المسؤولة عن المناشير) وحركة الأعيان المسلمين[٤٢]. إضافة إلى ذلك، يربط مؤرخ معاصر بين اتصالات أمير مكة ببلاد الشام عام ١٨٧٩ لكسب مؤيدين لمشروع دولة عربية برئاسته وبين مشروع «جمعية بيروت السرية» الداعي إلى استقلال ذاتي في «سوريا»[٤٣]. وفي ضوء ما توصلنا إليه من أن حركة الأعيان المسلمين التي ظهرت كنتيجة للحرب الروسية - العثمانية واحتمال انهيار السلطنة ثم غابت عن الساحة مع تلاشي هذه الاحتمالات، فمن المؤكد أن لا علاقة للأعيان المسلمين كحركة بمسألة المناشير وإن كان ورد إسم حسين بيهم مرة كعضو في «جمعية بيروت السرية» ومرة أخرى مع الشيخ أحمد عباس الأزهري ومنح الصلح كأعضاء في المحفل الماسوني في بيروت[٤٤]. وهذا يعني أن مسؤولية المناشير تبقى محصورة بين جمعية المقاصد في صيدا و«جمعية بيروت السرية».

وعلى ما يبدو، فان اجتماعات مدحت باشا المتكررة بمنح الصلح ذات الطابع السياسي وتأسيسه معه وآخرين «الجمعية الخيرية الإسلامية» في صيدا (المقاصد)[٤٥]، جعلت بيمان (Beaman)، نائب قنصل بريطانيا في بيروت، يعتبر الجمعية المذكورة «**أداة سياسية**» بيد مدحت باشا[٤٦]، وإنها وراء المناشير الثورية برأي رئيسه ديكسون (Dickson)[٤٧]. كذلك، صبّت التقارير الفرنسية في الاتجاه نفسه إستناداً إلى خلافات كانت قد حصلت في صيدا بين بعض أعيانها والقائمقام العثماني حول مسألة الترشيح لعضوية محكمة القضاء العليا وتورط عائلتي المجذوب والجوهري السنيتين في تنظيم العرائض ضد القائمقام العثماني ونشر الشغب[٤٨]. إن إنتماء بعض أفراد عائلة الجوهري إلى جمعية المقاصد في صيدا[٤٩] وتزامن حادثة صيدا مع ظهور المناشير، جعلا القنصل الفرنسي العام في بيروت يعزو تلك المناشير إلى هذه الجمعية، التي رآها تسعى لأهداف سياسية بحتة وإن أعضاء معينين فيها شاركوا في إصدار المناشير لإثارة الحقد ضد الحكم العثماني[٥٠].

إن محاولة إلصاق مسألة المناشير بجمعية المقاصد في صيدا أو بالمسلمين أو

بعضهم لا تقتصر على التقارير القنصلية المعاصرة. فالمؤرخ الطيباوي، يرى أن المنشور الثوري الثالث (تاريخ ٣١ كانون الأول ١٨٨٠) كان على الأقل من «صنع إسلامي» بسبب تطرقه إلى مسألة «اغتصاب» العثمانيين للخلافة، إذ ليس من المنطقي، كما يذكر، أن يهتم مسيحيون بمسألة الخلافة الإسلامية[٥١]. ونحن نعتقد أن تطرق المناشير إلى مسألة الخلافة كان لجذب المسلمين إلى مشروع «الوطن السوري»، لأن فكرة خلافة عربية، كما يقول المؤرخ محمود سمره، كانت تساعد على «. . . **خلق وجدان عربي بين المسلمين يؤدي إلى تقارب بينهم وبين المسيحيين**» حول مشروع «الوطن السوري»[٥٢]. ومن المؤكد أن نجاح مشروع «الوطن السوري» كان يتوقف في الدرجة الأولى على رضى المسلمين. ولهذا، كانت هناك مساعٍ مسيحية للتسوية مع المسلمين حول مفهوم «الأمة الإسلامية» وفكرة «الوطن السوري». وفي هذا المعنى تُفهم كونفيدرالية يوسف كرم، ومشروع نجيب عازوري فيما بعد[٥٣]. فالأول سعى إلى «كانتون» يؤكد على «الخاصية» المارونية في جبل لبنان مع ارتباط «أدبي» بالمحيط الإسلامي، فيما روّج الثاني لمشروع خلافة عربية في الحجاز ودولة قومية عربية في بلاد الشام والعراق[٥٤]. وبناءً على ذلك، فإن ضرب المناشير على هذا الوتر الحساس (عروبة الخلافة) لا يعني بالضرورة أن مؤلف المنشور هو مسلم. فالمنشور المذكور، كما يرى المستشرق شتبات، يحتوي على أبيات شعرية معروفة للشاعر إبراهيم اليازجي[٥٥] ولم يدَّعِ أحد أنها من نظمه[٥٦].

إضافة إلى ما ذكرناه، فقد تصدى المؤرخ كوثراني لنظرية «إسلامية» المناشير ورأى أنها لا تعكس الواقع السياسي السائد آنذاك. فنفى تورط جمعيتي مقاصد صيدا أو بيروت بها واستنتج أن تقارير القناصل كانت تستند إلى «أخبار وشائعات» عن طريق مخبرين محليين وأن ما أورده القنصل البريطاني العام في بيروت في إقحام جمعية المقاصد في صيدا بمسألة المناشير[٥٧] كان نتيجة إلتباس ووشاية وتزامُنْ ظهور المناشير مع حادثة آل الجوهري ومجذوب في صيدا[٥٨]. ويضيف هذا المؤرخ، إن تأسيس جمعية المقاصد في صيدا جاء نتيجة إحساس إسلامي بالخطر الثقافي الأجنبي باعتباره وسيلة من وسائل التغلغل الاستعماري، ولهذا، فلا يمكن أن تكون الجمعية المذكورة وراء دعوة انفصالية تستفيد منها دول الاستعمار الساعية إلى تقسيم الدولة العثمانية[٥٩]. ويعتقد كوثراني، إن إقحام إسم جمعية المقاصد (وشاية الرجل المسيحي الصيداوي إلى الوالي احمد حمدي باشا) كان لتغطية التحرك المسيحي المعادي للعثمانيين[٦٠].

إن مسؤولية «جمعية بيروت السرية» التي تأسست عام ١٨٧٦ عن المناشير هي

الأقرب إلى الواقع. فرواية فارس النمر (أحد أعضائها) في هذا الصدد واضحة[٦١]. فالجمعية المذكورة ذات النُخب المسيحية المدينية[٦٢]، التي درست في الكلية السورية الإنجيلية، كانت تسعى أولاً لتحرير «لبنان» من الحكم العثماني، ثم طورت فكرتها لتشمل «سوريا» (الوطن السوري)، من خلال استقطاب المسلمين لهذا المشروع الانفصالي حول فكرة «الوطن»، التي كان بإمكانها أن تجمع ما بين مسيحيي البلاد ومسلميها ضد الحكم العثماني. وإن استخدام الجمعية المذكورة المحفل الماسوني في بيروت كـ «فخ» لاستقطاب بعض المسلمين لم يؤد إلى تغيير في تركيبتها الطائفية (المسيحية) ولا في إيديولوجيتها السياسية. فحسين بيهم، كما أشرنا سابقاً[٦٣]، كان المسلم الوحيد بين أعضائها، في حين كان أحمد عباس الأزهري ومنح الصلح ماسونيين دون أي دليل على انضمامهما إلى الجمعية المذكورة. وكما ينقل المؤرخ زين عن فارس النمر، فإن الطلاق بين المسلمين والمسيحيين (بين حسين بيهم فقط وأعضاء الجمعية) سرعان ما وقع. فالمسيحيون والمسلمون، كما يقول زين، اتفقوا «... **على محاربة الظلم التركي واستبداده... غير أنهم اختلفوا على الهدف الأعلى للجمعية، وهو طرد الأتراك من ولاية سوريا**»[٦٤].

أما بالنسبة لعلاقة مدحت باشا بموضوع المناشير، فهذا الوالي وإن لم يكن هو شخصياً وراءها، إلا أنه كان وحسب الوثائق الفرنسية وراء تحريض السوريين والصحافة المحلية ضد الحكم العثماني[٦٥]. فمناخ الحرية الفكرية - السياسية الذي أشاعه مدحت باشا، ساعد «جمعية بيروت السرية» على طرح أفكارها والترويج لها. ويرى المؤرخ شامير، أنه يمكن اعتبار مدحت باشا مسؤولاً عن المناشير. فعندما قدم استقالته الثانية إلى الباب العالي في نهاية أيار عام ١٨٨٠، ظهرت أولى المناشير. ومع تأزم علاقته مع الحكومة العثمانية في الأسابيع التالية بشأن حصوله على صلاحيات مطلقة للحكم، ظهر المزيد منها[٦٦]. كذلك، لم يعمل الوالي على اكتشاف مصدر المناشير ولم ينزعج منها[٦٧]. وفي ٢٨ حزيران و ٣ تموز ١٨٨٠، أكد كل من القنصل ديكسون وإبكاريوس، ترجمان القنصلية البريطانية العامة في بيروت، على مسؤولية مدحت باشا عن المناشير، لأنها كانت تخدم أهدافه في الضغط على الباب العالي لمنحه الصلاحيات المطلقة، وأيضاً، لحث الدول الكبرى على تبني قضيته وخصوصاً بريطانيا[٦٨].

وبغض النظر عن مسؤولية «جمعية بيروت السرية» أو «الجمعية الخيرية الإسلامية» في صيدا عن المناشير، فان تقريراً آخَرَ لديكسون (١٧ كانون الثاني ١٨٨١) يشير إلى دور مزدوج لمدحت باشا مع الجمعيتين. فقد كتب القنصل العام المذكور بعد عزل

مدحت باشا عن ولاية سوريا وتعيينه على ولاية إزمير يقول : «**فقد أُخبِرْتُ بأن، الجمعية الثورية** (جمعية بيروت السرية) **هي التي تسببت في تأسيس جمعية المقاصد الخيرية، وإن مدحت باشا كان سراً أحد أعضائها، وأنه هو الذي أسسها ورعاها، لكي يعزز نشاط الجمعية الثورية ويعضدها. . . إن مدحت باشا لا يزال على اتصال وثيق بالجمعية** (جمعية المقاصد)، **بالرغم من أنه الآن في إزمير. ويُقال أيضاً إن له ضلعاً في توزيع هذه المناشير في سوريا بواسطة عملائه السريين. . .**»[٦٩].

إذا كانت المناشير مسألة تكتيك استخدمه مدحت باشا لتحقيق غايات سياسية، فهل كان يخطط بالفعل للاستقلال بـ «سوريا» بدعم بريطاني، وهو ما أكدت عليه الدبلوماسية الفرنسية آنذاك[٧٠]؟ برأينا، إن نجاح مشروع خديوية سورية برئاسة مدحت باشا كان يتطلب شرطين متلازمين : عَون خارجي وخصوصاً من بريطانيا، وتوفر قوى عسكرية واجتماعية محلية تدعمه. وكلا الشرطين كانا غير متوفرين. وكما رأينا سابقاً[٧١]، فقد انصب اهتمام بريطانيا أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة على الحصول على قاعدة في المتوسط للدفاع عن مصالحها في السويس وطريق الهند. وبعد احتلالها لقبرص، لم تعد تفكر في احتلال «سوريا»، حيث إعتبرت أن وجودها في قبرص يوفر لها إمكانية الدفاع عن مصالحها في «سوريا» وآسيا الصغرى ضد أي تمدد روسي باتجاه البحر المتوسط. وفي أعقاب استحواذها على قبرص، أصبحت مصر وليس «سوريا» هدفاً إستراتيجياً بريطانياً. كما أن وصول غلادستون (Gladstone) في نيسان ١٨٨٠ إلى رئاسة الوزارة البريطانية وكراهيته المزدوجة المعروفة لكل من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ومدحت باشا، جعل الحكومة البريطانية الجديدة تتوقف عن تقديم دعمها الدبلوماسي لمدحت باشا في «سوريا»[٧٢]. وأدى هذا التحول في السياسة البريطانية إلى عزل لايارد عن منصبه كسفير لبلاده في الآستانة، مما أفقد الوالي العثماني مزيداً من الدعم[٧٣]. ولذلك، فمن المستبعد وفي ضوء المادة الوثائقية المتوفرة، أن تعمل بريطانيا بعد استيلائها على قبرص على جعل «سوريا» خديوية برئاسة مدحت باشا. فبعدما أمّن وجودها في قبرص حماية قناة السويس من جهات سوريا الشمالية وآسيا الصغرى، إنصب اهتمامها بعد ذلك على حماية قناة السويس من جهة البحر الأحمر والجزيرة العربية (طريق السويس - البحر الأحمر - المحيط الهندي). ولهذا، كما سنرى[٧٤]، كانت بريطانيا تعمل أثناء رواج الشائعات عن خديوية سورية على فرض حمايتها على الحجاز وإقامة خلافة عربية هناك.

إضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، كانت فرص نجاح «خديوية سورية» برئاسة «عثماني»

(مدحت باشا) وبعون خارجي ودون دعم عسكري - اجتماعي محلي ضئيلة، بل مستحيلة. فكما هو معروف، لم تكن قيادة الفيلق العثماني الخامس المرابط في «سوريا» تخضع لسلطة الوالي العثماني، بل لضابط كبير مقرُّه دمشق ترسله الآستانة ويكون على اتصال مباشر بها[٧٥]. ولهذا، فعندما وصلت التقارير إلى إستانبول والتي فيها بأن مخططاً يحاك بين مدحت باشا والمشير أحمد أيوب، قائد الفيلق الخامس، بهدف الاستقلال بـ «سوريا»[٧٦]، ونتيجة لشكوكه بنوايا بريطانيا في بلاد الشام بعد تحركاتها المريبة في أعقاب مؤتمر برلين وخاصة الحفاوة التي استُقبل بها لايارد من قبل مدحت باشا وحاشيته أثناء زيارته إلى «سوريا»، سارع السلطان عبد الحميد الثاني إلى عزل مدحت باشا ومعه المشير أحمد أيوب عن منصبهما وعيَّن حسين فوزي قائداً للفيلق الخامس وكلَّفه الاشراف على مسألة مغادرة مدحت باشا إلى إزمير[٧٧].

كانت الخطوة الأولى للمشير فوزي عند وصوله إلى «سوريا» هي تحييد القوى العسكرية خشية حدوث ردود فعل مؤيدة لمدحت باشا. لكن سرعان ما تبين له عدم الحاجة إلى ذلك وأن إزاحة الوالي عن السلطة لم يقابلها رد معاكس من قبل السكان المحليين[٧٨]، مما يؤكد غياب قوة اجتماعية سورية يمكن أن ترتبط مصالحها مع حركة انفصال كهذه، أو قادرة على تنفيذها. وهذه القوة الاجتماعية يمثلها من دون شك مسلمو البلاد، الذين نظروا بريبة إلى نوايا مدحت باشا الاستقلالية وعليهم كان يتوقف نجاح أي مشروع انفصالي أو فشله. فرغم انتقاداتهم للإدارة العثمانية، كان مسلمو بلاد الشام يجدون في الارتباط بالدولة العثمانية بعداً دينياً - إستراتيجياً يضمن مستقبلهم تجاه أية محاولة لاستعمارهم من قبل دولة أجنبية مسيحية ورأوا في «دولة الخلافة» تقوية للإسلام وأن الإجهاز عليها معناه القضاء على آخر حلقات التاريخ الإسلامي[٧٩].

إن تأكيد مسلمي بلاد الشام على تقدم إسلامهم على عروبتهم كرابط بينهم وبين العثمانيين يتضح من خلال دعمهم للسلطنة في المسألة الشرقية عام ١٨٧٦ وشجبهم حملة بريطانيا (غلادستون) على ما يسمى بـ «المذابح البلغارية» ومطالبتهم بإعلان «الجهاد» ضد روسيا عام ١٨٧٧[٨٠]. هذا الموقف الإسلامي سرعان ما تبلور في حملات شنّوها ضد مدحت باشا، حيث هُوجم على المنابر[٨١] واتُّهِمَ بالكفر وترويج البدع وتحطيم الإسلام بفصله الدين عن الدولة نتيجة لسياسته العلمانية وأرائه الجمهورية والاشتراكية ومساواته المسيحيين بالمسلمين وإضعاف الأعيان المسلمين بإحلال مسيحيين ومسلمين محلهم من أعوانه وحاشيته، هذا فضلا عن محاولته إلغاء إمارة الحج[٨٢]. وقد رأى المسلمون في سياسة مدحت باشا إخلالاً بالتوازن القائم لمصلحتهم[٨٣].

ويذكر شامير، نقلاً عن تقارير قنصلية بريطانية معاصرة، أن سياسة مدحت باشا الإصلاحية ومحاولة إثارته النعرتين «السورية» و«العروبية» لم يكن لها تأثير على المجتمع المحلي[٨٤].

وعندما وزعت «جمعية بيروت السرية» مناشيرها الثلاثة ما بين حزيران وكانون الأول ١٨٨٠ داعية إلى الاستقلال الذاتي و «جمعية حفظ حقوق الملة العربية» منشورها في آذار ١٨٨١ تحث فيه السوريين على التخلص من الحكم العثماني واستبدال «السيادة العربية» بالسيادة العثمانية[٨٥]، وقف مسلمو بلاد الشام بحزم إلى جانب الدولة العثمانية ورفضوا التعاطف مع هاتين الحركتين الثوريتين على الرغم من قواسم «العروبة» التي جمعتهم معاً[٨٦]. ويذكر زين «**إن أقلية صغيرة متنورة طموحة غير إسلامية أرادت أن تستبدل العربية بالسيادة العثمانية**... و (لكنها)... **لم تكن تمثل رأي الأكثرية الساحقة من العرب المسلمين الذين نظروا في الأساس إلى تركيا كمسلمين... وإن هذه الأكثرية الإسلامية الساحقة من العرب المسلمين لم تشارك في أية محاولة لفصل العالم العربي عن السيادة التركية**[٨٧]. وقد أكدت التقارير القنصلية البريطانية أن المناشير المذكورة كان لها تأثير ضعيف على أهالي دمشق وبيروت[٨٨]. وبعد ظهور المنشور الثالث لجمعية بيروت السرية في ٣١ كانون الأول ١٨٨٠، بعث أعيان مسلمون من مختلف طوائف بيروت ومن بينهم زعماء عائلة بيهم عريضة إلى والي سوريا أحمد حمدي باشا (١٨٧٥-١٨٧٦، ١٨٨٠-١٨٨٥) يستنكرون استمرار ظهور المناشير ذات الأفكار الهدامة ويطالبونه بالضرب بيد من حديد على مروجيها[٨٩]. كما بعث مسلمو بيروت وأثرياؤها رسائل إلى السلطان العثماني يؤكدون فيها على ولائهم له وعلى رابطة الإسلام التي تشدهم إلى الدولة العثمانية[٩٠]. ومن جهته، رحب السلطان عبد الحميد بمواقف المسلمين في بيروت وأرسل إليهم أحد أعوانه، أحمد راتب باشا، لشكرهم على إخلاصهم وولائهم للدولة العلية[٩١].

وبعد انتهاء السلطان عبد الحميد من المشاريع الانفصالية في «سوريا»، دشّن سياسة الجامعة الإسلامية التي كان الهدف منها تدعيم نظامه الداخلي بإبعاد مسلمي السلطنة وبخاصة أولئك في بلاد الشام، عن أية ميول وطنية أو «قومية». فعملت أجهزته الدعائية على التأكيد على الوشيجة الدينية التي تربط بين السوريين (العرب) والعثمانيين وعلى وجوب إطاعة خليفة المسلمين في سبيل التصدي للأعداء الخارجيين والداخليين[٩٢].

ففي كتابه «داعي الرشاد لسبيل الإتحاد والإنقياد» حاول أبو الهدى الصيادي، شيخ الطريقة الرفاعية وأحد أبرز العرب المقربين إلى السلطان، أن يحث السوريين ومسلمي

السلطنة على وجوب إطاعة «الخلافة العثمانية» التي تتعرض لهجوم الغرب وأعداء الداخل. فكتب يقول: إن «... **الطاعة للخليفة فريضة إسلامية رئيسية. وبخاصة في الظروف التي كانت تتعرض فيها الدولة لهجمات من الأعداء الخارجيين، ولفتن وتمردات من الخوارج والبغاة والمنشقين والمبتدعين في الداخل. فمن أجل مصلحة الأمة ووحدتها وسلامها على المسلمين أن يطيعوا خليفتهم كما أمر الله وأمر رسوله**»[٩٣].

وبدوره اعتبر الشيخ حسين الجسر(من طرابلس) في كتابه «الرسالة الحميدية» السلطان العثماني الحامي للدين الإسلامي وأمير المؤمنين ونصير الشريعة وخليفة الله. وقد دافع الجسر عن السلطنة التي رآها تمثل الإسلام ضد خصومها الغربيين، وأطلق ذلك من موقع شرعي وهو الولاء للخليفة ومن مبدأ سياسي وهو الوقوف إلى جانب الأمة في صراعها ضد أعدائها[٩٤].

حواشي الفصل الثاني

(١) Shimon Shamir, Midhat Pasha and the Anti-Turkish Agitation in Syria, in: *MES* 10, 2(1974), p 130.

(٢) أنظر فوق ص ٢٤.

(٣) أنظر فوق ص ٢٤ - ٢٥.

(٤) خلال العصر العثماني، لم يكن هناك مصطلح دقيق يُعَرف بـ «أرمينيا». وعلى العموم يُشار إلى أرمينيا من خلال الولايات العثمانية التالي : وآن وبلتيس وأرضروم وديار بكر وخربوط وسيواس. كذلك عاش الأرمن في ولايات طرابيزون وأضنه و أجزاء من قارس و أريفان، أنظر:
Armenia and Kurdistan, London 1920, p 1.

(٥) Hurewitz, vol. I, p 411.

(٦) نقلاً عن: Anderson, op. cit., p 208.

(٧) انظر فوق ص ٢٤.

(٨) في تشرين الثاني عام ١٨٧٥، اشترت بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس بمبلغ أربعة ملايين جينه استرلينية. ومنذ افتتاح القناة، عملت بريطانيا على الاستفادة منها أكثر من أية دولة أخرى. ففي عام ١٨٧١ بلغ حجم السلع البريطانية المستخدمة لهذا المعبر المائي ٥٤,٦٥٣ طناً، وما لبث أن ارتفع إلى ١,٤٥٤,٢٩٨ طناً عام ١٨٧٥ وإلى ١,٨٣٩,٨٣٩ طناً في عام ١٨٧٧. وكان معنى هذا، أن ٩٥، ٧٨٪ من السلع المارة في قناة السويس بريطانية المنشأ، راجع:
Paul Dehn , Deutschland und Orient in ihren wirtschaftspolitischen Beziehungen, I., Nach dem Orient, München/Leipzig 1884, pp 135-136; D.A. Farnie, East and West of Suez. The Suez Canal in History 1856-1956, Oxford 1969, p 751.

(٩) نقلاً عن: Halford Lancaster Hoskins, British Routes to India, N.Y. ect. 1928, p 437.

(١٠) Günter Behrendt, Nationalisms in Kurdistan, op. cit., p 297; Clayton, p 157; Shamir, op. cit., p 124; Hurewitz, I., p 414.

(١١) الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٨١؛ Tibawi, Modern History of Syria, p 153.

(١٢) F.O. 78/2848, *Elridge to Salisbury, political no. 57, Alieh 18.7.1878*؛ وقارن بملحق رقم (٤).

(١٣) Tibawi, op. cit., p 154.

(١٤) أنظر تحت ص ٧١ - ٧٢، حيث يأتي الحديث عن مشروع دولة (١٨٧٩) تضم الشام والعراق وأجزاء من إيران بخليط بشري من ١٢ مليون نسمة.

(١٥) راجع في هذا الخصوص دراستي «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية»، «**المنهاج**»، ٤(١٩٩٦) ص ١٠٨- ١٤٩، و٥(١٩٩٧) ص ٨٥-١٣١.

(١٦) Steppat, Kalifat, op. cit.,p 461; Ma'oz, Ottoman Reform p 247, no. 2.

(١٧) Gross, I., pp 218-219.

(١٨) F.O. 78/2848, vol. 2, *Eldridge to Layard*, no. 74, Alieh 2.8.1878.

(١٩) Tibawi, op. cit., p 154.

(٢٠) نقلاً عن: Hurewitz, I., p 411.

(٢١) Ismail, Documents T 14, *Delaporte à Waddington, no. 22, Beyrouth 9.10.1879, pp 113-115.*

(٢٢) Tibawi, p 154.

(٢٣) Shakeeb Salih, The British - Druze Connection and the Druze Rising of 1895 in the Hawran, in: *MES*, 13, 2(1977), pp 252-253; Gross, I., pp 290-291; Ismail, Documents T 14, *Sienkiewicz à Freycinet, no. 55, Beyrouth 15.9.1880, p 223f.*

(٢٤) الوثيقة السابقة في عادل إسماعيل ص ٢٢٨.

(٢٥) F.O. 424/81, J. *Aberich Mackay to Lyons, inclosure no. 2, 20.2.1879; Lyons to Salisbury, secret, no. 255*, Paris 4.3.1879, *inclosure memorandum 1.*

وعلى الرغم من أن التقريرين يتحدثان عن شخصية فرنسية لعرش تلك الدولة، إلا أن تقارير فرنسية أخرى تحدثت عن مشروع دولة تضم ولايات حلب وسوريا وبغداد واليمن وغيرها برئاسة الجزائري. ولا نعرف ما إذا كان الجزائري هو المعني بمشروع الدولة الأولى، أنظر:

Ismail, Documents T 14, *Delaporte à Waddington, no. 22, Beyrouth 9.10.1879; p 115.*

(٢٦) *«Son rôle* (Midhat Pacha) *est le servir d'instrument aux Anglais»*

هكذا يصف قنصل فرنسا العام في بيروت مدحت باشا، أنظر:

Ismail, Documents T. 14, *Sienkiewicz à Freycinet no. 4, Beyrouth 2.6.1880, p 193.*

ويذكر شامير (ص ١٢٢) ان بريطانيا فرضت تعيين مدحت باشا على ولاية سوريا وأن السلطان عبد الحميد قرر الإبقاء على واليه إلى حين.

(٢٧) Shamir pp 115,136.

(٢٨) المرجع السابق ص ١١٧-١١٨، وقارن بـ Gross I, p 312

(٢٩) *«Quant à Midhat Pacha, la voix publique, et c'est déjà là un signe du temps , lui prête l'intention de vouloir se constituer, avec l'aide et sous la protection de l'Angleterre, une situtation indépendante, une sorte de vice-royauté ayant quelque analogie avec celle de l'Égypte»* Ismail, Documents, T 14, *Sienkiewicz à Freycinet, no. 45, Beyrouth 12.5.1880, p 180.*

(٣٠) نقلاً عن الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٨٢-٧٨٣.

(٣١) جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل ص ١٧٢ و ٢٠٩.

(٣٢) Najib E. Saliba, The Achievements of Midhat Pacha as Governor of the Province of Syria 1878-1880; in: *IJMES* 9(1978), pp 320-321.

(٣٣) عادل الصلح ص ١٣٩.

(٣٤) المرجع السابق ص ١٤٠.

(٣٥) أسد رستم، مرجع سابق ص ٢٥٣.

(٣٦) Ram Lakham Shukla, Britain, India and the Turkish Empire 1853-1882, New Delhi ect. 1973, p 245.

(٣٧) Ṣalībā, Sūrīyya, op. cit., p 131.

(٣٨) عوض، مرجع سابق، ملحق رقم ٨ «تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩» ص ٣٥٢؛ نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، دمشق ١٩٦٢، ص ٣٢٣ وما يليها.

(٣٩) Gross I, pp 311-312.

(٤٠) الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٨٧-٧٨٩.

(٤١) زين زين، نشوء القومية العربية ص ٦٤-٦٥ و Shamir pp 132-133.

(٤٢) كوثراني، السلطة والمجتمع ص ١٣٧-١٣٨.

(٤٣) الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٨٦-٧٨٧. وراجع الفصل الثالث من الكتاب.

(٤٤) Steppat, Eine Bewegung, pp 643, 648.

(٤٥) الصلح ص ١٣٥-١٣٦.

(٤٦) *«... as a political instrument...»*, Shamir p 133.

(٤٧) زين، نشوء القومية العربية ص ٦٥.

(٤٨) Ismail, Documents T 14, *Sienkiewicz à Barthélemy-Saint-Hilaire, no. 63, Beyrouth 30.12.1880, pp 249-252.*

(٤٩) ضمّت جمعية المقاصد في صيدا كُلاًّ من منح الصلح ومحمد منيب الصلح ومحيي الدين وحسين وحسن الجوهري وناصيف الأسعد وعبد الله وعبد اللطيف لطفي ومحمد محي الدين حشيشو ومحمد كامل المغربي ومحمد خورشيد وعمر نحولي ومحمد عبد الهادي وعبد السلام ومحمد النعماني، أنظر حاشية ص١٣٦ من كتاب عادل الصلح.

(٥٠) Ismail, Documents T 14, *Sienkiewicz à Barthélemy-Saint-Hilaire, no. 63, Beyrouth 30.12.1880, p 252.*

(٥١) الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٩٠.

(٥٢) Samra, Pan-Islamism, op. cit., p 20 وقارن بزين، نشوء القومية العربية ص ٦٠-٦١.

(٥٣) Nagib Azoury, Le réveil de la nation Arabe, Paris 1905.

(٥٤) علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب بيروت ١٩٨٧، ص ١٣٤-١٣٥.

(٥٥) Steppat, Eine Bewegung, pp 642-643.

(٥٦) جلّ ما ذكره المعاصرون ومنهم سليم سركيس أنه من صنع إسلامي دون أن يحددوا صاحبه، أنظر الطيباوي، نصوص وحقائق ص ٧٨٦.

(٥٧) زين، نشوء القومية العربية ص ٦٤.

(٥٨) كوثراني، السلطة والمجتمع ص ١٤٠.

(٥٩) المرجع السابق ص ١٣٩.

(٦٠) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية، مرجع سابق ص ١٤٢.

(٦١) زين، نشوء القومية العربية ص ٦٢.

(٦٢) من الأعضاء البارزين في «جمعية بيروت السرية»، إلى جانب فارس نمر، إبراهيم الحوراني ويعقوب صروف وإبراهيم اليازجي وشاهين مكاريوس وضاهر الزعني وأمين مغبغب ومراد البارودي وأمين أبو خاطر وملحم فريحان وبشاره زلزل وسليم موصلّي وداود نحول والمبشر الأميركي كونيليوس ڤان دايك (Cornelius van Dyck)، راجع زين، نشوء القومية العربية ص ١٩٦ حاشية ١٦، وأسد رستم ص ٢٤٨.

(٦٣) أنظر فوق ص ٤٨.

(٦٤) زين، نشوء القومية العربية ص ٦١.

(٦٥) Ismail, Documents T 14, *Sienkiewicz à Barthélemy-Saint-Hilaire, no. 58, Beyrouth 31.10.1880, p 236.*

(٦٦) Shamir p 131.

(٦٧) Gross I, p 312.

(٦٨) المرجع السابق ص ٣١٢-٣١٣.

(٦٩) نقلاً عن زين زين، نشوء القومية العربية ص ٦٥.

(٧٠) Ismail, Documents T 14, *Sienkiewicz à Freycinet, no. 45, Beyrouth 12.5.1880, p 180; T 14, 14.5.1880, p 185f.*

(٧١) أنظر فوق ص ٦٧ – ٦٨، ٧٠ – ٧١.

(٧٢) Shamir p 135.

(٧٣) Shamir p 115f; Anderson, The Eastern Question, op. cit., p 224.

(٧٤) أنظر الفصل الثالث من الكتاب.

(٧٥) Shaw II, p 85.

(٧٦) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ص ١٤.

(٧٧) Gross I, pp 290-291; Shamir p 119.

(٧٨) Gross I, p 313; Shamir p 136.

(٧٩) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ص ٧٣.

(٨٠) Gross I, pp 218-220.

(٨١) المرجع السابق ص ٣٠٧.

(٨٢) Abu-Manneh, The Genesis of Midhat Pasha's, op. cit. pp 14-16; Saab, op. cit. p 186
ومن الأعيان الدمشقيين الذين عزلهم مدحت باشا، متصرف حماه محمد اليوسف، ومتصرف حوران مردم بك، وحاكم نابلس هولو العابد وأمير الحج محمد سعيد شمدين. وقد عين محلهم كُلاً من أحمد الصلح وأحمد أباظة كمتصرفين على اللاذقية وحماه. كما عين مسيحي للمرة الأولى قائمقاماً على طرابلس، وعزل رئيس المحكمة التجارية في طرابلس وأحلّ محله مسيحي وأدخل مسيحيين إلى المجلس البلدي في دمشق، أنظر: Abu-Manneh, Ibid, pp 14-16

(٨٣) Gross I., p 307; Ṣalībā p 122; Shamir pp 127-128; Tibawi p 157.

(٨٤) Shamir, p 136.

(٨٥) «ثمرات الفنون»، عدد ٣٣٠ تاريخ ٩/ ٥/ ١٨٨١

Jacob M. Landau , An Arab Anti-Turk Handbill, 1881, in: *Turcica* 9, 1(1977) , pp 215-227.

وسبق لاندو أنيس الخوري مقدسي بنشر بيان «جمعية حفظ حقوق الملة العربية» في كتابه، الاتجاهات الأدبية في العالم العربي، بيروت ١٩٦٠ ص ١٠٣-١٠٤.

(٨٦) Zeine, The Emergence, op. cit., p 57; Steppat, Eine Bewegung, p 646.

(٨٧) Zeine, The Emergence p 45.

(٨٨) قارن في هذا الخصوص بـ Shamir p 136.

(٨٩) Ismail, Documents T 14, *Sienkiewicz à Barthélemy-Saint-Hilaire , no 63, Beyrouth 30.12.1880, p 252f.*

(٩٠) «ثمرات الفنون»، عدد ٣٦٢ تاريخ ٢/ ١/ ١٨٨٢ وسبق ذلك رسالة من أهالي بيروت إلى السلطان عبد الحميد جاء فيها أنهم يعلنون «... **كامل الخضوع والانقياد الواجب على ذمتنا لجناب ولي نعمتنا بلا امتنان وملجأ راحتنا على طول الزمان سلطاننا الغازي المعظم خلّد الله تعالى ملكه وحفظ من آفات الكون ملكه أمين... مولانا ظل الله الظليل...**»، «ثمرات الفنون»، عدد ٣٣٠ تاريخ ٩/ ٥/ ١٨٨١.

(٩١) «ثمرات الفنون»، عدد ٣٦٧ تاريخ ٦/ ١/ ١٨٨٢.

(٩٢) Georgeon, Le dernier sursaut, op. cit., pp 534-535.

(٩٣) نقلاً عن بطرس أبو منه، السلطان عبد الحميد الثاني والشيخ أبو الهدى الصيادي، في «الاجتهاد»، ٥(١٩٨٥)ص ٧٨-٧٩.

(٩٤) حسين الجسر، الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقية الشريعة المحمدية، ط٢، تقديم وتحقيق خالد زيادة، طرابلس لات ص ١٤، وقارن بـ Tibawi p 183.

الفصل الثالث

بريطانيا ومشروع فصل العرب عن الدولة العثمانية : خلافة عربية في الحجاز

أولاً : أشراف مكّة : المكانة الدينية - الاجتماعية - السياسية

حافظ «الأشراف» في الحجاز على امتداد التاريخ الإسلامي على مكانتين، دينية ومدنية. وقد مكنتهم شرعية الانتماء للرسول (صلعم) من الحصول على قداسة دينية ومركز اجتماعي رفيع. أما بالنسبة إلى المكانة الثانية، فقد شغل كبير هؤلاء الأشراف (الشريف الأكبر) منصب «أمير مكّة» متمتعاً بكل امتيازات هذا المنصب دينياً واجتماعياً وسياسياً. إن الجمع بين المكانتين (سلطة روحية + سلطة سياسية) مكّن الأشراف من تكوين طبقة أرستقراطية بدوية حاكمة على نمط وراثي متنقل بين الأسر المتنافسة ذات نفوذ ديني – اجتماعي اقتصادي – سياسي محلي (مكّة – المدينة)، إضافة إلى مكانة سامية في العالم الإسلامي نتيجة لوقوع الأماكن المقدسة للإسلام ضمن مناطق سيطرتهم (الحج وموارده الضخمة). ونتيجة لتطور تقنيات الملاحة البحرية وتسهيل اتصال البلدان الإسلامية مع الأماكن المقدسة (قناة السويس)، توطدت سمعة أشراف مكّة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر واتخذت بعداً إسلامياً وعالمياً، مما جعلهم محط أنظار الدولة العثمانية، وبريطانيا، إنسجاماً مع استراتيجيتها في الهند[١].

وقد تمتع أمير مكّة (الشريف الأكبر) بامتيازات عديدة، أهمها الإشراف على الكعبة المكرمة وتنظيم الحج وتأمين سلامة الحجاج وممتلكاتهم وتوزيع الأموال والاعطيات (الصرّة) والثروات المحلية وتعيين نقيب الأشراف (رئيس السياد) والمحتسب وشيوخ الطرق الصوفية والنقابات الحرفية والحارات وممثليه في المدن (القائمقامين) ومفتيّ المدينتين المقدستين، مكّة والمدينة المنورة. كما كان يحق له فرض الضرائب والفصل

في المنازعات البدوية وممارسة القضاء وتنفيذ أحكام الشريعة. وكانت له محاكمه وسجونه، فضلاً عن حرس خاص به يستعمله في المدينة[٢].

وقد مكّن هذا النفوذ شريف مكّة من الحصول على مداخيل كبيرة من الضرائب وعائدات الجمارك ومن ضريبة تأجير الجمال إلى الحجاج. وكان يستعمل هذه المداخيل، التي كان يتقاسمها مع الولاة العثمانيين أو يتنافس معهم عليها، للصرف على حرسه وتثبيت نفوذه على القبائل البدوية[٣].

ومنذ عام ١٢٠٠[٤] (١٢٠٥)[٥] وحتى عام ١٩٢٥، تاريخ سقوط الحجاز بيد الأمير عبد العزيز آل سعود، سيطر فرع واحد من أبناء علي على الحجاز، وهو قتادة (المتحدّر التاسع عشر من الرسول صلعم)، مؤسس آخر سلالة الأشراف[٦]. ومنذ النصف الأول من القرن السابع عشر، تنازع على الشرافة ثلاث أسر من نسل الشريف أبي نمى بركات الثاني (١٥٢٥ - ١٥٦٦) وهم زيد وعبد الله وبركات[٧]. وكان الشريف عبد الله بن حسين آخر أمراء مكّة من أسرة بركات، وجاء تعيينه لفترة قصيرة إبان سيطرة المملوكي محمد أبو الذهب على الحجاز (١٧٧٠)[٨]. وبعد ذلك التاريخ، تنازعت على الشرافة أسرتا زيد وعبد الله (العبادلة = آل عون). وقد تمكنت أسرة زيد منذ عصر زيد (١٦٣١-١٦٦٦) من تأكيد نفسها في الشرافة - رغم فترات انقطاع قصيرة - حتى عام ١٨٢٧[٩]، عندما عين محمد علي باشا، والي مصر، محمد بن عون أميراً على مكّة ١٠). وقد استمرت أسرة عون في منصب الشرافة الكبرى دون انقطاع (باستثناء فترة شرافة عبد المطلب من أسرة زيد من ١٨٥١ - ١٨٥٦ و ١٨٨٠-١٨٨٢) ووصلت ذروة مجدها خلال فترة الشريف عون الرفيق (١٨٨٢-١٩٠٥) والشريف حسين بن علي (١٩٠٨-١٩١٦). وفي عام ١٩٢٥ استولى السعوديون على الحجاز كاملاً[١١].

لقد امتد نفوذ الأشراف في الحجاز على مساحة مجتمع بدوي (رُحّل وشبه رُحّل). وقد شكلت قبيلتا حرب وعنزة أكبر قبائله. وكان معظم سكان الحجاز على المذهب السني الشافعي، فيما قبيلة حرب على المذهب الحنفي. وقد وجد شيعة بأعداد قليلة جداً[١٢].

لم يكن الحجاز مهماً للدولة العثمانية من الناحية المالية، ولم يكن بمقدوره أن يعيل نفسه بنفسه. وكان يُدعم من قبل خزينة الدولة المركزية[١٣]. وقد انحصرت موارده الاقتصادية في ثلاثة مصادر، وهي الحج، حيث كان السكان يعتمدونه مورداً لهم وخصوصاً في مكّة والمدينة من خلال العمل كمطوفين ومزورين ومؤجري جمال ومساكن للحجاج. وشكلت المساعدات المالية والعينية من الحكومتين العثمانية

والمصرية ومن محامل البلدان العربية مورداً ثانياً للحجاز، في حين شكلت الزراعة البدائية (في الواحات) وتربية الماشية والجمال والتجارة (في المدن الكبرى وخصوصاً تلك الواقعة على البحر الأحمر - جدة، ينبع، الوجه) والصناعات الحرفية (مجوهرات وذهب) المورد الاقتصادي الثالث[١٤].

وفي هذا المجتمع البدوي ساد التعليم التقليدي (الديني) وانحصر في مسجدي مكّة والمدينة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أولت الدولة العثمانية الحجاز اهتماماً أكْبَرَ. فتم تأسيس مدارس جديدة وطُبقت إصلاحات شملت إنشاء مستشفيات وتحسين الإدارة والشرطة والمالية والجمارك والتزود بالمياه. كما أدخلت الاتصالات البريدية والبرقية. وبلغت ذروة اهتمامات العثمانيين بالأماكن المقدسة للإسلام بإنشاء خط حديد الحجاز[١٥].

ثانياً: أشراف مكّة والدولة العثمانية

يُعتبر دخول الحجاز تحت الحكم العثماني عام ١٥١٧ برضى شريف مكّة محمد الثاني إبن بركات (١٤٩٧- ١٥٢٥) نقطة تحول هامة في تاريخ تلك المنطقة. فاعتراف شريف مكّة بسليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠)، الذي أنهى الخلافة العباسية في القاهرة، سلطاناً على الحجاز وتسليمه مفتاح الحرمين الشريفين وجعل الخطبة بإسمه[١٦]، وبالمقابل، إيلاء السلاطين العثمانيين الأماكن المقدسة في الحجاز وأشراف مكّة خصوصية مميزة (دعم العلماء وفقراء المدينتين المقدستين، مكّة والمدينة، ورعاية الأماكن المقدسة وحراسة طرق الحج وترميم الكعبة المكرمة وتجديدها، وحصول الأشراف على مكانة سامية في البلاط العثماني (= رهائن «شرف» للتأكيد على ولاء الشريف الحاكم للسلطنة أو عدم تعرضه للمنافسة في الداخل)[١٧]،أكسب كل هذا العثمانيين شرعية في الحكم كانت ذات أبعاد دينية - سياسية محلية وإسلامية عالمية[١٨].

وتحت «المظلة» العثمانية (= سلطة الدولة)، قام الأشراف بتدعيم مكانتهم الدينية ومركزهم الاجتماعي - السياسي والاقتصادي في المدن وعلى البدو، دون أن ينافسوا هم أو غيرهم من العرب السلاطين العثمانيين على منصب الخلافة إستناداً إلى قرشيتهم[١٩]. فقد كانت إحدى مهام الشريف حماية سمعة السلطان كخليفة في نظر المسلمين في العالم وخصوصاً لدى أولئك الذين يحجون إلى الأماكن المقدسة، وتأمين كل ما يستلزم لحماية الحج ومسالكه[٢٠].

وعلى الرغم من اعتبارهم موظفين عثمانيين يعينون بفرمان[٢١]، فقد كان أمراء مكّة بداية، على عكس الولاة العثمانيين في الحجاز، يتصرفون دون الرجوع إلى الباب العالي أو الحصول على رضاه، ولم تكن هناك ضوابط لتحديد صلاحياتهم. كذلك، كان الباب العالي يعزل أحيانا واليه في الحجاز نزولاً عند رغبة شريف مكّة[٢٢].

وخلال القرون ١٦-١٨، ظهر أشراف مكّة كأقوى حكام على البحر الأحمر بعد مصر. وقد تنافس ولاة مصر ودمشق وبغداد فيما بينهم للحصول على مرتبة سامية في مكّة[٢٣]. وعلى الرغم من إرسال إستانبول مفتياً من قبلها إلى مكّة (منذ ١٥٣٩) ووجود والٍ عثماني في المدينة المنورة ونائب عنه في جدة[٢٤]، قد اعتبر من قبل الأشراف تقليصاً لنفوذهم، لم يتدخل الباب العالي في الصراعات الدموية بين أسر الأشراف على الحكم والنفوذ والمصالح، بل كان السلطان يعزل أو يعين أحدهم ممن يتوافقون عليه[٢٥]. لكن الفترة الممتدة منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر (عهد الشريف سرور ١٧٧٢-١٧٨٨ وشقيقه غالب ١٧٨٨ - ١٨١٣)، شهدت إشارات على محاولات الأول إعلان نفسه سلطاناً[٢٦]، ورفض الثاني دفع الأموال إلى الخزينة العثمانية وطرده الموظفين العثمانيين من الحجاز[٢٧].

أدت الحادثة الأولى إلى إثارة الاستياء في الآستانة وجعلت العثمانيين ينظرون بريبة إلى تعاظم مكانة شرافة مكّة[٢٨]. وما كان بمقدور السلطان أن يغض الطرف عن تصرفات الشريف الأكبر بما يمس سمعته كخليفة على الأماكن المقدسة وعلى زعامته الدينية - السياسية في العالم الإسلامي. وما كان في استطاعته من جهة أخرى أن يُلغي الشرافة خشية أن يؤدي ذلك إلى حوادث خطيرة في الجزيرة العربية[٢٩] أو إغضاب العالمين العربي والإسلامي[٣٠]. وهكذا، كان وجود شخصية قوية في الحجاز كشريف مكّة «شرّاً لا بدَّ منه» للإمساك بالمجتمع البدوي وأُسَرِ الأشراف[٣١]، بدلاً من تخصيص الجند والأموال الضخمة لتأمين الحج وسلامة طرقه[٣٢]. إن ما منع السلطان من التصدي للشريف غالب هو الاحتلال الفرنسي لمصر ونمو حركة الموحدين، التي أعلنت «الجهاد» ضده وسيطرت على مكّة والمدينة عامي ١٨٠٣ و ١٨٠٥. وقد شكل الحدثان تحدياً لشرعية الحكم العثماني دينياً وسياسياً[٣٣].

وعلى الرغم من مشاركة الشريف غالب في الحملات المصرية ضد الموحدين، إلا أن «**عدم فعاليته في التصدي لهم**»[٣٤] وسياسته الرافضة لتبعية الحجاز لأي من القوى المتصارعة عليه (موحِّدون ومصريّون وعثمانيون)، كان سبباً في عزله من قبل محمد

علي ونفيه مع أسرته عام ١٨١٣ وتعيين يحيى بن سرور في منصب الشرافة (= أسرة زيد). وما لبث محمد علي أن استبدل عام ١٨٢٧ محمد بن عون بالشريف يحيى بن سرور منهياً بذلك شرافة آل زيد. ومنذ ذلك الحين، فقدت شرافة مكّة سمعتها ومكانتها السابقة.

ومنذ عصر «التنظيمات» واستعادتهم للجزيرة العربية من المصريين عام ١٨٤٠، وتحديداً منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، تبدلت العلاقات بين العثمانيين والأشراف. فقد أدرك العثمانيون ومعهم الإنكليز أيضاً، تعاظم أهمية الحجاز والبحر الأحمر الاستراتيجية. فادعى العثمانيون السيادة على البحر الأحمر بساحليه، وسط رفض بريطاني، وقاموا باحتلال الإحساء عام ١٨٧١ أثناء ولاية مدحت باشا على بغداد، ورفعوا علمهم على الهفوف وأعادوا احتلال عسير واليمن ودعموا وجودهم العسكري في جدة وينبع وتقدموا نحو الطائف[٣٥]. وقد عمدت الدولة العثمانية إلى ممارسة سياسة حكم مباشرة على الحجاز وتحجيم سلطة الأشراف ونفوذهم[٣٦] وتقليل عائداتهم من جمارك المرافئ والزكاة وجعلهم تابعين لولاة الحجاز. ومنذ ذلك الحين، نشأ صراع مرير بين الأشراف، مدعومين من القبائل البدوية، وبين العثمانيين وقواهم العسكرية[٣٧]. وكانت سلطة كل من الوالي العثماني والشريف تتذبذب صعوداً وهبوطاً تبعاً لقوة أحدهما وضعف الآخر[٣٨]. وقد أخذ العثمانيون يستخدمون سلاح التفرقة بين القبائل ويضربون بعضها بالبعض الآخر لإشغالها عنهم. وفيما كانت أسر الأشراف تتوافق في السابق على تعيين «أمير مكّة» من بينها ثم تحصل بعد ذلك على موافقة السلطان، أصبح تعيين الشريف المرشح يتم من خلال مدى تبعيته للسلطان. وبدلاً من أن تحيك القبائل المؤامرات ضد السلطان، أصبحت تحيكها مع السلطان أو الباب العالي أو ضد بعضها بعضاً[٣٩].

وعندما وصل حسين بن عون عام ١٨٧٧ إلى منصب الشرافة أخذ، رغم إظهاره التعاون مع السلطات العثمانية، يسعى لإعادة الشرافة إلى نفوذها السابق والتحرر من سلطة الوالي العثماني، وبالتالي من الباب العالي. فاستغل الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) ونتائجها لتنفيذ مشروع انفصالي عن السلطنة وإنشاء دولة عربية لا تقتصر على الحجاز فحسب. والأخطر من ذلك، أن هذا المشروع الإنفصالي لم يكن تآمراً «صُنع في الحجاز» فحسب، بل «صُنع في بريطانيا» أيضاً. فبريطانيا، كانت تُخطط في هذه المرحلة المبكرة لتدمير «الخلافة العثمانية».

ثالثاً : بريطانيا ومشروع «إعادة تعريب الخلافة الإسلامية» تحت نفوذها (النظرية)

إن تتبع المخططات البريطانية في بلاد الشام يقودنا إلى الحجاز، حيث كانت الدبلوماسية البريطانية تعمل بعد الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة لإزاحة آل عثمان عن الخلافة الإسلامية وتعريبها. وقد جاء هذا التحول في سياسة بريطانيا من دولة تحافظ على سلامة السلطنة وخاضت «لأجلها» حروباً عدة كان آخرها حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، إلى دولة تسعى لتحطيم سمعة السلطان العثماني كخليفة على رعاياه المسلمين عموماً والعرب خصوصاً، أو حثهم على الانقلاب عليه، بُعيد الحرب المذكورة .

أثناء تلك الحرب وخلال انعقاد جلسات مؤتمر برلين، وقفت بريطانيا غير مبالية تجاه إعادة تشكيل الكيانات المسيحية في البلقان على حساب ممتلكات السلطنة في أوروبا، أو تجاه استيلاء روسيا على ممتلكاتها الآسيوية. وعندما قررت بريطانيا آخر الأمر التدخل ضد روسيا، كان ذلك لأجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الممرات والتي قد تتهدد باستيلاء الروس على العاصمة العثمانية. وما لبثت تلك الدولة أن استولت على قبرص برضى السلطان لقاء ضمان سلامة ممتلكاته الآسيوية، وهو أمر لم تلتزم به، إذ تركت روسيا تبقي على احتلالها لقارس وباطوم وأردهان[٤٠]. وقد أضافت هذه المسألة تعكيراً جديداً في العلاقات العثمانية - البريطانية. كذلك، فإن تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية للسلطنة ومحاولتها إعادة تنظيم تركيا الآسيوية وإصلاحها لمصلحة الأرمن تحت إشراف دولي وامتناعها عن تقديم قرض ملح إلى الحكومة العثمانية بعد مؤتمر برلين، كانت عوامل أخرى ساهمت في تردي العلاقات بين الدولتين[٤١]. وفي نيسان عام ١٨٨٠ وصل غلادستون إلى رئاسة الوزارة البريطانية، وهو المعروف بكراهيته الشديدة للعثمانيين والمؤيد في الوقت نفسه لتحرير البلقان وشعوب السلطنة المسيحية من الحكم العثماني (الإسلامي) وبتقوقع الأتراك «البرابرة» في تركيا الآسيوية[٤٢]. ثم توجت بريطانيا سياستها المعادية للسلطنة بالاستيلاء على مصر عام ١٨٨٢ .

بعد انسحاب المصريين من الجزيرة العربية عام ١٨٤٠، عملت بريطانيا على تكثيف علاقاتها التجارية مع الحجاز مستفيدة من معاهدة عام ١٨٣٨ مع السلطنة العثمانية، التي منحتها تجارة غير مقيدة في ممتلكات تلك الدولة، ومن مناخ دعمها لها في حرب القرم[٤٣]. وما لبثت علاقاتها مع الحجاز والبحر الأحمر أن توطدت بعد افتتاح قناة

السويس[٤٤] وشرائها أسهم مصر فيها واتخذت منحى استراتيجياً واقتصادياً (إستخدامها الكثيف للقناة لأجل تجارتها وأهمية هذا المرفق مع البحر الأحمر للاتصال بالهند) وسياسياً، حيث عملت على تدعيم مركزها من خلال التقرّب من أشراف مكّة وخصوصاً أولئك من أسرة عون، الذين اعتبرتهم من «أصدقائها»[٤٥].

وبناءً على هذه الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ادعت بريطانيا أن خضوع عشرات الملايين من المسلمين الهنود لحكمها وعلاقة هؤلاء بالحجاز والأماكن المقدسة (تجارة وحج) يجعلها «دولة إسلامية» أكثر من الدولة العثمانية[٤٦]. فاستغلت تطلع الأشراف نحو نوع من التحرر من العثمانيين لتدعيم مركزها في الحجاز والبحر الأحمر وللضغط في الوقت نفسه على السلطان العثماني أو محاربته إذا ما ساءت علاقاتها به، وذلك من خلال التلويح أو العمل على إقامة خلافة عربية في الحجاز، أي إلغاء خلافة آل عثمان. وبتعيين حسين بن عبد الله بن عون عام ١٨٧٧ شريفاً على مكّة، أخذت تلك الدولة تعمل على تسييس شرافة مكّة وتستخدمها في مواجهة إدعاءات العثمانيين بالخلافة.

وللرد على موقف بريطانيا المعادي للسلطنة وخصوصاً تخليها عنها أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة، ثم عدم إيفائها بالتزاماتها طبقا لمعاهدة قبرص بإعادة ممتلكات السلطنة الآسيوية التي أبقت روسيا على احتلالها لها[٤٧]، بدأ السلطان عبد الحميد الثاني يعمل منذ عام ١٨٧٨ على رفع مكانته كخليفة في العالمين العربي والإسلامي من خلال برنامج الجامعة الإسلامية وتأكيده على حمايته للأماكن المقدسة للإسلام[٤٨]. فأقام علاقات مع الجماعات الإسلامية المحافظة في الجزيرة العربية[٤٩] وسار في سياسة تندد ببريطانيا أمام مسلمي الهند واتهامها بأنها تسعى للقضاء على الإسلام المتمثل بالخلافة العثمانية[٥٠]. وقد ذكرت تقارير بريطانية في حينه عن مشروع جامعة إسلامية يقوده السلطان العثماني بين مسلمي الهند ضد بريطانيا أو بين أولئك الذين يحجون إلى الأماكن المقدسة في الحجاز[٥١]. وفي رسالتين له إلى كل من ساليزبوري وخليفته غرانفيل (Granville)، ذكر لايارد، سفير بريطانيا في الآستانة، «**أن لديه أسباباً للريبة بأن اتصالات** (ضد بريطانيا) **تجري هنا** (في الآستانة) **بين جناح متعصب معين وبين مسلمين متنفذين في الهند**»[٥٢] وأن عملاء عثمانيين ينشطون بين الحجاج الهنود في مكّة ويروجون بأن «**إنكلترا... هي عدوة الإسلام وأنها ترغب بالإطاحة بالخلافة** (العثمانية) **وتدمير الدين المحمدي**»[٥٣].

سببت سياسة عبد الحميد هذه قلق بريطانيا على مصالحها الإمبريالية، إذ خشيت

إنعكاس خلافة إسلامية معادية لها على مسلمي الهند[٥٤]. فأخذت تعمل على استغلال النقمة العامة في الجزيرة العربية ضد الحكم العثماني وتوجهها مستفيدة مما سببته الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة وذلك لأجل إنهاء هذا الحكم وإقصاء العثمانيين عن الخلافة ونقلها إلى أيد عربية موالية[٥٥] كأشراف مكّة، الذين أبدوا حماساً لذلك[٥٦].

إن اهتمام بريطانيا بنفوذ أشراف مكّة عربياً وإسلامياً وإمكانية استخدامه لتقوية مركزها بين مسلمي الهند أو ضد الدولة العثمانية تحقيقاً لمشروع فصل العرب عن العثمانيين وإقامة خلافة عربية، يتضح من خلال الآراء المعاصرة والتقارير البريطانية. ففي ٢٥ حزيران ١٨٧٧ لفت ج٠ل٠م. بيردوود (G.L.M. Birdwood)، وهو موظف كبير وخبير في شؤون الهند، انتباه حكومة الهند إلى أن الخلافة العثمانية هي «**اغتصاب**» وأن الحق فيها هو لشريف مكّة وأن سكوت المسلمين عن ادعاءات السلاطين العثمانيين بالخلافة لأمر مشين[٥٧].

ومن جهة أخرى، لفت قنصل بريطاني انتباه حكومته إلى أهمية الحجاز السياسية والاستراتيجية، وطالبها بأن تشارك في تعيين شريف مكّة بصفتها «**دولة إسلامية**» وعدم ترك السلطان يحتكر لنفسه هذا الحق. وأضاف قائلاً: «**يجب عدم ترك السلطان (العثماني) ينفرد لوحده بالتعيين لهذا المنصب** (شرافة مكّة) **دون إستشارتنا. على بريطانيا التي تحكم ستين مليوناً من المسلمين على الأقل، أن تستفيد إلى أقصى الحدود من (الشريف)، الذي هو الأكبر في مكّة، أكثر من السلطان، الذي يحكم ستة عشر مليوناً من المسلمين، الذين يدعمون حقه المستقل في هذا** (الاختيار) (= تعيين شريف مكّة)»[٥٨].

وأثناء عمله كسكرتير في سفارة بلاده في الآستانة، إقترح مالت (Malet) على حكومته عام ١٨٧٩ أن تؤيد أشراف مكّة وتتودد إليهم بسبب نفوذهم في الجزيرة العربية وتمتعهم بقوة تفوق نفوذ السلطان العثماني. وأضاف، إن بلاده يمكنها أن تستعيد من خلالهم ما فقدته من نفوذ لدى المسلمين من جراء موقفها السلبي من السلطنة العثمانية أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة، بحيث تعود لتظهر كدولة «إسلامية»[٥٩]. كما أيد لايارد بدوره قيام خلافة عربية، وذلك لتقوية مصالح بلاده في الجزيرة العربية والخليج العربي[٦٠]. وعندما حلّ غوشن (Goschen) محل لايارد كسفير لبريطانيا في الآستانة، طالب حكومته بالرد على مؤامرات السلطان المعادية لبلاده بتحريض العرب ضده وجعله معزولاً. واقترح غوشن أن تقوي حكومته من صداقتها مع الشريف الأكبر

كي يستخدم هذا الأخير نفوذه وعلاقاته مع الهند ووسط آسيا وأفغانستان بما يفيد مصالحها. كما طالب بأن تدعم بلاده قيام خلافة عربية مناهضة للعثمانيين لتجعل نفوذ السلطان معدوماً[٦١].

وعلى صعيد الرأي العام البريطاني، طالبت صحيفة التايمز بـ «**ألا يُعزل عبد الحميد الضعيف والجبان فحسب، بل يجب أن تُبعد إلى الأبد كل سلالته الفاسدة المنحطة**». وأضافت الصحيفة، أنه بعد عزل السلالة العثمانية، يجب أن يُملأ «**العرش**» بواحد من أشراف مكّة المتحدرين من الرسول (صلعم)، الذين لديهم كلمة مسموعة في العالم الإسلامي من خلال رعايتهم للحج[٦٢]. وبعد ذلك بفترة قصيرة، تساءل محرر (The Contemporary Review) «**عما إذا كانت مصالح إنكلترا مع الأتراك أم مع العرب**»، ورأى أنها تكمن في علاقات ودية مع الآخرين ومع قيام خلافة عربية، بعدما توقف السلطان العثماني أن يكون صديقاً لأوروبا وبريطانيا من خلال تحريضه المسلمين ضدهما[٦٣].

وبعد رحلة له إلى مصر وسوريا عام ١٨٨١ واتصالاته هناك بشيوخ القبائل السورية، أصدر بلانت (Blunt) عام ١٨٨٢ كتابه «مستقبل الإسلام»، حيث توقع فيه سقوط الدولة العثمانية وأن يتحول الإسلام نتيجة لذلك إلى معتقد منفصل عن السياسة وأن يجري التعبير عن ذلك من خلال خلافة عربية توضع في أيدي أشراف مكّة لأصولهم القرشية. واقترح بلانت أن تكون الخلافة المقترحة تحت حماية بريطانيا وتكتسب صفة روحية لا زمنية، وأخيراً، أن تكون مكّة عاصمتها[٦٤].

رابعاً : العرّاب : القنصل زوهراب وأمراء مكّة والخلافة العربية في الحجاز (محاولة التطبيق)

إذا كانت تلك الآراء الرسمية والخاصة أعلاه قد عكست الجو السياسي العام في بريطانيا المؤيد لنزع الأماكن المقدسة للإسلام من أيدي العثمانيين، أي تحطيم نفوذ السلطان العثماني كخليفة في العالم الإسلامي عموماً ولدى مسلمي الهند خصوصاً، فإن الذي قام بمحاولة وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ هو جايمس زوهراب (James Zohrab)، قنصل بريطانيا في جدة منذ عام ١٨٧٩. وكما سنرى لاحقاً، فإن زوهراب كان مهندس سياسة حكومته في فصل العرب عن العثمانيين والتي أكملها لورانس خلال الحرب العالمية الأولى. ويُعتبر تعيين زوهراب في قنصلية بريطانيا بجدة نقطة تحول هامة للمصالح البريطانية في منطقة حيوية جداً لطريق الهند.

وفي تقاريره التي كان يرسلها إلى رؤسائه وأصدقائه بين عامي ١٨٧٩ و١٨٨٢، أكد زوهراب على الأهميتن الدينية - السياسية والاستراتيجية للحجاز كمركز للحج وحلقة اتصال مع الهند(٦٥). فكتب يقول : « **أعتقد أن الحجاز هو النقطة ذات الأهمية السياسية الحقيقية لإنكلترا، حيث يمثل محور الفكر الإسلامي الذي تشع منه الأفكار والإرشاد والتعاليم والتفاسير المتعلقة بالعقيدة**». وأضاف لافتاً الانتباه إلى تأثير الحجاز سياسياً على الهند« . . . **بسبب آلاف الرعايا البريطانيين** (المسلمين الهنود)، **الذين يأتون إلى هنا** (الحجاز) **كل عام**». وتبعاً لهذه الأهمية ختم زوهراب داعياً حكومته إلى مراقبة ما يجري في الحجاز من خلال عميل سري مسلم، وقال : « . . . **وحتى اليوم، فإننا لا نراقب من يدخل إليها ويخرج منها** (مكّة) **ولا حتى من يغادرها إلى الهند، وكذلك الاجتماعات التي تُعقد فيها، وقد تكون معادية لنا بحيث لا نعرف بها قبل أن تكون القذيفة قد انفجرت في ظهرانينا. . . إذا أمكن**»، أضاف زوهراب، « **لهذه القنصلية** (قنصلية بريطانيا في جدة) **أن يكون لديها في مكّة عميل مسلم موثوق، فإني** (زوهراب) **على اقتناع أنه يمكن الحصول على قدر كبير من الإستخبار القيم**»(٦٦).

ومن جهة أخرى، لفت زوهراب انتباه رؤسائه إلى كراهية العرب في الجزيرة العربية للحكم العثماني وإلى حالة السخط التي تسود المنطقة نتيجة لهزيمة السلطنة على يد روسيا(٦٧). وفي آب ١٨٧٩ أبلغ زوهراب ساليزبوري عن جمعية سرية تأسست في مكّة تضم أشرافاً وعلماءَ ناقمين على العثمانيين تجري إتصالات مع العرب والمسلمين في العالم بهدف إعلان ثورة ونزع الخلافة من السلطان العثماني وإقامة دولة عربية بحجة أن السلطان العثماني أصبح تحت سيطرة القوى المسيحية ولم يعد بالإمكان اعتباره مستقلاً. وختم بالإشارة إلى مداولات جرت بين عرب حجازيين وآخرين سوريين أسفرت عن اتفاق على جعل المدينة المنورة عاصمة للدولة العربية المنشودة بعدما تم استبعاد دمشق عن ذلك لأسباب أمنية - إستراتيجية (قربها من الساحل وسهولة تدخل أوروبي أو عثماني ضدها). وتوقع القنصل المذكور، نقلاً عن مصادر عثمانية عسكرية ومدنية رفيعة في جدة، حدوث اضطرابات خطيرة في الجزيرة العربية(٦٨).

وحوالي الوقت نفسه، كان لايارد يؤكد أثناء زيارته إلى «سوريا» في خريف عام ١٨٧٩ معلومات زوهراب حول تزعم الأشراف مؤامرة انفصال عربية عن السلطنة. فبعث إلى ساليزبوري يخبره عن قيام جمعية سرية في الحجاز تحيك مؤامرة لإنشاء دولة عربية مستقلة عن العثمانيين بزعامة أمير مكّة، وأن رسلاً وصلوا إلى البلدان الإسلامية للدعاية لهذا المشروع. وأضاف السفير، إن أحد هؤلاء الرسل ويدعى الشيخ علي أجرى

إتصالات في بلاد الشام واستقطب مؤيدين سوريين وإن دعوته لقيت تجاوباً من قبل جنود عثمانيين وإن لجاناً سرية قد تأسست في المدن السورية الكبرى[٦٩]. ويذكر أوكسنولد، أن شريف مكّة حسين بن عون كان أثناء ذلك على اتصال بالنخبة المثقفة في بيروت ومطّلع على فكرها[٧٠]. وفي تموز ١٨٧٩ أكدت صحيفة «**ثمرات الفنون**» البيروتية، نقلاً عن الصحف البريطانية، نبأ تنسيق الحجاز وسوريا لجهودهما بغية الانفصال عن السلطنة، لكنها اعتبرت أنباء استقطاب اللجان السرية لمائة ألف عضو أمراً مبالغاً فيه ومستحيلاً[٧١]. وفي ٩ تشرين الثاني من العام نفسه، أكد قنصل فرنسا العام في بيروت الأخبار حول وجود مؤامرة عربية تشمل سوريا والحجاز وأن فروعاً للجمعية السرية قد تأسست في حلب والموصل وبغداد ومكّة[٧٢]. ويذكر شامير أن نقيب أشراف بغداد زار سوريا مطلع عام ١٨٨٠، حيث أطلق هناك تصريحات تدعو إلى تضامن عربي ضد العثمانيين[٧٣].

وللتأكيد على نفوذ أمراء مكّة وشرعيتهم في قيادة الدولة العربية المنشودة، أكد زوهراب أن شرافة مكّة تستمد قوتها من كونها وراثية وتحتكرها إحدى أسرتي زيد وعون المتنافستين المنحدرتين من نسل الرسول (صلعم)، وأن إلغاءها من قبل السلطان سيؤدي إلى حدوث اضطرابات خطيرة في الجزيرة العربية وردود فعل إسلامية مستنكرة[٧٤]. ولفت القنصل إلى أن الحجاز هو نقطة الضعف في خلافة السلطان العثماني، حيث يمثل الشريف (أمير مكّة) الجانب الروحي للخلافة الذي يتفوق على الجانب الزمني (السياسي) لها الذي يمثله السلطان[٧٥]. وختم بالقول، إن شريف مكّة «...**بصفته من سلالة الرسول فهو بالنسبة للمسلمين كالبابا بالنسبة للكنيسة الرومانية...**»[٧٦] و «**يُنظر إليه بكل إجلال في العالم الإسلامي، حيث يُنادى بسيدنا أو مولانا**»[٧٧]. هذا بالإضافة إلى أنه «**مستقل**» ولا يمكن اعتباره مسؤولاً عن أفعاله المتعلقة بالدين أو تلك المتعلقة بصفته أميراً على البدو[٧٨].

وبواسطة ترجمان قنصليته يوسف أفندي القدسي[٧٩]، أخذ زوهراب يكشف من اتصالاته بالشريف حسين، أمير مكّة، الذي فضل التخاطب مع القنصل عبر وسيط موثوق وليس تحريراً. وأبلغ زوهراب حكومته أن الشريف «...**رجل شهم شديد الاندفاع ذو أفكار ليبرالية**»[٨٠] وأنه يكنّ مشاعر الود إلى بريطانيا وعلى استعداد أن يخدم مصالحها[٨١]، لأنه يعتبرها مع فرنسا «**الصديقين الوحيدين للمسلمين اللذين يمكن الاعتماد عليهما للحماية والمساعدة**»[٨٢]. فسارع ساليزبوري وأبلغ الشريف حسين أن حكومته تقدر مواقفه هذه، وسوف «**تنتظر الفرصة المناسبة للإفادة من استعداده**

لمساعدتها»[٨٣]. وقد أسرّ هذا الرد الشريف حسين الذي قام بخطوة متقدمة نحو توثيق التآمر ضد السلطنة العثمانية، كشفت عن أن الإعلان لبريطانيا عن استعداده لخدمة مصالحها كان لجر تلك الدولة إلى عمل مشترك ضد السلطنة يصب في مشروع انفصال الحجاز عن الدولة العثمانية. فبعث برسالة شفوية إلى زوهراب في الأسبوع الأول من كانون الأول عام ١٨٧٩ عكست مواقفه المعادية للسلطان العثماني. فاتهم السلطان العثماني بأنه يسعى للتحالف سراً مع روسيا ويسير في سياسة معادية لبريطانيا، وأن ذلك «**سوف يؤدي إلى أحداث خطيرة**» في الحجاز، «... **لأن السلطان لم يعد يملك تلك الطاعة وذلك الإجلال اللذين يتطلبهما مركزه الرفيع وصفته المقدسة كخليفة. إن الناس**»، أضاف الشريف حسين، «**يتساءلون لماذا عليهم احترام شخصه** (السلطان) **وإطاعته فيما يمكن عزله بموجب فتوى صادرة عن شخص أدنى منه وهو شيخ الإسلام؟ ولماذا عليهم تبجيله كخليفة للرسول، فيما تستطيع فتوى** (شيخ الإسلام) **أن تحرمه من سلطانه وصفته المقدسة؟ إنه** (أي السلطان) **لا يمكنه أن يكون صاحب سيادة دون منازع وإن حقه في خلافة الرسول ليس منزّلاً، ولهذا، فإن معارضته ليست حراماً**»[٨٤].

التقط زوهراب هذه الإشارات «الإيجابية» للشريف وواصل اتصالاته السرية معه. وبعد حوالي الشهر، أبلغ حكومته مجدداً بإعجاب الشريف بنظم بريطانيا وشرائعها وإنه «**مستعد أن يقدم لحكومتها المساعدة في أية مسألة قد يفيده مركزه المقدس**»[٨٥] و إن «... **جلّ قصدنا وجهدنا**»، قال الشريف، «**هو السعي لما يوافق مصلحة دولة إنكلترة الفخيمة، ولم نزل على ذلك باطناً وظاهراً**»[٨٦]. كما أبلغ الشريف القنصل البريطاني عن طريق الوسيط القدسي أنه مقتنع بـ «**أن الدين الإسلامي يتطلب دعمه مساعدة إنكلترا وحمايتها، التي هي الدولة الوحيدة التي تضع كل الأديان على قدم المساواة وتحمي الجميع دون تمييز**»[٨٧]. وختم يقول: «... **تستطيع بريطانيا أن تعتمد عليّ لإنجاح رغباتها بكل ما أوتيت من قوة ولن أنفصل عنها مهما حدث، لأن حكومة جلالتها أظهرت عدلها وشهامتها مع المسلمين**»[٨٨].

وفي ٢١ كانون الثاني ١٨٨٠ زفّ زوهراب إلى ساليزبوري الخبر السار، وهو استعداد الشريف حسين المدعوم من شخصيات حجازية وسورية ناقمة على الحكم العثماني للثورة إذا ما حصل على دعم بريطانيا وحمايتها[٨٩]. فـ «**الشريف**» أضاف زوهراب «... **لا يشعر أن لديه القوة الكافية ليشجب علناً ما ترتكبه الحكومة العثمانية من أخطاء ولا أن يبقى** (في الوقت نفسه) **ساكناً لأن هذا يؤلمه، حيث يعتبر ذلك إغفالاً لمنصبه المقدس**»[٩٠]. وأكد القنصل «**أنه إذا ما مُنح** (الشريف) **دعم حكومة جلالتها**

وحمايتها، فإن الشريف... لن يتردد في التنديد بأي عمل تقوم به الحكومة العثمانية ضد مصالح إنكلترا»[٩١].

لم تقتصر تحركات زوهراب في اتجاه الشريف حسين فحسب، بل أخذ يتصل بالقوى في الحجاز التي يمكنها أن تدعم مشروع الشريف الانفصالي. وبعث إلى لندن يؤكد أن البدو في الحجاز سوف يدعمون ثورة الشريف لأن ما يربطهم بالسلطنة العثمانية ليس سوى ما تدفعه لهم من رشوات وهدايا، في حين أن ٩٠٪ من سكان الحضر يؤيدون الانفصال عن السلطنة وأن متنفذين منهم يحضرون إليه لأجل الحصول على الجنسية البريطانية لأنهم يعتبرون بريطانيا «**الصديق الحقيقي للمسلمين. وكما هو الحال في الهند**»، أضاف زوهراب نقلاً عن تلك الشخصيات الحجازية، «**فسوف يكون المسلم** (في الحجاز) **أكثر حرية في ممارسة عقيدته تحت الحكم البريطاني**»[٩٢]. إضافة إلى ذلك، ذكر القنصل أن شخصية حجازية رفيعة طالبته بأن تشرف بريطانيا على كل الأوقاف في السلطنة العثمانية «... **لأن عائداتها تُستعمل في غير محلها**»[٩٣].

وفي أعقاب اتصالاته بالشريف حسين وشخصيات حجازية، إعتبر زوهراب أن الفرصة أصبحت مؤاتية لاستغلال هذه المشاعر المتوقدة ضد العثمانيين، ولفت حكومته «... **إلى المكاسب التي قد تجنيها... بتقديم المساعدة لتغيير الوضع السياسي للولاية**» (الحجاز)[٩٤] وهي «... **الحصول على إشراف دائم على كل المسلمين**»[٩٥]، وعلى «... **سلاح قوي ضد السلطنة العثمانية التي لم تعد صديقة وفية لبلاده**»[٩٦]. وشدد القنصل على أن هذا «**السلاح**» هو بيد بريطانيا في الحجاز وفي شخص الشريف حسين «... **فإذا أقمنا نفوذاً وأي نوع من الحماية في الحجاز**»، أضاف يقول، «**فسوف يمكننا أن نوجه العالم الإسلامي كله**»[٩٧]. ونقلاً عن مصادر مستقلة، أكد لايارد صحة إستنتاجات زوهراب حول «مشاعر الود» التي يكنها الحجازيون تجاه بريطانيا[٩٨].

وأثناء اتصالاته بالشريف حسين، بعث زوهراب إلى قائد الأسطول البريطاني في المحيط الهندي يطلب إليه اتخاذ إجراءات فورية بإرسال إحدى قطع أسطوله إلى ساحل الحجاز تحسباً لحوادث خطيرة وشيكة الوقوع إستناداً إلى «**أعلى السلطات في الولاية**» (الشريف حسين)[٩٩]. كما قام ثلاثة عملاء تابعين للخارجية البريطانية بزيارة سرية إلى شريف مكّة متخفين بزي إسلامي[١٠٠]، فيما أجرى عملاء آخرون اتصالات بالقبائل البدوية في سوريا والعراق لاستقطابها لهذا المشروع[١٠١].

وعلى ما يبدو، لم يكن لايارد مرتاحاً إلى دبلوماسية زوهراب، فأبدى تحفظات تجاهها. فأكد للخارجية البريطانية «**غيرة السلطان (العثماني) القصوى و وساوسه فيما يتعلق بحقوقه الدينية وسلطته كخليفة على المسلمين**»[١٠٢]، وإن «**المتعصبين حوله لن يتوانوا عن إثارة شكوكه تجاه بريطانيا بأنها تسعى للسيطرة على الأماكن المقدسة في الحجاز**»[١٠٣]. كما ذكر لايارد «**إن العملاء الروس** (في العاصمة العثمانية) **لا يوفرون مناسبة لإقناع السلطان ووزرائه بأن إنكلترا هي العدو الحقيقي للأمبراطورية العثمانية وأن روسيا هي وحدها صديقتهم**»[١٠٤]. وبناءً على ذلك، نصح السفير الخارجية «**بالحذر الشديد، لأن السلطان على معرفة بنوايا بلاده** (بريطانيا) **للسيطرة على الحجاز والاستيلاء على مكّة والمدينة تسهيلاً للمحافظة على حكمها في الهند**»[١٠٥].

وأثناء التحضيرات لهذا المشروع الكبير، وهو إعلان الشريف حسين ثورته على الدولة العثمانية وانفصاله عنها[١٠٦] والذي تزامن مع قدوم الشريف إلى جدة للإشراف على رحيل بعثة حجازية إلى أفغانستان لإفهام زعاماتها بضرورة التحالف مع بريطانيا ضد روسيا[١٠٧]، قُتل الشريف المذكور طعناً يوم ١٤ آذار ١٨٨٠ على يد متصوف أفغاني يدعى خورسان فخرالدين. ولم تُعرف أسباب الاغتيال لعدم اعتراف الجاني[١٠٨].

وفور اغتيال الشريف حسين، عين السلطان عبد الحميد الشريف عبد المطلب من أسرة زيد المنافسة لأسرة عون في منصب الشريف الأكبر[١٠٩]. وهناك أسباب عدة وراء تعيينه، رغم ثورته ضد الحكومة العثمانية بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٥٦[١١٠]. وهذه الأسباب هي تمتعه بأفضلية في أسرة زيد[١١١] وقدرته على الإمساك بالمجتمع البدوي[١١٢]. إلى ذلك، رأى السلطان العثماني أن تعيينه سوف يزيد من التنافس والتناحر بين أسر الأشراف في الحجاز وبخاصة بين أسرتي عون وزيد ويمنع بالتالي اتحادهم وراء مشروع انفصالي عن السلطنة[١١٣]. وأخيراً، وليس آخراً، كان عبد المطلب من المعادين للإنكليز ويكره الأجانب، ولهذا حصل عند قدومه من الآستانة إلى الحجاز على صلاحيات غير عادية وعلى احترام السلطات العثمانية هناك والجناح الإسلامي في الجزيرة العربية[١١٤].

كيف استقبلت الدبلوماسية البريطانية نبأ الاغتيال (= انهيار المشروع) وتعيين الشريف عبد المطلب أميراً على مكّة، وكيف تحركت، وما هي علاقة السلطان عبد الحميد بتلك الحادثة؟

كان أول رد فعل بريطاني على نبأ الاغتيال هي رسالة من زوهراب إلى مالت، قنصل بريطانيا العام في القاهرة[١١٥]. وفي رسالة أخرى له إلى ساليزبوري، أبلغ

زوهراب أن حادثة الاغتيال «**أوقفت كل شيء**» ***(arrested everything)***[١١٦]. أما لايارد، فاعتبر أن الاغتيال سبّب «**شعوراً أليماً جداً**»[١١٧]، وقد يكون له «**نتائج خطيرة على المصالح البريطانية في الهند**»[١١٨]. وقد عزت المصادر الرسمية البريطانية أسباب الاغتيال إلى تعاطف الشريف المغدور مع بريطانيا واتصالاته بزوهراب واستقباله في الأسابيع الأخيرة على مقتله عملاء من الخارجية البريطانية[١١٩]. وطبقاً لتلك المصادر، فإن دوائر القصر السلطاني والباب العالي كانت على علم قبل ثلاثة شهور من والي الحجاز ومن السفارة الفرنسية في إستانبول بمحاولات بريطانية سرية لوضع الخلافة في يد شريف مكّة[١٢٠] وإن الباب العالي تلقى تقريراً من كبير سكرتيري السلطان حول تحركات الشريف حسين المشبوهة[١٢١]. وأضافت هذه المصادر، أن السلطان وبعض أفراد حاشيته حاكوا مؤامرة الاغتيال بالتنسيق مع الشريف عبد المطلب، الذي زار أحد أبنائه الحجاز سراً للتحضير للمؤامرة، وذلك أثناء وجود والده الشريف عبد المطلب في الآستانة[١٢٢]. وأخيراً، إن قرار التخلص من الشريف حسين إتخذ خلال عام ١٨٧٩[١٢٣].

أدركت بريطانيا على الفور مخاطر تعيين عبد المطلب في منصب الشريف الأكبر على مصالحها، وذلك بسبب كراهيته لها خصوصاً وللمسيحيين عموماً[١٢٤]. وقد عكست تقارير زوهراب حالة القلق على المصالح البريطانية في الحجاز والخوف من أن تتكرر حادثة جدة لعام ١٨٥٨ ضد المسيحيين الأجانب[١٢٥]. وقد وصف لايارد عبد المطلب بأنه صاحب «**آراء متعصبة**» وأبلغ السلطان العثماني بأن تعيينه في منصب أمير مكّة «... **قد يؤدي إلى اضطرابات خطيرة وحمامات دم**» خصوصاً وأن الشريف المذكور سبق له وتمرد على الباب العالي (١٨٥٣ - ١٨٥٦). واقترح لايارد على حكومته أن تدعم تعيين الشريف عون الرفيق، شقيق الشريف المغدور، الذي أبدى استعداده لأن «... **يحافظ على أقصى علاقات الود مع إنكلترا وأن يواظب على سياسة أسرته التي كانت مرضية لمصالحها على الدوام، فيما لو عُين شريفاً أَكْبَرَ**»[١٢٦]. وفي وقت لاحق، أكد عون الرفيق لغرانڤيل عبر الترجمان القدسي، أنه يستطيع بستين ألف رجل أن يخلّص الحجاز من العثمانيين إذا ما ضمنت بريطانيا عدم وصول الإمدادات لقواتهم في المنطقة. كما أبلغه، أن حماية بريطانيا للجزيرة العربية أمر مرغوب فيه وأنه، أي عون الرفيق، على استعداد لحمل قضية كل المسلمين[١٢٧].

وعندما اتصل لايارد بالسلطان عبد الحميد ليثنيه عن تعيين عبد المطلب مقترحاً عليه عون الرفيق بدلاً منه، رفض عبد الحميد ذلك وتمسك بعبد المطلب. لكنه وعد الإنكليز

بأن يكون عون الرفيق الشريف الأكبر التالي لمكّة بعد وفاة عبد المطلب الطاعن بالسن و «**الذي لن يعيش طويلاً**» على حد قول السلطان[١٢٨]. وقد إستغل السلطان العثماني تطرق السفير لايارد إلى موضوع شرافة مكّة ليتَّهم بريطانيا «**بأنها ترغب في الاستيلاء على الحجاز**». وقال السلطان إنه «**من خلال السيطرة على الأماكن المقدسة في مكّة والمدينة، سيكون من السهل عليها** (بريطانيا) **المحافظة على حكمها لأعداد هائلة من السكان المسلمين في الهند**»[١٢٩]. وعندما وجد لايارد إستحالة ثني السلطان عن قراره بشأن عبد المطلب، نصح حكومته «... **أن تراقب أعماله** (الشريف عبد المطلب) **بتيقظ كبير خصوصاً... إن تصرفاته يمكن أن تكون مدفوعة من قبل السلطان، الذي يتصل الآن... بمسلمين هنود متنفذين... وهو منشغل في التآمر ضد إنكلترا**»[١٣٠]. ولهذا، إقترح لايارد أن تعين الحكومة البريطانية عميلاً سرياً ليصحب الحجاج الهنود المسلمين إلى الأماكن المقدسة في الحجاز ويراقب نشاطاتهم. و برر لايارد إقتراحه هذا، بأن اتصالات عملاء الشريف عبد المطلب بالحجاج الهنود تتم خلال موسم الحج[١٣١].

لم تكن مشاريع بريطانيا وتآمرها ضد السلطنة تحتمل انتظار وفاة الشريف عبد المطلب الطاعن بالسن، ولاسيما وأن هذا الأخير أخذ يمارس بعد وصوله إلى الحجاز وبنشاط سياسته المعادية لها، وبين مسلمي الهند. ففي أعقاب وصوله إلى الحجاز في صيف ١٨٨٠ يرافقه الشيخ فضل الحضرموتي[١٣٢]، بدأ عبد المطلب اتصالاته برؤساء القبائل في الجزيرة العربية كي يقطعوا علاقاتهم ببريطانيا[١٣٣]. كما قام بعزل كل مؤيدي أسرة عون عن مراكزهم ومناصبهم وأحلّ مكانهم شخصيات من أنصاره[١٣٤]، دون أن يتوانى عن اضطهاد الأسرة نفسها[١٣٥]. إضافة إلى ذلك، منع الشريف الجديد يوسف القدسي، ترجمان القنصلية البريطانية في جدة، من دخول مكّة[١٣٦]. وفي حفلة عشاء في مكّة يوم ٢٢ تشرين الأول ١٨٨٠ على شرف حجاج هنود، طالب عبد المطلب مسلمي أفغانستان والهند بالعمل معاً ضد بريطانيا وحلل، على ذمة زوهراب، قتل المسيحيين[١٣٧]. وفي أعقاب ذلك، أرسل الشريف بعثة سرية إلى الهند للتحريض ضد بريطانيا[١٣٨].

أدت تحركات الشريف عبد المطلب إلى قلق زوهراب، فغادر الحجاز إلى لندن في أيلول ١٨٨٠، حيث قابل هناك غرانفيل، وأخبره أن سياسة الشريف عبد المطلب «**اتجهت منذ وصوله إلى مكّة نحو تحجيم نفوذنا في البلاد** (الحجاز)، **عدا إزاحته أشخاصاً عن مناصبهم معروفين بتعاطفهم مع إنكلترا، وهو**»، (الشريف عبد المطلب)

أضاف زوهراب، «**يزرع بذوراً سوف تحمل لنا في المستقبل ثماراً خبيثة**»[١٣٩].

ولهذه الأسباب، قررت بريطانيا عدم انتظار وفاة عبد المطلب والإسراع بتنفيذ مؤامرة للإيقاع به والتسبب بعزله وتعيين الشريف عون الرفيق محله طبقاً لوعد السلطان عبد الحميد. ونحن لا نستبعد أن يكون الإنكليز وراء تلك العريضة التي وقعها أربعمائة شخص في مكّة يحتجون فيها على تعسف عبد المطلب وفساده[١٤٠]. إضافة إلى ذلك، أخذت الدبلوماسية البريطانية تحاول التقرب من الشريف عبد المطلب لإثارة شكوك السلطان حوله. كما زوّرت عن طريق مساعدي الشريف ثلاث رسائل ممهورة بخاتمه موجهة منه إلى إبن الرشيد وإبن سعود وإلى القنصلية البريطانية في جدة تتضمن معلومات حول رغبة عبد المطلب بالتخلص من الحكم العثماني ووضع البلاد تحت السيطرة البريطانية. وقد نُفذت الخطة المذكورة بشكل تقع فيه الرسائل بيد والي الحجاز[١٤١]. و قد تزامنت «خدعة» الرسائل مع شائعات عن إتصالات سرية يجريها الشريف مع عرابي باشا وعلماء الأزهر في مصر لدعم الثورة هناك[١٤٢]. وبالفعل، وصلت شكوك السلطان بعبد المطلب في صيف ١٨٨٢ إلى درجة عالية بحيث أقدم على عزله[١٤٣] وعين محله عون الرفيق. وقد شكل هذا التعيين مرحلة جديدة للتآمر البريطاني – الحجازي ضد السلطنة وصل ذروته بثورة الشريف حسين بن علي على العثمانيين في الحرب العالمية الأولى.

حواشي الفصل الثالث

(١) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مرجع سابق ص ٤٦٦-٤٦٧، ٤٨٢.

Butrus Abu-Manneh,Sultan Abdülhamid II and the Sharifs of Mecca (1880-1900) , in: *Asian and African Studies 9, 1(1973), pp 4-5.*

(٢) الجميل ص ٤٦٧ و ٤٨١؛ و

Al- 'Amr, The Hijaz, op. cit., p 129; Abu-Manneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs, op. cit., pp 3-4 William Ochsenwald, Religion, Society and the State in Arabia. The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908, Columbus 1984 pp 6-7.

(٣) Al-'Amr, pp 130-131; C. Snouk Hurgronje, Verspride Geschriften, vol. III, *The Revolt in Arabia*, 1916, p 320.

(٤) Hurgronje p 315; Arabia. *Handbook prepared under the direction of the historical section of the Foreign Office*, no. 61, London 1920, p 17.

(٥) الجميل ص ٤٧١.

(٦) Arabia, p 17؛ إنقسم الأشراف إلى أربع طبقات أسرية، وهي : بنو موسى وبنو سليمان والهواشم. وقد حكمت الطبقات الثلاث مكّة حتى عام ١٢٠٠/ ١٢٠٥، عندما تأسست الطبقة الرابعة من خلال فرع قتادة، راجع الجميل ص ٤٧١.

(٧) فؤاد حمزة، قلب الجزيرة العربية، ط٢ الرياض ١٩٦٨، ص ٣١٩.

(٨) G. Rentz, Barakāt, in: *EI 2*, vol. 1, 1032-1033؛ وأحمد السباعي، تاريخ مكّة، ج٢ ١٣٩٩/١٩٧٩، ص ٣٦٦.

(٩) الجميل ص ٤٧٨ و٤٨٢ ؛

A.J. Wensinck, Mekka, in: *Encyclopédie de l'Islam* , T. III, Leiden/Paris 1936, pp 515-517.

(١٠) أحمد إبن السيد زيني دحلان، أمراء البلد الحرام، مرجع سابق ص ٥١٦ - ٥١٧.

Abu-Manneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs, pp 6-7, no. 18.

(١١) شامية، آل سعود، مرجع سابق ص ١٣٤-١٣٥. Arabia, p 28.

(١٢) Al-'Amr, pp 6-8.

(١٣) المرجع السابق ص ٨٩.

(١٤) المرجع السابق ص ٨ وراجع كتاب: Ochsenwald, Religion, Society, op. cit.

(١٥) المرجع السابق ص ٤١-٤٢ وحول خط حديد الحجاز أنظر

William Ochsenwald , The Hijaz Railroad , Virginia 1980.

(١٦) حمزة ص ٣١٧. وعند ارتقاء سليمان القانوني العرش، كتب أمير مكّة بركات بن محمد بركات إليه مهنئاً وتحدث عن« عرش أكثر السلطنات وأشهرها وعن كرسي الخلافة المجيدة»، نقلاً عن:

Thomas W. Arnold, The Caliphate, London 1965, pp 157-158.

(١٧) Georgeon, p 531; Hurgronje p 319f.

(١٨) Martin Kramer, Islam Assembled: The Advent of the Muslim Congresses, New York 1986, p 6.

(١٩) Hurgronje p 318.

(٢٠) Ochsenwald, Religion , Society p 6.

(٢١) حمزة ص ٣١٧.

(٢٢) Al-'Amr, pp 129.

(٢٣) Hurgronje, p 318.

(٢٤) Al-'Amr, p 43, no. 3, p 45.

(٢٥) المرجع السابق ص ٤٢ وما يليها.

(٢٦) الجميل ص ٤٨٠.

(٢٧) Al-'Amr, p 45.

(٢٨) الجميل ص ٤٧٩.

(٢٩) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/ Conf./ separate, Jeddah 12.3.1879.*

(٣٠) Al-'Amr, p 55.

(٣١) Hurgronje, pp 319-320.

(٣٢) Abu-Manneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs, op. cit., p 2.

(٣٣) Al-'Amr, p 45.

(٣٤) Hurgronje, p 319.

(٣٥) Thomas E. Marston, Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800-1878, Connecticut 1961, p 369; Wilfrid Scawen Blunt, The Future of Islam, London 1882 , pp 115-116.

(٣٦) Marston, pp 218-219.

(٣٧) Al-'Amr, pp I, 53, 100f.

(٣٨) Ochsenwald, Religion, Society pp 5-9.

(٣٩) Hurgronje, p 319.

(٤٠) جاء في المادة الأولى لاتفاقية الدفاع والتحالف المعقودة بين بريطانيا والسلطنة في ٤ حزيران ١٨٧٨ ما يلي: تتعهد بريطانيا أنه «إذا أبقت روسيا على إحتلالها لباطوم وأردهان وقارس أو أي منها، وإذا حاولت روسيا من جانبها في المستقبل الإستيلاء على أية مناطق أخرى لجلالة السلطان (العثماني) في آسيا... أن تنضم (بريطانيا) إلى جلالة السلطان للدفاع عنها (الأقاليم العثمانية) بقوة السلاح... ومقابل ذلك... يوافق جلالة السلطان على أن يحوّل جزيرة قبرص إلى إنكلترا لكي تُحتل وتدار من قبلها»، نقلاً عن Hurewitz, vol. I , p 412.

(٤١) Jean Haslip, Der Sultan. Das Leben Abdul Hamids II, München 1968, p 167; Wadie Jwaideh, The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development , unpubl. Ph.D. Syracuse University 1960, p 285.

(٤٢) بتاريخ ٢ أيلول ١٨٧٦ أصدر غلادستون كتيبه:

«Bulgarian Horros and the Question of the East».

وصف فيه العثمانيين بأنهم برابرة وأعداء الإنسانية، أنظر:

Langer, European Alliances , op cit., pp 94-95.

(٤٣) Marston, p 263; Al-'Amr, p 234.

(٤٤) Mohamed Said Shafy, The Export Trade of Juddah in the 19th Century, in: *Revue d'Histoire Maghrebine*, 31-32(1982), pp 367-372.

(٤٥) Al-'Amr, pp 251f., 255.

(٤٦) Ochsenwald, Religion, Society p 88.

(٤٧) أنظر المرجع في حاشية (٤٠) من هذا الفصل.

(٤٨) PAAA, Orientalia Generalia (=OG) 9, 1, Bd. 7, *Oppenheim an Bülow, Nr. 219, A 10369, Kairo 10.6.1904.*

(٤٩) F.O. 424/83, *Layard to Salisbury, secret, no. 418, Therapia 21.5.1879.*

(٥٠) *«England will be represented as the enemy of Islam, and as aiming at the overthrow of the Caliphate and the destruction of the Mahommedan religion»* , F.O. 881/4341, *Layard to Granville, no. 10, Therapia 25.5.1880*

وقارن بشوكلا ص ١٥٥- ١٧١ وبملحق رقم (١٢).

(٥١) Shukla, pp 163ff.

(٥٢) F.O. 881/4341, *Layard to Salisbury, no. 3, Constantinople 6.4.1880.*

(٥٣) F.O. 881/4341, *Layard to Granville, no. 10, Therapia 25.5.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٢).

(٥٤) راجع الفصلين الأخيرين من كتاب شوكلا.

(٥٥) أنظر تقرير المستشرق أوبنهايم حول سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية في الأرشيف الألماني:

PAAA, OG, 9,1, Bd. 5, *Oppenheim an Bülow «England und Arabien», Nr. 132, A 13809, Oberkassel (Siegkreis), 26.9.1901.*

(٥٦) Abu-Manneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs, op. cit., p 4.

(٥٧) Kramer, Islam Assembled, op. cit. p 13.

(٥٨) F.O. 195/1375, *Zohrab to Goschen, no, 23, Jeddah 23.4.1881.*

(٥٩) F.O. 424/83, *Malet to Salisbury, no. 375, Therapia 4.5.1879.*

(٦٠) Gabriel Charmes, La situation de la Turquie, I. La politique du Califat et ses consequences, in: *RDM*, 47(1881), p 741f.

(٦١) Shukla, pp 170-171.

(٦٢) «Panislamism and the Caliphate», in: *The Times* (London), 19.1.1882.

(٦٣) «Panislamism and the Caliphate» in: *The Contempo, ary Review* (London) 43(1883), pp 66-68.

(٦٤) Blunt , The Future of Islam, pp 90-159, 179-213 I. L. Fadyeyeva, Ofitsial'niye doktrini v e idyelogii I politikye Osmanskoy Impyerii (Osmanizm-Panislamizm) ؛ XIX-XX Moscow 1985, pp 150-151.

(٦٥) F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury, secret , Cairo 9.1.1880.*

(٦٦) F.O. 195/1375, *Zohrab's report on the neccessity of a consular establishment in the Red Sea , Jeddah 1.6.1881.*

(٦٧) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, conf./ political, no. 1, Jeddah 6.8.1879.*

(٦٨) المرجع السابق، الوثيقة نفسها وقارن بملحق رقم (٦).

(٦٩) Tibawi, Modern History of Syria, pp 162-163.

(٧٠) Ochsenwald, Religion, Society, p 179.

(٧١) عدد ٢٣٦ تاريخ ٧ تموز ١٨٧٩.

(٧٢) Ismail, Documents T 14, *Delaporte à Waddington, no. 22, Beyrouth 9.10.1879, pp 114-115.*

(٧٣) Shamir, p 131.

(٧٤) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret /conf./ separate, Jeddah 12.3.1879;* Al-'Amr, p 55.

(٧٥) *«The Sultan is acknowledged as the elected leader of the Mahomedan religion, the Shariff is recognized as the direct descendant of the Prophet and head of the faith»,*

F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/conf./separate, Jeddah 12.3.1879.*

وقارن بملحق رقم (٥).

(٧٦) *«... being direct descendant of the Prophet he is* (the Sherif) *for Mussulman pretty well what the Pope for the Roman Catholic Church»*, F.O. 78/3131, *Zohrab to Alston, private/secret, Cairo 12.1.1880.* وقارن بملحق رقم (١٠).

(٧٧) *«... he is regarded and is held in the greatest veneration by the Mussulman world, he is always spocken of a ' our Master or Lord '»*, F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury,* secret, Cairo 9.1.1880. وقارن بملحق رقم (٩).

(٧٨) F.O. 195/1375, *Zohrab's report, op. cit.*, Jeddah 1.6.1881.

(٧٩) لا تشير الوثائق المتوفرة إلى جنسية يوسف القدسي، ومن المؤكد أنه كان مسلماً يستطيع أن يتنقل بحرية في الأماكن المقدسة المحظورة على المسيحيين والأجانب ويحظى على ثقة الإنكليز.

(٨٠) F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury, secret, Cairo 9.1.1880.*

وقارن بملحق رقم (٩).

(٨١) كانت «المسألة الأفغانية» من المسائل التي أبدى الشريف حسين استعداده لخدمة بريطانيا فيها، وذلك بِحَثّ الزعامات الإسلامية في أفغانستان ووسط آسيا على التحالف مع بريطانيا ضد روسيا، حول علاقة الشريف بالمسألة الأفغانية، أنظر شوكلا ص ١٨٨-١٨٩. كما أن هناك رسالة بالعربية بعث بها الشريف حسين إلى زوهراب تتعلق بهذا الموضوع محفوظة في الأرشيف البريطاني، أنظر:

F.O. 78/2988, *Grand Shariff to Zohrab, 22.12.1879; Zohrab to Salisbury, secret/conf./separate, Jeddah 12.3.1879.*

وتاريخ رسالة الشريف إلى زوهراب بالتقويم الهجري هو ٣ محرم ١٢٩٧، وقارن بملحق رقم (٧).

(٨٢) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury , secret/ conf./separate, Jeddah 8.12.1879.*

(٨٣) F.O. 195/1251, *Salisbury to Zohrab , no. 1, secret, Foreign Office, 7.8.1879.*

(٨٤) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/ conf./ separate, Jeddah 8.12.1879.*

(٨٥) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/conf./separate, Jeddah 12.3.1879.*

وقارن بملحق رقم (٥).

(٨٦) رسالة بالعربية من الشريف حسين إلى زوهراب بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٧هـ. وقارن بملحق رقم (٧).

F.O. 78/2988, *22.12.1879.*

(٨٧) F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury, secret, Cairo 9.1.1880.*

وقارن بملحق رقم (٩).

(٨٨) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/conf./separate, Jeddah 8.12.1879.*

(٨٩) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, Jeddah 8.12.1879.*

(٩٠) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/conf./separate, Jeddah 12.3.1879.*

(٩١) *«If ...he* (the Sharif) *could be assured of the support and protection of Her Majesty's Government, I feel* (Zohrab) *certain he would not hesitate to denounce to the Turks any act of their Government which militated against the interests of England»,* F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury, secret, Cairo 9.1.1880.*

قارن بملحق رقم (٩).

(٩٢) F.O. 78/3131, *Zohrab to Alston, private/secret, Cairo 12.1.1880.*

قارن بملحق رقم (١٠).

(٩٣) F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/ conf. political/separate, Jeddah 22.12.1879.*

وقارن بملحق رقم (٨).

(٩٤) *«... what England might gain by aiding in altering the political position of the Province»,* F.O. 78/3131, *Zohrab to Alston,* private/ secret, Cairo 12.1.1880.

وقارن بملحق رقم (١٠).

(٩٥) *«The question to be solved consequently in this, whether it is advisable or politic to take advantage of the feelings animating the Grand Sheriff and the disposition of the people to establish British influence in the Hedjaz and by the excercise of such influence to obtain a certain control over all Mussulmans»* F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury ,* secret, Cairo 9.1.1880.

وقارن بملحق رقم (٩)

(٩٦) F.O. 78/3131, *Zohrab to Alston, private/ secret, Cairo 12.1.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٠).

(٩٧) *«... the Government of Turkey has consequently ceased to regard England as a friend, we must therefore get a strong weapon against her which will compel the Sultan to come back to us or bring about his ruin. Such a weapon, I believe we now have to our hand in the Hedjaz or the Grand Sheriff. If we establish an influence by a kind of Protectorate in the Hedjaz we shall be able to quide the whole Mussulman World»,* F.O. 78/3131, *Zohrab to Alston,* private/secret, Cairo 12.1.1880.

وقارن بملحق رقم (١٠).

(٩٨) Al-'Amr, p 220.

(٩٩) F.O. 78/2988, *Zohrab to Burners, most secret/ conf., Jeddah 6.12.1879;* F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, conf./political, no. 1, Jeddah 6.8.1879.*

وقارن بملحقي رقم (٦) و(١١).

(١٠٠) F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880, incl.* ' *«Palace reports respecting death of the Sheriff of Mecca».*

لا توضح الوثيقة طبيعة المهمة التي أتى لأجلها العملاء الثلاثة. قارن بملحق رقم (١٥).

(١٠١) Shukla, p 220.

(١٠٢) F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٤).

(١٠٣) المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(١٠٤) F.O. 881/4341, *Layard to Granville, conf. no. 10, Therapia 25.5.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٢).

(١٠٥) F.O. 424/98, *Layard to Secretary of Foreign Affairs,* secret, no. 461, Constantinople 27.4.1880.

(١٠٦) Panislamism and the Caliphate, in: *The Contemporary Review,* 43(1883), p 60.

(١٠٧) كان الشريف حسين يعتزم إرسال بعثة إلى أفغانستان ليقول لزعاماتها إن من يحارب بريطانيا يحارب الإسلام. وقد أرسل الشريف إلى حكومة الهند يطلعها على تحركاته هذه.

F.O. 78/3138, *Malet to F.O., secret, no. 5, Cairo 8.1.1880.*

(١٠٨) «**ثمرات الفنون**» عدد ٢٧٤ تاريخ ٣٠ آذار ١٨٨٠ و عدد ٢٧٥ تاريخ ٥ نيسان ١٨٨٠ و:

Ochsenwald, Religion, Society , op. cit. p 180.

(١٠٩) Shukla, p 196.

(١١٠) Marston, p 217.

(١١١) Charmes, La situation de la Turquie, op. cit., pp 742-743.

(١١٢) Shukla, p 199.

(١١٣) Abu-Mannneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs of Mecca, op. cit., p 7.

(١١٤) Al-'Amr, pp 138-139.

(١١٥) F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, no. 112, Constantinople 25.3.1880.*

(١١٦) Shukla, p 194.

(١١٧) *'a very painful feeling',* F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, no. 112, Constantinople 25.3.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٣).

(١١٨) «*The assassination of Sheikh Hussein, the late Grand Sheriff of Mecca, may have grave political consequences, and may seriously affect our interests in India*», F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٤).

(١١٩) المرجع السابق، الوثيقة نفسها – وقارن بـ شارم ص ٧٤١ – ٧٤٢ وبلانت ص ١٢٤–١٢٦.

(١٢٠) F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٤).

(١٢١) Ochsenwald , Religion, Society, pp 184-185, no. 28.

(١٢٢) F.O. 424/97. *Layard to Salisbury, secret, no 113, Constantinople 26.3.1880.*

(١٢٣) Al-'Amr, p 254.

(١٢٤) Charmes, pp 742-743; Ochsenwald, Religion, Society p 180.

(١٢٥) وقعت حادثة جدة في ١٥ حزيران ١٨٥٨ وسببها استبدال علم بريطانيا بعلم الدولة العثمانية إستنادا إلى حكم قضائي أصدرته محكمة قنصلية بريطانية وقضى بملكية السفينة لأحد الرعايا الإنكليز. وعندما حاولت سفينة حربية بريطانية تنفيذ الحكم، استاء السكان المسلمون في المدينة، فثاروا يهاجمون الدبلوماسيين الأجانب والسكان المسيحيين. فقتل نائبا قنصل بريطانيا وقنصل فرنسا وأربعة عشر مسيحياً. ورداً على ذلك، قصفت السفينة الحربية سيكلوبتس (Cyclopts) مدينة جدة بمدافعها. وفي ٥ آب، أُعدم أحد عشر شخصاً لمسؤوليتهم عن الحادثة، من بينهم قائد شرطة المدينة، أنظر:

Gerald de Gaury, Rulers of Mecca, London 1951, pp 250-252.

وقارن بـ أوكسنولد، مرجع سابق ص ١٤٣– ١٥٢.

(١٢٦) «*He* (Sherif Aun) *has sent me* (Layard) *earnest assurance of his desire to entertain the most friendly relations with England, and to persevere in the policy of his family, which has always been favourable to her interests, should he hereafter be named Grand Sheriff*», F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

وقارن بملحق رقم (١٤).

(١٢٧) Al-'Amr, p 209.

(١٢٨) F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, no. 112, Constantinople 25.3.1880.*

قارن بملحق رقم (١٣).

(١٢٩) نقلاً عن: Abu-Manneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs, op. cit. p 6

(١٣٠) F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

(١٣١) F.O. 881/4341, *Layard to Secretary of State for Foreign Affairs, secret, no. 7, Constantinople 26.4.1880.*

(١٣٢) عمل الشيخ فضل في السابق جاسوساً لبريطانيا في الهند، ثم اختلف معها وانتقل إلى معسكر السلطان عبد الحميد الثاني وأصبح من أنصار الجامعة الإسلامية، أنظر:

Fadyeyeva, op. cit., p 144.

(١٣٣) المرجع السابق ص ١٤٤.

(١٣٤) Abu-Manneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs , op. cit., p 8.

(١٣٥) Blunt, p 127f.

(١٣٦) F.O. 78/3314, *Zohrab to R. St. John Esquire, no. 13, Jeddah 17.21881.*

(١٣٧) F.O. 78/3314, *Yusuf Kudzzi to Zohrab, Jeddah 3.1.1881; Zohrab to R. St. John Esquire, no. 1, Jeddah 4.1.1881.*

(١٣٨) F.O. 78/3314, *Zohrab to Granville, secret, Jeddah 27.3.1881; Zohrab to Granville , secret, no. 11, Jeddah 28.3.1881.*

وقارن بشوكلا صفحة ١٩٨-٢٠٥.

(١٣٩) Shukla, p 200.

(١٤٠) F.O. 78/3314, *Zohrab to Granville, political, no. 4, Jeddah 13.1.1881; Moncrieff to Granville, political/Conf., no. 21, Jeddah 25.8.1881.*

(١٤١) Abu-Manneh, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs, op. cit. p 12.

الذي يتحدث عن خمس رسائل، فيما يذكر شوكلا ص ٢٠٦ - ٢٠٨ ثلاثاً.

(١٤٢) Abu-Manneh, p 12, no. 53; Al-'Amr p 144.

(١٤٣) يذكر رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩، القاهرة ١٩٧٠ ص ١١٥، أن سبب عزل الشريف عبد المطلب يعود إلى رفضه تنفيذ أوامر السلطان بقتل مدحت باشا في سجنه بالحجاز.

الفصل الرابع

كردستان والدولة العثمانية : الثورة والولاء

أولاً : تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في كردستان حتى الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨)

برزت أهمية كردستان[١] الجيوسياسية منذ الصراع العثماني – الصفوي مطلع القرن السادس عشر. وقد مال الأكراد ومعظمهم على المذهب السني الشافعي[٢] إلى العثمانيين ودعموهم ضد الصفويين مقابل الإبقاء على استقلالهم الداخلي الوراثي[٣]. وقد قدّر السلطان العثماني سليم الأول يومها للأكراد موقفهم، فكلّف المؤرخ الكردي إدريس بتنظيم المناطق المفتوحة. فلم يقض هذا على الزعامات القبلية أو الوراثية، بل قسّم كردستان إلى مناطق ضمت خمسة عشر سنجقاً مبقياً عليها الزعامات الكردية[٤]. وبعد عام ١٥١٤، أخذت الدولة العثمانية تعمل على الاستفادة من أهلية الأكراد الحربية، فوطنتهم بكثافة في أرمينيا على التخوم بين فارس وجورجيا وأعفتهم من أية ضريبة مقابل حراسة الحدود وعدم الثورة ضدها. إضافة إلى ذلك، مُنح الأمراء الأكراد إقطاعيات، فانتظم هؤلاء في نظام التيمار واعترفت الدولة العثمانية بمركزهم الوراثي[٥].

ومن أهم الإمارات الكردية التي لعبت دوراً بارزاً في تاريخ كردستان العثمانية، الإمارة الصورانية في هوديان ثم في حرير وبعد ذلك في رواندوز، والإمارات البابانية في السليمانية والبهدينانية في العمادية والبوتانية في جزيرة ابن عمرو، وكذلك العشائر البلباسية والجافية والهماوند والهورامان على الحدود الفارسية. وقد عاشت هذه الإمارات والعشائر في حروب وتنافس دون أن تستطيع واحدة منها أن تسيطر بمفردها على كردستان كاملة. ومنذ القرن الثامن عشر، صعدت الأمارة البابانية كأقوى الإمارات الكردية. وبسبب الصراع الأسري داخلها، تضعضعت تلك الإمارة في القرن التالي، مما

أفسح في المجال أمام الإمارة الصورانية للظهور كأقوى الإمارات الكردية. أما الإمارة البهدينانية، فكانت في مجال التصارع للإمارتين البابانية والصورانية[٦].

وعلى الرغم من أن غالبية الإمارات والعشائر الكردية سنية المذهب، إلا أنها لم تتأخر في الاستنجاد بفارس كلما زاد العثمانيون من ضغطهم عليها، مما سعّر الصراع العثماني - الصفوي. وما لبثت فارس والدولة العثمانية أن هدأتا من صراعهما بتقاسم كردستان فيما بينهما وفقا لمعاهدة زوهاب عام ١٦٣٩[٧]. وبدورها، عملت فارس على الاستفادة من الطاقات الحربية للأكراد المتواجدين داخل أراضيها، وخصوصاً قبيلة مغري، التي وصل أحد زعمائها وهو عزيز خان إلى رتبة قائد عام الجيش الفارسي[٨].

وقد نمت الإمارات الكردية شبه المستقلة ووصل عددها مطلع القرن التاسع عشر إلى خمس عشرة إمارة رئيسية، على رأس كل واحدة منها عائلة معترف بها من قبل الدولة العثمانية. وقد حازت هذه الإمارات على استقلالية في ممارسة سلطتها على المجتمع الإقطاعي - القبلي الكردي القائم على العلاقات الزراعية والرعوية. وإلى جانب رباط الدم، لعبت القبلية[٩] والاتحادات القبلية والقرى دوراً مهماً في تماسك المجتمع الكردي وخصوصاً في المناطق الجبلية المعزولة. وفي منتصف القرن التاسع عشر كان ثلث كردستان عبارة عن قبائل بدو. وبالنسبة لأكراد السهول والسفوح وأكراد الجبال، وجدت اختلافات واضحة بينهم. وقد قام اقتصاد السهل على زراعة التبغ والقمح والشعير والأرز وارتكز على العلاقات المباشرة بين الإقطاعي والمزارع[١٠]. وقد كانت سلطة الإقطاعي مطلقة. فكان يحدد بنفسه مقدار الضريبة وأشكالها وطرق جبايتها[١١]. أما المزارعون، فكانوا يدفعون العُشر عن إنتاجهم الزراعي. كما كانت هناك ضريبة على الحيوان تُفرض على عدد القطيع. وطالما كانت الحكومة العثمانية قوية، فقد كانت تجمع الأعشار بنفسها. وعكس ذلك، فإن الآغوات، الذين ساد نفوذهم في القرى، كانوا المرجعية ويقومون بدور الملتزم[١٢]. وفي المدن، كبلتيس والجزيرة وهاكاري، وُجدت نُخبة قليلة من الطبقة الكردية البرجوازية المثقفة[١٣].

وحتى مطلع القرن التاسع عشر، حافظت الإمارات الكردية في الدولة العثمانية على استقلالها الداخلي[١٤]. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، خصوصاً عندما أخذت الدولة في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ -١٨٣٩) تقوي من سلطتها المركزية وتوسعها. فقضت على علي باشا (تابلن) في يانينا (ألبانيا) عام ١٨٢٢ واستعادت طرابلس (ليبيا) وبغداد والموصل بين عامي ١٨٣١ و١٨٣٥. وفي إطار هذه السياسة الجديدة، سعت الدولة العثمانية إلى القضاء على «استقلال» الإمارات والعشائر الكردية

وإخضاعها، مما أدى إلى قيام الأكراد بثورات عدة للدفاع عن «حقوقهم» المكتسبة امتدت على مدار القرن التاسع عشر.

والجدير بالذكر، أن الثورات الكردية تلك لم تكن تستند إلى وعي وطني أو إلى رؤية سياسية واضحة وتزامن معظمها مع أزمات السلطنة العثمانية وحروبها[١٥]. فخلال الحرب الروسية - العثمانية (١٨٠٦ - ١٨١٢)، ثار أمير بابان عبد الرحمن باشا[١٦]. وبُعيد القضاء على الانكشارية عام ١٨٢٦[١٧]، جدد الأكراد ثورتهم في راوندوز[١٨]. وكانت أهم تلك الثورات انتفاضة مير محمد، الذي سيطر على منطقة شاسعة من الموصل حتى الحدود الفارسية، وقام بتنظيم الإدارة والجيش والمنشآت الاقتصادية وشبكات المياه والجسور وأسس مجلساً من العلماء والحكماء لوضع القوانين وتدوين التاريخ وسكّ العملة بإسمه. لكن الدولة العثمانية قضت عليه عام ١٨٣٦[١٩].

وما إن انتهت ثورة مير محمد، حتى أعلن الأمير بدر خان ثورته في بوتان، مستغلاً هزيمة السلطنة على يد محمد علي باشا في نصُيبين عام ١٨٣٩. وقد اصطدم بدر خان بالنساطرة والكلدانيين، الذين رفضوا دفع الضرائب له بتحريض من الباب العالي[٢٠]. وقد أعلن بدر خان استقلاله عن السلطنة وسعى إلى توحيد الأكراد في دولة مستقلة تشمل المنطقة الممتدة من وآن إلى الموصل، وجعل من الجزيرة عاصمة له ورفع عليها العلم الكردي. ومن أهم أعماله، وضع حد لأعمال السلب والنهب وتنظيم جباية الضرائب وتوزيع الأراضي على الفلاحين وإرسال أكراد شبان للدراسة في أوروبا[٢١]. كما جعل بدر خان الخطبة له والعملة بإسمه[٢٢]. لكن الدولة العثمانية تمكنت من القضاء عليه عام ١٨٤٧ بدعم من الزعيم الكردي شير علي (يزدان شير)، الذي عينته حاكماً على هاكاري. وفي أعقاب ذلك، قامت الدولة العثمانية بإخضاع الإمارات الكردية المستقلة وحكمت كردستان العثمانية حكماً مباشراً[٢٣]. وفي الوقت نفسه، كانت فارس تسير على خطى الدولة العثمانية. فوضعت إمارتي مغري وأرديلان الكرديتين تحت سلطتها المباشرة[٢٤].

وتكرر مشهد الثورات الكردية نفسه أثناء حرب القرم وتحقيق روسيا انتصارات على العثمانيين في تموز عام ١٨٥٤ واستيلائها على بايزيد. فثار شير علي بعد رفضه المشاركة في الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، لا بل أظهر تعاطفاً مع روسيا وطلب مساعدتها ضد السلطنة دون جدوى[٢٥]. وقد استولى شير علي على بلتيس والموصل وسيطر على المنطقة الواقعة بين بغداد ووآن وديار بكر. وإسوة بالثورات الكردية السابقة، فشلت انتفاضة شير علي لعوامل داخلية، أهمها الانقسامات في المجتمع القبلي

الكردي وتشرذم الأكراد ووقوعهم تحت الهيمنتين الفارسية والعثمانية، فضلاً عن عدم تطويرهم لغة كردية موحدة مكتوبة أو محكية تقوي من تفاهم بعضهم مع البعض الآخر[٢٦] وتكون أداة حركة أدبية - سياسية وطنية. أما الأسباب الخارجية لفشل الانتفاضة، فكانت من جهة، عدم استطاعة روسيا أثناء حرب القرم الاستجابة لمشروع دولة كردية مستقلة، ومن جهة أخرى، مخاوف دولتي تحالف القرم بريطانيا وفرنسا من قيام دولة كردية مستقلة تقع فيما بعد تحت نفوذ روسيا[٢٧].

ثانياً: الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) وآثارها على كردستان العثمانية

أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة وفي أعقابها مباشرة، تضافرت عوامل اجتماعية - اقتصادية وسياسية عدة دفعت الأكراد إلى الثورة ضد الحكومة العثمانية. فقد أدت الحرب المذكورة، التي دارت رحاها في المناطق الكردية إلى تقويض الاقتصاد في مناطق الأناضول الشرقية. وأثناء العمليات العسكرية، حمل الأكراد عبء ضرائب شديدة، مادية وعينية، لا سيما تمويل القوات العثمانية بكل ما يلزم، وإقامة الجند العثمانيين لدى الأسر الكردية[٢٨]. فضلاً عن ذلك، زادت الدولة العثمانية من طلباتها لتجنيد الأكراد.

ولتمويل حربها ضد روسيا، عمدت الدولة العثمانية إلى زيادة حجم الضرائب المفروضة على الأملاك والأراضي مرات عدة، مما انعكس مباشرة على معيشة الفلاح الكردي، الذي كان يئن من جراء تعسف الإقطاعي المحلي، ولم تسعفه في السابق قوانين الدولة (قانون الأراضي لعام ١٨٥٨) للتخلص من اضطهاده وجعله مالكاً حقيقياً للأرض وعلى علاقة مباشرة مع الدولة يؤدي لها الضريبة دون وسيط[٢٩]. كما فرضت الدولة العثمانية ضرائب مرتفعة على الأغنام أصابت أوضاع الأكراد الرحّل وشبه الرحّل وجعلتهم يهاجرون شمالاً في اتجاه الأراضي الروسية[٣٠].

وفيما تمكن الفلاحون الأرمن أثناء الحرب المذكورة من الصمود نسبياً بفضل المساعدات الأجنبية[٣١]، أدت الأزمة الاقتصادية إلى تحول الفلاحين الأكراد إلى أجراء عند كبار الإقطاعيين والملاكين، ودفعتهم بالتالي للهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل. وفي مطلع عام ١٨٨٠، أصدر الباب العالي قانوناً خفّض بموجبه من قيمة العملة العثمانية، مما ساهم بدوره في الشدة الاقتصادية وارتفاع الأسعار[٣٢]. ونتج عن الجفاف وسوء المحصول عامي ١٨٧٨ و١٨٧٩ تدهوراً آخَرَ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

والصحية. فانتشر الغلاء والمجاعة والوباء. وقد سببت المجاعة كوارث، خصوصاً في مناطق ديار بكر والموصل. وفي هاكاري وحدها، حصدت المجاعة حوالي عشرة آلاف شخص، مما جعل الناس يهاجمون مستودعات الحبوب[٣٣].

إضافة إلى ذلك، أدى وجود الباش بوزوق (القوات العثمانية غير النظامية) في كردستان بعد انتهاء الحرب وانقطاع رواتبها، إلى قيامها بأعمال السلب والنهب في القرى الكردية ملحقة القهر والظلم بالسكان[٣٤]. وتحت وطأة هذه الظروف، ساد سخط لدى الطبقة الفلاحية العريضة، ترافق مع نقمة الأمراء السابقين والزعامات الكردية تجاه «التنظيمات»، التي سلبتهم امتيازاتهم[٣٥] ومع صعود الزعامات الدينية الصوفية إلى السلطة.

ومنذ الأيام الأولى للحرب الروسية - العثمانية الأخيرة، أظهر الأكراد عدم الطاعة والولاء لزعمائهم وللسلطات العسكرية العثمانية، وكانوا يغادرون ساحات القتال أفراداً أو بتشكيلات كاملة عند أول فرصة حاملين معهم أسلحتهم وذخائرهم. وعندما لم تفلح معهم وسائل الترغيب، أوالتشديد على «الرابطة العثمانية»، عمدت القيادة العسكرية العثمانية إلى تحويل ما تبقى لها من أكراد فرسان إلى مشاة لإعاقة فرارهم من وحداتها[٣٦].

وبتحقيق القوات الروسية أواخر عام ١٨٧٧ ومطلع العام التالي انتصارات حاسمة على الجيوش العثمانية في نواحي قارس وبايزيد وساغان لوغ وقلعة خينيس، تغير الولاء السياسي للأكراد تجاه السلطنة العثمانية نتيجة للاعتقاد الذي ساد بقرب تفككها وانهيارها[٣٧]. وكتب ايڤانوڤ (Ivanov)، قنصل روسيا في أرضروم إلى رؤسائه يقول : «**إني على ثقة بأن كردستان مهتمة الآن بأفكار الثورة والاستعداد لها**»[٣٨]. وبالفعل، ثار أكراد ماردين وهاكاري وبهدينان ودير سيم وقمعهم العثمانيون بكل قسوة. كما ثار عثمان باشا وحسين باشا ولدا الزعيم الكردي بدر خان واحتلا جزيرة إبن عمرو بالقرب من نهر دجلة. وأعلن عثمان باشا لفترة قصيرة استقلال كردستان العثمانية عن السلطنة ونصّب نفسه أميراً عليها وقُرِئ إسمه في المساجد أثناء خطبة الجمعة. وقد تمكن الثوار الأكراد من إلحاق الهزائم بالقوات العثمانية التي أرسلت ضدهم. ولكن العثمانيين عادوا وتمكنوا من القضاء على ثورته واعتقلوه مع شقيقه مطلع عام ١٨٧٩[٣٩].

ولم ينحصر أثر الحرب الروسية - العثمانية على كردستان فحسب، بل شمل كذلك أطرافها الجنوبية والشمالية الشرقية. فثارت القبائل البدوية العربية المنتشرة من بغداد إلى البصرة وقطعت طريق الملاحة في نهر دجلة واستولت على حمولة السفن. كذلك،

إمتنعت كربلاء والنجف عن دفع الضرائب وأسستا - بعد مغادرة القوات العثمانية المدينتين في كانون الأول عام ١٨٧٧ إلى الجبهات مع روسيا - نظاماً خاصاً. وفي الشمال الشرقي، أظهر مسيحيو المدن (الأرمن) تعاطفاً مع «**الفاتحين الروس**»[٤٠]. إضافة إلى ذلك، ثار مسيحيو جبل الزيتون ضد الحكم العثماني وخصوصاً في المدن القريبة من مرعش. ولم ينقذهم في ثورتهم الثانية عام ١٨٧٨ من انتقام القوات العثمانية سوى تدخل القنصل البريطاني في حلب، بعدما تعهدوا بالولاء مجدداً للدولة[٤١].

ثالثاً: صعود الزعامات الدينية إلى السلطة: الشيخ عبيد الله (النهري) ومشروع «كيان أرمني» في شرق الأناضول (الانتفاضة الأولى عام ١٨٧٩)

بقضاء الدولة العثمانية على «استقلال» الإمارات الكردية وإخضاعها العشائر الكردية، حدث فراغ في الزعامة المدنية بكردستان العثمانية (= قواعد السلطة) سرعان ما ملأه رجال الدين وشيوخ الطرق الصوفية وأسرهم من القادرية والنقشبندية[٤٢]. ففي السابق، كان رجال الدين يحظون باحترام الزعامات المدنية دون أن يتدخلوا في السياسة بشكل علني. وبنشوء الفوضى بعد سقوط الإمارات الكردية، أخذوا يلعبون دوراً تحكيمياً بين القبائل والعشائر والآغوات المتصارعين. ومن هنا، أخذت الطرق الصوفية ورجال الدين تشق طريقها عبر الخطوط القبلية[٤٣] مدعية زعامة دينية - سياسية لتحقيق سياسة اتجهت نحو التعبير عن الهوية المحلية[٤٤].

كان عبيد الله (النهري) أبرز القادة الدينيين وأحد كبار شيوخ الطريقة النقشبندية والإقطاعيين في منطقة النهري بهاكاري، وهو الذي وصفته التقارير القنصلية البريطانية بأنه: «... **الأكثر نفوذاً في كردستان وإن الناس ينظرون إليه بإجلال أكثر من السلطان** (العثماني) **نفسه**»[٤٥]. كما وصفته المصادر الروسية بأنه: «**أعظم زعيم روحي كردي**»[٤٦]. وقد برزت زعامة الشيخ عبيد الله مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، عندما رفض أكراد فارس دفع الضرائب إلى الحكومة الفارسية متذرعين بأنهم يدفعونها إلى الشيخ عبيد الله بموجب إمتياز كان والده قد حصل عليه من شاه فارس عام ١٨٣٦. وقد جردت فارس حملة عسكرية ضده جعلته يستنجد بالدولة العثمانية[٤٧].

وبعدما كان الشيخ عبيد الله قد دعم الدولة العثمانية على مضض في حربها ضد روسيا في شمال كردستان عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨ رافضاً دعوات روسية متكررة له للتحالف معها ضد السلطان العثماني، عادت علاقاته وتدهورت مع الباب العالي بُعيد انتهاء الحرب المذكورة بسبب سوء الإدارة العثمانية وما لحق بكردستان من كوارث

اجتماعية - اقتصادية من جراء تلك الحرب. وأدى تفاقم الأوضاع في كردستان إلى وضعه خطة مزدوجة : جعل نفسه حاكماً على كردستان العثمانية تحت سيادة الباب العالي (استقلال ذاتي)، ومن ثم تحرير كردستان بكاملها من الحكمين العثماني والفارسي. وفي سبيل ذلك، أعلن انتفاضة قصيرة الأمد ضد السلطنة عام ١٨٧٩ هدفت إلى الحصول على الاستقلال الذاتي، فيما اتجهت الثورة الثانية (١٨٨٠) إلى تحرير كامل كردستان، على أن تبدأ أولاً بكردستان العثمانية ثم تتحول بعد ذلك نحو كردستان الفارسية. إلا أن تعديلاً في اللحظة الأخيرة جعل تلك الثورة تتجه أولاً ضد فارس.

مهدت إذن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية في كردستان وهزيمة الدولة العثمانية على يد روسيا الطريق لصعود زعامة الشيخ عبيد الله إلى السلطة، في وقت غابت عن الساحة الزعامات المدنية السابقة أو تشتت. فاتجهت الأنظار إليه لتغيير هذه الأوضاع. ورغم جذوره الإقطاعية والدينية، فقد نُظر إلى الشيخ عبيد الله على أنه «**محرر**» و «**زعيم سياسي**»[٤٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا حدثت انتفاضة الشيخ عبيد الله الأولى عام ١٨٧٩ وما علاقتها بمقررات بمؤتمر برلين (١٨٧٨) والمسألة الأرمنية؟

إضافة إلى تراكم المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية في كردستان من جراء الحرب الروسية - العثمانية، فمما لا شك فيه أن تضارب «الجيوبوليتيك» بين الأكراد والأرمن في شرق الأناضول كان عاملاً رئيسياً آخَرَ عجّل في ثورة الشيخ عبيد الله، التي اختلفت عن الانتفاضات الكردية السابقة باتجاهها نحو إنشاء كردستان مستقلة ذاتياً أو كلياً[٤٩]. فبعدما لحظت المادة ٦١ من معاهدة برلين إصلاحات جذرية للأرمن وتعهدت الحكومة العثمانية بموجب المعاهدة المذكورة ضمان سلامة الأرمن ضد تعديات الأكراد والجركس[٥٠]، عملت بريطانيا على تعيين خمسة قناصل «عسكريين» لمهمة التجوال في الأناضول وأرمينيا للاستماع إلى شكاوى السكان المسيحيين حول الإدارة العثمانية وأفعال الزعامات الكردية وإرسال تقارير عن ذلك إلى السفير البريطاني في الآستانة[٥١]. وقد أعطى هذا الأكراد الانطباع بأن تلك الدولة على وشك إعلان حمايتها على الولايات الشرقية في الأناضول. ومع تعيين قنصل بريطاني في وآن عام ١٨٧٩، سرت شائعات عن قرب قيام دولة أرمينية مستقلة ذاتياً تحت الحماية البريطانية. وبين عامي ١٨٧٨ و١٨٨١، أسس الأرمن منظمتين سريتين، الأولى في وآن (جمعية الصليب الأسود) والثانية في أرضروم (المدافعون عن الوطن)[٥٢]. ولهذا، خشي الأكراد من أن تمهد الإصلاحات الموعودة و«الاستعدادات الأرمنية» الطريق إلى قيام دولة أرمنية في شرق

الأناضول حيث انصبت طموحاتهم في إنشاء كيان خاص بهم، وكذلك، من أن يؤدي قيام دولة أرمينية إلى إضعاف نفوذهم في تلك المنطقة[٥٣].

وقد علّق الشيخ عبيد الله على بنود معاهدة برلين بما يتعلق بالأرمن ومسيحيي السلطنة في شرق الأناضول بالقول: «**ماذا أسمع، إن الأرمن سيحصلون على دولة مستقلة في وآن، وإن النساطرة سوف يرفعون العلم البريطاني ويعلنون أنفسهم رعايا بريطانيين، لن أسمح بذلك حتى ولو كان عليّ دعوة النسوة إلى حمل السلاح**»[٥٤]. وكان نمو قوة النساطرة قد جاء نتيجة استفادة هذه الأقلية الدينية من «التنظيمات» ومن الحماية البريطانية لها واعتمادها على المبشرين الأجانب[٥٥]. ولهذه الأسباب كلها، سار الأكراد بعد معاهدة برلين في اتجاه لعرقلة تنفيذ إصلاحات للأرمن. وتوافقت توجهاتهم هذه مع سياسة الباب العالي غير المعلنة الرافضة وضع الإصلاحات التي أقرتها معاهدة برلين لمصلحة الأرمن موضع التنفيذ. وقد حصل الشيخ عبيد الله في معارضته تلك الإصلاحات على دعم السلطان عبد الحميد الثاني. وبالمقابل، إعتبر السلطان العثماني حركة الشيخ عبيد الله أداة يمكنه أن يوازن بها القومية الأرمنية[٥٦].

ومنذ عام ١٨٧٩، أخذ الشيخ عبيد الله يحضر لانتفاضة ضد السلطنة[٥٧] ويكثف في الوقت نفسه من اتصالاته داخل كردستان ومع خارجها. فاتصل بالآشوريين لتنسيق الانقلاب ضد السلطنة في الأناضول واعداً المسيحيين بمعاملة مساوية بالمسلمين. كما عقد حلفاً مع فرحان، شيخ بدو بغداد، بغية الاستيلاء على الموصل[٥٨]. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الشيخ اتصالات مع خديوي مصر إسماعيل باشا وشريف مكّة حسين بن عون للحصول على تأييدهما[٥٩]، هذا في الوقت الذي كان فيه شريف مكّة يحضر مع الإنكليز مشروع إعلان خلافة عربية في الحجاز، وفي الوقت الذي كانت فيه بلاد الشام تشهد تحركات مريبة لعملاء الشريف ولمدحت باشا و«جمعية بيروت السرية»[٦٠]. ولذا، فإن إرسال الشيخ عبيد الله إلى شريف مكّة يطلب دعمه في مشروع الانتفاضة ضد السلطان العثماني، يحملنا على الاعتقاد بوجود اتصالات ثنائية بين الحجاز وكردستان لتنسيق الانقلاب ضد السلطنة. ولربما كانت الموصل حلقة الالتقاء بين حركتي الحجاز وكردستان. فقد جاء في إحدى الوثائق الفرنسية ان الموصل كانت أحد مراكز حركة المؤامرة الحجازية[٦١]، فيما كانت المدينة نفسها عاصمة الدولة الكردية المنشودة[٦٢]. وقد يكون موفد حجازي زار كردستان سراً أثناء بعثات شريف مكّة إلى العالمين العربي والإسلامي في صيف وخريف عام ١٨٧٩ وذلك للتحريض ضد السلطان[٦٣].

أدرك الشيخ عبيد الله منذ بداية انتفاضته أن مشروع كردستان مستقلة هو مسألة تمس التوازن الدولي في آسيا الصغرى ويحتاج تحقيقه إلى دعم خارجي وبشكل خاص من كل من روسيا وبريطانيا. ولهذا السبب، أجرى اتصالات مع قنصلي روسيا في أرضروم ووآن لكسب تأييد دولتهما إلى مشروعه. وقد طلب الشيخ من روسيا عبر قنصلها في أرضروم أن تدعم قيام كردستان مستقلة تحت حمايتها[٦٤]. ولفت الشيخ انتباه القنصل الروسي في وآن إلى الأهمية الاستراتيجية للمناطق الكردية في أية حرب مقبلة بين بلاده وبريطانيا في آسيا الصغرى، حيث يسيطر الأكراد على مسالك هذه الأقاليم كافة[٦٥].

وفي كانون الأول عام ١٨٧٩ كتب قنصل روسيا في تبريز يقول: «**في هذه الأيام يخطط الشيخ** (عبيد الله) **لانتفاضة ضد الدولة العثمانية عازماً على تشكيل دولة مستقلة من كردستان تركيا يقف هو على رأسها، وقد اختار مدينة الموصل مقراً له**»[٦٦]. وسبق ذلك بقليل، إرسال نيقولا إغناتيف، سفير روسيا في الآستانة، إلى قيادة القوات الروسية في القوقاز يحثها على إقامة صلات سرية لكسب ود الأكراد[٦٧]. ومع ذلك، كانت الحكومة الروسية تعارض قيام دولة كردية مستقلة. فبغض النظر عن خروجها منهكة من الحرب ضد الدولة العثمانية وانشغالها بثورة تركمان التكي على مقربة من الحدود مع فارس[٦٨]، إلا أنها كانت ترى أن موافقتها على قيام كيان سياسي كردي سيكون معناها خسارتها للمناطق الكردية التي كسبتها بموجب معاهدة برلين[٦٩]. إضافة إلى ذلك، إعتبرت بطرسبورغ أن وجود دولة كردية بحمية دينية - صوفية على حدودها وبزعامة الشيخ عبيد الله سوف يشكل خطراً عليها[٧٠]، خصوصاً أنها لم تكن قد نسيت بعد الثورات التي كان النقشبنديون قد قاموا بها في داغستان وتشيشينيا (الشيشان) أثناء الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر بزعامة غازي محمد وشامل[٧١].

أما بريطانيا، فكانت تخشى قيام دولة أرمنية مستقلة من أن تقع تحت نفوذ روسيا وتصبح ألعوبتها، أو أن يؤدي قيام مثل هذه الدولة إلى إيقاظ مخاوف فارس ويدفعها بالتالي إلى الارتماء في أحضان روسيا[٧٢]. ففي السابق، وقفت بريطانيا ضد ثورتي بدر خان وشير علي وقامت بإحداث إنشقاق بين الأكراد[٧٣]. لذلك، نظرت بقلق شديد إلى تحركات الشيخ عبيد الله واتصالاته خارج هاكاري ومارست ضغوطات على الباب العالي أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة وفي أعقابها لإبعاد الزعامات الكردية صاحبة النفوذ في كردستان. وفي الوقت نفسه، عملت تلك الدولة على أن تنسق فارس والدولة العثمانية مواقفهما من المسألة الكردية[٧٤]. كما مارست ضغطاً على الآشوريين كي لا ينضموا إلى الثورة الكردية[٧٥]. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بريطانيا باستمالة الأكراد عن

طريق الوعود والرشاوى. وتذكر المصادر أن كلايتون (Clayton)، نائب قنصلها في وآن، قصد الشيخ عبيد الله عام ١٨٧٩ في مقره في باشقلا[٧٦] وتفاوض معه وأن الشيخ حمّله رسالة إلى حكومته. وتضيف تلك المصادر، أن بريطانيا أرسلت إلى الأكراد في أعقاب ذلك شحنات من السلاح والذخائر وكميات من المال تحت ستار مساعدات إنسانية لمواجهة القحط الذي أصاب كردستان[٧٧]. والجدير بالملاحظة هنا، أن هذه «المساعدات» لم تشكل تعديلاً أو خروجاً على سياسة بريطانيا المعارضة لقيام دولة كردية مستقلة، إذ كانت تصب في مصلحتها: تسليح الأكراد واستخدامهم كحاجز أمني قادر على عرقلة أي تقدم روسي في وادي الفرات ومن ثم إلى الهند[٧٨].

وقبل أن يعلن ثورته، حاول عبيد الله الوصول إلى صيغة للتعايش مع الباب العالي وتقضي بجعل كردستان مستقلة ذاتياً تحت الحكم العثماني، على أن يكون هو حاكمها مدى الحياة ويؤدي الجزية إلى الباب العالي وضرائب «ولاياته» المعتادة إلى الخزينة العثمانية[٧٩].

وعلى عكس ما كان يشتهيه، لم تكن الدولة العثمانية على استعداد لأن تغير موازين القوى في كردستان لغير مصلحتها، فرفضت المشروع[٨٠]. ومن جهة أخرى، أدركت الحكومة العثمانية نية الشيخ عبيد الله في إشعال الثورة. وحول إجراءاتها المضادة يحدثنا المؤرخ جليل، فيقول[٨١]: «**اتخذت الحكومة العثمانية التي كانت على علم بالتحضير للثورة عدداً من الاجراءات لمنعها. فقد منحت في خريف عام ١٨٧٩ صلاحيات واسعة جداً لقائد جيش الأناضول الرابع المشير سامح باشا. وقبل البدء بالعمليات العسكرية قام بحشد كتائب عسكرية من أرضروم، وأذربيجان، والموصل، وديار بكر، و وآن وأماكن أخرى حول هكاري، كما سُدت الممرات التي تربط المناطق الكردية المجاورة مع هكاري، بحيث لا يتمكن سكانها من الانضمام إلى الشيخ الثائر**».

لم يستطع التسعماية مقاتل كردي في حوزة الشيخ عبيد الله الصمود أمام زحف الجيش العثماني. فانهزموا عند أول مواجهة[٨٢]، بعدما انفض عن الشيخ زعماء القبائل الكردية الأخرى[٨٣]. وفي ضوء هذه الكارثة وتحطم مشروعه، إضطر الشيخ إلى أن يجدد ولاءه للسلطان العثماني مؤكداً على ذلك من خلال ملاحقته القبائل الكردية التي استغلت المناسبة للقيام بأعمال السلب والنهب[٨٤]. ومن جهته، عفا السلطان عن الشيخ عبيد الله، إذ رأى أن بقاءه على رأس الزعامة الكردية ضروري لمناهضة مساعي الأرمن لإنشاء كيان خاص بهم.

رابعاً: الشيخ عبيد الله: «الخطاب القومي - القبلي» في مشروع كردستان موحدة ومستقلة (انتفاضة الأكراد الكبرى عام ١٨٨٠)

بعد فشل انتفاضته الأولى، بدأ الشيخ عبيد الله يستعد لجولة جديدة على شكل ثورة كبرى تشمل كردستان العثمانية والفارسية، وأخذ يجمع المقاتلين حوله. وطبقا لتقارير بريطانية، كان يصله في اليوم الواحد ما بين ٥٠٠ عنصر إلى ١٠٠٠[٨٥]. وقد ضمّت قواته متصوفين وقبائل، أهمها قبيلة منغور الفارسية بزعامة حمزة آغا[٨٦]. وفي ١٥ شباط عام ١٨٨٠، بعث ضابط روسي كبير بتقرير إلى قيادة الأركان الروسية في القوقاز ذكر فيه: «**إن الشيخ** (عبيد الله) **ينوي الانفصال عن تركيا والحصول على الاستقلال التام منتهزاً ضعف تركيا الحالي ومفترضاً بأنها ماضية نحو التفكك التام...**»[٨٧].

وفي ثورة عام ١٨٨٠، نجد أن تعديلاً جذرياً قد طرأ على فكر الشيخ عبيد الله وخططه. فقبل تلك الثورة، كان الأكراد يثورون لأجل السلب و النهب[٨٨] أو للحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي وتقوية أنفسهم في أرضهم وليس لإنشاء كيان مستقل يضم أكراد السلطنة وفارس معاً. ومع ثورة الشيخ عبيد الله الثانية عام ١٨٨٠ تغير الموقف[٨٩]. فللمرة الأولى في تاريخ الحركات الكردية في القرن التاسع عشر، يأتي زعيم كردي يطرح من داخل المجتمع القبلي - الإقطاعي الكردي، وإن منفرداً، المسألة الكردية من خلال خطاب «قومي» فريد بالدعوة إلى توحيد كل الأكراد في كيان مستقل مستخدماً مصطلحات «الأمّة» و«الوطن» ومركزاً على الخصوصيات الثقافية والعرقية لشعبه.

عندما بدأ الشيخ عبيد الله في أيلول وتشرين الأول عام ١٨٨٠ ثورته، بعث برسالتين إلى كل من جوزيف كوشران (Joseph Cochran)، طبيب الإرسالية التبشيرية الأميركية في كردستان، وإلى إقبال الدولة حاكم أورمية الفارسي[٩٠]. وجاء في الرسالة الأولى: «**إن الأمة الكردية التي يزيد عددها على ٥٠٠ ألف عائلة هي شعب مستقل. إن دينها مختلف** (عن أديان الآخرين)، **وإن شرائعها وعاداتها خاصة بها... نحن أمّة مستقلة. نتمنى أن نتولى مصالحنا بأنفسنا بحيث نتمتع... بالإمتيازات التي تتمتع بها الأمم الأخرى**»[٩١]. وإلى حاكم أورمية، كتب يقول: «**... إن الأكراد الفرس والأكراد العثمانيين قرروا أن يتوحدوا ويشكلوا أمّة واحدة وأن يحافظوا على النظام فيما بينهم**»[٩٢].

كان الشيخ عبيد الله يدرك أن قيام دولة كردية تشمل كامل كردستان لا بدَّ أن يواجه ردود فعل مضادة من المسيحيين في شرق الأناضول، خصوصاً وإن إرث الماضي الذي شاب العلاقات بين المسلمين (الأكراد) والمسيحيين (الأرمن والنساطرة والكلدان والأشوريين) من الناحيتين الدينية والقومية، كان يمنع أي توافق بين الفريقين. ومع ذلك، حاول الشيخ عبيد الله أن يبدد شكوك بريطانيا وبالتالي مسيحيي الأناضول الشرقي تجاه كردستان إسلامية متحدة. فأجرى اتصالات مع أبوت (Abbot)، قنصل بريطانيا العام في الأناضول، وأعلمه بنيته في الثورة. وبرر الشيخ ذلك برغبته في إعادة الأمن والنظام إلى كردستان. وحول سياسته المقبلة تجاه المسيحيين في المنطقة، أبلغ عبيد الله القنصل أنه سيمنح المسيحيين حقوقاً مساوية لحقوق المسلمين وسوف يسمح لهم ببناء مدارسهم وكنائسهم. وفي ضوء هذا «البرنامج»، طلب الشيخ تأييد بريطانيا له للحصول على دعم الدول الكبرى لمشروعه[٩٣].

وفي أواخر تموز عام ١٨٨٠، وبعد إرساله دعوات إلى الزعامات الكردية في كردستان، تمكن الشيخ عبيد الله من عقد مؤتمر كردي في شمدينان، هو الأكبر في تاريخ الحركة الاستقلالية الكردية حتى ذلك الحين. فقد ضم المؤتمر المذكور ٢٢٠ زعيماً قبلياً ورجل دين وإقطاعي وأعيان[٩٤]. وقد وصلت المؤتمر وفود من السليمانية والعمادية وهوراماان وبوتان ومن جبال ساسون وسرت وموش ووآن، ومن كردستان الفارسية.

وقد حدد الشيخ عبيد الله خلال المؤتمر هدفه الرئيسي، وهو إقامة اتحاد بين العشائر الكردية والإعداد للثورة ضد الدولة العثمانية وفارس. كما تحدث عن ضرورة إنشاء كردستان مستقلة بالقول : « **كفانا المعاناة والاحتمال والشقاء من. . . المرتدين، علينا أن نتحرر. . . إن هاتين الحكومتين** (الدولة العثمانية وفارس) **تمثلان حجر عثرة يعرقل تطورنا**»[٩٥]. وينقل أبو شوقي عن أحد أحفاد الشيخ عبيد الله أن خطاب جده أثناء انعقاد جلسات المؤتمر كان على الشكل التالي : « **تأسست الأمبراطورية العثمانية قبل ٥٥٠ سنة. إن العثمانيين وصلوا إلى الحكم بطريقة غير مشروعة. إن الحكومة العثمانية بعد أن حكمت ٤٠٠ - ٥٠٠ سنة، تخلت عن الدين الإسلامي وسلكت طريق الكفر وإنها منذ ذلك الوقت أخذت تضعف وتقترب من الانهيار والاضمحلال. لذلك فيا أبناءنا الأعزاء**»، أضاف الشيخ عبيد الله، «**يكفي حسب توصيات آبائنا وأجدادنا تحمل هذا الظلم والاستعباد المفروض علينا من قبل الأتراك الطغاة. . . يجب أن نتحرر، ليس نحن فقط الأكراد في تركيا العثمانية، بل وكذلك الأكراد في إيران، من هاتين**

الحكومتين المعترضتين والمعوقتين لنهضتنا. لذلك أمَرَنا الأجداد بالتضحية جميعاً بدمائنا في سبيل الدين وحرية الوطن»[٩٦].

يتضح من خطاب الشيخ عبيد الله أن التخلص من الحكم العثماني كان في أولويات أهدافه كخطوة ضرورية لإنشاء كردستان مستقلة. ولذا، كان عليه أن يواجه أثناء المؤتمر الزعامات الكردية المؤيدة للدولة العثمانية، التي رفضت توجيه «جامعة العشائر الكردية» التي انبثقت عن المؤتمر ضد السلطنة وفضلت توجيهها ضد الأرمن ومسيحيي الأناضول، وهو ما كان ينسجم مع سياسة الباب العالي. لكن الشيخ حذر من أن حرباً كردية - أرمنية سوف تنعكس سلباً على الأكراد أنفسهم وتجعل أوروبا تقف ضدهم. وأضاف يقول، إن قضاء الأكراد على الأرمن سوف يُفقد الأولين حاجة الدولة العثمانية إليهم في المستقبل ويجعل تلك الدولة توجه اضطهادها ضدهم[٩٧].

وعلى الرغم من موقف الشيخ عبيد الله «المتسامح» تجاه المسيحيين في شرق الأناضول، إلا أن الأرمن ارتابوا من تحركاته. ففي ٢٠ حزيران ١٨٨٠ بعث بطريركهم إلى غوشن، سفير بريطانيا في الآستانة، يقول إن الحكومة العثمانية تقف وراء الأكراد بهدف إضعاف الأرمن. وجاء في رسالته ما يلي[٩٨]:

> **«إن عصبة كردية يجري تشكيلها بإيعاز من الحكومة المركزية (العثمانية)، التي تريد من خلالها إضعاف المسألة الأرمنية كي تقف بوجهها مسألة جديدة وهي المسألة الكردية. إن السياسة العثمانية هي الباعث على إنشاء هذه العصبة (الكردية). إن الشيخ عبيد الله هو...زعيمها. وسوف تثير (هذه العصبة) الشغب...(لأن) هدفها هو إنشاء دولة في تركيا. وهي (العصبة) تمارس أكثر النشاطات الوحشية لأجل طرد الأرمن من منطقة... (هاكاري)».**

وفي ١٥ أيلول، أي قبل أسبوعين على بدء ثورته، بعث الشيخ عبيد الله برسالة إلى حاكم أورمية الفارسي يبرر فيها قراره بإعلان الثورة، وهو عدم اهتمام سلطات فارس والدولة العثمانية بالأكراد ومعاملتهم القاسية لقبائل شكاك (فارس) وهاكاري (الدولة العثمانية)، وأن أكراد فارس والسلطنة «**قرروا تشكيل دولة واحدة**»[٩٩].

إزاء المعارضة الشديدة لثورة كردية ضد الباب العالي من قبل زعامات كردية، إضطر الشيخ مكرهاً إلى إجراء تعديل في خطته. فقرر أن يهاجم فارس أولاً معتمداً على نفوذه الكبير بين أكرادها وقواسم السنة التي تجمعه معهم ونقمة هؤلاء على حكومتهم الفارسية، على أن ينقلب بعد ذلك ضد الدولة العثمانية. واعتقد الشيخ أن تحقيق الأكراد انتصارات في فارس سوف يحفّز المعارضين لانتفاضة في كردستان العثمانية على توجيه

سلاحهم ضد السلطنة. وقد برر الشيخ تعديل خطته بالقول[١٠٠]: «**بما أن جزءاً من كردستان يخضع لإيران، فإن حربنا ضد أضعف بلد يؤدي إلى تحرير أشقائنا، وعندما نصبح أسياد بلاد غنية وخصبة مثل أذربيجان، سوف نملك مصدراً لا ينضب معينه لأجل خوض الحرب ضد عدونا الآخر، ضد العثمانيين**».

ولكي يخفي نواياه المبيتة تجاه الدولة العثمانية، أكد الشيخ عبيد الله للباب العالي أنه سوف يعترف بسيادة السلطان على المناطق التي سيفتحها في فارس[١٠١]. وقد وجد الباب العالي في توجيه «الخطر الكردي» نحو فارس وسيلة لدرئه عنه[١٠٢]. ويذكر أبو شوقي أن الحكومة العثمانية شجعت في البداية الشيخ عبيد الله وأنصاره ووجهت اندفاعهم نحو فارس وأن أحد مرافقي السلطان العثماني ويدعى العقيد بحري بك زار الشيخ في مقره بهاكاري ونجح مع الشيخ في توحيد القبائل الكردية المتنافسة كمامش ومنغور وغيرها وتوجيهها ضد فارس، وأنهما جندا من صفوفها قوات كبيرة زُودت بأسلحة بريطانية[١٠٣].

وفي تشرين الأول عام ١٨٨٠، إنتشرت الثورة الكردية في كل أنحاء كردستان الفارسية. وتبعاً للخطة الموضوعة، كان على القوات الكردية أن تتحرك على الشكل التالي: تسيطر الوحدة الأولى من الثوار على صاوجبلاق (مهاباد) أولاً ومن ثم على تبريز. وكان على الوحدة الثانية، التي تشكلت على الأراضي الفارسية في مركور، تأمين حماية الوحدة الأولى والسيطرة على مدينة أورمية الاستراتيجية. أما الوحدة الثالثة، فكان عليها أن تتجمع في برادوست وتسيطر على كل المنطقة غربي أورمية وعلى سلماس وخوي. وقد أشرف الشيخ عبيد الله على الوحدتين الأخيرتين[١٠٤].

تمكن الأكراد بادىء الأمر، وعددهم نحو عشرين ألفاً، وفي بعض المصادر الأخرى ما بين سبعين ألفاً إلى ثمانين ألفاً[١٠٥]، من تحقيق نجاحات سريعة. فوصلت بعض وحداتهم حتى أورمية، التي استعصت عليهم، فيما سيطرت قوات أخرى لهم على صاوجبلاق دون مقاومة بعد أن غادرها حاكمها الفارس. وقد أعلن الأكراد حكومة مؤقتة في هذه المدينة[١٠٦]. وبعد سقوط مدن مياندواو وميليكان ومراغة بأيديهم، زحف الأكراد نحو تبريز عاصمة أذربيجان. وقد استقبلت المدن الكردية المفتوحة عبيد الله كـ «**محرر**»[١٠٧].

وعلى الرغم من هذا الاختراق العسكري، فقد تمكنت فارس من استيعابه، ثم شنّت هجمات مضادة ألحقت بالأكراد هزيمتين عند أورمية وتبريز وشتّتتهم وجعلتهم يفرون من ساحات القتال ناهبين المدن أثناء انسحابهم[١٠٨]. وفي ٢٠ تشرين الثاني،

أرسل السلطان العثماني رسالة إلى عبيد الله طالبه فيها بإسم الدين إلقاء سلاحه[١٠٩]. ولكن هذه المناشدة جاءت متأخرة، إذ كان الجيش الفارسي قد تمكن في منتصف الشهر المذكور من حسم المعارك لمصلحته ولاحق فلول الأكراد المنسحبين باتجاه كردستان العثمانية مدمراً القرى الكردية أثناء عملياته. وفي الأيام الأولى من كانون الأول، وصل عبيد الله وبعض فلوله إلى النهري[١١٠]. وقد عزا سفير فارس في الآستانة إلقاء عبيد الله سلاحه ليس إلى مناشدة السلطان العثماني، بل إلى انتصارات جيوش بلاده[١١١].

وفيما يؤكد العديد من المصادر أن روسيا مارست ضغطاً على الباب العالي لوقف الثورة الكردية وأن بريطانيا رعت بدورها وفاقاً عثمانياً - فارسياً نتج عنه محاصرة القوات العثمانية للأكراد المتراجعين إلى داخل كردستان العثمانية[١١٢] واعتقال الشيخ عبيد الله بعد ذهابه إلى الآستانة للتفاوض مع السلطان العثماني، ينفي «بهرندت» تلك الرواية بشدة ويؤكد أن الباب العالي دافع بقوة عن الشيخ عبيد الله أمام الدبلوماسيتين البريطانية والفارسية نافياً تورط الشيخ في ثورة أكراد فارس[١١٣] وناسباً المسألة كلها إلى أحد أبناء الشيخ وإلى قيادات كردية أخرى وخصوصاً حمزة آغا، زعيم عشيرة منغور الكردية الفارسية[١١٤]. ويذكر أولسن أن الباب العالي انقلب ضد الشيخ عبيد الله بعد عبوره من فارس إلى الأراضي العثمانية، لأنه خشي من أن يؤدي دعمه الاتجاهات «القومية» الكردية إلى جعل الأكراد خارج سيطرته[١١٥]. وفي حين يرى جليل أن الباب العالي وجّه الثورة الكردية في اتجاه فارس وراقبها بحذر[١١٦]، يعتقد المؤلفان شابري أن هدف عبيد الله كان إنشاء «**دولة قومية كردية**» في الأراضي الفارسية تكون تحت حماية الباب العالي[١١٧].

وعلى الرغم من وصول الثورة الكردية إلى نهايتها هذه وعدم تحقيقها أي مكسب «قومي» على حساب فارس أو الدولة العثمانية، إلا أن السلطان العثماني فضّل استخدام الدبلوماسية واللين مع الزعيم الكردي بهدف الاستفادة منه في إنشاء «جامعة كردية»[١١٨] تكون عامل انشقاق بين الأكراد والأرمن في شرق الأناضول، وفي الوقت نفسه نِدّاً للأرمن ومشاريعهم الانفصالية[١١٩]. فاستدعى الشيخ عبيد الله إلى الآستانة وأكرمه ومنحه الهدايا وأنزله في منزل قريب من قصره، ثم تفاوض معه في سبيل هجرة أكراد فارس إلى شرق الأناضول تحقيقاً لمشروعه ضد الأرمن[١٢٠]. وفي الوقت نفسه، أرسل السلطان بعثة إلى كردستان العثمانية لدراسة أحوال أكرادها بناءً على طلب من عبيد الله[١٢١]. لكن الشيخ ما لبث أن فرّ من «منفاه» في الآستانة ووصل هاكاري، حيث تحصن في قلعة أورما. ومن هناك، حاول دون جدوى الحصول على دعم روسيا له

ضد السلطنة[١٢٢]. إلا أن القوات العثمانية ألقت القبض عليه ونفته إلى مكّة في تشرين الثاني عام ١٨٨٢ حيث توفي في العام التالي[١٢٣].

وبانتهاء حركة الشيخ عبيد الله واستقطاب السلطان عبد الحميد الثاني الأكراد في مشروع «الأفواج الحميدية» عام ١٨٩٠[١٢٤]، غابت عن ساحة كردستان العثمانية أية ثورة كردية ذات أثر. لقد تمكن السلطان من خلال «الأفواج الحميدية» من دمج الأكراد في النظام العثماني وإيديولوجية «الجامعة الإسلامية»، التي جعلت منهم «سداً إسلامياً» في وجه التطلعات القومية للمسيحيين الأرمن. كما كان للجامعة الإسلامية دور كبير في بقاء الأكراد شعباً لا دولة له[١٢٥].

حواشي الفصل الرابع

(١) يُقصد بكردستان تلك المنطقة التي ضمّت أكبر تجمع للسكان الأكراد، وهي أجزاء من ولايات وآن وديار بكر والموصل. إضافة إلى ذلك، وُجد الأكراد على طول سلسلة جبال طوروس من أضنة حتى الحدود العثمانية - الفارسية غربي بحيرة أورمية، أنظر:

Armenia and Kurdistan, London 1920, p 1.

وقارن بملحقي رقم (١٦) و(١٧).

(٢) Th. Bois, Kurds, Kurdistan, in: *EI 2*, vol. V, Leiden 1982, p 475.

(٣) Bletch Chirguh, La question Kurde, ses origines et ses causes, la Caire 1930, p 10.

(٤) Armenia and Kurdistan, op. cit. , pp 24-25.

(٥) Laurent Chabry/ Annie Chabry, Politique et minorités au Proche-Orient, Paris 1984, p 254.

وحوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، مرجع سابق ص ٤٩-٥٠.

(٦) عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨ ص ٧-٨، ٩٩-١٠٠.

(٧) Jemal Nebez, Kurdistan und seine Revolution, Nuske 1972 , pp 62-63.

(٨) Chabry, Politique et minorités, op. cit., p 254.

(٩) في حدود عام ١٩٠٨ وُجد نحو ٣٠٥ قبائل كردية في السلطنة العثمانية، *EI 2*, vol. V, pp 471-472. وحامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٩٢ ص ١٣.

(١٠) David McDowall, The Kurds, London 1992, pp 19-20.

(١١) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة عبدي حاجي، بيروت ١٩٩٢ ص ١١.

(١٢) C.J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, London 1957, pp 13-14.

(١٣) McDowall, op. cit., p 20.

(١٤) Gerard Chaliand, Introduction, in: Gerard Chaliand ed. *People Without a Country*, transl. by Michael Pallis, London 1980, p 12.

(١٥) المرجع السابق ص ١٢.

(١٦) Kendal, The Kurds under the Ottoman Empire, in: Gerard Chaliand ed., op.cit., p 26.

(١٧) حول إشكالية القضاء على الإنكشارية عام ١٨٢٦ من قبل السلطان العثماني محمود الثاني، أنظر رسالة الدبلوم خاصتي بعنوان «أثر الغرب الأوروبي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية

(١٧٨٩ - ١٨٣٩)»، جامعة بيروت العربية ١٩٧٥، ص ٨٥-٩٩، ١١٦-١٢٤، ١٢٧-١٣٨.

(١٨) عيسى، مرجع سابق ص ١٤-١٥.

(١٩) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ١٥-١٦.

(٢٠) أبو شوقي، لمحات من تاريخ الانتفاضات والثورات الكردية، بيروت ١٩٧٨، ص ١٨-١٩، وفيليب فارج / يوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي، القاهرة ١٩٩٤ ص ١٤٦.

(٢١) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ١٩.

(٢٢) المرجع السابق ص ١٩.

(٢٣) نوار، تاريخ العراق ص ١٣٤-١٣٥.

(٢٤) Chabry, p 254; Edmonds, p 8.

(٢٥) جليل وآخرون ص ٢٤-٢٥.

(٢٦) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت ١٩٨٧، ص ٧٦-٧٧، وعيسى ص ٣-٥.

(٢٧) عيسى، مرجع سابق ص ١٧ - ١٩؛ Kendal, op. cit., p 30.

(٢٨) جليل وآخرون، مرجع سابق ص ٣١.

(٢٩) فيما كان الهدف من «قانون الأراضي» تأكيد حق الدولة في الأرض في وجه القوى المحلية وبقايا الإقطاع، انتهى هذا القانون إلى توسيع الملكية الفردية. ولما كانت الدولة تريد توطين القبائل وإخضاعها، عمدت إلى إلغاء الملكيات المشتركة للأراضي القبلية و أنشأت ملكيات صغيرة في وجه شيوخ القبائل، وهو ما أدى إلى مركزة سلطتها. لكن خوف الفلاحين من الضرائب والخدمة العسكرية، أدى إلى تسجيل أراضيهم بأسماء رؤسائهم أو بأسماء الأعيان، مما جعل هؤلاء يتملكون الأرض وأن يتحول الفلاحون وصغار الملاكين إلى أجراء. وكان لهذا القانون أثرٌ كبيرٌ في التحولات الاجتماعية - الاقتصادية، أنظر: عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية/ مرجع سابق ص ١٢٨؛ وقارن نص القانون بـ يوسف قزما خوري، مختارات من القوانين العثمانية، بيروت ١٩٩٠، ص ٧-٢٩. وحول تأثير هذا القانون على الأوضاع في كردستان، راجع: Shaw II, pp 114-115.

(٣٠) جليل وآخرون ص ٣٢.

(٣١) Behrendt, Nationalismus in Kurdistan, op. cit., p 213.

(٣٢) جليلي جليل، انتفاضة الأكراد عام ١٨٨٠، بيروت ١٩٧٩ ص ٤٣-٤٤.

(٣٣) جليل وآخرون ص ٣٢؛ وجليل، انتفاضة الأكراد ص ٤٤.

(٣٤) Behrendt, pp 197-198.

(٣٥) Arshak Safrastian, Kurds and Kurdistan, London 1948, pp 56-57.

(٣٦) جليل وآخرون ص ٣٠.

(٣٧) المرجع السابق ص ١٣١؛ جليل، انتفاضة الأكراد ص ٥١.

(٣٨) نقلاً عن: أبو شوقي، مرجع سابق ص ٤٤.

(٣٩) بله ج شيركوه، القضية الكردية، مصر ١٩٣٠، ص ٤٧-٤٨.

(٤٠) Behrendt, op. cit., p 199f.

(٤١) المرجع السابق ص ٢٠٢-٢٠٤، وحاشية ٣٤ ص ٢٠٤.

(٤٢) Jwaideh, The Kurdish Nationalist Movement,, op. cit., pp 212-214;

دخلت الطريقة القادرية إلى كردستان في القرن الثاني عشر الميلادي، والنقشبندية في القرن الرابع عشر Bois, op. cit., p 475؛ وقد شجّع العثمانيون بداية الطريقة النقشبندية لكي تقف نداً للإمارة البابانية في السليمانية ذات الميول الفارسية. فنمت هذه الطريقة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر. لكن العثمانيين عادوا وسحبوا دعمهم لها، عندما اعتبروا أن طقوسها خطراً على المجتمع، راجع: McDowall, p 29, p 135 no. 15 وقارن نوار، مرجع سابق ص ١١٣.

(٤٣) McDowall, p 29.

(٤٤) Robert Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion 1880-1925, Austin 1989, pp 1-5.

ويخصص بهرندت صفحات عدة للحديث عن صعود رجال الدين والصوفيين إلى السلطة، فيرى أن هؤلاء كانوا يقفون على مسافة من التنظيم القبلي الكردي وبالتالي على الحياد من الصراعات على السلطة في كردستان. وبانهيار الإمارات الكردية، حافظ هؤلاء على مواقعهم داخل النظام المضطرب للإدارة العثمانية في كردستان. ومن خلال التحالفات السياسية والزيجات، استطاعوا ربط القبائل بهم والعمل تدريجاً على استقرار المجتمع الكردي خلف زعامتهم. ومن أشهر أسر رجال الدين، شمدينان وبارزان من النقشبندية وبرزنجي من القادرية، أنظر بهرندت ص ١٧٧-١٨٨.

(٤٥) Quoted from Jwaideh, pp 218-219.

(٤٦) Kendal, p 31.

(٤٧) المرجع السابق ص ٣١.

(٤٨) المرجع السابق ص ٣١.

(٤٩) Olson, pp 5-6; Jwaideh, pp 216-232.

(٥٠) جاء في هذه المادة ما يلي:

«The Sublime Porte undertakes to carry out, without further delay, the improvements and reforms demanded by local requirements in the provinces inhabited by the Armenians, and to guarantee their security against the Circassians and Kurds. It will periodically make known the steps taken to this effect to the Powers, who will superintended their application». Hurewitz I, p 414. :نقلاً عن

(٥١) *«.... to watch more closely the activities of Turkish Pashas and Kurdish Chiefs, to redress as far as possible the injustices which were brought to their attention and to report to the British Ambassador...» «They travelled throughout the region of Anatolia and Armenia, listened to petitions... and reported faithfully the misdeads of Pashas and the missery of the people»*

نقلاً عن: Behrendt, p 207, no. 12

(٥٢) Behrendt, pp 207, 219-220, no. 23.

(٥٣) Olson, pp 5-6; Jwaideh, pp 231-233.

(٥٤) نقلاً عن: Olson, p 5.

(٥٥) نوار، تاريخ العراق ص ١١٢.

(٥٦) Jwaideh, pp 240-247; Behrendt, p 225, no. 16; Armenia and Kurdistan, p 25.

(٥٧) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٥١.

(٥٨) المرجع السابق ص ٥٢ و ٥٥.

(٥٩) Kendal, p 31.

(٦٠) أنظر فوق ص ٧٢ - ٧٩ و ٩٦ - ٩٧.

(٦١) Ismail, Documents T 14, *Delaporte à Waddington, no. 22, Beyrouth 9.10.1879, p 114.*

(٦٢) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٥٢.

(٦٣) أنظر فوق ص ٩٦ - ٩٧.

(٦٤) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٥١-٥٢.

(٦٥) أبو شوقي، مرجع سابق ص ٦١-٦٢.

(٦٦) المرجع السابق ص ٦١، و جليل، انتفاضة الأكراد ص ٥٢.

(٦٧) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٣٠.

(٦٨) Kendal, p 31; Richard A. Pierce, Russian Central Asia 1867-1917, Berkeley, 1960, pp 38-42.

(٦٩) Olson, pp 6-7.

(٧٠) المرجع السابق ص ٧.

(٧١) Vincent Monteil, Les Musulmans sovietiques, Paris 1982, p 21.

وشانتال لومرسيه كيليوجيه، الطرق الصوفية في شمال القوقاز، في : «الإجتهاد»، ٦(١٩٩٠)، ص ٢٦٣.

(٧٢) Olson, p 7.

(٧٣) أبو شوقي ص ٦١-٦٢.

(٧٤) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٥٦-٥٧، وجليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٣٣.

(٧٥) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٦٢-٦٣.

(٧٦) أبو شوقي ص ٦٢-٦٣.

(٧٧) المرجع السابق ص ٦٢ و: Kendal, p 31

وراجع أيضاً: Erhard Franz, Kurden und Kurdistan, Hamburg 1986, p 134.

(٧٨) جليل، الحركة الكردية ص ٣٠.

(٧٩) عرض الشيخ عبيد الله على الباب العالي ما يلي:

«... that he should be recognized as a semi-independent prince. A condition of laying down his arms, he proposed that the country should be formed into an autonomous tributary province, of which he should be named governor-general for life», The Times, 28.10.1879.

(٨٠) Behrendt, p 221.

(٨١) جليل وآخرون، مرجع سابق ص ٣١.

(٨٢) لا تعالج المصادر انتفاضة الشيخ في خريف عام ١٨٧٩ على انفراد وتعتبرها مقدمة لانتفاضة عام ١٨٨٠. والاستثناء الوحيد تبعاً للمادة المستخدمة هو بهرندت.

(٨٣) Behrendt, p 215.

(٨٤) المرجع السابق ص ٢١٥.

(٨٥) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٣٣.

(٨٦) Franz, Kurden und Kurdistan, op.cit.,p 134.

(٨٧) نقلاً عن: جليل، الانتفاضة الكردية ص ٥١.

(٨٨) المرجع السابق ص ٥١، و«**ثمرات الفنون**» عدد ١٩١ تاريخ ١٧/ ١٠/ ١٨٧٨.

(٨٩) Hassan Arfa, The Kurds, London ect. 1966, pp 23-24.

(٩٠) تتناقض المصادر فيما بينها عما إذا كان الشيخ عبيد الله قد وجه الرسالة الأولى إلى الطبيب الأميركي كوشران أو إلى كلايتون، نائب قنصل بريطانيا. ويرى Behrendt ص ٦٢-٦٣، أن أول من نشر مضمون هذه الرسالة هو Safrastian, Kurds and Kurdistan, op. cit

(٩١) *«The Kurdish nation, consisting of more than 500.000 Families, is a people apart. Their religion is different (to that of others), and their laws and customs are distinct».... «Auch wir sind eine selbständige Nation ... so dass ... wir... Vorrechte geniessen, wie die anderen Nationen»,* نقلاً عن: Behrendt, pp 217-218 و Olson, p 2

وقد جرى استخدام مصطلح «وطن» من قبل عبيد الله أثناء مؤتمر الأكراد في شمدينان في تموز ١٨٨٠، أبو شوقي ص ٥٢.

(٩٢) نقلاً عن حاشية رقم ١٦ صفحة ٢١٧ من كتاب Behrendt

(٩٣) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٧٢.

(٩٤) أبو شوقي ص ٦٥.

(٩٥) نقلاً عن: جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٣٤.

(٩٦) نقلاً عن: أبو شوقي ص ٥٢.

(٩٧) جليل وآخرون ص ٣٤ و أبو شوقي ص ٥٧.

(٩٨) نقلاً عن: Behrendt, pp 218-219.

(٩٩) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٦٩.

(١٠٠) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٣٥.

(١٠١) Chabry, Politique et minorités , p 255; Franz, p 134.

(١٠٢) Kendal, p 32.

(١٠٣) أبو شوقي ص ٦٣-٦٤.

(١٠٤) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٣٥.

(١٠٥) أنظر أبو شوقي ص ٦٧؛ و: Franz, p 134; Kendal, 32

(١٠٦) جليل وآخرون ص ٣٦.

(١٠٧) المرجع السابق ص ٣٥.

(١٠٨) Arfa, The Kurds, op. cit., p 24.

(١٠٩) PAAA, Asien G, Nr. 1, Bd. 1, *Hatzfeldt an Bismarck, Nr. 374, A 7387, Pera 20.11.1880.*

(١١٠) Behrendt, p 224.

(١١١) PAAA, Asien G, Nr. 1, Bd. , *Hatzfeldt an Bismarck, Nr. 374, A 7387, Pera 20.11.1880.*

(١١٢) من هذه المؤلفات: Safrastian, p 63; Jwaideh, p 265; Kendal, p 32

(١١٣) Behrendt, p 224 وحاشية رقم ١٥ ص ٢٢٤-٢٢٥.

(١١٤) جاء في رسالة للباب العالي إلى السفارة الفارسية في الآستانة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول عام ١٨٨٠ ما يلي :

«... the Ottoman Kurds have taken no part in this rebellion...Obeidulah cannot be held responsible for the revolution stirred up by his son in Persia».

وفي ٢٨ من الشهر التالي عاد الباب العالي وأبلغ السفارة المذكورة أن:

«Sheikh Obeidullah cannot be held responsible for the insurrection, for if the matter be

impartially examined, it will be evident that the primary causes are the severity shown to Hamza Agha and the oppression of certain populations by the authorities auf (sic) ..*Azerbijan*، نقلاً عن: Behrendt, p 224, no. 15.

(١١٥) Olson, pp 6-7.

(١١٦) جليل، انتفاضة الأكراد ص ٧٤ و: Chabry, politique et minorités , op. cit.,p 255

(١١٧) Chabry, op. cit., p 255.

(١١٨) PAAA , OG 9, 1, Bd. 4, *Oppenheim an Hohenlohe-Schillingsfürst , Nr. 104, A10352, Oberkassel (Siegkreis), 28.7.1900: Die Hamidije-Regiementen in oberen Mesopotamien und an Abhänge der kurdischen Berge und ihre Bedeutung für die Bagdadbahn.*

والجدير بالذكر أن مشروعاً عثمانياً لإنشاء «جامعة كردية» لم ينجح قبل إنشاء «الأفواج الحميدية» عام ١٨٩٠. وقد شكك السفير الألماني في الآستانة بصحة المعلومات حول «جامعة كردية»، خصوصاً بعد تجربة «العصبة الألبانية»(سيأتي ذكرها في الفصل الخامس من الكتاب). وقد حذر السفير المذكور من أن «جامعة كردية» سوف تقوي من طموحات الأكراد نحو «القومية».

PAAA, Asien G, 1, Bd. 1, *Hatzfeldt an Bismarck*, Nr. 374, Pera 20.11.1880.

(١١٩) المرجع السابق، الوثيقة نفسها، و: Safrastian, pp 63-66.

(١٢٠) PAAA, Asien G, 1, Bd. 1, *Hatzfeldt an Bismarck, Nr. 168, 14818, Büyükdere 5.8.1881.*

(١٢١) PAAA, Asien G, 1, Bd. 1, *Hatzfeldt an Bismarck, Nr. 393, A 7705, Pera 7.12.1880.*

(١٢٢) أبو شوقي، ص ٧١.

(١٢٣) Kendal, p 32.

(١٢٤) حول هذا الموضوع، أنظر ملف المستشرق أوبنهايم في الأرشيف الألماني، مرجع سبق ذكره وقارن بـ: Olson, pp 7-15.

(١٢٥) يقول المؤلفان شابري في كتابهما:

Politique et minorités au Proche-Orient, pp 254-255 *«... La discorde, la dispersion et les antagonismes tribaux, l'action dénationalisante d'un Islam ... en revanche, Turcs et Arabes, surent beaucoup mieux utiliser à leurs fins nationales, autant de facteurs qui contribuèrent à faire des Kurdes une nation sans Etat».*

الفصل الخامس

الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) وأثرها في انبعاث القومية الألبانية

أولاً: ألبانيا تحت السيطرة العثمانية

حتى عام ١٩١٢، تاريخ حصولها على استقلالها[١]، لا يمكن الحديث عن ألبانيا ككيان سياسي أو وحدة سياسية مستقلة. فألبانيا، جغرافياً وعرقياً، هي تلك المنطقة الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأدرياتيكي بدءاً من الجبل الأسود جنوباً حتى خليج أرتا (Arta)، والتي سكنها شعب انحدر من الشعب الأليري القديم، وهو «الغيغة» (Ghegs) في الشمال، و«التوسك» (Tosks) في الجنوب وفصل بينهما نهر إيشقومبي (Ishkumbi). وقد تعاقب كل من الأمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية على حكم ألبانيا. ومنذ القرن السادس الميلادي، تعرضت ألبانيا إلى غزوات الشعوب السلافية المجاورة، تلاها ضغوطات يونانية وإيطالية ما بين القرنين العاشر والخامس عشر. ونتيجة للتمازج البشري والديني والمذهبي في تلك البقعة الجغرافية، إنقسم الشعب الألباني إلى فريقين متناحرين، وهما الكاثوليك، الذين تبعوا كنيسة روما، والأرثوذكس أتباع الكنيسة اليونانية في القسطنطينية[٢] .

ومنذ عام ١٣٨٥، بدأ العثمانيون يفتحون ألبانيا من الجنوب والوسط ودخلوا لأجل ذلك في صراعات حادة مع القوى المحلية، ومع البندقية التي كانت مصالحها التجارية ستتعرض للضرر فيما لو سيطر العثمانيون على ساحل ألبانيا وموانئها[٣]. وقد واجه العثمانيون طوال القرن الخامس عشر صعوبات جمة في التقدم شمالاً في المناطق الجبلية نظراً للثورات التي اندلعت ضدهم، ومن أشهرها ثورة إسكندر بك بين عامي ١٤٤٣ و١٤٦٨. وقد استغل إسكندر بك انشغال العثمانيين في حروبهم بهنغاريا، فانقلب عليهم مدعوماً من البابوية وهنغاريا والبندقية ومملكة نابولي وواجه التمدد العثماني لفترة ربع

قرن. وبين عامي ١٤٤٩ و١٨٦٣، شنَّ العثمانيون حملات عدة لإخضاعه. وبعد وفاته، حققوا انتصارات حاسمة على البندقية (١٤٦٣ - ١٤٧٩) واستكملوا احتلال ألبانيا[٤]. ومنذ مطلع القرن السادس عشر، أصبحت ألبانيا كلها عثمانية.

وقد سعى السلاطين العثمانيون بداية إلى استمالة الألبانيين. فمنحوهم الإقطاعيات وأعفوهم من بعض الضرائب والأموال الأميرية وأدخلوهم في الطبقة الحاكمة بأعداد كبيرة وعينوا من بينهم صدوراً عظاماً[٥]. كما تطوّع الألبانيون في الجيش العثماني وحصلوا على تيمارات لقاء خدماتهم العسكرية ووُجدت كثرة منهم في القابي قول (عبيد السلطان) نظراً لنظام الدفشرمة[٦]. وقد أثمرت هذه السياسة في اعتناق الكثير من الألبانيين الإسلام، وهو أمر إنسجم مع سياسة الدولة العثمانية للتوسع في أوروبا[٧]. فكيف تحولت ألبانيا إلى منطقة ذات أكثرية إسلامية ؟

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، سارت السلطنة بانتظام في عملية أسلمة الألبانيين[٨]، الذين تجاوبوا مع هذه السياسة في سبيل التخلص من الجزية وضريبة الغلمان (الدفشرمة)[٩] والاحتفاظ بأراضيهم، أو الحصول على التيمار[١٠]. وقد ساهم تضعضع الأوضاع داخل الكنيسة الكاثوليكية الألبانية ومخاوف العثمانيين من اتصالات الكاثوليك الألبان في شمال البلاد بالبابوية والدول الكاثوليكية و خصوصاً النمسا، في تسريع أسلمة أتباع هذه الكنيسة. فشهد القرن السابع عشر تراجعاً حاداً في أعداد الكاثوليك[١١].

أما بشأن الألبانيين أتباع الكنيسة اليونانية المنتشرين في جنوب البلاد، فلم تُمارس تجاههم سياسة أسلمة، وذلك لأنهم لم يكونوا حتى ذلك الحين أداة لدولة خارجية (روسيا). لكن الوضع تغير منذ مطلع القرن الثامن عشر وتحديداً منذ الحرب الروسية - العثمانية (١٧٦٨ - ١٧٧٤)، عندما أخذت روسيا تدعي حماية الأرثوذكس في السلطنة وتحاول استغلال روابطها الدينية بهم لإثارتهم ضد الباب العالي. وخلال سيطرة علي باشا (تابلن) في يانينا (١٧٤٤ - ١٨٢٢) بجنوب البلاد، حدثت، وبإيعاز من الباب العالي، أسلمة واسعة بالقوة[١٢].

وبفضل الهجرات المسيحية الرافضة للأسلمة من ألبانيا إلى إيطاليا وصقلية ومملكة سردينيا واليونان وبالمقابل، عمليات التوطين لبعض الأتراك من الأناضول[١٣] وانتشار الطريقة البكتاشية في ألبانيا، ازداد عدد المسلمين في البلاد[١٤]. فتحولت ألبانيا إلى منطقة ذات أكثرية إسلامية. وينقل شميدت - نيكه عن أحد الباحثين الأتراك قوله، إن

الوجود العثماني في ألبانيا وأسلمة الألبانيين ساعدا شعب تلك البلاد على المحافظة على وجوده العرقي والقومي في وجه تيار السلافية المجاور[١٥].

وقد شكل المسلمون خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر نسبة ٧٠٪ من مجمل سكان ألبانيا وسادوا في الجنوب والوسط، فيما بلغت نسبة الأرثوذكس ٢٠٪ وتمركزوا في المناطق الجنوبية المتاخمة لليونان. وفي شمال البلاد، إستقر الكاثوليك في المناطق الجبلية إلى جانب بعض المسلمين الجبليين ولم تتجاوز نسبتهم الـ ١٠٪ من مجموع السكان العام. وفي عام ١٨٧٥ بلغ عدد الألبانيين نحو ١,٤ مليون نسمة: ٦٠٠ ألف من الغيغة شمالي نهر إيشقومبي، ثلثاهم من المسلمين والثلث الباقي من الكاثوليك. وفي بلاد التوسك في الجنوب، شكل المسلمون ثلاثة أرباع الـ ٨٠٠ ألف نسمة، فيما كان الباقون أرثوذكس من أتباع الكنيسة اليونانية[١٦].

وفي الوقت الذي مارس فيه العثمانيون في الجنوب سلطة مباشرة على الألبانيين، حافظت العشائر الكاثوليكية التسع عشرة شمالي نهر درين (Drin) وأشهرها قبيلة خوتي (Hotti) والعشائر الكاثوليكية الخمس جنوبي النهر المذكور وأشهرها قبيلة ميرديت (Mirdite) على استقلالها الداخلي. وقد جعل العثمانيون قبيلة خوتي في مقدمة القبائل الكاثوليكية شمالي نهر درين، وذلك بسبب تقديمها الدعم لهم ضد البندقية. أما قبيلة ميرديت، فكانت تقدم الجنود الأقوياء للروميللي. وفي عام ١٨٨١ بلغ عدد أفراد القبائل الكاثوليكية في شمال ألبانيا ٦٧ ألف نسمة[١٧]. ومقابل تقديمها خدمات عسكرية للسلطنة في حروبها (رجل عن كل بيت)[١٨] وحماية الممرات الجبلية بين ألبانيا والروميللي، أعفى العثمانيون تلك القبائل من الجزية[١٩]. وقد انخرطت هذه القبائل في نظام عسكري تحت قيادة زعيم يلقب بـ «البيرقدار» أو «السنجق». وعندما حاولت السلطنة خلال عصر «التنظيمات» تجريدها من أسلحتها وإلحاقها بجيوشها، ثارت هذه ضدها[٢٠].

وقد اعتبر العثمانيون كل الأراضي الألبانية ملكاً للدولة (أراضي ميري)، وذلك لتطبيق نظام التيمار الذي أدى إلى ظهور إقطاعية عسكرية (السباهية). وخلال القرن الخامس عشر كان بإمكان المسيحيين، الحصول على التيمار، شرط ولائهم للدولة، حيث لم يكن اعتناق الإسلام شرطاً لذلك. ويذكر أحد سجلات التيمار لعام ١٤٣١/ ١٤٣٢ أن ١٦٪ من أصحاب التيمار في سنجق «الأناؤود» (ألبانيا) كانوا من المسيحيين[٢١]. وبعد ذلك التاريخ، عندما اقترنت الاستفادة من نظام التيمار باعتناق الإسلام، تراجع عدد المسيحيين أصحاب التيمارات بشكل حاد[٢٢]. وقد تأقلم معظم

العائلات الإقطاعية القديمة (المسيحية أساساً) مع نظام التيمار العثماني، فوجدت إقطاعيات واسعة خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التالي، حيث ظهرت طبقة ملاك الأراضي (الأعيان)، التي استغل أصحابها الخلل في نظام الضرائب العثماني لتوسيع حجم إقطاعياتهم .

وكان «الأعيان» وأصحاب التيمارات - حتى إلغاء التيمار عام ١٨٣١ - ملتزمين لدى الدولة يحصّلون كل الضرائب لها باستثناء الجزية. وكانت هذه الضريبة الأخيرة وضريبة العُشر من أهم الضرائب العثمانية[٢٣]. ومن أهم الأسر الإقطاعية التي حصلت على نفوذ واسع في ألبانيا، بوشاتلي في بلاد الغيغة بالشمال وأسرة علي باشا (تابلن) في الجنوب. وقد مارست الأسرتان سلطة شبه مستقلة عن الباب العالي[٢٤].

على الصعيد الإداري، قام العثمانيون بين عامي ١٤١٥ و١٤١٧ بجعل ألبانيا إيالة (ولاية) بإسم «أرناؤوط» أو «أرناؤود». وقد استمر العمل في هذا النظام حتى عام ١٤٦٦. وبعد هذا التاريخ، واستجابة لمتطلبات «الفتح» في البلاد، إنقسمت إيالة الأرناؤوط إلى أربعة سناجق، وهي إسكندرية (Iskenderiye)[٢٥] و ألبصان (Elbasan) وأوخري (Ohri) وأولونية (Avlonya)، التي ضمت جميعها تسع عشرة مدينة كبيرة[٢٦].

وطبقا لقوانين تشكيل الولايات بين عامي ١٨٦٤ و١٨٦٧، إنقسمت «ألبانيا» إدارياً إلى أربع ولايات هي، سكودرا وكوسوڤو وموناستير ويانينا. وقد ضمت الولاية الأولى سنجقي سكودرا ودورازو (Durazzo). أما ولاية كوسوڤو، فتألفت من ستة سناجق، وهي پريستينا (Pristina) وپيك (Pec) وپرزرن (Prizren) وسكوپيه (Skopje) ونوڤي بارزار (Novi Bazar) وپلوليه (Plevlje). وشملت ولاية موناستير خمسة سناجق، وهي ديبرا (Dibra) و ألبصان وموناستير وكورجا (Korcë) وسرڤيا (Servia). وأخيراً، ولاية يانينا، التي ضمت سناجق بيرات (Berat) وجيروكاسترا (Gjrokastra) ويانينا وپريڤيزا (Preveza)[٢٧].

ثانيا : التحولات الاجتماعية - الاقتصادية في ألبانيا وإرهاصات الوعي القومي

إسوة بدول بلقانية أخرى، تسارع نمو اقتصاد السوق[٢٨] الألباني أثناء القرن التاسع عشر وحلّ محلّ الاقتصاد الطبيعي[٢٩]، الذي كان أساس المجتمع الإقطاعي. ومن سمات هذا التحول دخول حرف جديدة من الشرق وتطورها[٣٠] ونمو المدن سكاناً

ومراكز تجارية وانفتاح بعضها على بعضها الآخر، وكذلك انفتاح القرية على المدينة. وقد نشأت فئة تجارية مدينية، أساسها المهاجرون اليهود، عملت على تدعيم مركزها من خلال صلاتها مع الخارج وانفتاحها على الفكر الليبرالي الغربي والثقافة اليونانية[٣١].

وعلى صعيد المسألة الزراعية، ظل سكان الريف يتألفون في الغالب من فلاحين امتلكوا قطعاً صغيرة من الأراضي. أما بقيتهم، فعملوا كأجراء عند كبار البكوات والإقطاعيين. وفيما ساد الطابع القبلي في الشمال، غلبت الإقطاعية في الجنوب، حيث بلغت نسبة الفلاحين ٩٥٪ من السكان[٣٢]. وبإلغاء نظام التيمار عام ١٨٣١، تحرر الفلاحون الألبانيون من استبداد الإقطاعيين، إلا أنهم سرعان ما وقعوا تحت سيطرة البيروقراطية العثمانية. فعانوا من ارتفاع الضرائب وتقلّب الأسعار وقلة الأرباح وشدة الديون، وفوق كل شيء من أعباء الخدمة العسكرية. وقد إنعكست مسألة التجنيد سلباً على أوضاعهم بسبب طول مددها نتيجة لحروب السلطنة المستمرة واضطرارهم بالتالي للتغيب عن أراضيهم. فتدهورت أوضاعهم الاجتماعية - الاقتصادية، مما دفع الكثيرين منهم إلى بيع أراضيه والعمل كأجراء عند كبار الإقطاعيين أو الهجرة إلى المدن وإلى خارج البلاد [٣٣].

وبعد القضاء على علي باشا في يانينا عام ١٨٢٢[٣٤]، وضعت الدولة العثمانية يدها على إقطاعياته الواسعة[٣٥] وزادت من امتلاكها للأراضي على حساب الفلاحين المفلسين[٣٦]. وفي الوقت نفسه، نمت الإقطاعيات الخاصة (تشفليك)، نتيجة لاستمرار الأعيان، والآغوات (أثرياء الفلاحين) وإلى حَدٍّ ما كبار التجار، في توسيع ملكياتهم وانخراطهم في الإدارة والسياسة العثمانيتين بهدف تدعيم مركزهم الاجتماعي - الاقتصادي. وقد امتلك بعضهم إقطاعيات شاسعة بلغت عدة آلاف من الأفدنة. وقد عملت الأسر الإقطاعية على الانخراط في السوق تدريجياً وفرضت في إقطاعياتها مختلف أشكال المحصول والضريبة[٣٧].

وعلى عكس التوقعات، لم تُرضِ الإصلاحات العثمانية (التنظيمات) التي طبقتها الدولة العثمانية في ألبانيا أهل البلاد، إذ رفضتها غالبية المسلمين والمسيحيين، باستثناء قلّة من كبار الإقطاعيين والتجار ورجال الدين، الذين ارتبطت مصالحهم مع البيروقراطية العثمانية الحاكمة. فالمسلمون، عارضوا مرسوم التجنيد (٦ أيلول ١٨٤٣)، الذي لحظ خدمة عسكرية أطول من السابق[٣٨]، فيما رفض المسيحيون زيادة حجم الجزية المفروضة عليهم[٣٩]. وفي المدن، ظهرت معارضة ضد البيروقراطية العثمانية وثقل الضرائب واستنزاف موارد البلاد خارج ألبانيا. كما رفض الكاثوليك الجبليون سياسة

المركزة العثمانية، التي انتقصت من استقلاليتهم[٤٠]. وقد نظر الألبانيون إلى «التنظيمات» على أنها بمثابة «**إعادة فتح**» لبلادهم[٤١]. ولم تنفع مهمة جودت باشا، الذي أرسله الباب العالي عام ١٨٦١ لتطوير نظام إداري حديث في وقف الثورات التي اندلعت منذ الأربعينات[٤٢].

وقد تمثلت المعارضة الألبانية النامية للحكم العثماني في اتجاهين : أولهما، في الثورات الفلاحية المتفرقة التي اندلعت في أنحاء البلاد واتجهت أساساً ضد قانون التجنيد (= حركات إسلامية)[٤٣]. وقد تجاوزت هذه الحركات للمرة الأولى في القرن التاسع عشر إطارها الاجتماعي - الاقتصادي التقليدي (ضرائب وتجنيد)[٤٤]، إذ عملت اللجان الفلاحية على التنسيق فيما بينها، مما عكس شعوراً وطنياً[٤٥]. وثانيهما، في ظهور الحركة الثقافية الألبانية، التي عمل رجالاتها على تنمية المشاعر الوطنية بين الألبانيين، مستندين إلى الدراسات العديدة التي ظهرت خلال القرن التاسع عسر وتقول إن الألبانيين ليسوا أتراكاً ولا يونانيين ولا سلافاً، بل هم أعضاء في جماعة عرقية لها لغتها وحضارتها الخاصة (الأليرية)[٤٦]. وقد عبّرت هذه الفئة المثقفة عن طموحات مختلف قطاعات المجتمع الألباني بالسعي للخلاص من مجتمع العصور الوسطى والتقدم على خطى الدول الراقية مغلبة المصلحة الوطنية على الاعتبارات الدينية والقبلية[٤٧].

ونظراً لعدم توفر إمكانية قيام معارضة ألبانية محلية نشطة، في ضوء القمع العثماني، شكلت المعارضة الألبانية في المهجر(إيطاليا ورومانيا واليونان ومصر) الوعاء الفكري - السياسي للحركة القومية[٤٨]، وذلك من خلال طرحها مسألة الهوية المشتركة بين الألبانيين. وقد اعتبرت هذه المعارضة أن التثقيف السياسي للجماهير هو ضرورة حتمية تسبق أي صراع عسكري لأجل تحرير البلاد من الحكم العثماني، أو التصدي لأطماع الدول البلقانية المجاورة في الأراضي الألبانية، وهذا الأخير، (الصراع العسكري) إنما يبدأ بالتعليم ونشر الثقافة الوطنية. وقد سجل كلا الاتجاهين (الحركات الفلاحية + الحركة الثقافية) علامة فارقة في صراع الألبانيين ضد السيادة العثمانية وبداية لانبعاث «القومية الألبانية»[٤٩].

وإزاء المعارضة الألبانية النامية، عمد العثمانيون إلى اتباع سياسة «فرّق تسد». فالانقسام العرقي والديني والمذهبي، وبين شمال وجنوب، وانعدام التواصل الجغرافي، فضلاً عن التعددية الثقافية، جعل الألبانيين في عزلة عن بعضهم بعضاً وعطّل بالتالي إمكانية قيام شعور وطني ألباني راسخ[٥٠]، الأمر الذي شجّع العثمانيين على الفصل بين الطوائف الدينية والتعامل معها على أسس دينية - طائفية. فحاربوا الدمج العرقي بين

المسلمين والمسيحيين[٥١]، وتعاملوا مع المسلمين على أنهم عثمانيين ومع الأرثوذكس على أنهم يونانيين والكاثوليك على أنهم أقلية تابعة لكنيسة روما[٥٢]. وبالمقابل، قرّبوا إليهم الأعيان والملاكين والتجار ورجال الدين المسلمين تاركين لهم مجالات واسعة لملء المراكز الإدارية والعسكرية العليا في الدولة[٥٣]. إضافة إلى ذلك، أحاط العثمانيون المسلمين بثقافة عثمانية - إسلامية لمنع تواصلهم مع طوائف البلاد الأخرى ذات الثقافات الهيلينية والإيطالية والنمساوية .

إن اعتماد العثمانيين سياسة تعددية ثقافية لطوائف ألبانيا الدينية، كان يخدم أهدافهم في عرقلة نمو ثقافة وطنية ألبانية واحدة تكون مقدمة لحركة انبعاث قومي. كيف مارس العثمانيون هذه السياسة على الأرض وكيف كانت ردود الفعل الألبانية عليها ؟

ثالثاً : الحركة الثقافية : المسلمون والقومية الألبانية

تمثلت الحركة الثقافية الألبانية منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر بمحاولات إنشاء المدرسة الوطنية الألبانية والتعليم باللغة الألبانية وتطهيرها من المؤثرات الأجنبية[٥٤]. وكانت اللغة الألبانية قد تدهورت عبر العصور السابقة واندثرت ألفاظها الأصلية وحلّت محلّها كلمات ومصطلحات أجنبية[٥٥] ولم تعد سوى لغة حوار بين الناس في البيوت والأسواق دون أن تظهر في أدب مدوّن[٥٦]. وبالمقابل، سمح انتشار الإسلام في ألبانيا لسيادة اللغة العربية على اللغتين اليونانية والإيطالية. وقد وصلت مؤثرات الثقافة العربية - الإسلامية ذروتها في ألبانيا خلال القرن السابع عشر. وقد أستمر انفتاح اللغة الألبانية على المؤثرات العربية - الإسلامية لقرون عدة، حتى أوائل القرن التاسع عشر، حين وصل إلى ذروته مع تجذر الدين الإسلامي في المجتمع الألباني[٥٧].

حتى مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر، ظل التعليم في ألبانيا يُمارس باللغتين العثمانية والعربية بالنسبة للمسلمين، وباللغتين اليونانية والإيطالية بالنسبة للأرثوذكس والكاثوليك على التوالي[٥٨]. وعلى الرغم من أن مرسوم التعليم لعام ١٨٤٥ قد لحظ قيام مدارس علمانية في الدولة العثمانية، إلا أنه ترك الباب مفتوحاً أمام التعليم الطوائفي[٥٩]. فقد رفض الباب العالي الإجازة للمسلمين الألبان إنشاء مؤسسات تعليم خاصة بهم تُدرّس باللغة الألبانية خشية من أن يؤدي ذلك إلى قيام «المدرسة الوطنية» وبالتالي نمو ثقافة وطنية عندهم[٦٠]. وبالمقابل، سمح لكل من الطائفتين الأرثوذكسية والكاثوليكية التدريس باللغتين اليونانية والإيطالية، أي إبقاء أفراد كل طائفة داخل ثقافتهم

الدينية، التي كانت تمتصهم ثقافياً وقومياً وتحولهم في نهاية الأمر إلى يونانيين أو أتباع لإيطاليا والنمسا[٦١].

وفي ضوء هذه التعددية اللغوية والثقافية التي سادت، عمل الباب العالي، ولأجل المحافظة على نفوذه، على عرقلة أي تواصل فكري- ثقافي بين المسيحيين أنفسهم من جهة، وبينهم وبين المسلمين من جهة أخرى، مما منع تدمير «الحواجز الدينية» التي كانت تفصل بين طوائف البلاد. فإلغاء التعددية اللغوية والعودة إلى اللغة الألبانية الواحدة، كما رأى العثمانيون، كان سيساهم في ظهور أدب مشترك يساعد الألبانيين على استكشاف ماضيهم ويؤدي بالتالي إلى تفجير وعيهم القومي[٦٢].

وقد أدت السياسة العثمانية القائمة على التعليم الطوائفي إلى ظهور مدارس عديدة جديدة في «عصر التنظيمات» دون أية مدرسة ألبانية تُدرّس باللغة الألبانية[٦٣]. فازداد تبعاً لذلك عدد المدارس العثمانية بهدف نشر الدين الإسلامي وزيادة ارتباط مسلمي ألبانيا بالدولة (الإسلامية) فكراً وسياسة[٦٤]. وفي عام ١٨٧٨، ضمت سناجق ڤلورا وبيرات وجيروكاسترا ٨٠ مدرسة عثمانية و ١٦٣ مدرسة يونانية دون أية مدرسة ألبانية واحدة[٦٥].

وبالنسبة لبطريركية الفنار اليونانية، فقد عمدت إلى تأييد سياسة الباب العالي القائمة على التعليم الطوائفي، إذ كانت تخشى بدورها الاتجاهات القومية عند الألبانيين حفاظاً على مصالحها، ورأت في استبدال اللغة اليونانية بالألبانية ذات الحروف اللاتينية[٦٦] خطوة أولى على طريق تحرر الأرثوذكس الألبانيين من نفوذها[٦٧]. ولهذا السبب، زادت الكنيسة اليونانية من عدد مدارسها (الطوائفية) في ألبانيا وأسست عام ١٨٧٢ منظمة ثقافية (Association culturelle) مهمتها نشر اللغة اليونانية في إيپرا (Epire) والمناطق الأخرى[٦٨] بهدف امتصاص الأرثوذكس الألبانيين ثقافياً وقومياً، وتحويلهم[٦٩] في النهاية إلى يونانيين، استناداً إلى بعض النظريات القائلة بأن الألبانيين من أصل يوناني.

وقد شكّل تجاهل السلطات العثمانية مطالب الألبانيين المتكررة لجهة إحياء لغتهم وثقافتهم عقبة أساسية أمام تبلور هوية وطنية ألبانية[٧٠]. لكنه أعطى بالمقابل الحركة الوطنية الألبانية النامية دفعاً إلى الأمام[٧١]. فمنذ أربعينات القرن التاسع عشر وبسبب الرقابة العثمانية في الداخل، نمت في المهجر حركة أدبية – ثقافية – وطنية ألبانية أخذت تُصدر المؤلفات حول ألبانيا ولغتها وتراثها الشعبي[٧٢]، وحول مستقبل البلاد، مغلبة الاعتبارات الوطنية على العقيدة الدينية.

ويُعتبر نعوم فكيهركسي (Naum Veqiharxhi) (١٧٩٧ -١٨٥٤) وكونستانتين كريستوفوردي (Konstantin Kristofordhi) (١٨٣٠ - ١٨٩٥) من أعظم رواد الحركة الفكرية الألبانية بين المسيحيين في المهجر. فاعتبر فكيهركسي أن إهمال اللغة الوطنية واستعمال اللغات الأوروبية قد شوه الوجهين الحضاري والسياسي لألبانيا[٧٣]. وقد حاول فكيهركسي تلخيص المشكلة التي تواجه أبناء وطنه، حينما كتب يقول: «**إن الأمّة التي تُحرم من المعرفة هي عبدة، ولا يمكن اكتساب المعرفة إلا باللغة الأم**»[٧٤]. وللخروج من هذا المأزق، رأى ضرورة إحياء اللغة الألبانية[٧٥]، التي اعتبرها الوحيدة القادرة على إثارة النعرة الوطنية وتحرير البلاد من «**قيود العبودية**»، على حد قوله[٧٦].

أما المفكر الثاني، كريستوفوردي، فذكر أن اللغة الألبانية مهمة جداً للتعبير عن وجود الأمّة الألبانية وحقوقها. وقال «**إذا لم تُكتب اللغة الألبانية، فخلال وقت قصير سوف لن يكون هناك ألبانيا على وجه الأرض، ولن يظهر إسم ألبانيا على خارطة العالم**»[٧٧]. وللتأكيد على وجوب إعادة إحياء اللغة الوطنية، عمل كريستوفوردي على ترجمة الإنجيل إلى اللغة الألبانية ووضع قاموساً في اللغة عينها[٧٨]. وقد قام فكيهركسي وكريستوفوردي، كل على حدة، بابتكار ألفبائية ألبانية مبسطة دون أن يُكتب لها النجاح، بعدما سببت معارضة شديدة من قبل شيخ الإسلام والبطريركية اليونانية في إستانبول[٧٩].

ومن خلال أعمال جيرولامو دي رادا (Girolamo de Rada) (١٨١٤ - ١٩٠٣)، تطورت الدعوة إلى تحرير ألبانيا لغوياً وسياسياً، حيث عمل هذا الشاعر إلى لفت انتباه الغرب إلى وجود أمّة ألبانية لها لغتها وتقاليدها الوطنية يمكنها أن تطمح نحو الحرية والاستقلال[٨٠]. وقد ألهب دي رادا مشاعر الألبانيين من خلال قصائده وأغانيه الوطنية والشعبية التي نشرها عام ١٨٦٦، وهي «إسكندر بك» (Skanderbeg)، تمجيداً لأول حركة انفصال ألبانية عن الدولة العثمانية التي قادها الزعيم الألباني إسكندر بك خلال القرن الخامس عشر[٨١].

وفي العام نفسه، الذي نشر فيه دي رادا مؤلفه المذكور، نشرت الأميرة ايلينا جيكا كتابها بالفرنسية «**الأمّة الألبانية من خلال الأغاني الشعبية**»، مما أعطى المسألة القومية الألبانية صدى واسعاً في الغرب[٨٢]. وبعد سنوات قليلة (١٨٧١)، كتب زيف جوبان (Zef Jubane) في تريست عدة قصائد أبرز فيها مقومات القومية الألبانية، وذكر أن الدم واللغة والعادات والأهداف المشتركة هي ما يجمع الألبانيين[٨٣].

وفي عام ١٨٧٨ نشر ثيمي ميتكو (Thimi Mitko)، المقيم في مصر، مجموعة من الأغاني الشعبية والحكايات والأمثال، وذكر في مقدمة كتابه «**النحلة الألبانية**»

(L'Abeille albanaise) إن هدفه هو إظهار أصل الألبانيين وهوية العرق الألباني وعاداته. وطالب مواطنيه بدراسة لغتهم الأم التي اعتبرها « . . . **الغذاء الأول المشترك لإحياء الشعب**» الألباني[٨٤]. وفي العام التالي (١٨٧٩)، أصدر پاشكو واصا[٨٥] (Pashko Vasa) عمله «**الحقيقة حول ألبانيا والألبانيين**»[٨٦]، الذي اعتُبر أحد أشهر المؤلفات السياسية لتلك الفترة. وقد تُرجم إلى لغات أوروبية عدة. وفي كتابه هذا، أراد واصا لفت انتباه الرأي العام الدولي إلى الحيف الذي لحق ببلده وجعله «**ضحية**»[٨٧]. وقد أطلق واصا صيحته الشهيرة عندما خاطب الألبانيين بالقول: « . . . **استيقظوا أيها الألبانيون، لا تجعلوا المساجد والكنائس تفرقكم. إن الدين الحقيقي للألبانيين هو الكيان الوطني**»[٨٨].

وفي خضم هذا الإنتاج الفكري - القومي، لم يقف المفكرون المسلمون متفرجين ولم يشكل الإسلام أمامهم أي عائق لتطوير فكر «قومي» إسلامي[٨٩]. وفيما لعب «المهجر» دوراً في إثارة النعرة الوطنية عند المسيحيين الألبانيين، لعبت «الغربة» دوراً مماثلاً في صياغة فكر قومي عند الشاعر محمد تشامي (١٧٨٤ - ١٨٤٤). ففي أشعاره وقصائده الكثيرة وأبرزها «**المغتربون**»، وصف الشاعر المذكور غربته في مصر ومعاناته وتمزقه بين التكيّف مع الوسط الجديد (مصر) وبين الشوق والحنين إلى الوطن القديم (ألبانيا)[٩٠].

وبدون أسرة فراشر الإقطاعية، عبديل ونعيم وسامي، ما كان بإمكان الفكر السياسي والنشاط السياسي الإسلامي ولا الحركة الوطنية الألبانية أن تتطور[٩١]. وقد أفرزت هذه الأسرة شعراء آخرين وطنيين كداليب وشقيقه شاهين. وبفضلهما، ونعيم فراشر[٩٢]، يحتوي الأدب الإسلامي الوطني الألباني على ثلاث ملاحم شعرية ضخمة حول كربلاء: «**الحديقة**» لداليب من ٥٦ ألف بيت، و«**مختار نامه**» (نسبة إلى المختار، الذي خرج من الكوفة تحت شعار «الثأر للحسين») من ٢١ ألف بيت و «**كربلاء**»، لنعيم فراشر، تؤكد جميعها على حضور كربلاء في أدب النهضة القومية الألبانية، حيث تستلهم منها صفحات نضالية وتجعلها مثالاً لمعنى الاستشهاد لأجل القضية[٩٣].

ولا يُمكن فهم الحركة القومية الألبانية ولا الدور الإسلامي البارز فيها دون الحديث عن الأخوة فراشر، عبديل ونعيم وسامي، الذين لعبوا دوراً قيادياً في تلك الحركة وشكلوا معبراً أمام المسلمين للانتقال من الثقافة العثمانية (الإسلامية) إلى الثقافة الوطنية الألبانية، ما أدى إلى تقارب إسلامي - مسيحي باتجاهات قومية[٩٤]. ويصف لوغوريسي ثقافة الأخوة فراشر ودورهم في الحركة الوطنية الألبانية، وفي الطريقة

البكتاشية أيضاً، بالقول: «**لقد استطاع الأخوة فراشر أن يلعبوا دوراً فريداً متعدد (الجوانب) في الحركة القومية (الألبانية) للقرن التاسع عشر، لأنهم - بغض النظر عن قدراتهم الفذة - امتلكوا ميزة جعلتهم يتفوقون على كثير من معاصريهم. لقد كانوا على علم رفيع وتكلموا اللغتين العثمانية والعربية ولغات أوروبية عدة إلى جانب الألبانية. ولهذا،**»، يضيف لوغوريسي، «**لم يكن لديهم معرفة بالنظام السياسي العثماني من الداخل فحسب، بل أيضاً بالتيارات السياسية والثقافية الأوروبية. لقد كان الأخوة الثلاثة (فراشر) متأثرين بعمق بأفكار الثورة الفرنسية وبالحركات القومية الأوروبية في عصرهم. لقد وضعوا انتماءهم الديني جانباً. وعلى الرغم من كونهم مسلمين بالولادة، إلا أنهم لم ينتموا إلى الطائفة السنية الكبيرة التي احتضنت حكام الدولة العثمانية وغالبية رعاياها. لقد كانوا أعضاء في الطريقة... البكتاشية**»[٩٥].

كان عبديل (١٨٣٩ - ١٨٩٤) الزعيم الحقيقي للحركة الوطنية الألبانية في وجه السلطنة العثمانية والدولة البلقانية الطامعة في الأراضي الألبانية. وبفضل مهارته في التنظيم السياسي والدبلوماسية والإعلام، استطاع أن يحول «العصبة الألبانية»، التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً[٩٦]، إلى منظمة وطنية فعالة. وبدونه، لما استطاعت العصبة المذكورة أن تحقق النجاحات التي سنتطرق إليها بعد قليل. وأثناء عضويته القصيرة الأمد في البرلمان العثماني عن ولاية يانينا عام ١٨٧٧، وبمبادرة منه، قدّم تجمع للنبلاء الألبانيين في الولاية المذكورة مذكرة إلى الباب العالي يطالب فيها بالاستقلال الذاتي لألبانيا بعد توحيدها في ولاية واحدة. لكن المذكرة بقيت دون رد من الحكومة العثمانية. ويعتبر كاستلان أن هذه المذكرة كانت «... **أول عمل سياسي للعصبة الألبانية**»[٩٧]. وفي أعقاب معاهدتي سان ستيفانو وبرلين (١٨٧٨)، حاول عبديل التوصل مع العثمانيين إلى صيغة تصل بـ «ألبانيا» إلى الحكم الذاتي دون التخلي عن السيادة العثمانية. وعندما رفض الباب العالي ذلك، أعلن عبديل استقلال ألبانيا الذاتي من جانب واحد[٩٨]. وفي عام ١٨٨٥، أسس في رومانيا مع شقيقيه نعيم وسامي جمعية أدبية عملت على طبع الكتب باللغة الألبانية[٩٩].

أما نعيم فراشر (١٨٤٦ - ١٩٠٠) شقيق عبديل، فيصفه ستافريانوس بأنه كان «**رسول الشعر للحركة الوطنية الألبانية**»[١٠٠]، وموفاكو بـ «**النبي القومي للبكتاشية**»[١٠١]. ولهذا السبب، لا يمكن أن نفصل نعيم فراشر عن البكتاشية «الألبانية»، فكل منهما ملازم للآخر. كما لا يمكن الحديث عن الحركة الوطنية الألبانية دون الحديث عن كليهما.

وفي كتاباته التاريخية العديدة ذات الصدى الواسع في ألبانيا[١٠٢]، دعم نعيم فراشر الاتجاهات الوطنية للطريقة البكتاشية ودعا الناس إلى التضامن وحب الوطن وتجاوز حدود الطائفة في سبيل الوصول إلى استقلال البلاد[١٠٣]. كما عمل على تنقية اللغة الألبانية ومصطلحات البكتاشية مما دخل إليها من كلمات أجنبية. وحاول قطع كل ارتباط لتلك الطريقة مع الأناضول[١٠٤]. وفي عام ١٨٨٦ نشر نعيم فراشر رسالتين، الأولى عن الحياة في الريف الألباني، والثانية عبارة عن خلاصة لقصص وردت في القرآن الكريم والإنجيل في إطار حوار إسلامي - مسيحي هدف إلى تعميق «العقيدة الوطنية» لدى الألبانيين[١٠٥]. وفي العام التالي(١٨٨٧)، نشر ملحمته الشهيرة عن إسكندر بك (L'histoire de Skanderbeg)، التي أُعتبرت شعراً وطنياً ألبانياً[١٠٦].

ومن خلال رؤيتها الدينية - الاجتماعية المتسامحة، قامت الطريقة البكتاشية بدور كبير في نشر الدين الإسلامي في البلقان بعد القضاء على تنظيمها في الدولة العثمانية من قبل السلطان محمود الثاني عام ١٨٢٦ وإعدام عدد من قياداتها وتشتيت أعضائها[١٠٧]. ويُعتقد أن أول ظهور للبكتاشية في ألبانيا حدث في القرن الخامس عشر، عندما رافق عدد من البكتاشيين السلطان مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٥١) أثناء زحفه في ألبانيا. وخلال فترة سيطرة علي باشا في جنوب ألبانيا، إنتشرت البكتاشية وسادت بشكل عام في تيرانا وعك حصار، حيث كانت المدينة الثانية مركزاً لها واعتبرت مزاراً بالنسبة للبكتاشيين لوجود ضريح أحد أوليائهم فيها[١٠٨]. وفي شمال «ألبانيا»، إنتشرت البكتاشية في كروجا وألبصان[١٠٩].

وبفضل نعيم فراشر، تحول «الفكر البكتاشي» حول التآخي والليبرالية[١١٠]، إلى وسيلة فعالة للإنصهار الوطني والتعايش الإسلامي - المسيحي، وكان أحد أسباب غياب أي صراع ديني حاد في تاريخ ألبانيا الحديث [١١١]. وفي معرض إشارته إلى تسامح البكتاشية ونظرتها الوطنية، قال نعيم فراشر: «**إن البكتاشيين الحقيقيين يحترمون الإنسان لأي دين انتمى ويعتبرونه أخاً لهم عزيزاً عليهم وليس غريباً عنهم أبداً**»[١١٢]. وأضاف «**إن البكتاشيين يحبون بقية المسلمين والمسيحيين كأنفسهم، وهم يتفقون مع الجميع، ولكنهم يحبون وطنهم وأمتهم قبل أي شيء آخر، وهذا**»، أضاف نعيم، «**هو أسمى الفضائل**»[١١٣]. ويستطرد نعيم فراشر بالقول: «**دعوهم (البكتاشيين) يناضلون ليل نهار لأجل خلاص ألبانيا والألبانيين، لأجل تعليم الأمة... لأجل بلدهم وحضارتهم، لأجل لغتهم... لأجل كل التقدم والإصلاح**»[١١٤].

أما الشقيق الثالث، سامي[115] (١٨٥٠- ١٩٠٣)، فيُعتبر مفكر الحركة الوطنية الألبانية وواضع برنامجها السياسي أثناء الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة وفي أعقابها. وقد ظل سامي فراشر يطبع تلك الحركة بفكره حتى وفاته. فخلال فترة عمله في طرابلس(ليبيا) أصدر سامي فراشر عام ١٨٧٤جريدة «طرابلس الغرب». وفي مقر أقامته بالآستانة، عمل في الإدارة العثمانية أولاً، ثم في الصحافة (رئيس تحرير جرائد «المحرر» و«ترجمان الشرق» و «الصباح»). وأثناء تلك الإقامة، قام بترجمة أعمال من الفرنسية والفارسية. وفي عام ١٨٧٤، أصدر رواية مسرحية عن الوضع في ألبانيا. كما عمل على وضع مقالات تتعلق بالأوضاع في ألبانيا، وأصدر عدداً من كتب القواعد والقواميس في محاولة لابتكار ألفبائية لاتينية للغة الألبانية، وكذلك موسوعة عن التاريخين الكلاسيكي الألباني والإسلامي وقاموساً للأعلام[116].

لم تشغل الاهتمامات الأدبية سامي فراشر عن تكريس وقته لقضية بلده ألبانيا. فكان على اتصال وثيق بالوطنيين الألبانيين في العاصمة العثمانية[117]. ومع نُخبة منهم، ضمّت شقيقه نعيم، أسس عام ١٨٧٩ «الجمعية الألفبائية الألبانية» (Societe des lettres albanaises) و «ورابطة نشر المؤلفات الألبانية» (Society for the printing of Albanian writings)، التي تبنت الحرف اللآتيني كأساس للغة الألبانية. وقد كانت الجمعية الأخيرة الجناح الثقافي للعصبة الألبانية، وعكس تشكيلها اتجاهات وطنية، إذ ضمّت في عضويتها ١٠ من المسلمين و ١٤ من الأرثوذكس و٤ من الكاثوليك[118]. وقد جاء في دستورها ما يلي : «**إن كل الأمم المتنورة تحضرت من خلال الكتابة بلغتها الخاصة... إن كل أمّة لا تكتب بلغتها الأم وليس لديها أعمالاً فيها، فهي أمّة جاهلة وبربرية**»[119].

ولأسباب قومية وديمغرافية، رفض سامي فراشر دعوة دي رادا إلى تقسيم ألبانيا إلى ثلاث دول فيدرالية على أسس دينية : إسلامية وأرثوذكسية وكاثوليكية، وقال، إن ألبانيا ليست منقسمة تبعاً للدين وإن طوائفها الدينية الثلاث لا تعيش في عزلة بعضها عن البعض الآخر، بل في اندماج. ودعا سامي فراشر الألبانيين إلى ترك الدين إلى الكنيسة والمسجد، وقال إن كل الألبانيين أخوة[120]. وفي مرحلة لاحقة (١٨٩٩)، دعا الألبانيين في كتيبه «**ماضي ألبانيا وحاضرها ومستقبلها**» إلى الاستعداد ثقافياً وسياسياً لأجل إنشاء جمهورية ذات نظام برلماني عند انتهاء الحكم العثماني تجمع ما بين الحداثة الغربية والتقاليد الألبانية[121].

رابعاً : معاهدتا سان ستيفانو وبرلين (١٨٧٨) وتأثيرهما في ظهور الحركة القومية الألبانية

هكذا كان الوضع في ألبانيا عشية الحرب الروسية - العثمانية الأخيرة : صراع بين الألبانيين والباب العالي لأجل الشخصية الثقافية - السياسية الألبانية، وعلاقات مضطربة مع جيران يطمعون في الأراضي الألبانية. وقد دفعت تطورات الأزمة البلقانية (الأزمة الشرقية ١٨٧٥ -١٨٧٧) والحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧- ١٨٧٨)، فضلا عن تدهور الوضعين الاقتصادي والسياسي الداخلي في الدولة العثمانية، الطبقة الألبانية المتنورة داخل البلاد وخارجها لأن تبحث عن حلول تحفظ للألبانيين «كيانهم» ووجودهم كـ «أمّة»[١٢٢] ضمن برنامج وطني بعيد عن الدين والطائفية، وذلك لإحباط مساعي العثمانيين والدول الأجنبية بإثارة المسلمين أو الطوائف الأخرى على أسس دينية[١٢٣].

وعلى الصعيد الشعبي، إندلعت ثورات عدة في أنحاء البلاد، كان أبرزها ثورة كاثوليك الشمال عام ١٨٧٧ والتي قمعها العثمانيون[١٢٤]. وقد علّق قنصل روسيا في سكودرا على تلك الثورات في رسالة له إلى حكومته جاء فيها «**إنه من الصعب التنبؤ بنتائج الثورة**». وأضاف «**ومهما يكن الأمر، فمما لا شك فيه أن على أوروبا أن تأخذ عما قريب بعين الاعتبار قضية جديدة هي المسألة الألبانية**»[١٢٥].

وأثناء تفاعل الأزمة البلقانية، حاولت الدبلوماسية الأوروبية أيجاد حل سلمي لها على حساب المصالح العثمانية. ففي ٣١ آذار ١٨٧٧، قرر اجتماع للدول الكبرى في لندن أن تعقد الدولة العثمانية السلام مع الجبل الأسود وتُحسّن من أحوال رعاياها المسيحيين في البلقان وأن تلغي حالة الاستنفار العسكري[١٢٦]، وفوق كل شيء، أن تقوم بتسليم مناطق ديبرا وتينوڤا وكورجا الألبانية إلى ولاية بلغاريا الغربية[١٢٧]. وفي ٩ نيسان رفضت الدولة العثمانية ما يُسمى بـ «بروتوكول لندن». وفي ٢٤ منه، أعلنت روسيا الحرب عليها.

لقد جعل بروتوكول لندن واندلاع الحرب الروسية - العثمانية الألبانيين يشعرون بتيار الجامعة السلافية الداهم[١٢٨]. وكان هذان الحادثان الاختبار الأول للفكر القومي الألباني على أرض الواقع وللحركة القومية الألبانية الناشئة. فبدأ مسلمو ألبانيا ومسيحييها يبحثون معاً مسألة انهيار السلطنة العثمانية وانعكاساتها على البلاد[١٢٩].

وبعد اكتساح الروس الجبهات العثمانية في أوروبا وآسيا منذ أواخر عام ١٨٧٧، ودخول الصرب والجبل الأسود الحرب مجدداً ضد الدولة العثمانية في كانون الثاني عام ١٨٧٨ ولحاق اليونان بهما في الشهر التالي (شباط) بهدف تحقيق مكاسب إقليمية على حساب التراب الألباني في جنوب البلاد[١٣٠]، تسارعت الأحداث العسكرية والسياسية بشكل دراماتيكي ضد مصلحة ألبانيا ووحدة أراضيها. ففي آذار ١٨٧٨، وقّعت الدولة العثمانية مع روسيا معاهدة سان ستيفانو، التي نزعت عن ألبانيا أراضٍ لمصلحة الصرب والجبل الأسود ودولة بلغاريا الكبرى التي أقامتها روسيا بموجب تلك المعاهدة[١٣١].

وفي ضوء الانهيار العسكري العثماني ومعاهدة سان ستيفانو، عم القلق المسلمين في شمال ألبانيا وجنوبها من أن يصبحوا تحت حكم الجبل الأسود واليونان. وطرحت هذه المسألة إشكالية صعبة أمام الحركة الوطنية الألبانية داخل البلاد وفي المهجر : كيف يمكن إنقاذ البلاد وتحريرها من الحكم العثماني دون التسبب في تجزئتها بين الدول البلقانية المجاورة؟[١٣٢].

وقد نشطت القيادات الوطنية الألبانية في شمال البلاد وجنوبها للتصدي لمعاهدة سان ستيفانو. وجاء أول تحرك لها في أواخر نيسان عام ١٨٧٨، عندما عقد أعيان وبكوات اجتماعاً في دياكوڤا (Djakova) برعاية علي باشا، قائمقام غيسينيه السابق، للبحث في الوضع المترتب عن المعاهدة المذكورة. إلا أن مساعيهم لم تسفر حينذاك عن قيام تعاون وطني يشمل البلاد كلها[١٣٣].

وفي مسجد برياق (Barjak) في پرزرن عُقد اجتماع موسّع في ٢٣ تموز عام ١٨٧٨ حضرته ٣٠٠ شخصية ألبانية مثّلت كل مناطق البلاد وأديانها. ونتج عن هذا الاجتماع تأسيس «اللجنة المركزية للدفاع عن حقوق الأمّة الألبانية» (Central committee for the defense of the rights of Albanian nationality)[١٣٤]، التي أصدرت في ٣٠ منه بياناً شددت فيه على القومية الألبانية وسط المحيط السلافي. وجاء في البيان المذكور: «**نحن تواقون إلى العيش في سلام مع جيراننا الجبل الأسود واليونان والصرب وبلغاريا. نحن لا نطلب منهم شيئاً ولا نريد منهم شيئاً، ولكننا عازمون على الاحتفاظ بما هو لنا. دعوا الأراضي الألبانية للألبانيين**»[١٣٥].

وفي اجتماع آخر بپرزرن (١٠ حزيران ١٨٧٨)، أي قبل ثلاثة أيام على بدء جلسات مؤتمر برلين لمناقشة بنود معاهد سان ستيفانو[١٣٦]، عقد ثمانون مندوباً عن ولايات ألبانيا الأربع مؤتمراً ألقى خلاله عبديل فراشر كلمة حلّل فيها الوضع السياسي الراهن، ودعا المندوبين إلى تشكيل جبهة مشتركة تقف ضد تجزئة البلاد. وتقرر خلال

هذا الاجتماع إنشاء عصبة وطنية غير طائفية عرفت بإسم «العصبة الألبانية» (Lidhja Shqiptare)، أو «عصبة برزرن» (Lidhja e Prizrendit) تبعاً لمكان الاجتماع. كما تقرر أن تكون سكودرا مركز العصبة الرئيس في الشمال وجيروكاسترا مركزها في الجنوب، على أن تقوم لجنة ألبصان بحلقة الاتصال بينهما[١٣٧].

وقد تميزت لجنة سكودرا، حيث وجد خليط ديني وفكر سياسي بـ «تقدمية» أكثر رسوخاً من المناطق الشمالية الأخرى. وقد انعكس هذا بشكل واضح في تركيب عضويتها، حيث ضمّت ١٢ مسلماً و١٢ كاثوليكياً. وقد تزعم پرن بيب دودا (Pren Bib Doda)، زعيم عشيرة ميرديت، كاثوليك الشمال[١٣٨]. أما لجنة الجنوب، فتميزت بدور رئيسي للطريقة البكتاشية، و خصوصاً بين مسلمي إيپرا[١٣٩]. وقد دعت هذه اللجنة إلى توحيد ولايات ألبانيا الأربع في ولاية واحدة وجعل أوخري عاصمتها[١٤٠]. ومع ذلك، كانت عصبة برزرن هي الأقوى عسكرياً بسبب تمركزها في المناطق الجبلية الشمالية، مركز الصراع مع الجبل الأسود.

إضافة إلى ذلك، أسست العصبة الألبانية لجاناً فرعية في مختلف أنحاء البلاد مهمتها تجنيد السكان وتوزيع السلاح وجمع الضرائب والتموين. وقد قامت هذه اللجان بإرسال مذكرات إفرادية إلى الدول الكبرى تحتج فيها على ضمّ بعض مناطقها إلى الدول البلقانية المجاورة طبقا لمعاهدة سان ستيفانو.

كيف كان تشكيل العصبة، وما هي أهدافها وكيف كانت تحركاتها؟

جسّدت العصبة الألبانية في الواقع تحالف الأقلية البرجوازية الوطنية والأكثرية القبلية - الإقطاعية (أمراء، بكوات، رجال دين) من مختلف مناطق البلاد وأديانها[١٤١]. وهذا ما حدا بالمؤرخ لانغر لأن يطلق عليها تسمية «**إتحاد القبائل الألبانية**»[١٤٢]. ومن جهته، يصف سكندي العصبة بـ «**الجامعة الإسلامية**» ذات التوجهات الوطنية. ويحدد المؤرخ المذكور سببين لذلك، وهما، أن غالبية الوفود التي شاركت في جلساتها كانت من المسلمين، الذين نزعت معاهدة سان ستيفانو عنهم أراضيهم لمصلحة الدول البلقانية المجاورة، ولأن وجود أقلية إسلامية - مسيحية برجوازية فيها عكس داخلها توجهاً وطنياً[١٤٣].

وهكذا ساد في العصبة تياران، الأول إسلامي محافظ لافت، قامت سياسته على الحصول من الباب العالي على إصلاحات تصل إلى درجة الاستقلال الذاتي، مع البقاء تحت المظلة العثمانية. أما التيار الثاني، وهو التيار الوطني الإسلامي - المسيحي،

فكان يدرك حاجة ألبانيا إلى دعم الدولة العثمانية العسكري والسياسي لمواجهة ما يحيط بالبلاد من أخطار خارجية (= المحيط السلافي). فاتسمت إستراتيجيته بالسعي لأجل إبراز الشخصية الألبانية بتوحيد ولايات ألبانيا الأربع والحصول من الباب العالي على الاستقلال الذاتي في المرحلة الأولى، ثم تطويره فيما بعد ليصل إلى الاستقلال التام. وفي المرحلة الأولى من النضال الوطني الألباني، تمكن الجناح الإسلامي في العصبة من أن يطبع تلك المنظمة بفكره. ولكن اشتداد التناقضات الألبانية - العثمانية، جعل التمسك بمبدأ الجناح الإسلامي القائم على عدم قطع «الرابطة» مع العثمانيين مستحيلاً، مما أفسح في المجال للعناصر «التقدمية» في العصبة من أن تؤثر راديكالياً على مسار الحركة القومية[١٤٤].

وفي بيان تأسيس العصبة جرى التأكيد على الاتجاهات القومية من خلال نواحٍ ثلاث، الأولى، إفساح المجال أمام كل ألباني للانضمام إليها، بغض النظر عن انتماءاته الدينية أو المذهبية، والثانية التأكيد على وجود «وطن» (ألبانيا) يضم كل الألبانيين، والثالثة السعي للحصول على الاستقلال الذاتي[١٤٥]. وفي مذكرة له إلى الباب العالي بُعيد الإعلان عن معاهدة سان ستيفانو، حدد عبديل فراشر تصور العصبة لعلاقات بلاده المستقبلية مع الدولة العثمانية على الشكل التالي[١٤٦]:

- توحيد ولايات ألبانيا الأربع في ولاية واحدة.
- تتألف الإدارة العثمانية في ألبانيا من موظفين ألبانيين.
- استخدام اللغة الألبانية في التعليم والقضاء.
- يؤدي الجنود الألبانيون الخدمة العسكرية داخل البلاد.
- استعمال عائدات ألبانيا المالية داخل البلاد.

وتبعا لستاڤريانوس، فقد طالبت العصبة الباب العالي بإنشاء مجلس ألباني منتخب يقدم المشورة للوالي العثماني[١٤٧]. ومن الواضح أن تلك المذكرة عكست اتجاهات العصبة في إبراز الشخصية القومية الألبانية من جهة، وعدم الانفصال عن الدولة العثمانية من جهة أخرى. وعلى الرغم من عدم راديكالية المطالب، في ضوء النهوض القومي المسيحي المجاور، لم يعر الباب العالي المذكرة أي اهتمام وحاول أن يجعل من العصبة أداة له لمحاربة المقررات التي ستصدر عن مؤتمر برلين[١٤٨].

وأثناء انعقاد الجلسة الأولى لمؤتمر برلين في ١٣ حزيران ١٨٧٨، قدمت العصبة الألبانية مذكرة احتجاج إلى المؤتمر المذكور حول عدم تمثلها فيه، أكدت فيها على

تقاليد الألبانيين ولغتهم الخاصة وشخصيتهم القومية. وأضافت المذكرة إن الألبانيين **« . . . ينتمون في الواقع إلى أديان مختلفة، لكنهم لم ينسوا وطنهم المشترك أبداً»**[١٤٩]. وختمت بالقول : **« . . . وحيث أننا لسنا ولا نريد أن نكون عثمانيين، فإننا سوف نعارض أيضاً بكل قوانا كل من يريد أن يحولنا إلى سلاف أو نمساويين أو يونانيين. نحن نريد أن نكون ألبانيين»**[١٥٠].

ومن جهتها، خاطبت لجنة سكودرا في حزيران ١٨٧٨ دزرائيلي (Disraeli)، رئيس الوزارة البريطانية، مشددة على مسألة **«القومية الألبانية»** بروح بعيدة عن الطائفية والمناطقية. كما حملت المذكرة اتجاهات راديكالية، وجاء فيها : **«إن الألبانيين سواء أكانوا كاثوليكاً أو يونانيين أو مسلمين، يمقتون الهيمنة العثمانية إسوة بأية هيمنة أخرى. . . »**. وأضافت **« . . . إن التوجه هو نفسه من على ضفاف نهر بوايانا حتى بوابة يانينا. واحدة هي مشاعر الناس، الذين يشكلون نواة متجانسة متراصة في سبيل وحدة الجماعة وهوية العرق. . . إن ألبانيا سوف لن تتحمل الهيمنة السلافية سواء أتت من جهات بلغاريا أو الجبل الأسود. إن ألبانيا لن تكون عثمانية أبداً، والدليل على ذلك هو الصراع (مع العثمانيين) لأكثر من أربعة قرون في سبيل المحافظة دون مساس على الشخصية والتقاليد والتوجه الوطني»**[١٥١].

وقبل أن يستفيق الألبانيون من نتائج معاهدة سان ستيفانو، إذ بهم يتلقون صفعة أخرى، وهذه المرة ليس من دولة أوروبية واحدة (روسيا)، بل من قبل تجمع دولي في برلين. فعلى عكس توقعاتهم، جاءت مقررات معاهدة برلين لغير مصلحتهم، إذ قررت إقتطاع أجزاء من ألبانيا في سبيل إعادة تشكيل الكيانات البلقانية المسيحية المجاورة[١٥٢]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : لماذا وقفت دول أوروبا هذا الموقف المعادي للقومية الألبانية وعملت على تقطيع أوصال ألبانيا، فيما كانت تدعي أنها تدعم الاتجاهات القومية لشعوب البلقان وتعمل على إعادة تشكيل كياناتهم السياسية؟

برأينا، إن العامل الديني في المسألة الشرقية كان ينعكس بوضوح على مؤتمر برلين بشأن ألبانيا. فأثناء جلساته، رفضت الدول الكبرى استقبال وفد ألباني جاء يعرض أمامها مسألة بلاده. وصرح بسمارك (Bismarck)، مستشار ألمانيا، أنه **«لا توجد أمّة ألبانية»**[١٥٣]. وقد نظرت الدول الأوروبية إلى ولايات ألبانيا الأربع، وبسبب غلبة الطابع الإسلامي عليها (٧٠٪ مسلمون)، على أنها جزء من الدولة العثمانية ولم يكن في مصلحتها أو مصلحة الدول البلقانية المسيحية المجاورة خلق كيان إسلامي جديد في جنوب شرق أوروبا يكون عامل اضطراب أو إعاقة لنفوذها في المنطقة[١٥٤]. وقد عبّر

غوشن، سفير بريطانيا في العاصمة العثمانية، في رسالة له إلى اللورد غرانفيل، وزير الخارجية البريطانية، عن العامل الديني - الإستراتيجي الذي يجعل أوروبا تقف هذا الموقف المعادي لكيان إسلامي في أوروبا الشرقية. فكتب في ٢٦ تموز عام ١٨٨٠ يقول، إن قيام دولة ألبانية موحدة سيجعل بوابة ألبانيا الشمالية تحت سيطرة أبنائها و« . . . **سيجعل من الصعوبة بمكان التغلب على الألبانيين في حال حدوث اضطرابات. . . إن سُكان (ألبانيا) في معظمهم مسلمون، وسوف يكونون مصدر إعاقة كبيرة للدول السلافية واليونانية حولهم. . .** ». وختم غوشن رسالته بالقول: « **أنا أعتبر أن إقامة كيان ألباني سيقلل من إمكانية تدخل أوروبي في شبه جزيرة البلقان** »[١٥٥].

من الواضح إذن، أن علاقة قيام كيان إسلامي مستقل بالتشكيل السياسي المسيحي الجديد في البلقان وبالمصالح الاستراتيجية الأوروبية هناك، كان العامل الرئيسي وراء رفض دول مؤتمر برلين الاعتراف بالقومية الألبانية ووراء اقتطاعها أجزاء من الأراضي الألبانية. ومع ذلك، لفت غوشن في رسالته السالفة الذكر إلى غرانفيل إلى « . . . **أن القومية الألبانية هي عنصر يجب ألا يغيب عن أية تركيبة سياسية مستقبلية. . .** ». وأضاف « . . . **علينا أن نضع على الأقل نصب أعيننا مستقبلاً (مسألة) نشوء ولاية ألبانية موحدة** »[١٥٦].

خامساً : الصدام بين « القومية الألبانية » وبين العثمانيين والتحالف البلقاني - الدولي

أدت معاهدة برلين إلى تأجيج الاتجاهات القومية عند الألبانيين، وتجسد ذلك في رفضهم التسويات الإقليمية على حساب وحدة التراب الألباني[١٥٧]. وفيما اعتقد السلطان العثماني عبد الحميد أن العصبة الألبانية يمكن أن تخدم مصالحه البلقانية وشجعها بادئ الأمر، بدأت التطورات السياسية الناجمة عن المعاهدة المذكورة تسير في اتجاه معاكس لمصلحته، وذلك من خلال مسألتين : الأولى، الاتجاهات القومية للألبانيين التي قد تقود البلاد إلى الاستقلال الذاتي[١٥٨]، والثانية، تعارض «اليقظة القومية» الألبانية مع سياسة «الجامعة الإسلامية» التي كان يسعى السلطان للاستفادة منها في سبيل تقوية نظام حكمه. ولهذا، تعامل عبد الحميد مع الحركة القومية الألبانية بأسلوبين إثنين، أولهما، إستغلال قوى العصبة بقدر الإمكان لتنسجم مع سياسته البلقانية غير المعلنة والقاضية برفض بنود معاهدة برلين وتبديل الأوضاع لمصلحته[١٥٩]، وثانيهما، إضعاف الحركة القومية الألبانية برفضه توحيد ولايات ألبانيا الأربع في ولاية

واحدة إنسجاماً مع مطلب العصبة الألبانية وإبقائها مجزّأة[١٦٠]، ثم ضرب تلك الحركة في الوقت المناسب والإجهاز عليها .

وإثر صدور مقررات معاهدة برلين، أخذ السلطان العثماني يحرّض العصبة سراً على رفض المعاهدة المذكورة فيما يتعلق باقتطاع أجزاء منها، وأبلغها « . . . **إنه على استعداد أن يخسر عرشه على أن يفقد إنشاً واحداً من ألبانيا**»[١٦١]. وما لبث أن أمر بتوزيع السلاح على أنصار العصبة من القبائل الإسلامية وسمح للجانها بجمع الأعشار[١٦٢]. ومن خلال العناصر الإسلامية المحافظة داخلها، حاول أن يدفع تلك المنظمة في اتجاه إسلامي يقوم على إشغالها بدعم مسلمي البوسنة، بمعنى آخر الصدام مع النمسا/ هنغاريا التي كانت قد وضعت البوسنة مع الهرسك في «عُهدتها» بموجب معاهدة برلين. لكن عبديل فراشر والقيادات الوطنية في العصبة، رفضت الانحراف عن الخط القومي إلى الإسلامي (الجامعة الإسلامية) الذي كان يبعدها عن أهدافها الوطنية ويشغلها في معارك جانبية. ولهذا، إكتفت العصبة بالتعاطف المعنوي مع مسلمي البوسنة[١٦٣].

وفيما لم يحصل صدام بين الألبانيين والصرب عند تسلم تلك الدولة المناطق الألبانية التي مُنحت لها بموجب معاهدة برلين، ذلك أن هذه المناطق كانت ذات أكثرية سلافية[١٦٤]، رفضت العصبة الإذعان لمعاهدة برلين وتسليم مناطقها ذات الأكثرية الإسلامية (پلاڤا وغيسينيه وإيپرا) إلى كل من الجبل الأسود واليونان. وعندما زادت الدول الكبرى من ضغوطاتها على السلطان العثماني لتنفيذ بنود معاهدة برلين بشأن ألبانيا، لم تكترث العصبة لأوامر السلطان وتقبل النظام الإقليمي الجديد[١٦٥].

وقد أدى عدم رضوخ العصبة لمشيئة السلطان إلى تدهور علاقاتها معه. وفي الوقت نفسه، ساءت سمعة السلطان في «ألبانيا» كخليفة « **لا يقاتل الكفرة، بل يهادنهم**»[١٦٦]. ومنذ ذلك الحين، إتخذ نضال العصبة اتجاهاً وطنياً متطرفاً. فأعلنت عن عدائها للسلطان ولجيرانها البلقانيين والدول الكبرى وطالبت بالاعتراف بالأراضي الألبانية وحدة غير قابلة للتجزئة ومنح سكانها إستقلالاً ذاتياً تحت السيادة العثمانية[١٦٧]. وما لبثت الثورات أن اندلعت في أنحاء البلاد والتي تورطت فيها الطريقة البكتاشية في الجنوب[١٦٨]، حيث لعب تنظيمها الاجتماعي، لا الديني، دوراً أساسياً في النضال ضد التخلي عن منطقة إيپرا الإسلامية إلى اليونان[١٦٩].

وأثناء تفاعل هذه الأحداث، قُتل مندوب السلطان العثماني محمد باشا في مدينة دياكوفا في أيلول عام ١٨٧٨، عندما كان يحاول إقناع لجان العصبة تسليم پلاڤا

وغيسينيه إلى الجبل الأسود. كما طُرد مندوب آخر للسلطان من ألبانيا هو مختار باشا[١٧٠].

وبسبب وجود غالبية إسلامية في پلافا وغيسينيه، تفاقم الصراع بين العصبة الألبانية والجبل الأسود واتخذ منحى عسكرياً[١٧١]. وخلال عام ١٨٧٩ صد الألبانيون حملات عثمانية عدة كان الهدف منها إرغامهم على تسليم المنطقتين المذكورتين. وعندما حاول الجبل الأسود أخذ زمام المبادرة بنفسه، لحقت به هزيمة ساحقة عند پيپيك (Pepic) وڤليكا (Velika) مطلع عام ١٨٨٠[١٧٢]، وأخرى عند جسر رزانيتسا (Rzanitsa bridge) نهاية شهر نيسان. وقد شاركت قوات كاثوليكية كثيفة في المعركتين إلى جانب قوات العصبة بقيادة الزعيم دودا[١٧٣].

إن تغليب العصبة الألبانية الاعتبارات القومية على الدينية يتجلى بوضوح في تصديها لمحاولات دول معاهدة برلين الخروج من المأزق بمنحها الجبل الأسود مناطق قبيلتي خوتي وغرودا (Gruda) الكاثوليكيتين عند نهر زم (Zem) وبحيرة سكودرا بدلاً من پلافا وغيسينيه الإسلاميتين (Corti - compromise)[١٧٤]. فقد أعتقد مهندسو الدبلوماسية الأوروبية أن العامل الديني سوف يتغلب على العامل القومي ويكون أداة تفرقة بين المسلمين والمسيحيين، وإن الأولين سوف يرحبون بهذا الحل الأخير، الذي ينقذ منطقتيهما من الإلحاق بالجبل الأسود. وأخيراً، إن الكاثوليك لن يمانعوا في التحرر من «الحكم الإسلامي» ويصبحوا رعايا لعرش الجبل الأسود.

ولما كانت «تسوية كورتي» تنسجم مع سياسة الجامعة الإسلامية للسلطان عبد الحميد بإبقاء سيادته على المناطق الإسلامية في السلطنة وتحويل دولته إلى دولة ذات أكثرية إسلامية، فقد دخل الباب العالي في مفاوضات مع الجبل الأسود بشأن استبدال المنطقتين الإسلاميتين بالمنطقتين المسيحيتين. وقد أعتبر أن الاحتفاظ بالمنطقتين الأخيرتين صفقة خاسرة، لأن كل الولايات العثمانية المسيحية المتبقية في البلقان أصبحت في حكم الساقطة[١٧٥]. وما لم يدركه هؤلاء الدبلوماسيون الأجانب ومعهم الحكومة العثمانية، أن الكاثوليك كانوا سيرفضون الخضوع لحكم أرثوذكسي (الجبل الأسود)[١٧٦]. فأثناء مفاوضات الباب العالي مع الجبل الأسود، التقت وفود من القبائل الكاثوليكية في الشمال قناصل الدول الكبرى في سكودرا يوم ٥ نيسان ١٨٨٠ وأعلمتهم أن الكاثوليك « . . . **يفضلون الموت على أن يصبحوا سلافاً وأنهم لا يقبلون الخضوع لحكم أناس يصلّبون تبعاً للطقوس اليونانية**»[١٧٧].

وبعد أقل من أسبوع، أي في ١٠ نيسان ١٨٨٠، طالبت القبائل الكاثوليكية في

الشمال ومعها تلك الإسلامية، السلطان العثماني الموافقة على البرنامج الآتي[١٧٨]، الذي رُفض من قبل السلطان عبد الحميد :

- إستقلال ذاتي.
- إختيار الألبانيين أميراً عليهم بأنفسهم.
- مغادرة الجيش العثماني ألبانيا.
- تعيين ممثل ألباني في الآستانة لتنظيم العلاقات بين البلدين.
- إستبدال كل الموظفين غير الألبانيين (العثمانيين) بآخرين محليين.
- تحديد حجم القوات الألبانية التي تدعم الدولة العثمانية في حروبها الخارجية.
- تحديد الضرائب التي يتعين على ألبانيا أن تدفعها سنوياً إلى الخزينة العثمانية.

وإزاء تمسك المسلمين بپلاڤا وغيسينيه ورفض الكاثوليك تسليم مناطقهم إلى الجبل الأسود، ارتأى اجتماع لسفراء الدول الكبرى في برلين (حزيران ١٨٨٠) منح الجبل الأسود دولسينو الإسلامية مع المنطقة الساحلية على البحر الأدرياتيكي بدلاً من خوتي وغرودا[١٧٩]. وردا على هذا القرار الدولي، سارعت قوات العصبة واحتلت دولسينو. وبعث سكان تلك المدينة بمذكرة إلى الدول الكبرى يرفضون الخضوع للجبل الأسود، وجاء فيها : «**نحن سكان دولسينو الذين كنا لقرون عدة تحت حكم الدولة العثمانية وحمايتها، لا نستطيع أن نلائم عاداتنا ولغتنا وديننا لتلك التي للجبل الأسود والتي تختلف عما لدينا، بل تتناقض معها**»[١٨٠]. وأضافت المذكرة : «. . . **إننا عازمون على المقاومة، ولو دمرت مدينتنا ومتنا جميعاً على آخرنا**»[١٨١]. ويقول الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل، إن تلك المذكرة أحدثت صدى واسعاً وهياجاً كبيراً في أنحاء الدولة العثمانية وطرحت علامات استفهام حول مواقف الدول الأوروبية التي لا تكتفي بتحرير المسيحيين من سلطة الدولة العثمانية فحسب، بل تعمل أيضاً على إخراج المسلمين من تحت مظلة دولتهم الشرعية[١٨٢].

وسبق احتلال العصبة لدولسينو، قيام أساطيل الدول الأوروبية مطلع أيلول بمظاهرة بحرية أمام مرفأ راغوسا (Ragusa) (= دوبروڤنيك Dubrovnik) وتوجيه غوشن إنذار شفهي إلى السلطان العثماني باحتلال سمرنة (أزمير) من قبل أسطول بلاده إذا لم تُسلم دولسينو إلى الجبل الأسود[١٨٣]. وفي محاولة للالتفاف على هذا الإنذار، أبلغ الباب العالي الدول الكبرى بأن تسليم دولسينو إلى الجبل الأسود سوف يؤدي إلى حدوث اضطرابات في البلقان (مذكرة ١٥ أيلول ١٨٨٠). لكنه عاد وأعلن عن استعداده للتخلي

عنها شرط أن تُضمن أرواح مسلميها ومسيحييها وأن تُوقف الدول الكبرى مظاهرتها البحرية وتُبقي كلاً من خوتي وغرودا في حظيرة السلطان، وأخيراً، ألاّ يُعطى الجبل الأسود مستقبلاً إنشاً واحداً من أملاك الدولة العثمانية[١٨٤]. لكن الدول الكبرى أصرّت على تسليم الباب العالي دولسينو دون شروط.

وفي جنوب البلاد، قاومت العصبة الألبانية مقررات مؤتمر برلين بشأن ترسيم الحدود بين الدولة العثمانية واليونان. وكانت المعاهدة المذكورة قد قضت بمنح تساليا وإيپرا إلى الدولة الأخيرة. وبعد تلكؤ الباب العالي في تنفيذ تعهداته بشأن المنطقتين المذكورتين، قرر اجتماع للسفراء الأجانب في برلين (حزيران ١٨٨٠) إقتطاع معظم تساليا، وإيپرا: يانينا، ايدونات (Aidonat)، مارغريتي (Margariti)، لوروس (Luros)، پريڤيزا، وأرتا وتسليمه إلى اليونان[١٨٥]. وقد رفضت العصبة هذه المقررات وعقدت اجتماعين، الأول في جيروكاسترا (٣ تموز ١٨٨٠) والثاني في كوسكريسي (Kuscreci)، جنوبي بيرات (نهاية تموز). وقد حضر الاجتماعين زعماء مسلمون ومسيحيون، وأمّ الاجتماع الثاني ٧٢ بكتاشيا وتقرر فيه المقاومة المسلحة لأي دخول يوناني إلى إيپرا الإسلامية[١٨٦]. وتعود أهمية إيپرا اقتصادياً إلى مرافئها البحرية المهمة كپريفيزا وأرتا و غومنسه (Gumencë) وپراغا (Praga)[١٨٧]. وقد رفض مسلمو إيپرا دعوات يونانية للوحدة على أساس مساواتهم باليونانيين وحصولهم على مثل حقوقهم وامتيازاتهم. وفيما برر اليونانيون صدود هذه «الدعوة» عنهم إلى الأصول العرقية والحضارية المشتركة التي جمعت ما بين أجداد الطرفين (Pelasgian)[١٨٨]، لعب العامل الديني وارتباط المصالح مع الدولة العثمانية دوراً رئيسياً في رفض مسلمي إيپرا دعوة اليونان للاتحاد. فقد خشي هؤلاء أن يخسروا امتيازاتهم التي تمتعوا بها في ظل الدولة العثمانية كمسلمين ويصبحوا «أقلية دينية» في حال اتحادهم مع اليونان[١٨٩].

وعلى الرغم من مقاومة العصبة بزعامة عبديل فراشر لأي تفريط بإيپرا، عقدت الدولة العثمانية في آذار ١٨٨١ تحت ضغط دولي اتفاقاً مع اليونان سلمتها بموجبه تساليا على الجانب الجنوبي لنهر سلامڤريا (Salamvria) وأرتا التابعة لايپرا[١٩٠]. وقد تزامن هذا الاتفاق مع تصفية العثمانيين للعصبة الألبانية، كما سنرى بعد قليل.

ومنذ منتصف أيلول ١٨٨٠، بدأت الساحة الألبانية تشهد تدهوراً سياسياً ينذر بتجدد الصدام العسكري بين العصبة والدولة العثمانية. فهل كان بالإمكان تفاديه والوصول إلى تسوية ما ؟

الواقع، إن كل التطورات التي أشرنا إليها كانت تدل على أن الصدام ما بين

الفريقين أصبح أمراً محتوماً. فالعصبة كانت تعتبر أن إصرارها على الاستقلال الذاتي وعدم تسليم دولسينو وتساليا وإيبرا هو مطلب قومي لا يمكن الرجوع عنه. ومن جهة السلطان العثماني، فإن تبعية ألبانيا له كانت بنظره حقاً لا ينازعه عليه أحد، وخصوصاً أن الدول الكبرى كانت تدعم ذلك. ولهذا، كان على استعداد للتضحية بدولسينو وغيرها في سبيل الاحتفاظ ببقية المناطق الإسلامية الألبانية، وهو ما جعل الصدام بين «القومية الألبانية» و «الشرعية العثمانية» أمراً لا مفر منه. وما عجّل بذلك، الانشقاق الذي شهدته اللجنة المركزية للعصبة خلال شهر تشرين الأول بين العناصر «التقدمية» و«المحافظة» حول إعلان استقلال ذاتي من جانب واحد، وسط دعوات التطرف التي أطلقتها لجنة سكودرا أثناء اجتماع ديبرا نهاية الشهر نفسه[١٩١].

وبعد رفض العصبة الرضوخ إلى أوامر الباب العالي بتسليم دولسينو في أعقاب قبوله وساطة ألمانية تقضي بتسليمها إلى الجبل الأسود[١٩٢]، إندلع القتال بين العصبة والعثمانيين. وساعد هذا التطور القوى «التقدمية» في العصبة على طرد العناصر «المحافظة» منها المؤيدة للعثمانيين. وفي كانون الأول ١٨٨٠، أعلن «التقدميون» أنفسهم «حكومة مؤقتة» لألبانيا بزعامة عبديل فراشر وآخرين[١٩٣]. وفي كانون الثاني من العام التالي، بدأت هذه الحكومة تتسلم شؤون البلاد. فتم طرد المتصرفين والموظفين العثمانيين من مناصبهم، وعلى رأسهم متصرف برزرن. كما تسلمت اللجان المحلية شؤون الإدارة في مناطقها[١٩٤].

سببت هذه التطورات السياسية والعسكرية، لا سيما إعلان الاستقلال الذاتي من جانب واحد، قلق السلطان عبد الحميد، خصوصاً أنها كانت حلقة ضمن سلسلة من مساعي «القوميات» الإسلامية في السلطنة للحصول على الاستقلال الذاتي أو التام. فبين عامي ١٨٧٧ و١٨٨٠، كان عليه أن يواجه للمرة الأولى تحركات مسلمي بلاد الشام والحجاز وكردستان - هذه التحركات التي جاءت في وقت كان يريد فيه أن يحول «يقظة الإسلام» (الجامعة الإسلامية) إلى مشروع سياسي داخلي لتثبيت نظام حكمه. وبعدما رأى أن مقاومة الألبانيين للضغوطات الأجنبية عليهم قد ارتدت عليه بصفته سلطاناً - خليفة، قرر أن يستخدم القوة العسكرية للقضاء على العصبة الألبانية[١٩٥].

وفي رسالة له إلى دي رادا في شباط ١٨٨١، حدد سامي فراشر الأسباب التي أوصلت العلاقات الألبانية - العثمانية إلى درجة الطلاق، فقال: «**إن عصبة برزرن طالبت مراراً خلال السنوات الثلاث الماضية بتوحيد ألبانيا في ولاية واحدة تتمتع بالاستقلال الذاتي، ولكن الأمبراطورية** (العثمانية) **خدعتهم بالوعود. لقد فهم الألبانيون**

تماما الآن أن الأمبراطورية لا تريد أن تفعل لهم شيئاً. وتبعًا لتلك الظروف»، أضاف سامي فراشر، «**رأت عصبة پرزرن ضرورة توحيد ألبانيا بشكل مستقل ذاتياً وربما مستقل تماماً. . .**»(١٩٦).

وبين شهري تشرين الأول ١٨٨٠ ونيسان ١٨٨١، وبعد استحضار ٢١ كتيبة عسكرية بقيادة المشير درويش باشا(١٩٧)، شنّ العثمانيون والجبل الأسود هجمات منسقة ضد مواقع العصبة، فيما كان أسطول دولي يضرب الحصار على ساحل دولسينو منذ أيلول عام ١٨٨٠. وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٨٨٠ زحف العثمانيون من سكودرا إلى دولسينو واحتلوها في ٢٦ منه، وقاموا بتسليمها إلى الجبل الأسود. وفي ٢٤ آذار ١٨٨١ سقطت سكوپيه بيد العثمانيين ولحقت بها پرزرن في ٢٢ من الشهر التالي(١٩٨). وأعقب ذلك، اعتقال معظم القيادات «المتطرفة» في العصبة وملاحقة الفارين ورشوة «المحافظين» بالمناصب والهبات(١٩٩). وبذلك أجهضت أول حركة قومية في تاريخ ألبانيا الحديث(٢٠٠)، ولم تعد إلى مستواها السابق إلا بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩.

ومن جهته، دعا السلطان العثماني عبر قائده درويش باشا الألبانيين إلى الإنضواء تحت لواء الجامعة الإسلامية بديلاً عن القومية الألبانية، ووعد بتنفيذ إصلاحات، محذراً في الوقت نفسه من أن أية إنتفاضة مسلحة ضده سوف تُعتبر مخالفة للشريعة الإسلامية ولصفته خليفة على المسلمين(٢٠١).

حواشي الفصل الخامس

(١) أعلن استقلال «ألبانيا» في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩١٢ في مدينة ڤلورا (Vlora). وفي ٢٩ تموز من العام التالي اعترفت الدول الكبرى بـ «ألبانيا» إمارة محايدة تحت إشرافها، وتم تحجيمها إلى مساحة ٢٨ ألف كلم٢ وإلى ٨٠٠ ألف من السكان، أنظر محمد موفاكو، الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، سلسلة «عالم المعرفة»، ٦٨ (١٩٨٣)، ص ٣٣-٣٤. وحين نستخدم في هذا الفصل مصطلح «ألبانيا» تجاوزاً، فالمقصود به تلك المنطقة التي ضمّت ولايات سكودرا (Iskodra) وموناستير (Monastir) وكوسوفو (Kosovo) ويانينا (Janina)، التي سكنها شعب واحد عُرف بعد عام ١٩١٢ بـ «الشعب الألباني».

(٢) حول هذه الموضوعات، راجع عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٤، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٨٤٣؛ علي حسون، العثمانيون في البلقان، ط٢ بيروت/دمشق ١٩٨٦، ص ٢٩-٣٠؛ مصطفى مؤمن، قسمات العالم الإسلامي المعاصر، دار الفتح ١٩٧٤، ص ٤٦٦؛

Halil Inalcik, Arnawutluk, in: *EI 2*, vol. I, Leiden/London 1960, p 651.

(٣) الشناوي، ج٤، ص ١٨٤٦.

(٤) المرجع السابق، ج٤ ص ١٨٤٩-١٨٥١ و Inalcik، ص ٦٥١.

(٥) من أشهر أُسر الصدور العظام الألبانية، كوبريللي، التي شغل خمسة من أفرادها المنصب خلال القرن السابع عشر ومطلع القرن التالي. وقد أحصى أحد الباحثين ما لا يقل عن ثلاثين صدراً أعظم من أصل ألباني. إضافة إلى ذلك، شغل ألبانيون مناصب رفيعة في الدولة كولاة وسناجق. حول هذا الموضوع، راجع الشناوي، ج٤ ص ١٨٦١ و Inalcik, p 656.

(٦) Inalcik, p 656.

(٧) موفاكو، مرجع سابق ص ١٦-١٧؛ Inalcik, p 656.

(٨) حول الأسلمة في البلقان وتطورها بالأرقام، أنظر دراسة:

Michel Balivet, Aux origins de l'Islamisation des Balkans Ottomane, in: *Revue du Monde Musulman et de la Mediterranée*, 66, 4(1992), Les Balkans a l'Empire Ottomane, pp 11-20.

(٩) Peter Bartl, Die albanischen Muslimen zur Zeit der nationalen Unabhängigkeitsbewegung (1878-1912), Wiesbaden 1968, p 20; Inalcik p 656.

(١٠) Inalcik, p 652,656.

(١١) Bartl, pp 8-24.

(١٢) المرجع السابق ص ٢٤-٢٦.

(١٣) Inalcik, pp 652,654.

(١٤) Michael Schmidt-Neke, Geschichtliche Grundlage, in: Klaus-Detlev Grothusen ed. *Albanien*, Göttingen 1993, p 29.

وقارن بملحق رقم (١٩) حول مواطن انتشار المسلمين في ألبانيا ونسبهم المئوية.

(١٥) المرجع السابق، حاشية ١٠ ص ٢٩.

(١٦) Georges Castellan, Histoire des Balkans XIVème-XXème siècles, Paris 1991, pp 358-359.

(١٧) Inalcik, p 652.

(١٨) Süssheim, Arnauts, in: *EI 1*, vol. I, Leiden/London 1913, p 451.

(١٩) Inalcik, p 652.

(٢٠) الشناوي، ج٤، ص ١٨٥٦-١٨٥٧.

(٢١) Bartl, p 18.

(٢٢) المرجع السابق ص ١٨، و: Inalcik, pp 652-654.

(٢٣) Inalcik, pp 655-657.

(٢٤) المرجع السابق ص ٦٥٧.

(٢٥) أطلق عليها فيما بعد تسمية سكودرا.

(٢٦) Inalcik, p 656.

(٢٧) Bartl, pp 37-86.

(٢٨) هو اقتصاد يتم فيه الإنتاج أساساً بقصد التبادل وتستخدم فيه النقود وتحدد فيه الأسعار وفقاً للعرض والطلب وعلى أساس المنافسة، أنظر، أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢ ص ٢٥٨.

(٢٩) هو الاقتصاد الذي يندر فيه إستخدام النقود ويقوم أساساً على المقايضة سلعاً أو خدمات، راجع بدوي ص ٢٨٠.

(٣٠) موفاكو، مرجع سابق ص ٩٢.

(٣١) Stefanaq Pollo/Arben Puto , Histoire de l'Albanie des origines a nos jours, Roanne (Paris), s.d., p 125; Schmidt-Neke, op. cit., p 23 وراجع دراسة Carole Rogel, The Wandering Monk and the Balkan National Awakening , in: William Haddad/ William Ochsenwald eds. «*Nationalism in a Non-National State. The Dissolution of the Ottoman Empire* , Columbus 1977, pp 79-81 وقارن بـ Inalcik, P 656.

(٣٢) L.S. Stavrianos, The Balkans Since 1453, New York ect. 1958, p 498.

(٣٣) Pollo/Puto , Histoire, p 126.

(٣٤) Edward S. Creasy, History of the Ottoman Turks, repr. Beirut 1961, pp 499-501.

(٣٥) Inalcik, pp 655,657.

(٣٦) Pollo/Puto, p 126.

(٣٧) حول نمو التشفليك، راجع دراسة Schmidt-Neke , p 31. ومن الأسر الإقطاعية التي سادت Vlora , Libohova , Vrioni, Toptani , Bicakcia، وقد امتلك كل منها إقطاعيات تراوحت ما بين ٢٠٢٥ -٤٠٥٠ فداناً. وقد أخذت هذه الأسر تنخرط في السوق أكثر فأكثر وتفرض في إقطاعياتها مختلف أنواع المحصول وأشكال الضريبة لمصلحتها، أنظر: Pollo/Puto p 127.

(٣٨) Castellean, Histoire, p 359; Schmidt-Neke, p 31.

(٣٩) Inalcik, p 656.

(٤٠) Pollo/Puto, p 127f.

(٤١) Johannes Faensen, Die albanische Nationalbewegung, Berlin 1980, Anm.12, p 16.

(٤٢) Stanford J. Shaw/ Ezel Kural Shaw, The Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. II. Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975, Cambridge 1977, p 65.

(٤٣) Castellan, p 359; Pollo/Puto, p 127. وقيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية. قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت/ فلوريدا ١٩٩٤ ص ٧٧.

(٤٤) Schmidt-Neke, Geschichtliche Grundlagen, op. cit., p 29.

(٤٥) Pollo/Puto, Histoire, p 129.

(٤٦) Anton Logoreci, The Albanians, London 1977, p 45.

(٤٧) Castellan p 359; Pollo/Puto, p 134.

(٤٨) Edgar Hösch, Geschichte der Balkanländer, Stuttgart usw. 1968, p 118; Castellan, Histoire, p 359.

ويذكر كاستلان (ص ٦٠) أنه وُجدت عام ١٨٥٠ جاليات ألبانية في الآستانة قوامها ٦٠ ألفاً، وأخرى في مصر واليونان ورومانيا وإيطاليا وجنوب روسيا وأميركا وأوستراليا.

(٤٩) Pollo/Puto, p 129f.

(٥٠) Gotthold Rhode, Die Staaten Südosteuropas vom Berliner Kongress bis zum Ausgang des 1. Weltkriegs (1878-1918), in: Theoder Schieder ed. *Europa im Zeitalter der Nationalstaaten und europäische Weltpolitik bis zum Ersten Weltkrieg*, Bd. 6, Stuttgart 1973, p 577f.

(٥١) Schmidt-Neke, Geschichtliche Grundlagen, op. cit., p 31.

(٥٢) Logoreci, 37,38.

(٥٣) Inalcik p 656؛ الشناوي، ج ٤، ص ١٨٦١.

(٥٤) موفاكو، ص ٤٥-٤٦.

(٥٥) الشناوي، ج٤، ص ١٨٧٢.

(٥٦) ساطع الحصري، نشوء فكرة القومية، مرجع سابق ص ١١٠- ١١٢.

(٥٧) موفاكو، ص ٤٥و ٤٧-٤٨.

(٥٨) الحصري، نشوء فكرة القومية، ص ١١٢.

(٥٩) Castellan, Histoire des Balkans, op.cit., p 360.

(٦٠) Stavro Skendi, The Albanian National Awakening 1878-1912, Princeton 1967, p 471.

(٦١) موفاكو، ص ٤٦-٤٧؛ Rhode, Die Staaten Südosteuropas, op. cit., p 577f

(٦٢) Stavrianos, The Balkans , pp 501-505; Skendi, pp 132-133.

(٦٣) تأسست أول مدرسة تدرّس باللغة الألبانية عام ١٨٨١ ولحقتها واحدة أخرى عام ١٨٨٥ وثالثة في العام التالي ورابعة في عام ١٨٩١، أنظر:

Bartl, Die albanischen Muslimen, p 147; Logoreci p 38.

(٦٤) Logoreci, p 37.

(٦٥) Castellan, Histoire, p 360.

(٦٦) يستنتج محمد موفاكو ص ٤٥-٤٦، ٦٣-٦٤، أن التحول عن الأبجدية العربية (الإسلامية) إلى اللاتينية كان محاولة لفك ارتباط الألبانيين مع الشرق، والانخراط في الثقافة الغربية، وظهر هذا بوضوح أثناء فترة النهوض القومي الألباني في أواخر القرن ١٩.

(٦٧) Pollo/Puto, pp 135, 153-154.

(٦٨) Castellan, p 360.

(٦٩) موفاكو، ص ٤٦-٤٧.

(٧٠) Schmidt-Neke, p 31.

(٧١) Castellan , p 360.

(٧٢) Skendi, The Albanian National Awakening, op. cit., p 115.

(٧٣) Faensen, Die albanische Nationalbewegung, op. cit., p 27.

(٧٤) نقلاً عن: Logoreci, p 39

(٧٥) Faensen, p 27.

(٧٦) *«...la lange nationale... voyait non seulement un ferment qui devait liberer sa partie des 'chaines de l'esclavage'*، نقلاً عن: Pollo/Puto p, 128.

(٧٧) نقلاً عن: Skendi, pp 122-123

(٧٨) الشناوي، ج٤ ص ١٨٧٢-١٨٧٣؛ Inalcik, p 650.

(٧٩) Castellan, p 360.

(٨٠) Skendi, pp 115-117.

(٨١) موفاكو، الثقافة الألبانية، مرجع سابق ص ٨٩-٩٠.

(٨٢) *«La nationalité albanaise d'après les chants populaires».*

أنظر: Pollo/Puto, p 136

(٨٣) Skendi, p 121. صدرت هذه القصائد والأغاني تحت عنوان:

«Recueil des chants populaires et rhapsodies albanaises», Castellan, p 361.

(٨٤) نقلاً عن: Skendi, p 122

(٨٥) كاثوليكي ألباني من قبيلة ميرديت، عُين متصرفاً على جبل لبنان من عام ١٨٨٣ إلى ١٨٩٢.

(٨٦) *«La verité sur l'Albanie et les Albanais».*

(٨٧) Pollo/Puto, Histoire, p 153.

(٨٨) نقلاً عن: Stavrianos, p 501

(٨٩) في كتابه الذي أصدره عام ١٩١٣ «Briefe über Albanien»، ذكر Antonie San Giuliano «أن المسلمين الذين ينمو شعورهم الوطني الألباني بحيوية، هم... العنصر القادر في لحظة اتخاذ القرار على التأثير على المصير النهائي للوطن»، نقلاً عن: Bartl, pp 75-76.

(٩٠) موفاكو، ص ١٣٩-١٤٠.

(٩١) Stavrianos, p 505.

(٩٢) سيأتي الحديث عن نعيم فراشر في ص ؟؟؟.

(٩٣) موفاكو، ص ٥٠، ٦٠-٦١، ١٠٧، ١٥٢، ١٥٣، و Süssheim, Arnauts, op. cit., p 455

(٩٤) الشناوي، ج٤، ص ١٨٧٦.

(٩٥) نقلاً عن: Logoreci, p 43

(٩٦) أنظر تحت ص ١٥١ وما بعد من هذا الفصل.

(٩٧) Castellan, p 361.

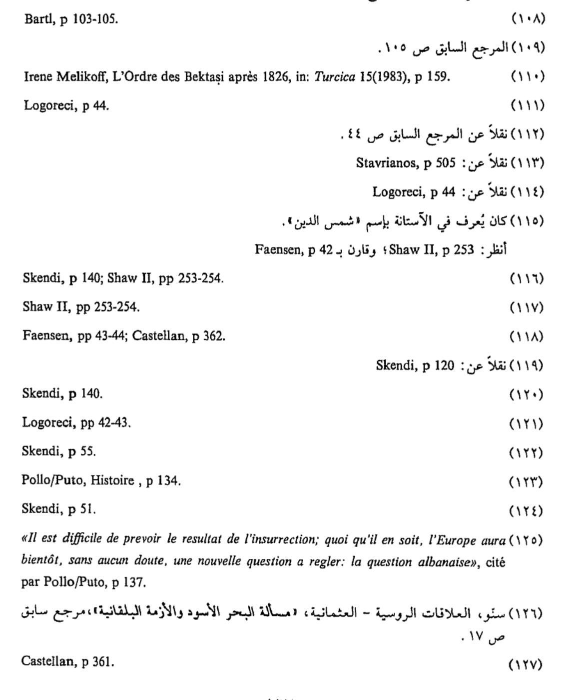
(٩٨) حول دور عبديل في تزعم الحركة الوطنية الألبانية (العصبة الألبانية)، أنظر ص ١٥١ - ١٦٠.

(٩٩) Inalcik p, 650.

(١٠٠) نقلاً عن: Stavrianos, p 505

(١٠١) نقلاً عن: موفاكو، ص ٦١.

(١٠٢) Logoreci, p 42.



(١٠٣) Pollo/Puto, Histoire, p 109; Bartl, Die albanischen Muslime, pp 134-135.

(١٠٤) Bartl, p 109.

(١٠٥) الشناوي، ج٤، ص١٨٧٤ .

(١٠٦) Castellan, Historie, p 362 وقارن بـ Süssheim، مرجع سابق ص ٤٥٥، إن تاريخ صدور الملحمة هو عام ١٨٩٨ .

(١٠٧) أبو شامي، التصوف، مرجع سابق ص ٢٠٦.

(١٠٨) Bartl, p 103-105.

(١٠٩) المرجع السابق ص ١٠٥.

(١١٠) Irene Melikoff, L'Ordre des Bektaşi après 1826, in: *Turcica* 15(1983), p 159.

(١١١) Logoreci, p 44.

(١١٢) نقلاً عن المرجع السابق ص ٤٤ .

(١١٣) نقلاً عن: Stavrianos, p 505

(١١٤) نقلاً عن: Logoreci, p 44

(١١٥) كان يُعرف في الآستانة بإسم «شمس الدين».

أنظر: Shaw II, p 253؛ وقارن بـ Faensen, p 42

(١١٦) Skendi, p 140; Shaw II, pp 253-254.

(١١٧) Shaw II, pp 253-254.

(١١٨) Faensen, pp 43-44; Castellan, p 362.

(١١٩) نقلاً عن: Skendi, p 120

(١٢٠) Skendi, p 140.

(١٢١) Logoreci, pp 42-43.

(١٢٢) Skendi, p 55.

(١٢٣) Pollo/Puto, Histoire , p 134.

(١٢٤) Skendi, p 51.

(١٢٥) *«Il est difficile de prevoir le resultat de l'insurrection; quoi qu'il en soit, l'Europe aura bientôt, sans aucun doute, une nouvelle question a regler: la question albanaise»*, cité par Pollo/Puto, p 137.

(١٢٦) ستنو، العلاقات الروسية - العثمانية، «مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية»، مرجع سابق ص ١٧ .

(١٢٧) Castellan, p 361.

(١٢٨) Pollo/ Puto, p 137.

(١٢٩) Bartl, p 116.

(١٣٠) Skendi, p 39.

(١٣١) أنظر «المدخل» من الكتاب ص ٢٤ - ٢٥.

(١٣٢) Logoreci, p 40.

(١٣٣) Bartl, p 117.

(١٣٤) لا يوجد إتفاق بين المؤرخين حول مكان تأسيس هذه اللجنة، في إستانبول أو في پرزرن، قارن بـ: Bartl p 116; Skendi, p 36; Pollo/ Puto, p 138

(١٣٥) نقلاً عن: Bartl, p 117

(١٣٦) أنظر: W.N. Medicott, The Congress of Berlin and After 1878-1880, London 1938

(١٣٧) Bartl, p 118.

(١٣٨) Carl Ritter von Sax, Geschichte des Machtverfalls der Türkei, op. cit., p 464; Bartl, p 118.

(١٣٩) Skendi, pp 69-71, 78-79.

(١٤٠) Sax, p 464.

(١٤١) Faensen , Die albanische Nationalbewegung, p 4; Schmidt-Neke, p 32.

(١٤٢) William Langer, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York 1966, p 203.

(١٤٣) Skendi, p 38, 88.

(١٤٤) Castellan, p 361; Skendi, p 38,88; Stavrianos, p 503.

(١٤٥) Bartl, p 120.

(١٤٦) Pollo/Puto, p 137.

(١٤٧) Stavrianos, pp 503-505.

(١٤٨) Bartl, pp 118-119.

(١٤٩) نقلاً عن: Bartl, p 119

(١٥٠) نقلاً عن: Logoreci, p 40

(١٥١) نقلاً عن: Skendi, pp 44-45. ويرى المؤرخ المذكور في صفحة ٤٦، أن تطرق لجنة سكودرا إلى نهر بوايانا كان للتأكيد على أن ألبانيا تمتد شمالاً حتى ذلك المجرى المائي.

(١٥٢) أنظر فوق: ص ٢٥.

وقارن بملحق رقم (١٨) حول مساحة الأراضي الألبانية قبل معاهدة برلين وبعدها.

(١٥٣) نقلاً عن: *«il n'y a pas de nationalité albanaise»*, cité par Castellan, Histoire des Balkans, p 361.

(١٥٤) Skendi, p 460; Bartl, p 116.

(١٥٥) نقلاً عن: Bartl, p 120

(١٥٦) نقلاً عن: Stavrianos, p 504

(١٥٧) أنظر فوق: ص ٢٥.

(١٥٨) الشناوي، ج٤، ص ١٨٧٥.

(١٥٩) F.O. 424/74, *Layard to Salisbury, secret, no. 853, Constantinople 22.9.1878.*

(١٦٠) F.O. 424/118, *Green to Granville, no. 100, Scutari 27.8.1880; conf. no. 101,* Scutari 30.8.1880.

(١٦١) *«... he* (the Sultan) *would rather lose his throne than one inch of the Albania»,* F.O. 424/100, *Reede to Granville, Corfu 6.7.1880.*

(١٦٢) Skendi, p 56.

(١٦٣) المرجع السابق ص ٤٧.

(١٦٤) Skendi, p 56.

(١٦٥) الشناوي، ج٤، ص ١٨٧٨.

(١٦٦) Sax, op. cit., p 465. وفي هذا المعنى كتب القنصل البريطاني في سكودرا إلى وزير الخارجية البريطانية يقول له «في كل الأحوال، فإن إسم السلطان يذكر لي كمعنى مجرد بكل إحترام وإجلال. ولكن عندما يقترن بالباشوات والإدارة العثمانية، تصبح اللهجة في غاية الازدراء، إن لم تكن تحريضية»، أنظر:
F.O. 424/118, *Green to Granville, conf., no. 101, Scutari 30.8.1881.*

(١٦٧) الشناوي، ج٤ ص ١٨٧٨.

(١٦٨) Ernest Ramsaur, The Bektashi Dervishes and the Young Turks, in: *The Moslem World,* 33(1943), pp 10-11; Bartl, p 105.

(١٦٩) Faensen, p 7.

(١٧٠) Sax, p 451; Medicott, pp 352-354.

(١٧١) William Miller, The Ottoman Empire and Its Successors 1801-1927, New Impression, London 1966, p 403.

(١٧٢) Pollo/Puto, Histoire de l'Albanie, op. cit., p 143.

(١٧٣) Sax, p 467; Pollo/Puto, p 143.

(١٧٤) أطلق على هذا الحلّ «تسوية كورتي»، نسبة إلى سفير إيطاليا في العاصمة العثمانية، الذي إقترحه.
Sax, p 466; Miller, op. cit., p 404; Medicott, pp 353-354.

(١٧٥) F.O. 424/67, *Biliotti to Derby, no. 19, Trebizond 22.1.1878.*

وفي عام ١٨٨٩ نقل وايت، سفير بريطانيا في الآستانة، عن السلطان عبد الحميد قوله « . . . إن الأتراك لا يتطلعون اليوم إلى المصالح الإمبريالية، بل إلى الإسلامية ويعتبرون شبه جزيرة البلقان ضائعة بالنسبة إليهم»، F.O. 78/4201, *White to Salisbury, political, no. 4, Constantinople 4.1.1889.*

(١٧٦) Miller, p 404.

(١٧٧) نقلاً عن: Sax, p 466

(١٧٨) Bartl, pp 126-127.

(١٧٩) Pollo/Puto, p 144.

(١٨٠) نقلاً عن: Skendi, p 66

(١٨١) نقلاً عن مصطفى كامل، المسألة الشرقية، مصر ١٨٩٨، ص ١٩٦.

(١٨٢) المرجع السابق ص ١٩٦.

(١٨٣) Bartl, pp 123-124.

(١٨٤) مصطفى كامل، مرجع سابق ص ١٩٥-١٩٦.

(١٨٥) Bartl, p 125f.

(١٨٦) Skendi, pp 72-73, 78-79; Ramsaur, The Bektashi Dervishes, op. cit., pp 10-11.

(١٨٧) Skendi, pp 73-74.

(١٨٨) البلاسجي (Pelasgi) هو إسم أُطلق على شعوب اليونان القديمة التي عاشت قبل القرن الثاني عشر ق.م. وأثناء القرن التاسع عشر الميلادي، راجت نظريات عديدة تقول إن الألبانيين هم بلاسجي الأصل، وذلك استناداً إلى أن اللغات الهندوأوروبية القديمة كاليونانية واللاتينية والإيلرية والتي ارتبطت بها اللغة الألبانية القديمة لها أصول في لغات سكان شبه جزيرة البلقان القدماء وحوض البحر المتوسط، أي لغة البلاسجي،

أنظر: The New Encyclopaedia Britannica, 15th ed., vol. VII, Chicago 1984, p 838;
Skendi, pp 114-115

وحول دحض هذه النظرية لمصلحة إيليرية اللغة الألبانية، أنظر: Logoreci, p 45.

(١٨٩) Skendi, p 85.

(١٩٠) مصطفى كامل، مرجع سابق ص ١٩٧-٢٠١؛ Pollo/Puto, p 145.

(١٩١) Bartl, p 127.

(١٩٢) كامل، المسألة الشرقية، مرجع سابق ص ١٩٧.

(١٩٣) Castellan, p 362; Pollo/Puto, pp 149-150.

(١٩٤) Pollo/Puto, pp 149-150; Bartl, 128.

(١٩٥) Skendi, p 96.

(١٩٦) نقلاً عن المرجع السابق ص ٩٩.

(١٩٧) Bartl, p 144.

(١٩٨) Pollo/Puto, pp 149ff.

(١٩٩) Miller, p 406; Skendi, pp 105-107.

(٢٠٠) لا يوجد موقف موحّد للمؤرخين تجاه إمكانية اعتبار ثورة إسكندر بك أول حركة وطنية ألبانية للتحرر من الحكم العثماني. حول هذه المسألة، أنظر الشناوي، ج٤، ص ١٨٥٢-١٨٥٦.

(٢٠١) Fadyeyeva, Ofitsial'niye doktrini I idyeologii v politikye Osmanskoy Impyerii, op. cit., p 137.

إستنتاج

لم يكن بالإمكان مشاهدة هذا السيناريو من تحركات «القوميات الإسلامية» في السلطنة العثمانية لإقامة كيانات لحسابها لولا الحرب الروسية- العثمانية ونتائجها. فخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، شهدت الأطراف هنا وهناك اضطرابات وانتفاضات إبان ضعف المركز (الدولة العثمانية) شارك فيها المسلمون دون أن تطرح بجدية مشروعات إقامة كيانات مستقلة. وحتى محاولة محمد علي، والي مصر، إقامة دولة موحدة من مصر وبلاد الشام، تبقى حركة نخبوية لشخصية عثمانية (والٍ) ولا يمكن بالتالي اعتبارها حركة إسلامية، بسبب نزعته العلمانية ومعارضة النُخب والقاعدة الإسلامية مشروعه الانفصالي. فمن بلاد الشام إلى ألبانيا، كانت هناك قواسم مشتركة وراء تحركات «القوميات الإسلامية»: الاحتجاج على فساد الإدارة العثمانية والمطالبة بإصلاحات تُبرز الهوية المحلية. وقد عجّل بظهورها وتزامنها الإحساس بالخطر الأجنبي واحتمال انهيار السلطنة وتقاسم ممتلكاتها بين الدول الاستعمارية.

وفيما سكّنت معاهدة برلين من مخاوف السوريين على مصير منطقتهم، وأدت بالتالي إلى تلاشي حركة الأعيان والعودة مجدداً إلى التشبث بـ «الرابطة العثمانية»، فجّرت المعاهدة المذكورة، على عكس ذلك، الاتجاهات الاستقلالية في كردستان وألبانيا وكانت نقطة تحول بالنسبة إلى المنطقة الأخيرة. فالخوف من كيان أرمني مستقل في شرق الأناضول تحت الحماية البريطانية وويلات الحرب، جعل الزعيم الكردي عبيد الله يسارع إلى التعبير عن الهوية المحلية في صيغة انتفاضة لإنشاء كيان خاص تحت زعامته. كذلك، فإن اقتطاع معاهدة برلين أراضٍ ألبانية لمصلحة إعادة تشكيل الكيانات المسيحية المجاورة في البلقان، كان وراء انبعاث النزعة القومية في ألبانيا. وفي كل الحالات، ما عدا الحجاز، كان الخطر الخارجي واضطراب الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وتضارب المصالح الحيوية لـ «القوميات الإسلامية» مع تلك للطوائف غير الإسلامية (= الدول الغربية) محركات رئيسية مباشرة لتلك «القوميات».

وباستثناء ألبانيا، فإننا لا نجد في تحركات «القوميات الإسلامية» معانٍ ليقظة قومية. وعلى الرغم من ذلك، فإن ردود الفعل الإسلامية وتزامنها شكلت في نظرنا وعياً من الداخل تجاه الخارج. ولماذا ننفي صفة «اليقظة القومية» عن تلك التحركات؟

عندما خطط الأعيان المسلمون في بلاد الشام لكيانية سورية في معرض مواجهتهم الاحتمالات الخطيرة التي قد تتعرض مصير بلدهم، فإن وعيهم «الوطني» تحرك في إطار ثقافة إسلامية وتجربة تاريخية إسلامية ووعي بالانتماء إلى دولة إسلامية. لقد فهم مسلمو بلاد الشام «الوطن» على أنه «دار الإسلام»، أي الدولة العثمانية[١]. وعدا ذلك، فإن «الهوية الوطنية» (الوطن السوري)، لم تصل عندهم أثناء مرحلة البحث إلى مستوى النضج للتقدم على «الهوية الدينية» (= الرابطة العثمانية).

وبالرغم من أن أشراف مكّة قد انخرطوا في مشروع بريطانيا الهادف إلى القضاء على الخلافة الإسلامية (العثمانية) لأسباب سياسية وإستراتيجية وإحلال «خلافة عربية» محلها بزعامتهم، أي إنشاء دولة عربية، فإن المجتمع البدوي الحجازي وفي ضوء التطور الثقافي المعروف هناك والعلاقات الاجتماعية السائدة وغياب قوى اجتماعية قادرة على القيام بالتغيير، كان غير قادر، نظرياً وعملياً، على إدراك مفهوم دولة/ وطن. فالطبيعة الصحراوية والعلاقات البدوية، حالت دون قيام فكرة «وطن» و«قومية»، وإن مساعي النُخب الحجازية لإقامة دولة عربية تدعي الخلافة الإسلامية استناداً إلى عصبية عرقية (قريش) ليس دليل وعي قومي. وليس أدل على ذلك من أن الشريف حسين كان على استعداد لاستبدال هيمنة بريطانية بالحكم العثماني.

وإسوة بالحجاز، لا نجد في كردستان المجتمع القبلي- الإقطاعي أدلة على وجود نضج وطني يصب في مصلحة «يقظة قومية»، بالرغم من أن المسألة الأرمنية كانت تستطيع أن توفر مثل هذا الوعي. صحيح إن خطاب الشيخ عبيد الله حمل معه مصطلحي «الأمّة» و«الوطن»، إلا أنه وبسبب البنى العشائرية - الإقطاعية والخصومات القبلية في كردستان وتشرذم الأكراد بين الدولة العثمانية وفارس واستغلالهم من قبل الدولتين أو تعرضهم لضغطهما، ظلّ صرخة في وادٍ. وهذه العوامل ساهمت في جعل الأكراد شعباً لا دولة له[٢]. فمعظم تحركاتهم ضد الأرمن كان لأجل السلب والنهب وليس بدافع وعي قومي[٣].

وبعد ثورته الأولى ضد السلطنة عام ١٨٧٩، كان كل شيء يدل على أن الشيخ عبيد الله سيوجه ضربته التالية ضد الدولة العثمانية وفارس ليوحد كردستان كاملة تحت زعامته. لكن «تعديل اللحظة الأخيرة» وتوجيهه الأكراد ضد فارس، سواء بإيعاز عثماني

أو عكس ذلك، دلّ على أن الرابط المذهبي مع السلطنة كان أقوى من العامل القومي. فأثناء مؤتمر شمدينان عام ١٨٨٠ الذي جمع أمراء وشيوخ العشائر وألاغوات ورجال الدين من الأكراد، تغلبت المشاعر المذهبية على المشاعر القومية واضطر الشيخ عبيد الله أن يبدأ مشروع «دولته» بهجوم على فارس يسبق تحرير كردستان العثمانية. ولا يعني هذا الهجوم أن المشاعر القومية عند هؤلاء كانت هاجسهم. فالقهر الذي تعرض له الأكراد على يد فارس والتنافر المذهبي بينهم وبينها، كانا برأينا عاملان رئيسيان في تحركهم ضدها. فأثناء الهجوم على كردستان الفارسية، أعلن الإمام جمعة (كردي) في مهاباد «الجهاد» على الشيعة الفرس، وقام الأكراد بقتل نحو ثلاثة آلاف شيعي في ميان زوهاب[٤]، مما عكس تعصباً مذهبياً - قبلياً وأضعف اتجاهات الأكراد للاستقلال الوطني. وفي مراحل الثورة الأخيرة، تحول الأكراد أثناء انسحابهم من فارس إلى السلب والنهب غير مكترثين بشعارات الاستقلال التي أطلقها الشيخ عبيد الله[٥].

ولا نجد في ثورة عبيد الله حركة جماهيرية من حيث القيادة وتركيب أجهزتها مظهراً يدل على تربية قومية. كما لا نجد وسائل للتعبير عن المشاعر القومية (صحافة، جمعيات، منظمات الخ...) ولا وعياً قومياً لدى القيادات العشائرية الإقطاعية. لم تكن لثورة الشيخ عبيد الله قاعدة جماهيرية منظمة، وأوضح دليل على ذلك تلاشي الثورة الكردية بعده.

ورغم خطابه «القومي» الفريد، فلا نجد لدى الشيخ عبيد الله نفسه فهماً قومياً. فـ «جامعة العشائر الكردية» التي انبثقت عن «مؤتمر شمدينان»، لم تقم على أسس وطنية أو قومية، ولم تطرح ثقافة من هذا اللون، في وقت ساد فيه التحاسد والخصومة بين الأكراد، وتعثر التفاهم فيما بينهم بسبب البلبلة اللغوية[٦]. وقد جاءت تحالفات الشيخ على أسس عشائرية من خلال روابط المصاهرة والقرابة والصداقة والمواثيق. وعندما كان يريد أن يجمع المقاتلين حوله، لم يكن يخاطبهم من خلال برنامج وطني، بل كان يستخدم الترغيب والتهديد والإكراه[٧].

وخلال ثورته الأولى عام ١٨٧٩، أظهر الشيخ عبيد الله مصالح شخصية تغلبت على الأهداف الوطنية. كان على استعداد أن يقبل بإمارة بزعامته تدفع الجزية للسلطان العثماني، أي العودة إلى حالة الإمارات الكردية ما قبل عام ١٨٤٧[٨]. و لهذا، لا يُمكن أن نصف ثورة الشيخ عبيد الله، بالرغم من خطابه السياسي الفريد، على أنها «ثورة قومية بالمفهوم الحديث» على حد قول أحد الباحثين[٩]، ولا أنها كانت «تحول» نحو «القومية». فأهداف الثورة تلك لا تختلف أساساً عن الثورات التي حدثت في

النصف الأول من القرن التاسع عشر. لكن الاختلاف بين هذه وتلك أن شيخاً (رجل دين) حل محل «الأمير» في قيادة الأكراد، فاتحاً بذلك الطريق أمام صعود الزعامات الدينية في المجتمع الكردستاني.

كذلك، فإن انخراط الأكراد في «الأفواج الحميدية» لا يدل على غلبة «الهوية الوطنية» على «الهوية الدينية». كان السلطان عبد الحميد يخشى من أن تتعاون الحركتان الكردية والأرمنية معا في ظروف معينة وتسببان تقسيماً حقيقياً لدولته، فرأى أن يُفسد فيما بينهما. فمن خلال «الأفواج الحميدية»، تمكن من استرضاء القيادات العشائرية - الإقطاعية الكردية بشتى وسائل الترغيب(١٠) ومن امتصاص «القومية الكردية» وجعلها تصب في إطار إسلامي إتجه لمناهضة القومية الأرمنية. و لهذا السبب، لا نلمس وعياً قومياً كردياً إلا بعد سقوط السلطان عبد الحميد. وفي كل الحالات، كانت «وعياً قومياً» في المهجر (الآستانة)، ولم تصل رياحه إلى كردستان(١١).

وفيما دفعت التنظيمات العثمانية مسلمي بلاد الشام في اتجاه إسلامي خوفاً على مصالحهم وثقافتهم وتقاليدهم من تيارات العلمنة والتغريب، غيبت «التنظيمات» وبَسطُ الدولة العثمانية سلطتها المركزية على كردستان دور الزعامات المدنية الكردية وأفسحت في المجال أمام ظهور الزعامات الدينية. وعلى عكس بلاد الشام، أدت «التنظيمات» إلى بروز الاتجاهات القومية في «ألبانيا» بعدما اعتبر الألبانيون تلك الإصلاحات بمثابة «**إعادة فتح**» لبلادهم(١٢): إبقاء الدولة العثمانية على طوائفية التعليم، بالرغم مرسوم التعليم لعام ١٨٤٥، وتغييب دور اللغة القومية وجعل الخدمة العسكرية للمسلمين أطول من السابق وتحميل المسيحيين أعباء جزية أثقل.

وفيما لا نلحظ تربية وطنية لدى «قوميات» السلطنة الإسلامية ولا وسائل للتعبير عن الهوية المحلية إلا في إطار ثقافة ووعي تاريخي إسلامي (= عثماني)، مهد التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في ألبانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى قيام حركة ثقافية البانية وطنية شكلت الوعاء الضروري لتحرك الألبانيين قومياً أثناء الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) وفي أعقابها. صحيح، إن «إنبعاث القومية الألبانية» يعود مباشرة إلى عامل خارجي (الحرب الروسية - العثمانية)، لكن الحركة الثقافية والتطور الاجتماعي - الاقتصادي وفرا مقومات إنجاح هذا التحرك، عندما أتت المشكلة من الخارج تهدد الداخل ووحدة التراب الألباني.

وتكمن أهمية الحركة القومية الألبانية أن غالبية الألبانيين تكلموا لأول مرة بصوت واحد، رغم تعدد أديانهم ومناطقهم الجغرافية والإدارية، رافضين أن يظلوا مجرد تعبير

جغرافي. ولهذا السبب رفضوا البقاء تحت السيادة العثمانية المباشرة بعدما حصلت الكيانات المسيحية المجاورة على استقلالها. وفي الوقت نفسه، كان من الصعب على المسلمين الألبانيين الانسلاخ التام عن الدولة العثمانية بسبب حاجتهم إلى هذه «المظلة الإسلامية» في محيطهم المسيحي - السلافي المعادي. إن موافقتهم على البقاء تحت السيادة العثمانية بادئ الأمر (استقلال ذاتي) تدل على وعي إستراتيجي تجاه هذا المحيط، قبل أن يكون تجسيداً للرابطة العثمانية.

ويتجلى المنحى القومي للألبانيين في مذكراتهم ورسائلهم إلى الدول الكبرى والباب العالي التي رفضت «أسلفتهم» (جعلهم سلافاً) أو «تتريكهم». لقد تكلمت كل لجان «العصبة الألبانية» عن توحيد ألبانيا وعن استقلالها وعن شخصيتها القومية وعن التاريخ المشترك والمصير المشترك.

لقد كان الحضور الإسلامي كثيفاً في اليقظة القومية الألبانية. فالمسلمون كانوا فكراً وقيادة وجماهير في مقدمة الحركة الوطنية الألبانية. وبالرغم من وجود المسلمين المحافظين بكثرة في العصبة الألبانية وتعاطفهم مع الدولة العثمانية، إلا أن التيار «الوطني» الإسلامي فيها استطاع أن يفرض مبادِئَه وحتى أن يعلن حكومته المؤقتة. أما لماذا اختلف «إسلام» الألبانيين عن «إسلام» سكان بلاد الشام ولماذا سعى الأولون إلى الاستقلال الذاتي وأصروا عليه، فيما تمسك الآخرون بالرابطة العثمانية ؟ إن هذا يعود برأينا إلى أن الخطر الخارجي على ألبانيا كان داهماً أكثر منه في بلاد الشام، ولأن الدولة العثمانية أظهرت في سياستها الألبانية تخاذلاً ضد مصالح ألبانيا القومية. وأخيراً، لأن الثقافة التي نهل منه مسلمو ألبانيا بتأثير الطريقة البكتاشية كانت وطنية أكثر منها إسلامية. ولعل أوضح مثال على ذلك، محاولة الألبانيين إحياء لغتهم الخاصة والتخلي عن الحرف العربي (الإسلامي). وفي غياب عقيدة دينية واحدة موحدة لكل الألبانيين، كانت اللغة الألبانية ذات الحروف اللاتينية أفضل وسيلة ناجعة لإقامة روابط بين المسلمين وبين الجماعات الدينية المتعددة في البلاد وبالتالي خلق ثقافة قومية مشتركة.

أما لماذا هذا الرفض الأوروبي لكيان ألباني؟ إن كون ألبانيا ذات أكثرية إسلامية أفقدها حلفاء في محيطها المسيحي. وهذا بحد ذاته دليل واضح على حضور العامل الديني بقوة في المسألة الشرقية. ففي عام ١٩٠٣ كتب جون مورلي (John Morely) خلال تعريفه «المسألة الشرقية» يقول : « . . . **إن جذور المسألة الشرقية. . . هي وجود الأتراك العثمانيين في أوروبا. . .و سيطرتهم كمسلمين أسياد على شعوب مسيحية**»[١٣].

إن تورط بريطانيا في مشروع فصل العرب عن الدولة العثمانية يدل على أنها أدركت

في فترة مبكرة فوائد القضاء على الخلافة العثمانية تحقيقاً لمصالحها الإمبريالية، وإن ما قام به لورانس أثناء الحرب العالمية الأولى كان استكمالاً للمخطط الذي بدأه زوهراب. كما يدل مشروع زوهراب على أن الحجاز (= طريق السويس - البحر الأحمر - الهند) وليس «سوريا» كان موضع اهتمام بريطانيا، وأن احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ كان تجسيداً لهذه الاستراتيجية. وفي هذا المعنى، فان دعوة زوهراب حكومته عامي ١٨٧٩ و١٨٨٠ لإعلان حمايتها على خلافة عربية في الحجاز، كانت تصب في مصلحة هذه الاستراتيجية.

وإذا كان السلطان العثماني أو حاشيته مسؤولين عن مقتل الشريف حسين، فهل يعود سبب الاغتيال إلى البعثة التي كان يحضرها الشريف المذكور للذهاب إلى أفغانستان ووسط آسيا دعماً لبريطانيا ضد روسيا، في وقت كانت فيه علاقات السلطنة مع الدولة الأولى سيئة للغاية، أم أن السبب يكمن في تحركات بريطانيا لتنصيب الشريف حسين خليفة على المسلمين في مكّة تحت حمايتها ؟ إن كلا الاحتمالين يبقيان قائمين. فبعثة أفغانستان، كانت بمبادرة شخصية من الشريف المغدور وللتقرب من بريطانيا وبمباركة منها، وكانت تعني توسيع الشريف حسين نفوذه الديني- السياسي خارج الحجاز، مما يرفع سمعته في العالم الإسلامي ويؤهله للعب دور دبلوماسي - سياسي - دولي في الصراع البريطاني- الروسي في تلك المنطقة الإسلامية يسبق دور السلطان - الخليفة، بل يغيبه. وفي حال قيام دولة عربية في الحجاز يمتد نفوذها إلى بلاد الشام والعراق، فماذا يبقى من مقولة «السلطان - الخليفة»؟ كيف سيتمكن عبد الحميد الثاني من الادعاء بالخلافة الإسلامية فيما الأماكن المقدسة للإسلام وطرق الحج إليها ليست تحت إشرافه؟ وتذكر إحدى الوثائق البريطانية أن السلطان عبد الحميد كان على استعداد للقبول بأي شيء على أن يفقد الإشراف على الأماكن المقدسة في الحجاز[١٤].

إن اغتيال الشريف حسين وإزاحة مدحت باشا عن السلطة في ولاية سوريا في وقت واحد تقريباً، يدلان على مساعي السلطان المستميتة للدفاع عن حقوقه «كسلطان - خليفة». لم يكن مشروع الأعيان المسلمين في بلاد الشام للاستقلال الذاتي ولا الشائعات عن «خديوية سورية» برئاسة مدحت باشا ما يخشاه السلطان، بل ما كان يحاك من مشاريع أجنبية تجاه ما تبقى من ممتلكاته. فالأعيان المسلمون أنفسهم كانت لديهم مخاوف «**على مصير بلدهم**» من الاستعمار الأجنبي. كما عكست رسائل يوسف كرم إلى الأمير عبد القادر الجزائري الخشية من احتمال «... **تجزئة الديار العربية**...» بين بريطانيا وفرنسا[١٥]. وحتى مدحت باشا حذر الباب العالي في تقرير له لعام ١٨٧٩ عن أحوال سوريا من تدخل بريطانيا وفرنسا في سوريا من خلال طوائفها الدينية[١٦].

إن الخوف على مسلمي السلطنة من المؤثرات الخارجية هو الذي جعل السلطان عبد الحميد يعمل على حقن ما تسرب إلى الفكر الإسلامي من «بكتيريا القومية» بـ «مضادات» الجامعة الإسلامية. ولهذا السبب، ظل الإسلام طوال عصر السلطان عبد الحميد متقدماً على القومية. ولكن عندما بدأت القومية التركية تُطرح في سياسة الاتحاد والترقي بعد سقوط عبد الحميد، أخذت «القومية الإسلامية» تطل برأسها. فانتشرت وسائل التعبير القومي الكردي في شكل منظمات ووسائل إعلام، وأعلنت ألبانيا استقلالها في عام ١٩١٢. وبعد ثلاث سنوات على ذلك التاريخ، ثار شريف مكّة حسين بن علي مدعوماً من الإنكليز معلناً بذلك نهاية «الرابطة الإسلامية» بين العرب والعثمانيين.

حواشي الإستنتاج

(١) Samra, Pan-Islamism, op. cit., p 17.

(٢) Chabry, Politique et minorités ou Proche-Orient, op. cit., pp 254-255.

(٣) «ثمرات الفنون» عدد ١٩١ تاريخ ١٧/١٠/١٨٧٨، وجليل وآخرون، الحركة الكردية، مرجع سابق ص ٤٥.

(٤) Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State. The Social and Political Structures of Kurdistan, London/New Jersey 1992, p 250، وجليل، انتفاضة الأكراد ص ٧٠-٧١.

(٥) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٣٧.

(٦) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مرجع سابق ص ٧٦-٧٧.

(٧) Behrendt, p 220.

(٨) المرجع السابق ص ٢٢٠.

(٩) حامد عيسى، المشكلة الكردية ص ١٦.

(١٠) جليل وآخرون، الحركة الكردية ص ٤٣.

(١١) Bruinessen, op. cit., pp 276-277.

(١٢) انظر المرجع في حاشية (٤١) من الفصل الخامس.

(١٣) نقلاً عن زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت ١٩٧١، ص ٢٢.

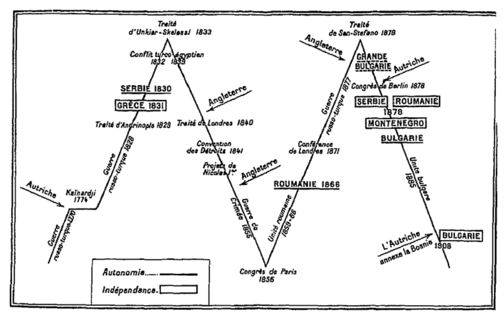
(١٤) F.O. 424/203, *Richards to O'Conor, no. 98, Damascus 19.11.1902.*

(١٥) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى، ص ٣٤٦.

(١٦) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق ص ٣٥٢.

الملاحق

ملحق رقم (١): تقلب النفوذ الروسي في الشرق. نقلاً عن: Paul Haury, Expose simple et clair de la question d'Orient, 1770-1915, 2.em. ed. Paris 1923



L'ACTION RUSSE EN ORIENT ET L'ÉMANCIPATION DES NATIONS CHRÉTIENNES DANS LES BALKANS.

Ce graphique est destiné à montrer.
1° Les progrès et les reculs de l'influence russe en Orient;
2° Les antagonismes anglo-russe et austro-russe;
3° La formation successive des États balkaniques

ملحق رقم (٢): قاضي الناصرة يصف اعلان السلطان عبد المجيد حول حرية المعتقد في السلطنة العثمانية بأنه «كلام تخريف». المرجع **BPP/69,** ***Finn to Malmesbury, no. 29. Jerusalem 22.6.1858, inclosure. no. 2, Vice-Consul Rogers to Finn, Caiffa 18.6.1858.***

Inclosure 2 in No. 29.

Vice-Consul Rogers to Consul Finn.

(Extract.) *Caiffa, June* 18, 1858.

LAST week I went to Nazareth, and during my stay there I met the Cadi, Sheikh Emeen, at the house of a friend; there were also present some of the principal Christian inhabitants of Nazareth, and one named Elias-es-Safföri, from Kefr Kenna, a Protestant, at whose house occasional evening meetings are held for reading the Scriptures, and amongst the attendants at the said meetings is a Moslem of the village.

The Cadi, in my presence asked Elias-es-Safföri with what authority he sought to pervert the Moslems, and why he allowed a Moslem to attend his prayer-meetings. He answered that his doors were open for any that chose to come at their own discretion; that he could not force any to come, nor would he turn any away.

The Cadi then used some strong threatening language in order to intimidate Elias-es-Safföri, saying, that any Moslem who should become a Christian would be murdered according to the tenets of the holy law, and he who perverted him would bear the responsibility.

I then interposed, saying that I had no knowledge of the merits of this case, nor did I feel justified in instituting an inquiry at present, but reminded the Cadi that His Majesty the Sultan had issued a firman, granting full liberty of conscience to all his subjects, by virtue of which firman any who from conviction wished to change his religion might do so without constraint.

The Cadi answered, disdainfully, "The Sultan eats melons," which is a vulgar expression, meaning that the Sultan talks impotently or talks nonsense.

I remonstrated, at which the Cadi repeated his remark, adding that His Majesty's officers and subjects are only bound to obey him so long as his orders are in conformity with the law.

I told the Cadi that I should report the circumstance, and have done so for your information.

ملحق رقم (٣): تقرير لسكين، قنصل بريطانيا في حلب، حول رغبة المسلمين في شمال سوريا في التخلص من الحكم العثماني وإنشاء دولة عربية مستقلة برئاسة أشراف مكة. المرجع BPP/69, *Skene to Malmesbury, no. 43, Aleppo 7.8.1858, inclosure in no, 43, Skene to Finn, Aleppo 31.7.1858.*

Inclosure in No. 43.

Consul Skene to Mr. Alison.

Sir, *Aleppo, July* 31, 1858.

I HAVE the honour to report to you that some excitement has existed in this town during the last ten days. Intelligence of the outbreak in the Island of Crete and the massacre at Jedda, which arrived here during the festivities of the Courban Bairam, and instigation on the part of one or two of the leading Mussulman inhabitants, who considered themselves aggrieved in their private interests by the local government, raised a feeling of hostility between the Christian and Mahometan classes of the population, and a seditious spirit against the constituted authorities. Fire-arms and ammunition were hurriedly purchased wherever they could be found. Young men of doubtful character were seen assembling in the streets. One of these, a Greek Catholic, by name Butros Tawil, appeared in the bazaar, fully armed, and loudly called on the Christians to attack the Mussulmans. Some of the latter secretly announced to respectable European families, with whom they were on friendly terms, that a general massacre was about to commence, and advised them to take refuge in places of safety, if any such could be found. Great apprehensions were thus entertained. The civil and military Pashas, meanwhile, were taking all possible means of securing the tranquillity of the town. Butros Tawil was arrested, and is now under sentence of banishment. The sale of arms and ammunition was prohibited. The town was patrolled by 600 soldiers in 12 detachments of 50 each, under the command of field officers. The principal inhabitants of the different quarters were assembled and ordered to do their utmost to keep the townspeople in their neighbourhood quiet. These measures proved perfectly successful, and all alarm has for the present subsided.

It is worthy of remark that the hatred felt by the Arab population of this part of Syria for Turkish troops and officials in general, whom they regard as degenerate Mahometans, is little less violent than their fanaticism against the Christians. The garrison of Aleppo is only 2,000 strong. Were a serious insurrection to take place, this force would be altogether unable to quell it, each Turkish soldier having about thirty Arabs arrayed against him, all more or less inured to the use of arms, and looking upon him as a national enemy. The insurgents, moreover, might not be without the advantage of military organization, as it is said that the survivors of the Janissaries, who numbered no less than 25,000 affiliated in Aleppo when that corporation was suppressed in 1826, have kept up some species of secret union amongst themselves. The recent incidents, reported above, have given rise to much talking on these subjects, from which it would also appear that the Mussulman population of northern Syria harbours hopes of a separation from the Ottoman Empire and the formation of a new Arabian State, under the Sovereignty of the Shereefs of Mecca. However this may be, it is certainly desirable that the garrison of Aleppo should be augmented without loss of time, more especially as the consequences of the massacre at Jedda will in all probability soon furnish a motive and opportunity for a dangerous ebullition of Mussulman fanaticism.

I have, &c.
(Signed) J. H. SKENE.

ملحق رقم (٤): رسالة من ايلدريدج إلى ساليزبوري حول رغبة السوريين، مسلمين ومسيحيين، في أن تفرض بريطانيا حمايتها على بلادهم F.O. 78/ 2848, *Eldridge to Salisbury, political no. 57, Alieh 18.7.1878.*

No 57
Political

Copy sent
to
Embassy

Alieh
July 18th 1878

My Lord,

With reference to my Despatch No 55 of the 11th Instant, — transmitting a Copy of my No 66 to Her Majesty's Ambassador — reporting on the effect produced at Beyrout by the reports of an English occupation of Cyprus, I have the honor to inform Your Lordship that I have since received

The Right Honorable
The Marquis of Salisbury.

received information from Damascus and some other places in Syria where the feeling produced by this event, is, like at Beyrout, one of general satisfaction — amongst the Christians though with the same regrets that the occupation has not been extended to Syria, and this feeling is shared by many of the native Mussulmans.

to fear that (since it is reported by telegraph that the Congress at Berlin has terminated its labours by a general Treaty) it may be only temporary and the disappointment will be great in Syria if the forces of Her Majesty are withdrawn from the Island which will put an end to the hopes entertained that some day the benefits of British rule may be extended to the mainland where the disorganisation of the administration in

Consequence
to fear

ملحق رقم (٥): رسالة من القنصل زوهراب إلى ساليزبوري بشأن استعداد الشريف حسين لخدمة بريطانيا ومصالحها في المسألة الأفغانية وأية مسائل أخرى، وإيمان الشريف بعدالة الحكم البريطاني للمسلمين.

المرجع: **F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, secret/conf./ separate. Jeddah 12.3.1879.***

Under flying seal to Consul General at Cairo

Secret and
Confidential
Separate

Her Majesty's Consulate
Jeddah March 12th
1879

My Lord

The High Shereeff of Mecca has, under a pledge of the strictest secrecy, informed me through my Dragoman, Yusouf Bey, who returned from Mecca yesterday, that prior to the war with Afghanistan he received a letter, by special messenger, from Shere Ali in which His Highness was earnestly requested

To The Right Honorable
The Marquis of Salisbury K.G.

1879
London 8 January
W/ by Extract
Recd Jany 10
Ans.

requested to state in reply whether seeing the Government of India ill-used and oppressed the Indian Mussulmans — the Mussulmans would not be justified in taking up arms against the — Government; in aid of Afghanistan. His Highness saw the object Shere 'Ali had in view in seeking for such a document, and well knowing that a — declaration of this kind emanating from the highest Mussulman ecclesiastical Authority, would prove most mischievous, he refused to give the opinion; he replied

that, being on the most
friendly terms with England
and feeling convinced that
England was humane and
just in her rule over
Hindoostan, he could not
credit assertions to the
contrary and would not give
an opinion prejudicial to
her interests. The Sultan having
also sent a mission to him,
the Ameer, to convey the
disapproval of His Majesty
at the policy of the Ameer,
he was bound to bow to
that opinion
His Highness requested me
to inform Your Lordship,
always under the strictest

fanaticism. The various Mussulman nationalities are now in close correspondence with each other and political events are reported to the chiefs of all. The organization seems complete and the union perfect, and restless spirits are ever moving in search of pretexts to raise complications. Russia is aware of all this and she is, through her agency fanning the flame. His Highness states that he will be happy to give his aid to Her Majesty's Government in any question in which his sacred position may be

of any one, so long as such
aid will not prejudice
the Sultan. All communication
must, however, be made to
him secretly and must
not be communicated to
anyone, by this, I know, he
includes the Turkish
Government.
His Highness says, that though
Shere Ali has fled he has
not retired from the
struggle, he is seeking for
aid and is abiding his
time, and if he cannot
attack, he will endeavour
to raise revolt and fan
discontent, he believes that
Shere Ali's plans could be

counteracted by direct communication with Yacoob Khan and other chiefs of Afghanistan, and should Her Majesty's Government enter into his views, he offers to act as intermediary, not officially, but privately and as of his own accord.

This is the substance of his Highness' communication to me; In conveying it, I think it is my duty to make its value well understood to explain what, in the opinion of Mussulmans is the position of the High Sheriff of Mecca. The Sheriffate is not an appointment of which the Sultan can dispose at

will, it is hereditary, but
as there are two families
who claim the same descent
from the Prophet- the family
of Devi Aun, a member of
which is now Shariff, and
the family of Devi Zed the
representative of which is at
Constantinople, the Sultan
without any act of usurpation
can remove the member of
one family for a member of
the other, but this power he
would only exercise when
urgently called upon- for
the Shariff is regarded with
far too great veneration by
all Mussulmans and
his deposition, without serious
cause, would most probably
create serious trouble.

ملحق رقم (٦): زوهراب يبلغ ساليزبوري عن جمعية سرية في مكة غير راضية عن نتائج الحرب الروسية - العثمانية تقوم باتصالات مع القيادات في العالم الإسلامي لازاحة العثمانيين، عن الخلافة الإسلامية. كما أبلغه عن مشروع دولة عربية يجري اعداده، وأنه يتوقع عما قريب حدوث اضطرابات في الحجاز. المرجع: **F.O. 78/2988, *Zohrab to Salisbury, conf./political, no. 1, Jeddah 6.8.1879.***

H. M.'s Consulate
Jeddah 6th August
1879

Confidential

Political

No 1

My Lord,

Statements of a serious nature having reached me from various and disconnected sources, I deem it my duty to bring them to Your Lordship's notice. I do not vouch for their truth, but should they be true, they prove the existence of ideas and plans which may give serious trouble

To
The most Noble
The Marquess of Salisbury K.G.

trouble in the future.

From a gentleman who has resided here for some years I hear, that at Mecca there excists a secret society whose object is the removal all Mohamedans from Christian control. This society is in communication with every Mussulman — community throughout the world, and it has hav a good deal to do with the revolt in Algeria, it was not intended that the

revolt should commence
when it did, the plan was
that it should begin there
when the brand of war or
revolt could at the same
time be applied to the other
countries. Similar information
has reached me from
another source.
The society, which is composed
of Mollahs Sheiks and
Sheriffs is, I am told, so
dissatisfied with the result
of the late war with Russia
that the question of withdrawing
from

from the Sultan the title of Temporal Head of the Mussulman Faith is being seriously discussed. It is declared that as the Sultan is under the control of the Christians Powers, he can no longer be regarded as independent and cannot and cannot, therefore continue to be the true Representative of the Prophet and the mantle must be laid on other shoulders.

This

2nd Sheet
Confidential
Political
No 1

This opinion, it appears, had its rise in Damascus and that City was at first decided on as the future seat of the Head of Islam The Society at Mecca were averse to this, it was argued that Damascus being within easy reach of European influence, it would not be a safe home; whereas Medina, which combined within itself all requirements — that is, remoteness from Europe, difficulty of access sacredness

sacredness of the city and purity of the Mussulman character, indicated itself as the natural centre of the faith - Medina has, therefore it is said, been fixed upon.

Mr Kruyt the Netherlands Consul, who has many subjects residing in Mecca has also received similar information and and he considers it of such importance that to enable him to try to get

further and more minute
details, he is applying to
his government for authority
to purchase information.
A Turkish Officer with
whom I was conversing a
few days ago assured me
that the authority of
the Sultan in Arabia was
merely nominal and as
the Arabs hated the Turks
he believed grave events
would shortly take place.
He told me that his wife
had been warned by . .

Arab women with whom
she was on terms of intimacy,
that there was a desire
to rid the country of all
Turks, and there probably
would be a massacre, the
time had not yet arrived
for it, but it was fast
approaching. I do not know
whether it was the warning
that influenced this
officer, but he sent his
family to Constantinople
about a fortnight ago.

3rd Sheet

Confidential

Political

&c.

I asked Mushir Pasha the new Governor General, if he was aware of the feeling that existed in this Country, he said he was, and that there would be grave trouble in the near future.

I have the honor to call Your Lordships attention to my despatch of the 12th March marked "secret and confidential", as this despatch is confirmatory of what I then reported and will, I think, prove the

sincerity

ملحق رقم (٧): رسالة من الشريف حسين إلى زوهراب حول استعداده لخدمة المصالح البريطانية في أفغانستان، وأنه سيفعل ذلك ما في وسعه سراً وعلناً، المرجع *F.O. 78/2988, Letter from Grand Sherif to Zohrab, 23.12.1879*، الموافق في ٣ محرم ١٢٩٧ هـ.

ذو الاحترام جناب من شعاره المجد الاكيد

وصل تحريركم المفيد بخصوص الافاده الوارده اليكم من نظارة خارجية مملكة انكلترة العظما في مسألة افغانستان فحيث من المعلوم ان جل قصدنا وجهدنا السعي لما يوافق مصلحة دولة انكلترة الفخيمه ولم نزل على ذلك باطنا وظاهرا ولو ان احوال افغانستان في هذه المده قد تغيرت احوالها تغير كبير جدا ولكن حيث ان النية الاصلاح لما يوافق الصالح فنرجو الله التوفيق وقد حصل لنا كمال الممنونيه والسرور بما الرأيه من حسن توجه رجال الدولة الملكة الفخيمة ولاجل معاونة جنابكم حرر هذا وديمتم في ٣ محرم ١٢٩٧

وانه استحسنتم ارسال من تعتمدوه بوسيلة حسنة لاجل المذاكره في هذا الخصوص فما الكلام

ملحق رقم (٨): زوهراب يبلغ ساليزبوري عن أن الشريف حسين يريد أن يتفاوض معه شفهياً من خلال وسيط موثوق، وأن مشاعر العداء ضد السلطان العثماني تفاقمت في الحجاز وأن مراجع دينية تطلب من بريطانيا وضع يدها على الأوقاف الإسلامية في الدولة العثمانية، وأخيراً، أن عرباً حجازيين يسعون للحصول على الجنسية البريطانية F.O. 78/ 2988 *Zohrab to Salisbury*, secret/conf./separate, Jeddah 22.12.1879.

Political

Secret and Confidential

Separate

H. B. M's Consulate

Jeddah, 22nd December 1879

My Lord,

I have the honor to inclose in original a letter I have received from the Grand Sheriff with a translation, also an unsigned private note from the same source

His Highness' letter is in answer to a letter I addressed to him conveying substance of Your Lordships message contained in despatch No. 1 "Secret" "Political" of the 7th of August a copy of my letter is also inclosed

The Grand Sheriff is evidently anxious

To
The Most Noble
The Marquis of Salisbury K.G.
&c &c 14 264

feeling in this Province against the Sultan and his government is deep rooted and may soon manifest itself. An Arab official of high standing told me a few days ago that the time was probably very near when England would be asked by the Ecclesiastical Authorities of the Hedjaz to assume the control of all pious foundations in Turkey (Evkaf) as the revenues accruing from them are grossly misappropriated. My reply was that I hoped matters would shortly take a favorable turn. I ought to state also that several influential Arabs have asked me if they could become British Subjects, that if money could do it they would gladly pay to become so. This I think is a certain indication that the feeling in this country is hostile

hostile to the government.

I send this despatch by the same channel as I did my last secret despatch as I believe it to be the most speedy and safe manner of sending such communications –

I have the honor to be, with the greatest respect

My Lord,

Your Lordship's

most obedient

humble servant

J. W. Johnson [signature]

ملحق رقم (٩): الشريف حسين يبلغ ساليزبوري عبر زوهراب أن الانقلاب ضد السلطنة يستوجب الحصول على دعم بريطانيا وحمايتها، وأن سكان الحجاز يشاركونه موقفه هذا. زوهراب يرى أن فرض بلاده حمايتها على الحجاز سيجعلها تحصل على نفوذ ثابت على كل المسلمين في العالم. F.O. 78/3131, *Zohrab to Salisbury, secret, Cairo 9.1.1880.*

Cairo,
9th January 1880

My Lord

In a previous despatch from Jeddah I had the honor to report to Your Lordship that the Grand Sheriff had secretly written to ask me to send him a person in whom I could trust as he wished to give me some information. Aware that His Highness placed complete confidence in my Dragoman Yussuf Effendi I sent him to Mecca. He returned four days before I left.

His Highness was much pleased at my attention to his request. My

Most Noble
The Marquis of Salisbury K.G.
&c &c &c

17 266

made manifest by the Sultan and his Ministers in signing the Secret Treaty with Russia, and the hostile feeling towards the Porte existing in the Hedjaz bring forward a very serious and at the same time delicate and important question, a solution of which might compel the Ottoman Governments honest adhesion to the direction of England, and might give to England a supreme influence over the whole Mussulman world

In the present Grand Sheriff of Mecca England has a faithful and devoted well-wisher and adherent; in the population of the Hedjaz, a people who would regard the protection of England as a blessing; the
question

question to be solved consequently is this, whether it is advisable or politic to take advantage of the feeling animating the Grand Sheriff and the disposition of the people to establish British influence in the Hedjaz and by the exercise of such influence to obtain a certain control over all Mussulmans.

In conclusion I beg to state, that I have been most careful not to allow a word to escape me which could give hope or encouragement to any one, my duty has been to listen but not to speak, and to this duty I have so implicitly adhered, that even the Turkish authorities

Sultan will and must be regarded, by those for whom it is intended, as biased by political leanings and views, and must lose much of its power and value, while whatever is said by the Grand Sheriff, being regarded as emanating from the true Spiritual Head of Islam will I am persuaded, carry conviction with it

The present Grand Sheriff is a man of generous impulses and liberal ideas He regards England as the acme of all that is good, and his admiration of our Laws and System of Government is such, that he would, I am assured, run any risk in supporting our policy whatever it

might

might be, if he believed he would be supported and protected.

Alone he does not feel strong enough to openly condemn what he may consider wrong in the Turkish Government, yet to keep silent gives him, according to what I have been told, much pain, for he considers it a neglect of his holy office. If, however, he could be assured of the support and protection of Her Majesty's Government, I feel certain he would not hesitate to denounce to the Turks any act of their Government which militated against the interests of England.

Such is the present Grand Shériff,

20 7264 such

ملحق رقم (١٠): زوهراب يقترح على صديقه ألستون أن تفرض بريطانيا حمايتها على الحجاز اذا ما أرادت محاربة السلطان العثماني، المرجع F.O. 78/ 3131, *Zohrab to Alston, Private/secret, Cairo 12.1.1880.*

Private & secret

Cairo,

12 January 1880

My dear Mr. Alston.

This mail takes a despatch which I think will be regarded as very important by the F.O. Whether it will be acted on is another question, but if my suggestions are seriously considered I believe we could check mate any plan Russia may be drawing out.

You will, I doubt not, see my despatch, and I wish to lay before you my ideas which

if you find of any value you might perhaps show in the right quarter.

In my Despatch I state the position of the Grand Sheriff of Mecca, his rank and his influence. I also give a sketch of the condition and feeling of the people of the Hedjaz and I hint at what Engl might gain by aiding in altering the political position of the Province.

To you in a private note I can speak clearly and I think I ought to do so as the time

appears to have arrived when
England must cease temporising
with Turkey and assume a
firm attitude not alone
towards Turkey but towards Russia
and the whole of Asia.

The Eastern question (if we can
still so term Asiatic questions)
no longer embraces merely
Turkey, it includes the whole of
Mussulman Asia, our defensive
or protective policy must,
therefore, be as widely extended
and I presume we are bound to
seize every means, every weapon
which will give us firm ground
to act on and establish our

authority over Musselmans in
a manner which will permit
of no wavering or falling away.
Turkey has entered into secret
treaty engagements with Russia
the Government of Turkey has
consequently ceased to regard England
as a friend, we must therefore
get a strong weapon against her
which will compel the Sultan
to come back to us or bring about
his ruin. Such a weapon I
believe we now have to our hand
in the Hedjaz & the Grand Sheriff –
– If we establish our influence by
a kind of protectorate in the Hedjaz
we shall be able to guide the
whole Musselman world.
/ I have carefully watched the

temper of the people since I have
been in Jeddah and I can tell
you that the people would willingly
throw off the direct rule of the
Sultan to become a sort of
tributary state with their position
guaranteed by England, that is
that England should prevent
any attempt on the Porte's part
to resort to arms.
The Grand Sheriff has not even
hinted to me any such wish
he is very careful in his language
but his sympathies are I know
with us, he is irritated with what
is going on and he believes that
England alone can aid the cause
of the Moosulmans. With the
people it is different, many

ملحق رقم (١١): زوهراب يطلب من قائد الأسطول البريطاني في المحيط الهندي ارسال إحدى قطعه الحربية إلى ساحل الحجاز تحسباً لوقوع أحداث خطيرة وذلك نقلاً عن أعلى المراجع في مكّة، المرجع /F.O. 78 2988, *Zohrab to Burners, most secret/ conf., Jeddah 6.12.1879.*

Most secret and Confidential

H. B. M's Consulate
Jeddah, 6th December 1879

Sir

Information I have received leads me to believe, that the present political condition of Turkey may give rise to difficulties here which the presence of one of Her Majesty's Ships might materially aid in lessening, and as I have been secretly advised by the highest Authority in the Province, to request that a British ship of war may be stationed here while certain political questions are being discussed at Constantinople, I have the honor to request you to take such steps as the information I now lay before you may lead you to consider advisable. I have the honor to be &c &c

(Signed) Jas. Zohrab
Consul

To Commander H. Burners: R. N.
&c &c
H. M. S. "Philomel"
Jeddah

ملحق رقم (١٢): رسالة من لايارد إلى غرانفيل حول سياسة الجامعة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الهادفة إلى إثارة مسلمي الهند ضد بريطانيا، وأن الدعاية العثمانية خلال موسم الحج تُروّج بأن بريطانيا هي عدو الإسلام وأنها تسعى للقضاء على الخلافة العثمانية، المرجع F.O. 881/4341,

Layard to Granville, no. 10, Therapia 25.5.1880

Sir A. H. Layard to Earl Granville.—(*Received June* 1.)

(No. 542. Confidential.)

My Lord, *Therapia, May 25*, 1880.

BEFORE leaving this Embassy, I think it my duty to call the serious attention of Her Majesty's Government to the intrigues which are being carried on from Constantinople with Mahommedans in India. I have every reason to believe that they are directed by the anti-English party in the Palace, and that the Sultan himself is not ignorant of them, if he does not actually encourage and connive at them.

I have been frequently warned that Ghazi Osman Pasha is in secret communication with leading Mussulmans in India. I have no actual proof that such is the case, but from his well-known fanaticism and his undisguised opposition to the policy of England, I think it very probable that it is. I have, on various occasions, brought to the notice of Her Majesty's Government the suspicious proceedings of certain Indians in this city. Some of them have access to the Palace, and appear to be treated with special favour by the Sultan. His Majesty has been persuaded that, as Caliph of Islam, he has immense influence over the Mussulmans of India, and he appears to have been induced to establish and subsidize the "Peik Islam," the newspaper of which I sent your Lordship a copy in my despatch No. 531 of the 21st instant, in order still further to extend it.

The danger which may arise from this state of things is that if, in consequence of the course of events, England is compelled to enter upon a policy hostile to Turkey, or which, in the Sultan's opinion, may threaten his independence or his sovereign rights, or may deprive him of further territory, he may have recourse to every means in his power to cause us trouble and embarrassment.

With this object in view, he may endeavour to excite the Mussulmans of India against British rule, and to bring about another rebellion in that country. To effect this he will make use of all the power and influence he possesses as head of the Mahommedan faith. Turkish agents will work upon Indian Mussulman pilgrims at Mecca, who, on their return, will spread disaffection, and the Indians who are established here will be used to carry on secret communications with the Princes and Chiefs in India. England will be represented as the enemy of Islam, and as aiming at the overthrow of the Caliphate and the destruction of the Mahommedan religion.

I cannot doubt that, in these intrigues, the Sultan and his advisers will receive every encouragement and support from Russia. There are very strong grounds for suspecting that Ghazi Osman Pasha has been completely gained over to her interests. I have been informed, from an apparently trustworthy source, that the new Russian Ambassador, M. de Novikoff, has been instructed to maintain him in his present high and influential position in the Palace, "coûte que coûte." Russian agents will lose no opportunity of persuading His Majesty and his Ministers that England is the real enemy of the Turkish Empire, and that Russia alone is its friend. The more hopeful the prospect of a good understanding between the Powers as to the policy to be adopted with regard to this country, the more determined will be the attempt of Russia to increase the suspicions of the Sultan as to the motives and designs of England, and to bring about a quarrel between her and Turkey.

What Russia most dreads is a cordial understanding between the Great Powers, which may have the effect of improving the Administration of this Empire, of restoring to it something of its former power, strength, and prosperity, and of frustrating her ambitious designs with regard to it.

It may, in my opinion, be considered almost absolutely certain that she will secretly do all in her power to prevent such an understanding, whatever may be the assurances to the contrary Her Majesty's Government may receive from St. Petersburgh.

I have, &c.

(Signed) A. H. LAYARD.

ملحق رقم (١٣): لايارد يبلغ ساليزبوري بردود الفعل الإسلامية المستاءة من اغتيال الشريف حسين، وكذلك عن محاولاته ثني السلطان عن تعيين بديل له هو الشريف عبد المطلب، ووعد السلطان بأن الشريف الأكبر التالي بعد عبد المطلب سيكون عون الرفيق، المرجع F.O. 424/97,
Layard to Salisbury, no. 112, Constantinople 25.3.1880

Sir A. H. Layard to the Marquis of Salisbury.—(*Received April* 9.)

(No. 342.)

My Lord, *Constantinople, March* 25, 1880.

THE assassination of Sheikh Hussein, the late Grand Sheriff of Mecca, was first known at Constantinople through a telegram sent to me by Mr. Malet, who had received the information from Consul Zohrab. It has caused a very painful feeling here amongst the better class of Mussulmans, who appreciated the liberal and enlightened character of Sheikh Hussein. The Sultan told me yesterday that he had named Sheikh Abou Moutaleb his successor. I told His Majesty that, from information which had reached me from a trustworthy source, I had reason to fear that the return of this individual to the Hedjaz might lead to serious disorders and bloodshed. Sheikh Abou Moutaleb, I said, had on more than one occasion, when formerly Sheriff of Mecca, been guilty of rebellion, and he was known to be at the head of a party which had been the cause of serious disasters to Turkey already, and were not unlikely to be so again.

The Sultan replied that, for various reasons, he could not do otherwise than name Sheikh Abou Moutaleb, and he had done so after consultation with his principal Ministers, and with Haireddin Pasha, and other persons in whose advice he had confidence. Shiekh Abdul Moutaleb was a very old man, above ninety years of age, and could not in the course of things live long. On his death Aoni el Refik Pasha, or Sheikh Aoun (the name he is usually known by), the brother of Sheikh Hussein, who resides at Constantinople, will be named his successor. Of this, His Majesty said, he had written to inform Sheikh Aoun.

The Sultan added that he was well aware that Sheikh Abdul Moutaleb had been disloyal, and had rebelled against his Sovereign. But he had now given assurances, in which His Majesty had full confidence, that he would discharge the duties of his high office to His Majesty's complete satisfaction. As he still possessed great influence in the Hedjaz, His Majesty thought that, considering the disturbed state of that province, he was the best person to be entrusted with the duties of Grand Sheriff. His Majesty said that some troops would be sent with him, and I understand that four battalions will be dispatched to Jeddah at once.

I have, &c.
(Signed) A. H. LAYARD.

ملحق رقم (١٤): مخاطر اغتيال الشريف حسين على المصالح البريطانية في الهند. إن السلطان العثماني كان على علم بالمخططات البريطانية بشأن الاستيلاء على الحجاز والاماكن المقدسة. الشريف الجديد عبد المطلب من المعارضين الشديدين لبريطانيا، وعون الرفيق (المرشح المقبل) يبلغها عن استعداده للمحافظة على أقصى علاقات الود معها إذا ما أصبح أميراً على مكّة، المرجع F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, secret, no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

Sir A. H. Layard to the Marquess of Salisbury.—(Received April 9.)

(No. 344. Secret.)

My Lord,

Constantinople, March 26, 1880.

THE assassination of Sheikh Hussein, the late Grand Sheriff of Mecca, may have grave political consequences, and may seriously affect our interests in India. Suspicions are not wanting that his murder was planned by persons here. He had long been an object of suspicion to the Sultan and to the fanatical party, which now, unhappily, exercise a pernicious influence over His Majesty's mind on account of his liberal and enlightened opinions, and especially of his supposed leaning towards England. It was not unknown at the Palace and the Porte that secret attempts were being made to induce the Arab populations of the Empire to transfer their allegiance from the house of Osman to the Sheriff of Mecca as the head of the Mussulman faith, and it is believed that a widespread conspiracy exists to effect this object. I have reason to know that information as to the communications that were passing between Consul Zohrab and the Grand Sheriff had reached the Sultan, probably through Nasif Pasha, the Governor-General of the Hedjaz, and that even the French Embassy, which is now watching with extreme jealousy the proceedings of England in the East, is fully informed with regard to them.

Your Lordship will remember that I referred to these matters in my Secret despatches Nos. 182 and 302 of this year.

I learn, on very good authority, that about three months ago one of Abou Moutaleb's sons left Constantinople for Jeddah, and that Sheikh Aun, Sheikh Hussein's brother, [illegible] get rid of the [illegible] with the Sheriff [illegible] d, existed here, [illegible] with confidence, [illegible] ab's proceedings, knowing, as I do, the extreme jealousy and susceptibility of the Sultan, especially with regard to his religious rights and authority as Caliph of Islam, and being well aware that the fanatics who surround him would lose no occasion to excite his suspicions against England, whom they have even accused to him of wishing to possess herself of the holy places, and would not scruple to have recourse to any measures which they thought calculated to defeat the designs attributed to her.

Sheriff Abou Moutaleb is generally believed to be a man of fanatical opinions, although I have been assured by some who know him, amongst them I may mention my Persian colleague, in whose judgment in such matters I have confidence, that he is not. He has occasionally sent messages to me professing his friendship for England, and has expressed a wish to call upon me; but we have never met. The inclosed memorandum, which has been sent to me by a person who frequently sends me information of what is passing at the Palace, but is not very trustworthy, may not be strictly accurate in its details, but it tends to confirm what I have learnt from other sources as to the suspicions existing there with regard to the relations between the late Sheriff and England. It is true, as the Sultan told me, that Abou Moutaleb is an old man, not, however, of so great an age as His Majesty stated, but he may probably have time enough before him to excite the fanaticism of the people of the Hedjaz to a dangerous extent, and to enable his party to make such arrangements as may be necessary for securing the succession to one of his sons. He may also work mischief with Indian Mussulmans visiting the Holy Cities, or even commence intrigues in India with the view of causing us trouble. It will therefore be necessary to watch his proceedings with great vigilance, especially as, in this respect, he may be acting at the instigation of the Sultan, who, I have reason to believe, is in communication with certain Indian Mussulmans now here engaged, I am assured, in intrigues against England. Upon this subject I am endeavouring to obtain full and trustworthy information.

Mr. Zohrab, in a despatch to me, the substance of which appears to have been communicated to your Lordship by telegraph by Mr. Malet, describes the danger to the Christians and Indians in the Hedjaz should Abou Moutaleb be named Grand Sheriff. M. Fournier tells me that he has received similar information from the French Consul at Jeddah. I warned the Sultan very seriously of this danger when I saw His Majesty the day before yesterday; and I have repeated the warning to Sawas Pasha, pointing out, at the same time, to his Excellency the consequences which must inevitably ensue if there were a second massacre at Jeddah, for which, after the warning I had given to His Majesty and himself, the Turkish Government would unquestionably be held responsible, if the appointment of Sheikh Abou Moutaleb were persisted in. Sawas Pasha did not conceal his regret and alarm at the choice made by the Sultan of this personage for Grand Sheriff, which he attributed to evil advisers

As your Lordship may have inferred, I have been for some time past in direct communication with Sheikh Aun, the brother of the murdered Sheriff. I have not, however, thought it prudent to see him, although he has expressed his readiness to call upon me. I am informed that he is a man of intelligence and enlightened views, although

ملحق رقم (١٥): لايارد يخبر ساليزبوري أن اتصالات الشريف حسين المشبوهة بالحكومة البريطانية كانت وراء اغتياله، ويحدد الاعتبارات التي جعلت السلطان العثماني يعين عبد المطلب أميراً على مكّة، المرجع

F.O. 424/97, *Layard to Salisbury, inclosure no. 113, Constantinople 26.3.1880.*

Inclosure in No. 113.

Palace Reports respecting Death of Sheriff of Mecca.

LES nouvelles parvenues au Palais sur l'assassinat de l'Emir de la Mecque, Chérif Hussein Pacha (fils du feu Sheriff Mohammed-Ibu-Naon) attribuent ce meurtre à un Afghan, qui se serait fait le vengeur des bons Musulmans, indignés à cause de la sympathie de l'Emir Chérif Hussein Pacha envers les Anglais, sympathie qu'il avait dernièrement manifestée par le cadeau à la Reine de quatre juments. Quelques semaines auparavant le Palais avait reçu la nouvelle que trois Agents du Foreign Office déguisés en Musulmans avaient été reçus par le Chérif à la Mecque. Le vieux Abd-ul-Moutalib sera nommé aujourd'hui Emir de la Mecque. C'est pour la troisième fois que ce Chérif de 80 ans environ, portant parfaitement bien son âge, qui est appelé au Siége des Lieux-Saints de l'Islam. Il a été Emir de la Mecque sous Mahmoud II, auquel il resta fidèle contre la révolte de Mahmoud Aly d'Egypte, qui avait nommé Mohammed-Ibu-Naon comme Emir de la Mecque, tandis que Abd-ul-Moutalib était obligé de se sauver à Bagdad d'où il vint à Constantinople. Après la soumission de Mohammed Aly, le Sultan Abd-ul-Medjid le nomma à l'Emiriat de la Mecque, poste qu'il garda pour quatre ans et quelques mois. Abd-ul-Moutalib, rigide observateur du Chéri, s'il avait cru de son devoir de se prononcer contre le rebelle Mohammed Aly d'Egypte, lors, sur la demande de Sir Strafford Canning (Lord de Redcliffe) reçut l'ordre par feu le Grand Vizir Réchid du Hanzimat de publier à la Mecque le fameux Hatti-Houmayoun, Abd-ul-Moutalib s'y refusa et prêcha même la guerre sainte contre le Sultan Abd-ul-Medjid. Hadji Kiamil Pacha (rénégat juif)* alors Vali de la Mècque et qui jouait un rôle ambigu, parce qu'il s'était entendu avec les marchands d'esclaves pour empêcher la publication des Firmans du Sultan, parvint à faire arrêter Abd-ul-Moutalib. Arrivé à Constantinople, sans mettre pied à terre, il dut sur un bateau à vapeur continuer son voyage pour Salonique, où se trouve le mausolée de son père, l'Emir Chérif Ghalib, mort dans cette ville, résidence de son exil, en 1816, de la peste—du poison Turc, au dire de quelques Arabes.

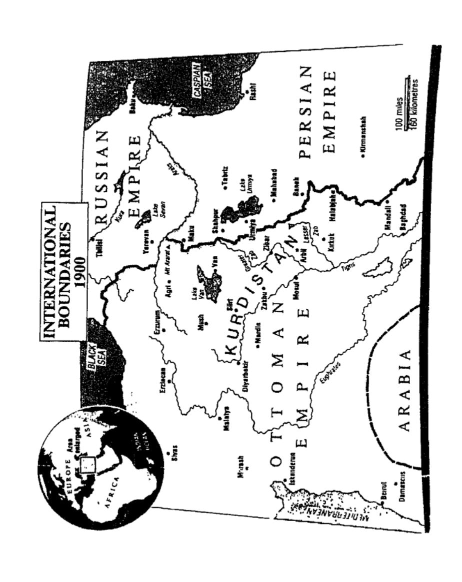
Après deux à trois semaines d'exil à Salonique, Abd-ul-Moutalib, à la suite d'un songe du Sultan Abd-ul-Medjib, fut rappelé à Constantinople. Ce souverain lui fit cadeau d'un grand conak et lui accorda une pension convenable successivement augmentée par le Sultan Abd-ul-Asiz et par le Sultan actuel. Le choix d'Abd-ul-Moutalib par l'Emiriat de la Mecque se recommendait par cette considération, que le Chérif Hussein Pacha, déjà très-impopulaire, comme tous les membres de sa famille, ayant été assassiné à cause de ses tendances Anglophiles vraies ou supposées, par cela seul son frère le Chérif Hassan Pacha (qui se trouve dans ce Hedjaz) où son frère le Chérif Avni El Réfik Pacha (qui se trouve à Constantinople) n'avait aucune chance pour l'Emiriat. Abd-ul-Moutalib, qui est le Doyen des Chérifs, exerce une grande influence parmi les tribus de Hedjaz, et par l'expérience acquise il envisage autrement aujourd'hui la situation de l'Arabie ; il semble convaincu, sans cependant avouer cette pensée aux Turcs, que les Arabes ne doivent pas contrarier l'Angleterre. Ce que dit Burckhardt dans ses "Voyages en Arabie" sur les qualités et les défauts de l'infortuné Emir, Chérif Ghalib, est parfaitement applicable à son fils, le nouvel Emir de la Mecque, Abd-ul-Moutalib.

ملحق رقم (١٦): كردستان، المرجع: عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث.



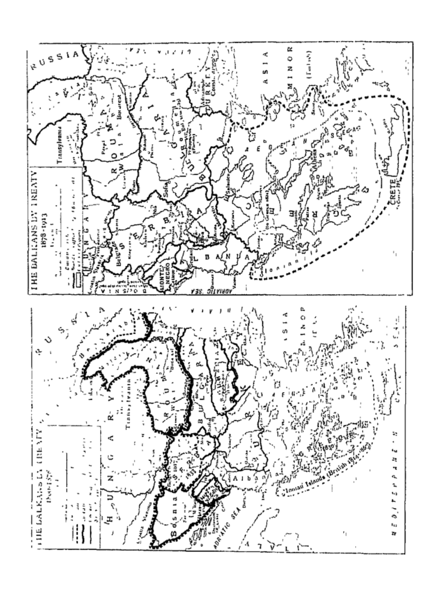
ملحق رقم (١٧): كردستان والحدود الدولية عام ١٩٠٠.

المرجع: David McDowall, The Kurds, London 1992, p28.



ملحق رقم (١٨): الأراضي الألبانية قبل معاهدة برلين وبعدها.

المرجع: R.W. Seton-Watson, The Rise of Nationality in the Balkans, London 1917, p 128.



ملحق رقم (١٩): مناطق استيطان المسلمين في ألبانيا حوالي عام ١٩٠٠.

المرجع: Peter Bartl, Die albanischen Muslime zur Zeit der nationalen Unabhängigkeitsbewegung (1878-1912), Wiesbaden 1968, p 87.



المصادر والمراجع

١- بالعربية والمترجمة إلى العربية

أ - غير المنشورة

- آل صفا، محمد جابر العاملي، (مخطوطة) مذكرات أدبية وسياسية والمنتخب من كلمات لنا أدبية واجتماعية وعلمية نشر بعضها في المجلات والصحف العربية، النبطية ١٣٥٢/ ١٩٣٣، ج ٥. وقد نُشرت أجزاء من هذه المخطوطة بعنوان «تاريخ جبل عامل».

ب - المنشورة

الكتب

- آل صفا، محمد جابر، آل الصلح. عن مخطوط «سلاف الأفكار في مدح عترة المختار» ١٨٩١، إعداد وتقديم محمد علي فرحات، بيروت ١٩٨٩.
- آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، ط٢، بيروت ١٩٨١.
- الأعمال الكاملة للكواكبي، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، بيروت ١٩٩٥.
- الأمين، محسن، أعيان الشيعة، حققه وأخرجه ولده الأستاذ حسن الأمين، ج ٤٣، بيروت ١٩٥٨.
- أبو شامي، علي، التصوف والطرق الصوفية في العصر العثماني المتأخر، أطروحة دكتوراه/ الجامعة اللبنانية ١٩٩٣.
- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢.
- بيهم، محمد جميل، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ٢، بيروت ١٩٥٠.
- ـــــــــ، العرب والترك، لام ١٩٥٧.

- الجسر، حسين، الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقية الشريعة المحمدية، ظهرت ط١ في ١٨٨٨، تقديم وتحقيق خالد زيادة، طرابلس/لبنان لات.
- جليل، جليلي، انتفاضة الأكراد عام ١٨٨٠، بيروت ١٩٧٩.
- جليل، جليلي وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة عبدي حاجي، بيروت ١٩٩٢.
- الجميل، سيار، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، بيروت ١٩٨٩.
- حراز، رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩، القاهرة ١٩٧٠.
- حسون، علي، العثمانيون والبلقان، ط٢، بيروت/دمشق ١٩٨٦.
- الحصري، ساطع، نشوء فكرة القومية، القاهرة ١٩٥١.
- ---------، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، بيروت ١٩٦٠.
- حمزة، فؤاد، قلب الجزيرة العربية، ط٢، الرياض ١٩٦٨.
- حوراني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، بيروت ١٩٦٨.
- حويلي، محمد علي، التطور الثقافي لمدينة بيروت من الفتح المصري لبلاد الشام وحتى الحرب العالمية الأولى(١٨٣١ - ١٩١٤)، أطروحة دكتوراه / الجامعة اللبنانية ١٩٩٠.
- خازن، سمعان، يوسف بك كرم في المنفى: صفحة رائعة من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر، طرابلس ١٩٥٠.
- خوري، إميل و إسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٣: من معاهدة المضايق ١٨٤١ إلى فرمان ١٩ آذار ١٨٦٦، بيروت ١٩٦٦.
- خوري، يوسف قزما، مختارات من القوانين العثمانية، بيروت ١٩٩٠.
- داية، جان، المعلم بطرس البستاني، بيروت ١٩٨١.
- الدوري، عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، ط٣، بيروت ١٩٨٦.
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، دمشق ١٩٧٤.

- رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، بيروت ١٩٧٣.
- رنوڤان، پيير، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر) ١٨١٥-١٩١٤، تعريب جلال يحيى، القاهرة ١٩٨٠.
- الزين، علي، للبحث عن تاريخنا في لبنان، بيروت ١٩٧٢.
- زين، زين نورالدين، نشوء القومية العربية، ط٢، بيروت ١٩٧٢.
- ----------، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت ١٩٧١.
- زيني دحلان، أحمد إبن السيد، أمراء البلد الحرام، بيروت لات.
- السباعي، أحمد، تاريخ مكّة، ج١و٢، مكّة المكرمة ١٢٩٩/ ١٩٧٩.
- سلامة، غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت ١٩٨٧.
- سنّو، عبد الرؤوف، أثر الغرب الأوروبي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية (١٧٨٩- ١٨٣٩)، رسالة دبلوم/ جامعة بيروت العربية ١٩٧٥.
- ----------، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١ - ١٩٠١، بيروت ١٩٨٧.
- شامية، جبران، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم، لندن ١٩٨٦.
- الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ٢و٤، القاهرة ١٩٨٠/ ١٩٨٦.
- شوفالييه، دومينيك، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عبد الله عاقوري، بيروت ١٩٩٤.
- شيركوه، بله ج، القضية الكردية، مصر ١٩٣٠.
- الصلح، عادل، سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي ١٨٧٧، بيروت ١٩٦٦.
- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط٣، بيروت ١٩٧٢.
- ضاهر، مسعود، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، دمشق ١٩٩٤.
- طربين، أحمد، لبنان في عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠، دمشق ١٩٦٨.

- عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، القاهرة ١٩٦٩
- عيسى، حامد محمود، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٩٢.
- العزاوي، قيس جواد، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت/ فلوريدا ١٩٩٤.
- فارج، فيليب/ كرباج، يوسف، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي، القاهرة ١٩٩٤.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، ط٣، بيروت ١٩٨٢.

---------، المسيحيون، من نظام الملل إلى الدولة المحدثة، في: المسيحيون العرب، ط٢ ١٩٨٦، ص ٥٥ - ٧٤.

---------، السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت ١٩٨٨.

- المحافظة، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤، بيروت ١٩٨٧.
- مراد، عدنان، بريطانيا والعرب، دمشق ١٩٨٩.
- مقدسي، أنيس خوري، الإتجاهات الأدبية في العالم العربي، بيروت ١٩٦٠.
- مؤمن، مصطفى، قسمات العالم الإسلامي المعاصر، دار الفتح ١٩٧٤
- موفاكو، محمد، الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، سلسلة «عالم المعرفة» عدد ٧٤، الكويت ١٩٨٣.
- نشابة، هشام، الشيخ عبد القادر القباني وجريدة «ثمرات الفنون» في : الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩، إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت ١٩٨٣، ص ٩٩ - ١٠٦.
- نوار، عبد العزيز، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨.

الدوريات

- أبو منه، بطرس، السلطان عبد الحميد الثاني والشيخ أبو الهدى الصيادي، «الإجتهاد»(بيروت)، ٥(١٩٨٩)، ص ٥٩-٨٨.

- ايميريت، مارسيل، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠، تعريب خليل أبو رجيلي، «دراسات عربية»(بيروت)، ٥(١٩٧٢)، ص ٢-٢٦.
- بسام، محمد سعيد، الحركة العربية في جبل عامل، «الفكر العربي» (بيروت)، ٣٩/ ٤٠(١٩٨٥)، ص ٦٠-٧٣.
- «ثمرات الفنون» الأعوام ١٨٧٥-١٨٧٨.
- خالدي، رشيد، القومية العربية في سوريا: سنوات التكوين ١٩٠٨- ١٩١٤، «الفكر العربي» ٣ (١٩٧٨)، ص ٣٥-٥٥.
- سنّو، عبد الرؤوف، العلاقات الروسية - العثمانية ١٦٨٧-١٨٧٨، (سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة)، «تاريخ العرب والعالم» (بيروت)، ٧٣/ ٧٤(١٩٨٤)، ص ٤٨-٦١.

----------، العلاقات الروسية - العثمانية ١٦٨٧- ١٨٧٨ (روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية)، «تاريخ العرب والعالم»، ٧٥/ ٧٦(١٩٨٤)، ص ٣٤-٤٧.

----------، العلاقات الروسية - العثمانية ١٦٨٧-١٨٧٨(حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦)، «تاريخ العرب والعالم»، ٧٧/ ٧٨(١٩٨٥)، ص ٢٥-٤٤

----------، العلاقات الروسية - العثمانية ١٦٨٧-١٨٧٨ (مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية (١٨٥٦-١٨٧٨)، «تاريخ العرب والعالم»، ٧٩/ ٨٠(١٩٨٥)، ص ٢-٢٦.

----------، الأرثوذكسية والسلافية وأثرهما في السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية، «حوليات» (بيروت)، ١٩٨٤/ ١٩٨٥)، ص ١١- ٣١.

----------، ألمانيا وسياسة «الاندفاع نحو الشرق». العلاقات الألمانية العثمانية من ١٨٧١ إلى ١٩١٨، «دراسات إسلامية» (بيروت)، ٣(١٩٨٩/ ١٩٩٠)، ص ٢٣١-٢٨٦.

----------، المصالح الألمانية في «لبنان» ١٨٣١- ١٩١٨، «أوراق جامعية»، (بيروت)، ٢(١٩٩٣)، ص ٢٠١- ٢٣٦.

----------، فكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى، «الاجتهاد» ٢٦/ ٢٧ (١٩٩٥)، ص ٣١٩-٣٥٨

----------، تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية «من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، في : «المنهاج» ٤(١٩٩٦)، ص ١٠٨- ١٤٩ و ٥(١٩٩٧) ص ٨٥-١٣١.

- شتبات، فريتز، بدايات العصر الحديث في الشرق الأدنى، «الأبحاث» (بيروت) ٢٠، ١(١٩٦٧)، ص١٧- ٣٤.

- الطيباوي، عبد اللطيف، نصوص وحقائق لم تنشر عن أصل النهضة العربية في سورية، «مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق» (دمشق)، ٤(١٩٦٧)، ص ٧٧٥-٧٩٣.

- كيلكوجيه، شانتال لومرسيه، الطرق الصوفية في شمال القوقاز، «الإجتهاد»، ٦(١٩٩٠)، ص ٢٥٩-٢٧٤

٢- باللغات الأجنبية

أ - غير المنشورة

- الوثائق البريطانية المحفوظة في «مركز السجلات العامة»(Public Record Office) في ريتشموند (Richmond)، وتندرج تحت الملفات/ المفاتيح التالية:

F.O. 78 Turkey.

F.O. 195 Embassy and Consular Archives.

F.O. 424 Confidential Prints, Turkey.

F.O. 881 Confidential Affairs, Turkey ect.

- الوثائق الألمانية المحفوظة في «الأرشيف السياسي في وزارة الخارجية الألمانية - بون» (Politisches Archives des Auswärtigen Amtes - Bonn) وتندرج تحت الملفين/ المفتاحين التاليين:

PAAA, Orientalia Generalia 9,1,

PAAA, Asien G, 1

ب- المنشورة

Published Primary Sources

- British Parliamentary Papers 1860/69, *Despatches from Her Majesty's Consuls in the Levant respecting Past or Apprehended Disturbances in Syria: 1858 to 1860*, presented to the House of Commons, July 20, 1860.
- Hurewitz, J.C., The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record, vol. I. European Expansion 1535-1914, New Haven/ London 1975.
- Ismail, Adel, Documents diplomatiques et consulaires relatifs àl'histoire du Liban, t. 14, *'Consultat Général de France à Beyrouth (1878-1883)'*, Beyrouth 1978.

Books

- Akarli, Engin D., Abdülhamid II's Attempt to Integrate Arabs into the Ottoman System, in: David Kushner ed. *Palestine in the Late Ottoman Period*, Jerusalem 1986, pp 74-89.
- Al-'Amr, Saleh Muhammad, The Hijaz under Ottoman Rule 1860-1914: The Ottoman Vali, the Sharif of Mecca, and the Growth of British Influence, Ph.D. University of Leeds 1974.
- Anderson, M., The Eastern Question 1774-1923, London 1966.
- Antonius, George, The Arab Awakening, Beirut 1969.
- Arabia, *Handbook prepared under the direction of the historical section of the Foreign Office*, no. 61, London 1920.
- Arfa, Hassan, The Kurds, London ect. 1966.
- Armenia and Kurdistan, London 1920.
- Arnold, Thomas, The Caliphate, London 1965.
- Bamberg, Felix, Geschichte der orientalischen Angelegenheit im Zeitraume des Pariser und des Berliner Friedens, Berlin 1892.
- Bartl, Peter, Die albanischen Muslimen zur Zeit der nationalen Unabhängigkeitsbewegung (1878-1912), Wiesbaden 1968.
- Baumgart, Wilfried, Vom Europäischen Konzert zum Völkerbund, Darmstadt 1974.
- Behrendt, Günter, Nationalismus in Kurdistan, Hamburg 1993.
- Blunt, Winfrid Scawen, The Future of Islam, London 1882.

- Bruinessen, Martin van, Agha, Shaikh and State. The Social and Political Structures of Kurdistan, London/New Jersey 1992.
- Burton, Isabel, The Inner Life of Syria, Palestine , and the Holy Land, vol.I, London 1875.
- Castellan, Georges, Histoire des Balkans (XIV^{ème} - XX^{ème} siècle), Paris 1991.
- Chaliand, Gerard, Introduction, in: Gerard Chaliand ed. *People without Country*, transl. By Michael Pallis, London 1980, pp 8-18.
- Chirguh, Bletch, La question Kurde, ses origines et ses causes, la Caire 1930.
- Clayton, G. D., Britain and the Eastern Question. Missolonghi to Gallipoli, London 1971.
- Creasy, Edward S., History of the Ottoman Turks, repr. Beirut 1961.
- Davison, Roderic H., Reform in the Ottoman Empire, New York 1973.
- Dawn, Ernest, From Ottomanism to Arabism, Urbana ect. 1973.
- Dehn, Paul, Deutschland und Orient in ihren wirtschaftspolitischen Beziehungen: I, Nach dem Orient, München/Leipzig 1884.
- Edmonds, C.J. Kurds, Turks and Arabs, London 1957.
- Fadyeyeva, I. L., Ofitsial'niye doktrini I idyeologii v politikye Osmanskoy Impyerii (Osmanizm - Panislamizm), XIX-XX, Moscow 1985.
- Faensen, Johannes, Die albanische Nationalbewegung, Leipzig 1990.
- Farnie, D.A., East and West of Suez. The Suez Canal in History 1856-1956, Oxford 1969.
- Franz, Erhard, Kurden und Kurdistan, Hamburg 1986.
- Gaury, Gerald de, Rulers of Mecca, London 1951.
- Georgeon, Francois, Le dernier sursaut (1878-1908), in: Robert Mantran ed. *Histoire de l'Empire Ottoman,* Paris 1989, pp 523-576.
- Gerber, Haim, Ottoman Rule in Jerusalem 1890-1914, Berlin 1985.
- Gilber, Gad G., Changing Patterns of Economic Ties: The Syrian and Iraqi Provinces in the 18th and 19th Centuries, in: Thomas Philipp ed. *The Syrian Land in the 18th and 19th Century,* Stuttgart 1992, pp 55-67.
- Gollwitzer, Heinz, Europe in the Age of Imperialism 1880-1914, London 1969.
- Gross, M.L., Ottoman Rule in the Province of Damascus 1860-1909, Ph.D. Gerogetown University 1979.

- Haslip, Jean, Der Sultan. Das Leben Abdul Hamids II, München usw. 1968.
- Hoskins, Halford Lancaster, British Routes to India, N.Y. ect. 1928.
- Jelavich, Barbara, The Ottoman Empire, the Great Powers and the Straits Question 1870-1887, Bloomington/London 1973.
- Jelavich, Charles, Tsarist Russia and Balkan Nationalism. Russian Influence in the Internal Affairs of Bulgaria and Serbia (1879-1886), Berkeley/ Los Angeles 1962.
- Johnson, Michael, Class and Client in Beirut. Muslim Community and the Lebanese State (1840-1985), London ect. 1986.
- Jwaideh, Wadie, The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development , Ph.D. Syracuse University 1960.
- Kendal, The Kurds und the Ottoman Empire, in: Gerard Chaliand ed. *People without Country*, transl. By Michael Pallis, London 1980, pp 19-46.
- Khoury, Philip S., Urban Notables and Arab Nationalism. The Politics of Damascus (1860-1920), Cambridge 1983.
- Kramer, Martin, Islam Assembled: The Advent of the Muslim Congresses, New York 1986.
- Langer, William, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York 1966.
- Logoreci, Anton, The Albanians, London 1977.
- Ma'oz, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine (1840-1861), Oxford 1968.
- ——————, Changes in the Position and Role of the Syrian 'Ulama' in the 18th and 19th Centuries, in: Thomas Philipp ed. *The Syrian Land in the 18th and 19th Century,* Stuttgart 1992, pp 109-122.
- Marriott, J.A.R., The Eastern Question. A Historical Study in the European Diplomacy, Oxford 1917.
- Marston, Thomas E., Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800-1878, Connecticut 1961.
- McDowall, David, *The Kurds*, London 1992.
- Medicott, W.N., The Congress of Berlin and After 1878-1880, London 1938, 2nd. Ed. Edinburgh 1963.
- Miller, William, The Ottoman Empire and Its Successors 1801-1927, New impression, London 1966.

- Millman, Richard, Britain and the Eastern Question 1875-1878, Oxford 1979.
- Monteil, Vincent, Les Musulmans sovietiques, Paris 1982.
- Mousa, Suleiman, The Rise of Arab Nationalism and the Emergence of Transjordan, in: William Haddad/William Ochsenwald eds. *Nationalism in a Non-National State. The Dissolution of the Ottoman Empire,* Columbus 1977, pp 239-263.
- Mosely, E.P., Russian Diplomacy and the Opening of the Eastern Question in 1838-1839, London 1934.
- Nebez, Jamal, Kurdistan und seine Revolution, Nuske 1972.
- Ochsenwald, William, The Hijaz Railroad, Virginia 1980.
- ———, ———, Religion, Society and the State in Arabia. The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908, Columbus 1984.
- Okyar, Osman, A New Look at the Recent Political, Social and Economic Historiography of the Tanzimat, in: Jean-Louis Bacque-Grammont/ Paul Dumont, eds. *Economie et sociétés dans l'Empire Ottoman (Fin du XVIIIème debut du XXème siècle,* Paris 1983 , pp 33-45.
- Olson, Robert, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion 1880-1925, Austin 1989.
- Pierce, Richard A., Russian Central Asia 1867-1917, Berkeley 1960.
- Pollo, Stefanaq/ Puto, Arben, Histoire de l'Albanie, Roanne (Paris), s.d.
- Rabinovich, Itamar, Syria and the Syrian Land: The 19th Century Roots of 20th Century Developments, in: Thomas Philipp ed. *The Syrian Land in the 18th and 19th Century,* Stuttgart 1992, pp 43-54.
- Rogel, Carole, The Wandering Monk and the Balkan National Awakening, in: William Haddad/ William Ochsenwald eds. *Nationalism in a Non-National State.The Dissolution of the Ottoman Empire,* Columbus 1977, pp 77-101.
- Rhode, Gotthold, Die Staaten Südosteuropas vom Berliner Kongress bis zum Ausgang des 1. Weltkriegs (1878-1918), in: Theoder Schieder ed. *Europa im Zeitalter der Nationalstaaten und europäische weltpolitik bis zum Ersten Weltkrieg,* Bd. 6, Stuttgart 1973, pp 547-609.
- Saab, Hassan, The Federalists of the Ottoman Empire, Amsterdam 1958.
- Safrastian, Arshak, Kurds and Kurdistan, London 1948.
- Ṣalībā, Najib Elias, Wilāyat Sūriyyā 1876-1909, Ph.D. University of Michigan 1971.

- Sax Carl Ritter von, Geschichte des Machtverfalls der Türkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die Phasen der 'orientalischen Frage' bis auf die Gegenwart, Wien 1908.
- Schmidt-Neke, Michael, Geschichtliche Grundlagen, in: Klaus-Detlev Grothusen ed. *Albanien* , Göttingen 1993, pp 26-46.
- Seton-Watson, R.W., The Rise of Nationality in the Balkans, London 1917.
- Shaw; Stanford J./ Shaw, Ezel Kural, The Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. II. Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975, Cambridge 1977.
- Shukla, Ram Lakham, Britain, India and the Turkish Empire 1853-1882, New Delhi ect. 1973.
- Skendi, Stavro, The Albanian National Awakening 1878-1912, Princeton 1967.
- Snouck - Hurgronje, C., Verspride Geschriften, vol. III , *The Revolt in Arabia 1916*, pp 313-325.
- Stavrianos, L.S., The Balkans Since 1453, New York ect. 1958.
- Steppat, Fritz, Some Arabic Manuscript Sources on the Syrian Crisis of 1860, in: Jacques Berque et Dominique Chevallier eds. *Les Arabes par leur archives (XVIème - XXème siècle)*, Colloques International du Centre National de la Recherche Scientifique, No. 555, Paris 9-11 avril 1974, Paris 1976, pp 183-191.
- ———, Kalifat, Dār al-Islām und die Loyalität der Araber zum Osmanischen Reich bei ḥanafitischen Juristen des 19. Jahrhunderts, *Actes du Vème Congres International d'Arabisants et d'Islamisants*, Bruxelles, 31 aout - 6 septembre 1970, pp 443-462.
- Sumner, B,H, Russia and the Balkans 1870-1880, Oxford 1937.
- Tauber, Eliezer, The Emergence of the Arab Movements, London 1993.
- Tibawi, A.L., A Modern History of Syria, London 1969.
- Webers, Georg, Lehr-und Handbuch des Weltgeschichte. Neu bearbeitet von Alfred Baldamus, Bd. IV, Neueste Zeit, Leipzig 1911.
- Wensinck, A.J., Mekka, in: *Encyclopédie de l'Islam*, T III., Leiden/Paris 1936, pp 512-518.
- Zeine, Zeine N., Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958.

Periodicals.

- Abu-Manneh, Butrus, Sultan Abdülhamid II and the Sharifs of Mecca (1880-1900), in: *Asian and African Studies* 9, 1(1973), pp 1-21.
- ————, The Christians between Ottomanism and Syrian Nationalism: The Ideas of Butrus Al-Bustani, in: *IJMES*, II (1980), pp 287-304 ————, ————, The Genesis of Midhat Pasha's Governorship in Syria 1878-1880 (Draft) Paper presented at the International Conference, *The Syrian Land (Bilad al-Sham) in the 18th and 19th Century,* July 18-22, 1995, Friedrich-Alexander-Universität Erlangen, pp 1-22.
- Balivet, Michel, Aux origins de l'Islamisation, in: *Revue du Monde Musulman et de la Mediterranée,* 66(1992/4), pp 11-20.
- Becker, C.H., Islampolitik, in: *Die Welt des Islams,* I, 3(1915), pp 101-120.
- Bois, Th., Kurds, Kurdistan, in: *EI 2,* vol. V, Leiden 1982, pp 438-486.
- Charmes, Gabriel, La situation de la Turquie.I. La politique du Califat et ses consequences, in: *RDM* 47(1881), pp 721-761.
- Davison, Roderic H., Turkish Attitudes Concerning Christian-Muslim Equality in the Nineteenth Century, in: *American Historical Review* 59, 4(1954), pp 884-864.
- Inalcik, Halil, Arnawutluk, in: *EI 2,* vol. 1, NE, Leiden/London 1960, pp 650-658.
- Landau, Jacob M., An Arab Anti-Turk Handbill, 1881, in: *Turcica* 9, 1(1977), pp 215-227.
- Ma'oz, Moshe, Muslim Ethnic Communities in Nineteenth-Century Syria and Palestine: Trends of Conflict and Integration, in: *Asian and African Studies* 19(1985), pp 283-307.
- Melikoff, Irene, L'Ordre des Bektaşi après 1826, in: *Turcica,* 15(1983), pp 155-178.
- Panislamism and the Caliphate, in: *The Contemporary Review,* vol. 43, Jan. - June 1883, pp 57-68.
- Panislamism and the Caliphate, in: *The Times* (London), Jan. 19, 1882, p 8.
- Ramsaur, Ernest, The Bektashi Dervishes and the Young Turks, in: *The Moslem World,* 33(1943), pp 7-14.
- Rentz, G., Barakāt, in: *EI 2*, vol. 1, pp 1032-1033.

- Saliba, Najib E., The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of Syria, 1878-1880, in: *IJMES*, 9(1978), pp 307-323.
- Salih, Sakeeb, The British-Druze Connection and the Druze Rising of 1896 in the Hawran, in: *MES* 13, 2(1977), pp 251-257.
- Samra, Mahmud D., Pan-Islamism and Arab Nationalism: A Study of the Ideas of Syrian Muslim Writers (1860-1918), in: *Faculty of Arts Journal* (Amman), 3/2 (1972), pp 5-32.
- Shafy, Mohamed said, The Export Trade of Juddah in the 19th Century, in: *Revue d'Histoire Maghrebine*, 31/32(1982), pp 367-372.
- Shamir, Shimon, Midhat Pasha and the Anti-Turkish Agitation in Syria, in: *MES* 10, 2(1974), pp 115-141.
- Sinno, Abdul-Raouf, Pan-Slawismus and Pan-Orthodoxie als Instrumente der russischen Politik im Osmanischen Reich, in: *Die Welt des Islams XXVII, 1988, pp 537-558.*
- Steppat, Fritz, Der Muslim und die Obrigkeit, in: *Zeitschrift für Politik*, NS, 12(1965), pp 319-332.
- ———, ———, Eine Bewegung unter den Notabeln Syriens 1877-78. Neues Licht auf die Entstehung des arabischen Nationalismus, in: *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, Suppl. I = 17. Deutscher Orientalistentag vom 21-27 Juli 1968 in Würzburg, ed. Wolfgang Voigt, Wiesbaden 1969.
- Süssheim, K., Arnauts, in: *EI*, vol. 1, Leiden/London 1913, pp 449-460.

فهرست الأعلام

ـ أ ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ ف ـ

النزعات الكيانية الإسلامية
في الدولة العثمانية (١٨٧٧ ـ ١٨٨١)

يعالج هذا الكتاب مسألتي الهوية الدينية والهوية الوطنية لدى «القوميات» الإسلامية في الدولة العثمانية، إنطلاقاً من الحرب الروسية ـ العثمانية (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨)، التي هددت السلطنة في وجودها، وجعلت بالتالي شعوبها الإسلامية تقلق على مصيرها من الوقوع تحت الاستعمار. يرصد الدكتور سنّو تحركات «القوميات» الإسلامية في السلطنة (بلاد الشام والحجاز وكردستان وألبانيا) التي تزامنت معاً في أثناء هذه الحرب وفي أعقابها، ويحاول أن يستكشف أهدافها ومحركاتها ونقاط الالتقاء والاختلاف فيما بينها طارحاً إشكالية ولائها للسلطنة (الرابطة العثمانية) ومشاعرها الوطنية ونزعاتها الكيانية من خلال المناخ الذي أشاعته «التنظيمات العثمانية» وفي ضوء الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية والتهديد والتدخل الخارجيين.

يستنتج المؤلف أن معاهدة برلين التي ضمنت للدولة العثمانية سلامتها، هدّأت من مخاوف السوريين على مصير بلدهم، وأدت بالتالي إلى تلاشي مشروع «كيانية سورية» والعودة مجدداً إلى التشبث بـ«الرابطة العثمانية»، ذلك أن تحركهم «الوطني» جاء في إطار وعي بالانتماء إلى دولة إسلامية. على عكس ذلك، فجّرت المعاهدة الاتجاهات الاستقلالية في كردستان وألبانيا. إن الخوف من كيان أرمني مستقل في شرق الأناضول وويلات الحرب، جعل الأكراد ينتفضون لإنشاء كيان خاص بهم. كذلك، فإن إقتطاع معاهدة برلين أراضٍ ألبانية لمصلحة إعادة تشكيل الكيانات المسيحية المجاورة في البلقان، كان وراء انبعاث النزعة الكيانية في ألبانيا. أما في الحجاز، فقد كان تحرك الأشراف هناك مشروعاً «لورانسياً» بريطانياً مبكراً لاستبدال خلافة عربية بـ«الخلافة العثمانية» ولتأمين بريطانيا مصالحها الاستراتيجية مع الهند.

أخيراً، يشكل هذا الكتاب خلفية تاريخية لكثير من الأحداث السياسية والتطورات الراهنة التي يمر فيها بعض البلدان العربية والإسلامية.